

«ليس لهذه الحالة نظير في التاريخ السياسي الأمريكي».

جون ميرشايمر و ستيفن والت

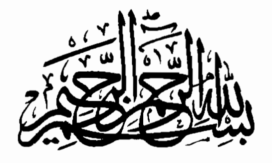
«اللوبي الإسرائيلي»

سطوة إسرائيل
في الولايات المتحدة

جايمس بتراس

سطوة إسرائيل

في الولايات المتحدة



يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الانكليزي

The Power of Israel in the United States

حقوق الترجمة العربية مرخص بها قانونياً من الناشر

Clarity Press, Inc, Atlanta USA

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل.

سطوة إسرائيل

في الولايات المتحدة

جايمس بتراس

ترجمة

حسان البستاني

مراجعة وتحرير

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

ردمك 978-9953-87-215-5



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

القسم الثاني

إسرائيل والحرب في الشرق الأوسط

القسم الثالث

خبراء في الإرهاب أم خبراء إرهابيون؟

القسم الرابع

نقاشات

مُقَدِّمَة

في 25 كانون الثاني/يناير 2006، صوّت معظم الشعب الفلسطيني لصالح حركة حماس في الانتخابات الأكثر حرية ونزاهة مقارنةً مع أي انتخابات أخرى جرت في أي بلد شرق أوسطي. وفور إعلان النتائج رفضت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالنتيجة الديمقراطية، ورفضت تسليم المداخيل الناجمة عن جمع الضرائب إلى الفلسطينيين، وسدّت كل المنافذ، واستهلّت سلسلة عنيفة وطويلة من الحمَلات على المدن والقرى الفلسطينية، قاتلةً المئات.

في الفترة التي امتدّت أسبوعَين ونصف الأسبوع قبل الهجوم الفلسطيني في 17 نيسان/إبريل 2006 الذي أدّى إلى مصرع تسعة إسرائيليين، كانت القوات الإسرائيلية قد قتلت 26 فلسطينياً، بينهم خمسة أطفال، وجرحت 161 رجلاً، وامرأة، وطفلاً. في الواقع، ووفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الذي يحظى بالاحترام على الصعيد الدولي، قتل الإسرائيليون 19 فلسطينياً بمن فيهم ثلاثة أطفال بين 6 و12 نيسان/إبريل. ونُفِّذ "حكم الإعدام خارج نطاق المحكمة" بعشرة من هؤلاء، وأُصيب 94 فلسطينياً، بمن فيهم 32 طفلاً، بجراح. وشنّت قوات الاحتلال الإسرائيلية 27 غارة، مستهدفةً جماعات فلسطينية في الضفة الغربية و70 مدنياً فلسطينياً، واعتقلت ستة أطفال. لقد هاجم المستوطنون الإسرائيليون العديد من التجمعات الزراعية، فسرقوا المواشي وأتلفوا الممتلكات. وخلال تلك الفترة، شنّت القوات الإسرائيلية المسلّحة 369 غارة داخل الضفة الغربية.

أطلقت القوات الإسرائيلية 2300 قذيفة مدفع ودبابة و34 صاروخاً على غزة بين 30 آذار/مارس و12 نيسان/إبريل. وتورد تقارير المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال أنه تمّ اعتقال 4.000 طفل فلسطيني في السنوات الخمس الماضية (2001-2006)، وما زال 400 منهم في السجن حالياً. وفي 19 نيسان/إبريل 2006، وبعد الرّد الفلسطيني الانتقامي، إعتقل الإسرائيليون أمّهات وزوجات الرجال المُدرَجة أسماؤهم على لوائح المطلوبين، واحتفظوا بهنّ كرهائن في مراكز الاعتقال لإجبار الرجال على الاستسلام. واقتحم الجنود الإسرائيليون المساجد، وأجبروا أعداداً قياسيّة من العائلات على مغادرة منازلها بينما كانوا يبحثون فيها.

على نحو مماثل، ووفقاً لتقارير صادرة عن الأمم المتحدة، لم يَرِد على لسان أي زعيم أميركي أو أوروبي كلمة انتقاد واحدة عن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل.

لم تذكر وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية، سواءً كانت الإذاعة العامة الوطنية أو أية نشرات دعائية تابعة للّوبي اليهودي مثل *دايلي ألسيرت*، أيّاً من حملات القتل الإسرائيلية هذه. ولم يَرِد على لسان أي زعيم أميركي أو أوروبي كلمة انتقاد واحدة عن إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل. ولم تعمد النخبة السياسية بأكملها في واشنطن ووسائل الإعلام إلى شجب الإرهاب إلا عندما تبنّت مجموعة فلسطينية عمليّة التفجير، ودافعت حماس عن حق الانتقام. أصبحت الحيلة الدعائيّة للّوبي المتمثّلة بالتركيز بشكل حصري على الهجمات الفلسطينية الفرديّة والمتقطّعة، وتجاهل تنفيذ أحكام الإعدام اليوميـة والمنهجيّة التي تقوم بها إسرائيل، الطبق اليومي الذي تقدّمه

النخبة السياسية الأميركية ووسائل الإعلام للشعب الأميركي. ويصلح هذا الأمر لإضفاء الشرعية على تأييد اللوبي في عملية تجويع الشعب الفلسطيني وتبريرها بهدف إخضاعه، وعلى اقتراحه المتمثّل بقيام الكونغرس الأميركي بمنح معونة إضافية بقيمة 10 مليارات دولار مخصَّصة لإعادة توطين الإسرائيليين في الضفة الغربية.

بالرغم من سياسات الإبادة الجماعية هذه، إلتزمت حماس بوقف إطلاق النار وإن دافعت عن حق الفلسطينيين الدولي الذي يُجيز لهم مقاومة الاحتلال، متجاهلةً الحملات الإسرائيلية 'الصاعقة' والمستمرة على الفلسطينيين. في مقابل ذلك، أطلقت وسائل الإعلام الدعائية في الولايات المتحدة حملة استخدمت فيها كل الإمكانات المُتاحة لها للإطاحة بحكومة حماس إثر الهجوم الفلسطيني، في حين ربط اللوبي إيران بالحادثة في مسعى للتحريض على هجوم عسكري أميركي عليها.

تنكّرت الولايات المتحدة لسياستها الخاصة التي تطلق عليها زوراً اسم نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

وردّاً على الانتصار الذي حقّقته الديمقراطية الفلسطينية، وبعد تلقّيه التعليمات من الدولة الإسرائيلية، شنّ اللوبي الموالي لإسرائيل بأكمله والناطقون باسمه في الكونغرس والهيئة التنفيذية الحكومية هجوماً إعلامياً صاعقاً وناجحاً، وكانت النتيجة قيام واشنطن بتأييد كل مبدأ تتّبعه السياسة الإسرائيلية حيال حماس، وبشكل كامل. فقُطعت المعونات ولا سيما الإنسانية منها. ومُنع المسؤولون الأميركيون حتى من لقاء مسؤولي حماس أيّاً كان المنصب الذي يشغلونه، كما مارس الدبلوماسيون الأميركيون ضغوطاً على كل بلد

أوروبي وآسيوي وعربي وأميركي لاتيني للانضمام إلى الحصار الكامل الذي يشمل المعونات الإنسانية للفلسطينيين. وفيما أحجمت العديد من الدول العربية عن إيقاف المعونات-وكذلك فعلت فرنسا وروسيا- رفض قادة بعض الدول الذين تربطهم علاقة وثيقة بالولايات المتحدة منذ زمن طويل لقاء ممثّلين عن حكومة حماس. وتنكّرت الولايات المتحدة لسياستها الخاصة التي تطلق عليها زوراً اسم **نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط**. وسرعان ما استُبدل الترحيب الأوّلي لبوش بإجراء انتخابات ديمقراطية في فلسطين بتقبّل السياسة التي تتّبعها إسرائيل لتجويع الفلسطينيين بهدف إخضاعهم. وكانت هذه السياسات المتبدّلة، وإلى حدّ كبير، نتيجة للنفوذ الذي مارسه *اللوبي اليهودي*.

إن مراجعة *للدايلي أليرت*، بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2006، والتي ينشرها مركز الشؤون العامة في القدس لصالح مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية (توزَّع يومياً لكل عضو في الكونغرس والهيئة التنفيذية الحكومية في أميركا) توفّر دليلاً قاطعاً على الجهود المكثّفة التي يبذلها اللوبي اليهودي لخنق الاقتصاد الفلسطيني، والتشجيع على شنّ هجوم أميركي ضد إيران، وفرض حظر تجاري عليها. ويعد السيناتور جوزف ليبرمان الرائد في هذا المجال والأكثر عدوانيّة لجهة تقديم اقتراح بشنّ هجوم عسكري على إيران، وهو لسان حال وزارة الخارجية الإسرائيلية. ووفقاً لمقابلة معه في *جيروزالم بوست* (18 نيسان/إبريل 2006)، صرّح ليبرمان الذي هو أيضاً قائد رئيسي في اللوبي اليهودي ومتحدّثاً باسمه: "لا أعتقد أن أي شخص يعتبر الأمر بمثابة اجتياح بَرّي كبير، كما هو الحال في العراق،

للإطاحة بالحكومة... هي محاولة [باعتقاده] لتوجيه ضربة إلى بعض عناصر البرنامج النووي". ولا يُطلق ليبرمان تصاريحه النارية جذافاً، فقد كان المرشح السابق لمنصب نائب الرئيس عن الحزب الديمقراطي وأحد الناطقين باسمه الأكثر تأثيراً في شؤون الشرق الأوسط. وموقف ليبرمان المتمثّل بإلقاء قنابل فوق طهران هو تكرار حَرفي للموقف الإسرائيلي الحالي المؤيّد للحرب، كما أنه متطابق تماماً مع برنامج لجان العمل السياسي الأميركية-الإسرائيلية (آيباك-AIPAC)، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، واللجنة الأميركية اليهودية، والعُصبة المناهضة للقَدح، والمنظمة الصهيونية في أميركا.

يتناول هذا الكتاب نفوذ اللوبي اليهودي المؤثّر في سياسة الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى الدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل، تشمل هذه السياسة شنّ حرب عدوانية ضد العراق، والحثّ على القيام بهجوم عسكري على إيران، وضمان الدعم الأميركي للإحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وإجبار الفلسطينيين على مغادرة بلدهم بأعداد كبيرة. لطالما أدرك القادة الإسرائيليون نفوذ اللوبي اليهودي في تحديد السياسة الأميركية، وقد سمح لهم هذا الأمر بالتأكيد بتجاهل المناشدات الرئاسية التي كانت تصدر من حين لآخر بهدف وقف المجازر، والاغتيالات، وتدمير المنازل، والعقوبات الجماعية، وممارسات أخرى تصبّ في إطار الإبادة الجماعيّة التي يتعرّض لها الفلسطينيون، والكفّ عن القيام بها. وكما قال رئيس الوزراء السابق أرييل شارون ذات مرة متفاخراً بمدى تأثيره في الرئيس بوش: "الولايات المتحدة تحت سيطرتنا". ولكن وبالرغم من إدراكهم لحجم التمويل الأميركي المستمرّ وغير

المسبوق لإسرائيل، دخل عدد كبير من المراقبين التقدّميّين في حالة من الإنكار والرفض، أو ابتكروا مجادلات زائفة لشرح الرابط بين الدولة الإسرائيلية/اللوبي اليهودي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. يزود هذا الكتاب في كل فصل من فصوله بتحليل موثّق للنفوذ الذي تمارسه إسرائيل من خلال اللوبي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

قبل 170 عاماً، عبّر ألكسيس دو توكفيل، وكان مراقباً ذكياً للسياسات الأميركية، عن خوفه من "طُغيان الأكثرية"، أكثرية متمرّدة تتجاهل حقوق الأقليات سعياً وراء مصالحها الضيّقة[1]. وفي الوقت الحاضر، فإن التهديد الذي يواجه الديمقراطية، أقلّه في ما يتعلّق بالسياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط ومسائل الحرب والسلام، لا يكمن في أكثرية متمرّدة موجودة ضمن *جماعة الناخبين*، بل في أكثريّة من جامعي *التبرّعات* لصالح الحزب الديمقراطي وفي أقليّة من مموّلي الحزب الجمهوري. وفي كتابه *النفوذ اليهودي: داخل الجماعة اليهودية المنظّمة*[2] الذي يرتكز على معلومات تعود لأوائل التسعينيات، أشار جاي. جاي. غولدبرغ إلى أن 45 في المئة ممّا يُجمع من تبرّعات للحزب الديمقراطي و25 في المئة من التمويل المخصَّص للجمهوريين مصدرهما لجان العمل السياسي (PACs) التي يموّلها اليهود. ويُظهر مسح أحدث عهداً أجراه ريتشارد كوهين الذي يعمل لدى *واشنطن بوست* أرقاماً أعلى: 60 في المئة من التمويل

(1) ألكسيس دو توكفيل، الديمقراطية في أميركا، هاربر وروو، 1996.

(2) جاي. جاي. غولدبرغ، النفوذ اليهودي: داخل الجماعة اليهودية المنظّمة، نيويورك، بايزيك بوكس، 1997.

المجموع لصالح الديمقراطيين و35 في المئة من قيمة التبرّعات المجموعة لـــصالح الجمهوريين مصدرهما لجان العمل السياسي اليهودية الموالية لإسرائيل. وكل عمليّات جمع الأموال تقريباً التي يتولاها اللوبي لصالح الحزبَين مرتبطة بمسألة واحدة تلتقي عندها الانقسامات الحاصلة بين الليبراليين والمحافظين الجُدُد؛ دعم غير مشروط لإسرائيل، وسياساتها، ومؤسساتها، واستيلائها على الأراضي، وتعريفها السياسي-العسكري للأعداء. ولا يلعب أي لوبي آخر بمفرده هذا الدور المالي المهيمن في تمـــويل الأحزاب، بما في ذلك بيغ فارما، وبيغ أويل، وأرغو-بزنيس. وما سيكون من المشوّق دراسته هو ما سيعود من المعونة التي تقدّمها الولايات المتحدة لإسرائيل، والتي تتراوح ما بين 3 و19 مليار دولار، إلى اللّوبي عبر التحويلات المالية، والعقود المُربِحة بين المتبرّعين للّوبي والمؤســـسات الإســـرائيلية والمصارف. في هذه الحالة، يكون دافعو الضرائب الأميركيون يموّلون في الواقع شبكة من المنتمين إلى جماعات الضغط المحليّة العاملين لصالح قوة أجنبية. إن النفوذ المالي الذي يمارسه اللّـــوبي علـــى الحزبَين معاً يسمح له بامتلاك قدرة مؤثّرة، ومكافأة الموالين لإسرائيل، ومعاقبة أي متشكّكين أو مخالفين من خلال تمويل مرشَّـــحين بـــديلين أو إطـــلاق حملات قدح عبر "وسائل الإعلام الصديقة".

ولا يـــستخدم اللـــوبي الـــيهودي طغيان الأكثريّة من جامعي التبرّعات لضمان الحصول على امتيازات فردية خاصة فقط، بل أيضاً لـــضمان الأهداف الاستعمارية التوسعيّة للدولة الإسرائيلية وتفوّقها الإقليمـــي في الشرق الأوسط. ووفقاً لإيديولوجيّة الصهيونيّة الجديدة وصانعي السياسة، يتمثّل الهدف الأسمى بتحويل الشرق الأوسط إلى

'دائرة ازدهار' أميركية-إسرائيلية مشترَكة، وهو مشروع يتمّ تمويهه من خلال الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط... من خلال ماسورة سلاح أميركي.

إن جذور نفوذ لجان العمل السياسي التابعة للّوبي تعود إلى النسبة العالية للعائلات اليهودية التي تُعتبَر من العائلات الأكثر ثراءً في الولايات المتحدة. ووفقاً لمجلة *فوربس*، فإن ما بين 25 و30 في المئة من أصحاب الملايين العدّة والمليارات في الولايات المتحدة هم يهود. وإذا أضفنا المساهمات التي يقدّمها أصحاب المليارات من يهود كنديين للّوبي إلى أصول تشكّل أكثر من 30 في المئة في سوق الأوراق المالية الكندية، يمكننا إدراك مدى نفوذ اللوبي في إملاء سياسة الشرق الأوسط على الكونغرس والهيئة التنفيذية الحكومية.

إن لطغيان إسرائيل على الولايات المتحدة عواقب وخيمة على السلام والحرب في العالم، وعلى استقرار وعدم استقرار الاقتصاد العالمي، ومستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة. إن هذه الدراسة موضوع هذا الكتاب التي تتناول اللوبي لا تناقش موضوع أي لوبي آخر يمارس ضغوطاً على الكونغرس بهدف الحصول على معونة مالية إضافية من الميزانية، أو على إعفاء من الضرائب، أو جزء من تشريع يستفيد منه اقتصاد معيَّن أو مصلحة إقليمية. لقد أدّت مطالب اللوبي مباشَرةً إلى الحصول على دعم أميركي لحروب إسرائيل العدوانية ضد الدول العربية عام 1967، و1973، و1982؛ وللحربين الأميركيتين ضد العراق عام 1991 و2003؛ والاجتياح إسرائيل للبنان وغزة عام 2006؛ وتهديدات عسكرية مستمرة ضد إيران وسوريا منذ العام 2001 وحتى الوقت الحاضر 2006. ومن غير المفاجئ أن تعتبر أكثرية

واضحة من الأوروبيين إسرائيلَ التهديد الأكبر للسلام العالمي[1]، وأن اللوبي يردّ من خلال وسائل الإعلام المؤيّدة له بادّعاءات صارخة يمكن التوقع بها تشير إلى "معاداة للساميّة على نطاق واسع في مختلف أنحاء أوروبا وعلى مختلف مستويات المجتمع". وتردّد صدى هذه الادّعاءات لاحقاً في واشنطن استجابةً لحملة اللوبي، كما بدا تأثيرها لدى قيام إدارة بوش بإكراه أوروبا على تأييد موقفها العدواني حيال الشرق الأوسط.

إن المسائل التي طرحها طغيان إسرائيل، واللوبي بالوكالة، على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي أكثر خطورة من أن يتمّ التعاطي معها بشكل ثانوي بسبب الخوف من الحملات الكلامية، أو الابتزاز المؤسّساتي، أو النَبذ من قِبَل الزملاء المُحبّين للإسرائيليين. وهذا هو حال المفكرين الأميركيين بصفة خاصة الذين يواجهون معضلة في كيفيّة الرّد على واقع وجود أكثر من 20.000 إصابة (وهي في تزايد) في صفوف الأميركيين في العراق، وأكثر من 250.000 قتيل عراقي[2]، و4 ملايين فلسطيني يواجهون الموت جوعاً بسبب حصار أميركي يدعمه اللوبي ويمنع تمويل حكومة حماس

(1) طلبت المفوّضيّة الأوروبية إجراء استطلاع للرأي العام، وقامت به مؤسستا تايلور نلسن سوفريس/إي أو أس غالوب يوروب بين 8 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2003. ووجد الاستطلاع أن 59 في المئة من الأوروبيين يعتقدون أن إسرائيل تمثّل العائق الأكبر أمام السلام في الشرق الأوسط والعالم.

(2) وفقاً للي روبير (مركز الدراسات المتعلقة بالكوارث العالمية الطارئة واللاجئين في كليّة جونز هوبكنز بلومبرغ للصحة العامة، وأحد أبرز الاختصاصيين العالميين بالوبائيات وكاتب رئيسي لـ ذا لانسيت ريبورت) قد يكون هناك حوالى 300,000 مدني عراقي في عداد الأموات. (انظر إلى لي روبير، "هل أن الإصابات المدنيّة في العراق هي ذات أهمية؟" ألترنت، 8 شباط/فبراير 2006.

الديمقــراطية. وبناءً على ما تقدم تترتّب علينا مسؤولية خاصة حيال الشعب الأميركي لوصف ثروة اللوبي، ونفوذه، وعملياته، وتأثيراته، والكشف عنها وعن ارتباطاته بدولة إسرائيل الاستعمارية والتوسعيّة والتي تؤيّد التمييز العنصري. (أظهر استطلاع للرأي العام في إسرائيل نــشرته صــحيفة *هاآرتس* اليومية الليبرالية أن 68 في المئة من اليهود الإســرائيليين يرفضون العيش بجوار عربيّ. وتُظهر الإستطلاعات مرةً بعــد مــرة أن نحو نصف اليهود الإسرائيليين يفضّلون هجرة العرب القــسريّة مــن فلــسطين؛ إنها سياسة يمارسها الحزبان الإسرائيليّان الرئيــسيّان مــن خــلال الاستيلاء على الأراضي بالقوة، والتفتيت الجغرافي، والحصارات الاقتصادية).

في مــواجهة طغــيان إســرائيل واللوبي التابع لها، يترتّب على المفكّــرين الأميركــيين مسؤولية التأكيد على حرّيّة عقد مناظرات تتــناول محــور إسرائيل-اللوبي، والبحث في شأنه وانتقاده، ومن ثمّ اســتخدام تلك الحرّيّة لتشخيص سياسة خارجية ديمقراطية بعيدة عن الحروب الإمبريالية البديلة، وانتقادها وتنظيمها. ولا يكفي أن تكون هــناك *إرجاءات طيّ الكتمان* لمعالجة مسألة خضوع زملائنا لطغيان اللــوبي الإســرائيلي. ومــن غير المقبول التعبير عن جُبننا عبر رفض زملائــنا الأكاديمــيين مناقشة الأضاليل والأعذار المتعلّقة بالإرهاب الإســرائيلي في الأراضــي المحــتلّة، مخافة إثارة احتجاجات كلامية هــستيرية تنعتنا بالمُعادين للساميّة المتسلّلين أو السرّيين. ويجب على المفكّرين الأميركيين رفع النّقاب عن حرّيّتهم لاستهلال مناقشة علنيّة وقــويّة للعــواقب الكارثيّة التي تنجم عن اتّباع خط إسرائيل/اللوبي الداعي إلى حروب شرق أوسطية متعاقبة. ويجب علينا الكشف عن

نظام النفوذ هذا، وطريقة تنظيمه، وامتداداته الدولية؛ دون موارَبة. ومهمّة المفكّرين الأميركيين ليست سوى ثورة ديمقراطية، ولا يجب أن تكون أقل من ذلك: للإطاحة بطغيان لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل على سياستنا الخارجية حيال الشرق الأوسط وعلى سوق الأفكار الأكاديمية، إضافةً إلى طغيان اللوبي على وسائل الإعلام لدينا ممّا يؤدّي إلى انحيازها الواضح لإسرائيل واللوبي. ويجب على المفكرين تحدّي طغيان اللوبي على ميزانية معوناتنا الخارجية. ويجب على المفكرين الناشطين بصفة خاصة تحدّي حركات السلام التي ترفض انتقاد اللوبي أو السياسات العسكرية لإسرائيل.

لقد حقّق اللوبي وإيديولوجيته هيمنة فكرية من خلال عمليات إكراه وإقناع استهدفت نطاقات من الحياة العامة التي تُعتبر رئيسية لجمهوريّتنا؛ تقييم التهديدات التي تواجه حرّيّاتنا وتقرير المصير، والرّد عليها. وقد حان الوقت لإطلاق حركة مناهضة للهيمنة هنا في الولايات المتحدة، لا في سبيل إمبراطورية من نوع مختلف متحرّرة من الأشراك الإسرائيلية، بل ببساطة لإعادة بناء جمهورية ديمقراطية توفّر حريّة حقّة في التعبير ومناقشة المسائل الحاسمة المرتبطة بخَير الأميركيين.

هذا الكتاب هو مسعى متواضع لبلوغ ذلك الهدف. ويركّز القسم الأول النفوذ الصهيوني في أميركا على دور المسؤولين الموالين لإسرائيل في الحكومة، وعلى دور اللوبي في دفع الولايات المتحدة على شنّ حرب العراق (الفصلان 1 و2). كما يخصّ بالذكر النزاع القائم ضمن النُخَب داخل الحكومة بين *المنادين بمصالح إسرائيل أوّلاً* والمسؤولين التقليديين الموالين بشكل أعمى للدولة (الفصل 3). من جهة ثانية، لا يقتصر النفوذ الصهيوني على اللّوبي

فقــط بل تعكسه أيضاً تقارير الصحافيين التحقيقيين الذين يتجنّبون بشكل منهجي الدور الواضح للمنادين بمصالح إسرائيل أوّلاً، (الفصل الرابع). وفي حين عجز المراسل الصحافي التحقيقي هرش في كشف النقاب عن العلاقة الإسرائيلية-الصهيونية بالحرب، اكتشفت الأف بي أي حالة جاسوسيّة ثلاثيّة الأطراف يشارك فيها عناصر رئيسيون في آيــباك مــرتبطون بمسؤول استراتيجي عالي المنصب وبجاسوس في الموساد يتمتّع بمهارة عالية في السفارة الإسرائيلية (الفصل 5).

في القــسم الــثاني، نناقش دور التعذيب، والاغتيالات، والإبادة الجماعــية، بــصفتها ممارسات أساسية لبناء الإمبراطورية الأميركية-الإســرائيلية (الفــصل 6). ونركّز بصفة خاصة على اجتياح إسرائيل الهمجــي لغزة كونه مثالاً واضحاً على التطهير الاثني من خلال التفجير الإرهــابي وتدمير البنية التحتية المدنية (الفصل 7). والإبادة الاثنية التي اتّبعــتها الدولــة اليهودية في غزة دون فرض أي عقوبات عليها كانت تجربة حيّة للهجوم على لبنان وارتكاب إبادة جماعية على نطاق واسع، ممّا يُثبت العلاقة بين الإفلات من العقوبة والاعتياد على ارتكاب الإبادات الجماعية. وفي غزة ولبنان، لعبت جماعات الضغط اليهودية دوراً رئيسياً لــضمان دعم واشنطن غير المشروط للمحرقة - الهولوكوست - التي ارتكبــتها إسرائيل في لبنان (الفصل 8). ويوجز الفصل 9 دور إسرائيل ووكلائهــا الأميركــيين في إعداد الولايات المتحدة للحرب ضد إيران، وعــواقب هذه الحرب الكارثية المحتمَلة. والنفوذ الإسرائيلي إيديولوجي بقــدر ما هو عسكري. أما في الفصل 10، "سياسات الشرق الأوسط ومنحاها الكاريكاتوري"، فنناقش استخدام إسرائيل للقتال الإيديولوجي كوسيلة لإيجاد قطبيّة مفيدة بين المسيحيين والمسلمين.

في القسم الثالث، نتوسّع بتحليلنا لنعرض للحرب السيكولوجية والأسس الأخلاقية للمقاومة. ونحلّل في الفصل 11 دور خبراء الإرهاب الإسرائيليين والمنتمين إلى اللوبي الذين يسلّطون عنف الجلاّدين على الضحايا: الضحايا هم بالطبع فلسطينيون ومسلمون، والشعب العربي والمقاومة. ومن خلال ادّعاءات بامتلاك "الخبرة" واستخدام انتساباهم الرفيعة إلى المؤسسات، يستعين خبراء الإرهاب بأوصاف مجرَّدة من الصفات الإنسانية لينعتوا أعداءهم بالمعادين للإسرائيليين والمعادين للإمبرياليين بهدف تبرير التعذيب والمعاملة المُهينة، والاعتقالات الكميّة الاعتباطيّة، والعقاب الجماعي لشعب بأكمله. وبعكس أحكام خبراء الإرهاب المتشبثين برأيهم، نعرض في الفصل 12 وجهة نظر بديلة حول 'المفجّرين الانتحاريين' تركّز على الأثر السلبي للضرر المادّي والروحي والوجودي البالغ الذي تتسبّب به القوى الإمبريالية الاستعمارية بوصفها صاعق الهجمات الانتحارية في مواجهة الاختلالات الكبيرة في التوازن العسكري.

أما القسم الرابع، فيتطرّق إلى النزاع السياسي المستمر حول أهميّة اللوبي في تحديد شكل السياسة الأميركية الإمبريالية بما يتناسب ومصالح مجموعات أخرى (الفصل 13). ونُثبت بصفة خاصة، ونقطة بنقطة، بُطلان محاولة نعوم تشومسكي التقليل من شأن دور اللوبي، ومن ثمّ نتفحّص الدور المزعوم للمصالح الاقتصادية لبيغ أويل وفايننس كابيتال التي دفعتهما إلى الترويج لحرب العراق والتوعّد بحدوث مواجهة مع إيران. وفي الفصل 14، نناقش إمكانيات مواجهة الصهيونية، والمطالبة بحرّيّة مناقشة السياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط.



القسم الأول

النفوذ الصهيوني في أميركا



الفصل الأول

من اختلق العامل المهدِّد بشنّ الحرب على العراق

إن السجال والانتقاد اللذَين جريا في الكونغرس الأميركي ووسائل الإعلام وتناولا الدليل الذي اختلقته إدارة بوش بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، إضافةً إلى مجموعة كبيرة من الأعمال الناجمة عن سوء التصرف (الكذب على الكونغرس، محاكم عسكرية في غوانتانامو، وتعذيب في أبو غريب، وأداء السي آي ايه، والتجسس على الأميركيين، والفساد بصورة عامة) بلغا في نهاية المطاف حدّ محاولة قيام الكونغرس بإجراء تحقيق رسمي على خلفيّة اتهام بالخيانة[1]. والتحقيق الأوّلي الذي جرى مع مسؤولين عسكريين أميركيين ذوي مراتب عليا ومسؤولين مدنيين، في البنتاغون ووزارة الخارجية، كشف عن خلافات وانقسامات عميقة بينهم وبين المعنيين *السياسيين* أُضيفت إليها بعض الديباجات المجمِّلة من خلال قيام

(1) وقّع ثلاثون عضواً من مجلس النواب على التحقيق بصفتهم مقدّمي اقتراح إتش. ريس 635، لا مشاركين في تقديمه، الذي يتمّ بموجبه تشكيل لجنة مختارة "للتحقيق في عزم الإدارة على الذهاب إلى الحرب قبل قيام الكونغرس بالتفويض بذلك، وإعداد أجهزة مخابرات ما قبل الحرب، وتشجيع وتأييد التعذيب، والرّدّ على المنتقدين، وإعداد توصيات متعلّقة بأسباب اتهام محتمَل بالخيانة". وأُحيل مشروع القرار إلى لجنة القوانين المنبثقة عن مجلس النواب في 18 كانون الأول/ديسمبر 2005.

جنـــرالات متقاعدين بإطلاق تصاريح علنيّة ضد إدارة بوش، مدّعين عكـــس وجهات نظر القوات المسلّحة العاملة في الميدان وداعين إلى استقالة دونالد رامسفلد[1]. والشهادة والدليل المرتكز على ما كشف عـــنه المحتـــرفون أمران حاسمان لفهم بنية النفوذ الحقيقي داخل إدارة بـــوش، لأنـــه في زمـــن الأزمات والانقسامات التي تشهدها الطبقة الحاكمة يمكننا والرأي العام النفاذ إلى كُنه الأمور حول من يحكم في الواقـــع ولحساب أي جهة. والسجال المستمر، والانتقاد، والانقسام الحاصل في واشنطن اليوم هي أمثلة حيّة على ما تقدّم.

فـــبعد سنوات من أعمال تفتيش أجرها الأمم المتحدة، وبحث شـــامل قامت به مجموعة المعاينة والتدقيق في العراق طيلة 15 شهراً، وذلـــك إثر آلاف أعمال البحث والمقابلات التي أجراها نحو عشرة آلاف جـــندي ورجل مخابرات ومفتّش علمي، ثبت بشكل قاطع أن العـــراق لم يكـــن يمتلك أسلحة دمار شامل (أو حتى وسائل صالحة للـــدفاع الوطني)، وقد أقرّ الرئيس جورج دبليو بوش بهذا الواقع في الـــنهاية. وطرح هذا الوضع السؤال الجوهري: من الذي وفّر الدليل المختلَق في نظام بوش ولأي هدف؟

مـــا كان للمدافعين عن بوش سوى أن عزوا التلفيقات، وكردّ أوّلي، إلى "أخطاء بيروقراطية وإخفاق في المعلومات المبلّغة"، أو كما ادّعـــى نائـــب وزير الدفاع آنذاك بول وولفويتز، وبطريقة ساخرة،

---

(1) ديفـــيد أس كـــلاود وإريك شميت، "مزيد من الجنرالات المتقاعدين يطالبون باســـتقالة رامسفلد"، نيويورك تايمز، 16 نيسان/إبريل 2006. الجنرالات هم: اللواء بول دي إيتن، الجنرال أنطوني سي زيني، الفريق غريغوري نيوبولد، اللواء جون باتيست، اللواء جون ريغز، واللواء تشارلز إتش سواناك جونيور.

الحاجـــة إلى "ضمان حصول إجماع حول سياسة الحرب". وأصبح مدير السي آي ايه، تيننت، كبش الفداء بسبب اعترافه *بالأخطاء*. من جهة ثانية، ومع تقدّم التحقيقات، أظهرت الشهادات التي تقدّمت بها مجموعة كبيرة من المصادر العالية المستوى في النظام وجود قناتَين من المستـــشارين لصنع السياسة، 1) بنية رسمية مؤلّفة من عناصر محترفين في مهنـــتهم ومدنيين من البنتاغون ووزارة الخارجية، و2) بنية موازية داخل البنتاغون مؤلّفة من معيَّنين سياسيين. وأظهرت الأدلة المتوافرة أن المستـــشارين السياسيين *غير الرسميين* الذين عيّنهم وولفويتز وفيث ورامـــسفلد في مكـــتب وضع الخطط الخاصة (OSP) كانوا مصدر الدلـــيل المختلَق الذي استُخدم *لتبرير* اجتياح العراق واحتلاله. وهذه الإدارة الـــتي مارست مهامّها لفترة وجيزة بين أيلول/سبتمبر 2002 وحزيـــران/يونيو 2003 كان يرأسها آدم شولسكي وتضمّ محافظين جدداً آخرين لم يكونوا يتمتّعون عملياً بأي معرفة مهنيّة، ولم يكونوا مـــؤهَّلين علـــى الصعيد المخابراتي والعسكري. وقام دوغلاس فيث، مساعد نائب وزير الدفاع آنذاك، وبول وولفويتز بإنشاء أو أس بي. وكـــان شولسكي تابعاً مخلصاً لريتشارد بيرل ويحظى برعايته، وبيرل هـــو الشخص ذو الروح العسكرية الذائع الصيت ومؤيّد الهجمات العسكرية منذ زمن طويل على الأنظمة العربية في الشرق الأوسط.

ووفقـــاً لـــشهادة أحـــد أفـــراد البنتاغون، وهي المقدَّم كارن كوياتوســـكي الـــتي عملـــت في مكتب مساعد نائب وزير الدفاع للـــشؤون السياسية، وفي قسم الشرق الأدنى وجنوب آسيا، وأو أس بي في البنـــتاغون، فـــإن "جهاز الخدمة المدنية والمحترفين العسكريين المـــناوبين والناشطين لم يكونوا مشاركين بشكل ملحوظ في مجالات

الاهـتمام الرئيسية لفيث ووولفويتز ورامسفلد"، وبالتحديد إسرائيل والعراق. وأعطت المقدَّم كوياتوسنكي مزيداً من التفاصيل مفادها أنه "في ما يتعلّق بإسرائيل والعراق كان يتولّى معيَّنون سياسيون مهمة إدارة كافة أعضاء فريق العمل الرئيسي، وفي حالة إسرائيل كان المعيَّن موظفاً إدارياً من مؤسسة سياسة الشرق الأدنى في واشنطن، وفي حالة العـراق كان آيب شولسكي". وبالأهمية نفسها، أشارت المسؤولة السـابقة في البنـتاغون إلى وجـود "أفراد من وكالات متنوّعة". ووصـفت كـيف أن أعـضاء تشكيلة متنوّعة من المحافظين الجدد والمنظمات الموالية لإسرائيل (مشروع القرن الأميركي الجديد، ومركز السياسة الأمنية، ومعهد المؤسسة الأميركية) يشغلون أيضاً مناصب في نظـام بـوش ولا يـتفاعلون مع بعضهم البعض إلا من خلال هذه الـوكالات المتنوّعة. وأشارت إلى أن القرارات الرئيسية تصدر "طبقاً للقيَم والمبادئ" الموافَقة على نشر وجهات نظر دون انتقاد، والموافقة علـى وجهـات النظـر الهـزيلة والمعزولة دون انتقاد. وأُجبرت كوياتوسـكي على تقديم استقالتها، وذلك من قِبَل رئيسها الأعلى، بعد أن أخبرته بأن "بعض الجماعات (زُمَر وشبكات) في البنتاغون قد تمـثُل إلى جانـب صدام حسين أمام محكمة جرائم الحرب" بسبب حربها المدمّرة وسياسات الاحتلال.

ومـا بـات واضـحاً جـداً هو أن أو أس بي ومديرَيه، فيث وولفويتـز، كانا مسؤولَين بصفة خاصة عن الدليل المختلَق بامتلاك العراق "أسلحة دمار شامل"، والذي برّر شنّ حرب على هذا البلد. وتـشاطر أو أس بي وأعـضاء آخـرون في الـشبكات العاملة مع الـوكالات الأميركـية الرئيـسية إيديولوجـية يمينيّة مؤيّدة للعمل

العسكري، وكانوا موالين لإسرائيل بشكل تعصّبي. وأعدّ فيث وبيرل وثيقة سياسية سيّئة السمعة عام 1996 للمتطرّف في حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، بعنوان "عملية سَحق نظيفة: إستراتيجية جديدة لضمان أمن العالم"، ودعت إلى تدمير صدام حسين واستبداله بمَلك ينتمي إلى السلالة الهاشمية. وأكّدت الوثيقة أنه سيكون من الواجب في هذه الحالة الإطاحة أيضاً بحكومات سوريا ولبنان وإيران، أو زعزعة استقرار هذه الدول، وذلك بهدف ضمان أمن إسرائيل في إطار 'منطقة ازدهار أميركية-إسرائيلية مشترَكة أكبر'. وأُشير بالبَنان، وبوضوح، إلى المتعصّبين الصهاينة الذين أداروا أو أس بي - كأبرام شولسكي وفيث - كونهم مصدر "المخابرات الزائفة" التي أدّت إلى الحرب، وهذا ما كان يسعى إليه وولفويتز ورامسفلد. وأشارت الطريقة التي اعتمدها المتعصّبون الصهاينة في التنظيم والتصرّف - كزُمرة متعجرفة معادية لأي وجهات نظر مناقضة يُبديها رجال المخابرات المحترفون، والمدنيون، والمسؤولون العسكريون - إلى أن ولاءاتهم وارتباطاتهم كانت لجهة أخرى، ومن الواضح أنها كانت لنظام شارون في إسرائيل. وكما كتب جوليان بورغر في *الغارديان* في 17 تموز/يوليو 2003، "أقامت أو أس بي روابط وثيقة للقيام بعملية مخابراتية موازية ذات هدف محدَّد داخل مكتب أرييل شارون في إسرائيل لتجنّب الموساد بصفة خاصة، وتزويد إدارة بوش بتقارير عن العراق أكثر إثارة للذُعر - وبلا مبرِّر - من التقارير التي كان الموساد مستعدّاً للسماح بها". ومن المثير للاهتمام الإشارة إلى أن الصهاينة اليمينيين الذين يمتلكون النفوذ في إدارة بوش كانوا يوفّرون في الواقع *تقارير* عن العراق مغايرة لتقارير الموساد الإسرائيلي التي لم

بقيام وكالات المخابرات الرئيسية في إسرائيل والولايات المتحدة بتقديم معلومات مختلفة، هل من المقنع التسليم بأن نتائج بحث السي آي ايه والموساد حول أسلحة الدمار الشامل العراقية أبطلت بسبب معلومات أفضل لا بسبب نفوذ أكبر؟

تكن تعتبر أن العراق يمثّل أي "تهديد" للولايات المتحدة أو إسرائيل. وشاطرت السي آي ايه شكوكية الموساد، وقد أعلمت إدارة بوش بعدم وجود أسلحة دمار شامل[1]. وبقيام وكالات المخابرات الرئيسية في إسرائيل والولايات المتحدة بتقديم معلومات مختلفة، هل من المقنع التسليم بأن نتائج بحث السي آي ايه والموساد حول أسلحة الدمار الشامل العراقية أُبطلت بسبب معلومات أفضل لا بسبب نفوذ أكبر؟

اللوبي اليهودي، وليس بيغ أويل

على عكس وجهة نظر معظم التقدميين الأميركيين القائلة إن النفط، ولا سيّما مصالح بيغ أويل، هي المحرّك الرئيسي، فلا وجود لأي دليل على أن شركات النفط الأميركية الرئيسية مارست ضغوطاً على الكونغرس أو شجّعت لشن الحرب على العراق أو المواجهة الحالية مع إيران؛ بل بالعكس: هناك الكثير ممّا يشير إلى أن هذه الشركات قلقة جداً من الخسائر التي قد تنجم عن هجوم إسرائيلي على إيران. وعلاوةً على ذلك، يبدو من المنطقي افتراض أن بيغ أويل

(1) تشير بيّنات حديثة العهد لضباط متقاعدين في الـ سي آي ايه، مثل بول بيلار وتاي درامهيلر، إلى أن الـ سي آي ايه أخبرت إدارة بوش بعدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، ولكن تمّ تجاهلها. انظر لاري جونسون، "لَم استقال العشرات؟" تروثاوت، 6 أيار/مايو 2006.

بعيدة عن كونها سعيدة بتحمّل عقوبة كل ما يجري في الشرق الأوسط، ولا سيّما عندما تمتزج الأحداث مع الغضب الشعبي بسبب ارتفاع أسعار الغاز، وتؤدّي إلى تحقيقات رسمية من قِبَل مجلس الشيوخ.

هناك كثير من الأدلّة في السنوات الخمس عشرة الماضية تشير إلى أن:

1. شركات النفط لم تشجّع سياسة حربيّة.
2. الحروب أضرّت بمصالحها، وعملياتها، واتفاقاتها المعقودة مع أنظمة عربية وإسلامية بارزة في المنطقة.
3. تمّت التضحية بمصالح شركات النفط صَوناً لمصالح إسرائيل.
4. نفوذ جماعات الضغط الموالية لإسرائيل يفوق نفوذ شركات النفط في تحديد شكل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

وإن بحثاً دقيقاً في المنشورات ومحاولات صناعة النفط التأثير في القرارات، إضافةً إلى بحث في نشاطات جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في العقد الأخير، يُظهر قدراً كبيراً من الوثائق التي تُثبت أن جماعات الضغط اليهودية كانت مؤيّدة للحرب أكثر من صناعة النفط، وإلى حدٍّ بعيد. وعلاوةً على ذلك، تُثبت السجلات العامة لصناعة النفط مستوى مرتفعاً من التعاون الاقتصادي مع كافة الدول العربية وتكامل متزايد للأسواق. وعلى عكس ذلك، كانت التصاريح العلنيّة لجماعات الضغط السيهودية الموالية لإسرائيل والأكثر قدرة وتأثيراً على الصعيد الاقتصادي، إضافةً إلى منشوراتها ونشاطاتها، تهدف إلى زيادة عدوانية الحكومة الأميركية حيال البلدان العربية، بما في ذلك ممارسة حدّ أقصى من الضغط لصالح قيام الحرب في العراق، ومقاطعة إيران أو شنّ هجوم

عسكري عليها، ودعم الولايات المتحدة عمليات الاغتيال الإسرائيلية والتطهير الاثني التي يتعرّض لها الفلسطينيون.

إن المثال الأكثر لفتاً للنظر عن النفوذ اليهودي المؤثّر في تحديد السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بما يتعارض ومصلحة بيغ أويل يظهر بوضوح في السياسة الأميركية-الإيرانية. وكما تذكر *الفايننشل تايمز*: "تقوم شركات النفط الدولية بتعليق مشاريع في إيران تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات بسبب قلقها من التحفّظ الدبلوماسي [التهديدات الاقتصادية-العسكرية الأميركية] حيال البرنامج النووي لهذا البلد"[1]. وفي الواقع، وكما أشار مايكل كلير:

> ممّا لا شك فيه أن شركات الطاقة الأميركية الرئيسية تفضّل اليوم العمل مع إيران لتطوير مخزونات النفط والغاز هذه. ومن جهة ثانية، تُمنع في الوقت الحاضر من القيام بهذا الأمر بموجب النظام الإجرائي رقم 12959 الذي وقّعه الرئيس كلينتون عام 1995 وجدّده الرئيس بوش في آذار/مارس 2004[2].

بالرغم من واقع أن مليارات الدولارات مستثمَرة في عقود النفط والغاز والبتروكيميائيات، فقد أثّر اللوبي الموالي لإسرائيل في الكونغرس لمنع كل شركات النفط الأميركية الرئيسية من الاستثمار في إيران. ومن خلال حملته في الكونغرس والإدارة الأميركيين

---

(1) فايننشل تايمز، 19/18 آذار/مارس 2006 الصفحة 1.

(2) مايكل كلير "النفط، الجيوبوليتيكا والحرب القادمة مع إيران"، TomDispatch.com، 11 نيسان/إبريل 2005. يتجاهل كلير كليّاً دور اللوبي، مركّزاً على خدعة المصلحة النفطية حتى بعد إثبات عجزهم عن تحديد السياسة الأميركية!

باستخدام كل الإمكانات المُتاحة، أوجد اللوبي الإسرائيلي-اليهودي-الأميركي مناخاً شبيهاً بمناخ الحرب يوفّر أجواء معاكسة لمصالح كل شركات النفط الرئيسية في مختلف أنحاء العالم كبريتيش بتروليوم، وهي شركة الغاز التي مركزها المملكة المتحدة، وساسول (جنوب أفريقيا)، ورويال داتش شيل، وتوتال الفرنسية، وغيرها.

يجدر التفكير ملياً بما إذا كانت "الحرب لأجل النفط" هي نفسها "الحرب *لأجل مصالح بيغ أويل*".

يجدر التفكير مليّاً بما إذا كانت "الحرب لأجل النفط" هي نفسها "الحرب *لأجل مصالح بيغ أويل*". وكتب يحيا الصادوسقي في المجلة الشهرية الفرنسية ذات المكانة العالية *لو موند ديبلوماتيك*، في نيسان/إبريل 2003، مناقشاً:

كجزء من مخططهم الكبير لاستخدام عراق محرَّر قاعدةً يروّجون من خلالها للديمقراطية والرأسمالية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، يريد المحافظون الجدد قيام بغداد باستكشاف احتياطيات جديدة، وزيادة الطاقة الإنتاجية بسرعة وإغراق السوق العالمية بالنفط العراقي. هم يعلمون أن هذا الأمر سيؤدّي إلى انهيار في سعر النفط إلى حدود الخمسة عشر دولاراً للبرميل الواحد أو أقل. وهم يأملون في أن يحفّز هذا الانهيار نمواً اقتصادياً في الولايات المتحدة والغرب، فيدمّر في النهاية أوبيك (منظمة الدول المصدّرة للنفط)، ويحطّم اقتصاديات الدول المارقة، ويخلق مزيداً من الفُرَص "لتبديل النظام" واعتماد النظام الديمقراطي...

لقد قامت شركات متعدّدة الجنسيات - شركات عملاقة كإكسون موبايل، وبريتيش بتروليوم، وشيل، وتوتال،

وشيفرون–تكساكو – بتنويع مصادر الإنتاج، وباتت مخاوفها أقل من إمكانية انهيار السعر. ولكن الإدارة الأميركية لا تستمع إليها (معظمها غير أميركية). ولدى انتخاب بوش الإبن، مارست هذه الشركات ضغوطاً كبيرة لإبطال قانون العقوبات المفروضة على إيران وليبيا، إضافةً إلى إجراءات حظر تجاري أخرى، حدّت من اتّساع نطاق ممتلكاتها في الشرق الأوسط. ورفض فريق بوش طلباتها، وأصدر نائب الرئيس ديك تشيني سياسته المتعلّقة بالطاقة الوطنية عام 2001 التي ركّزت على فتح مناطق جديدة داخل الولايات المتحدة لاستكشاف الطاقة[1].

... ولشركات النفط المتعددة الجنسيات، الأميركية منها وغيرها، الكثير ممّا يدعوها للخجل، بدءاً بنهب مخزونات دلتا النيجر وانتهاءً بدعم إرهاب الدولة في إندونيسيا. ولكنها لم تكن تدفع في اتجاه شنّ حرب على العراق. وخطّطت إدارة بوش لحملتها ضد بغداد دون قيام هذه الشركات بتزويدها بمعلومات، ودون أي إلماعة كما يبدو تتناول أسس الاقتصاديات القائمة على النفط[2].

لقد أُحبط هدف المحافظين الجدد بتخفيض سعر نفط أوبيك (وتمكين إسرائيل من الحصول على النفط) بسبب الحالة الرديئة التي آلت إليها البنية التحتية للنفط العراقي بعد عقد من العقوبات الدولية

---

(1) انظر إلى مايكل كلير، "الولايات المتحدة: طاقة واستراتيجية"، لو موند ديبلوماتيك، النسخة الإنكليزية، تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

(2) يحيا الصادوسقي، "لا حرب أو لمن يعود النفط؟" لو موند ديبلوماتيك، نيسان/إبريل 2003.

(كما قال الصادوسقي)، وبسبب المقاومة العراقية[1]، ممّا جعل توقّع تحقــيق أي ثــروة غــير مُرتقَبة من مداخيل النفط العراقي أمراً غير محسوم.

ولفهــم الــدور المركــزي للإيديولوجيين الصهاينة في تحديد الــسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، مــن المهــمّ وضعه في سياق العلاقات الأميركية-الإسرائيلية، وقوة النفوذ الذي يتمتّع به اللوبي الموالي لإسرائيل داخل الولايات المتحدة. وكما وصف باتريك سيل هذه العلاقات في المجلة الليبرالية الأسبوعية، *ذا نايشن*، "فإن أصدقاء أرييل شارون (وهم متعصّبون يهود موالون لإســرائيل) يشمئزّون من العرب والمسلمين... فما كانوا يرغبون به هــو إدخال تحسينات على القوات العسكرية في إسرائيل وعلى البيئة الاستراتيجية".

إن اجتياح الولايات المتحدة للعراق وموقفها العسكري العدائي مــن معظم الأنظمة العربية في الشرق الأوسط، جعل أسماء صانعي السياسة الصهيونية هؤلاء معروفة في العالم. وكان وولفويتز وفيث في مركــز القــيادة الــثاني والثالث، على التوالي، في البنتاغون. ومن

---

(1)ربمــا كانت المقاومة العراقية عاملاً رئيسياً لمنع خصخصة النفط العراقي. وكما أشار غريغ بالاست: "إدّعى السيد ألجيبوري، وكان ذات مرة "القناة الخلفية" لــرونالد ريغن للنفط العراقي، أن خطط بيع النفط العراقي التي روّج لها مجلس الحكــم الــذي أنــشأه الأميركيون عام 2003 ساعدت على إثارة العصيان والهجمــات علــى قــوات الاحتلال الأميركية والبريطانية... 'نشهد تزايداً لعملــيات تفجير المنشآت النفطية وأنابيب النفط، وذلك على خلفيّة الفرضيّة القائلــة إن الخصخــصة قادمة'". غريغ بالاست، "خطط أميركية سرّيّة لنفط العراق"، أخبار بي بي سي، 17 آذار/مارس 2006.

الأشـخاص الذين كانوا تحت إمرتهم في أو أس بي أبرام شولسكي، وريتشارد بيرل، رئيس لجنة السياسة الدفاعية آنذاك، وإليوت أبرامز (مدافـع عن الإبادة الجماعية التي حدثت في غواتيمالا في ثمانينيات القـرن الماضـي)، وكان المدير الأعلى آنذاك لشؤون الشرق الأدنى وشمـال أفـريقيا في مجلـس الأمن القومي. ومن المتعصّبين الموالين لإسرائيل في واشنطن والأكثر تأثيراً وليام كريستول وروبرت كاغان الذي يعمل لحساب *ذا ويكلي ستاندارد*، وعائلة بايبس، وعدد كبير من المؤسسات الموالية لإسرائيل التي تعمل بشكل وثيق مع البنتاغون وتتـشاطر معه وجهات نظر الصهاينة اليمينيّين في البنتاغون. ويتمثّل الإجمـاع الحاصـل بين منتقدي إدارة بوش الأميركين بأن "أحداث 11/9 وفّـرت للمتعـصّبين الصهاينة اليمينيين فرصة فريدة لتسخير الـسياسة الأميركـية في الشرق الأوسط ونفوذها العسكري لصالح إسـرائيل، وقـد نجحت في حمل الولايات المتحدة على تطبيق مبدأ الحرب الاستباقية على أعداء إسرائيل"[1]. وكان دليل تورّط الصهاينة الأميركـيين في سياسـة الحرب غامراً لدرجـة أنه حتى المنظمات الصهيونية الموالـية للاتجاه السائد أحجمت عن الاحتجاج على 'معاداة الساميّة'.

بإيلائهم الإهتمام للتفوّق الإسرائيلي أكثر من اهتمامهم بالخسائر التي لحقت بالقوات العسكرية الأميركية، تجاهل الصهاينة المستنقع الذي وجدت القوات العسكرية نفسها فيه في العراق، واستمروا بالتخطيط لحروب جديدة تستهدف إيران.

وبـإيلائهم الإهـتمام للـتفوق الإسرائيلي أكثر من اهتمامهم بالخسائر التي لحقت بالقوات الأميركية المسلّحة، تجاهل الصهاينة المستنقع الذي وجدت

(1) باتريك سيل، "صداقة مكلّفة"، نايشن، 21 تموز/يوليو 2003.

هذه القوات نفسها فيه في العراق، واستمرّوا بالتخطيط لحروب جديدة تستهدف إيران، وسوريا، ولبنان، مُصدرين سلسلة جديدة كاملة من "تقارير المخابرات" تتّهم فيها البلدان العربية بتمويل الإرهاب وحمايته والترويج له. واستمرّت معلوماتهم المخابراتية المُعَدّة مُسبَقاً بالتدفّق بينما كانوا يشغلون مناصب حكومية، وهم يستمرّون اليوم بالقيام بذلك.

وبارتفاع عدد الإصابات في صفوف القوات الأميركية المسلّحة يومياً في العراق، مع عدد غير رسمي للقتلى الأميركيين يقدَّر بـ 2579 شخصاً في أول آب/أغسطس 2006[1]، وتكاليف عسكرية تقارب الـ 300 مليار دولار[2] أرهقت الاقتصاد الأميركي أكثر فأكثر، تحرّر الشعب الأميركي من سحر الإدارة الأميركية القائم على إيهامهم. وبمباشرة التحقيقات العلنيّة، أُعلن عن عمليات أو أس بي، وهويّة مهندسيها والمروّجين لها الذين شجّعوا على شنّ حرب أميركية على العراق وتحقيق التفوّق الإسرائيلي.

لكن ردّ الفعل العنيف والمبرَّر ضد الإيديولوجيين الصهاينة المنتمين إلى المحافظين الجدد وشبكاتهم داخل الحكومة وخارجها بصورة عامة، والذي توقّع الشعب الأميركي حدوثه، لا يتعاظم إلا بشكل بطيء؛ وقد لا يبرز للعيان بسرعة وبشكل كاف لحَرف مخطّطاتهم التي يُعدّونها لشنّ حرب مُقبلة على إيران. صحيحٌ أنه تمّ

(1) لإحصاء مستمرّ للإصابات، انظر إلى موقع إحصاء إصابات التحالف في العراق http://casualties.org/oif/

(2) للحصول على مجموع مستمرّ لتكاليف الحرب على دافع الضرائب الأميركي، انظر إلى موقع مشروع الأولويّات القومية http://nationalpriorities.org/ index.php?option=com-wrapper&Itemid=182

إقفـــال أو أس بي، وأُجـــبر بـــول وولفويتز على تقديم استقالته من البنـــتاغون والانـــتقال إلى البنك الدولي[1]، ويبدو أن دوغلاس فيث يتّجه للعثور على بيئة ملائمة في الميدان الأكاديمي[2]، وتخلّى ريتشارد بـــيرل عن رئاسة لجنة السياسة الدفاعية، ولكن نجم إليوت أبرامز في صـــعود[3]، ويبقـــى دونالد رامسفلد في ظل حماية الرئاسة في وزارة الـــدفاع بالرغم من مهاجمة جنرالاته له، وما يزال ديك تشيني على صـــهوة جـــواده، وتحـــوّلت إدارة بوش لاستهداف إيران بأساليب وإجراءات مماثلة بشكل مُذهل لتلك التي سبقت الحرب ضد العراق.

بالرغم من أن قدرة الرأي العام على الفهم تخطّت كما يبدو الأســـباب الرسمية الأصلية للحرب (أسلحة الدمار الشامل، وجود القاعـــدة، وحمـــل الديمقـــراطية للعراقيين)، كما تخطّت الأعذار الإضـــافية (تغـــيير الـــنظام، حقوق الإنسان)، فإن التركيز الحالي للانتقاد الشعبي والانتقاد الإصلاحي يطال على نطاق واسع مصالح بـــيغ أويـــل أو الإمـــبراطورية كونها مصدر الأزمة وفقاً للاعتقاد الـــشائع. إن المفهوم القائل إن الولايات المتحدة ذهبت إلى الحرب

---

(1) انظـــر إلى الفصل 5 في ما يتعلّق بالتحقيقات التي أجرتها الـــ إف بي آي حول ولفويتز، فيث، وآل، من ضمن أشياء أخرى.

(2) كـــان قـــد عُيِّن دوغلاس فيث للتوّ أستاذاً زائراً وممارساً مميَّزاً لسياسة الأمن القومـــي في جامعـــة جـــورج واشنطن، بدءاً من خريف العام 2006. ومنذ مغادرتـــه الحكومة، تولّى منصب عضو زائر مميَّز في مؤسسة هوفر المحافظة في جامعـــة ستانفورد، وكان رئيساً مساعداً لمجموعة تتناول استراتيجيات لمقاتلة الإرهاب في كليّة كندي للمهام الحكومية في جامعة هارفارد.

(3) يُحدث إليوت أبرامز تقدّماً داخل نظام بوش، وهو يتولّى حالياً منصب نائب مستـــشار الأمن القومي ورئيس استراتيجية الديمقراطية الشاملة التابعة للرئيس جورج دبليو بوش.

علـــى العراق خدمةً لمصلحة إسرائيل يبقى غائباً عن التعليقات في وسائل الإعلام الرئيسية.

لقـــد طـــرح عدد ضئيل جداً من اليهود التقدميّين أسئلة جدّيّة حـــول قـــيام منظمات يهودية موالية للاتجاه السائد بدعم إسرائيل بطـــريقة غير قابلة للانتقاد، وانتقدوا بشكل لاذع المتعصّبين الصهاينة في البنتاغون. ومع ذلك، وإثر العاصفة النارية التي أحدثها نشر مقالة ميرشـــايمر ووالـــت بعـــنوان "لـــوبي إسرائيل" في *اللندن ريفيو* في آذار/مـــارس 2006، يبدو من الواضح أن مدى التأثير الإسرائيلي لا في الـــسياسة الأميركـــية في الـــشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً في المؤسسات السياسية الديمقراطية في أميركا والإجراءات ككل، يطرح مـــشكلة أكـــبر بكثير على الأميركيين التقدميّين، وذلك لأن معظم الـــيهود التقدميّين يشاركون بصفة خاصة بالإنكار - يُنكرون صلة المقالـــة بالأمر الواقع، ويُنكرون ما يمارسه اللوبي اليهودي من نفوذ للتأثير في السياسة الخارجية الأميركية - وهي نقطة سيتمّ التوسّع فيها أكثر فأكثر في فصل لاحق.

الفصل الثاني

الصِلة الأميركية-العراقية الإسرائيلية-الصهيونية

لمــــاذا ذهــــبت الــــولايات المتحدة إلى الحرب على العراق في آذار/مــــارس 2003 مع خطط إضافية لمهاجمة سوريا، وإيران، وربما لبنان؟ لقد أُسقطت مصداقية كل الأسباب المعطاة حتى الآن، فلم يتم اكتــشاف أي أســلحة دمــار شامل، ولم تقُم روابط بين العراق والقاعدة، ولم تكن هناك تهديدات لأمن الولايات المتحدة. وللعديد من حلفاء الولايات المتحدة السابقين والحاضرين سجلات في حقوق الإنــسان متساوية بالسوء مع سجلات العراق في هذا المجال، أو هي أسوأ منها. وأثارت الحرب، والغزو، والاحتلال، والقتل، والتعذيب المنهجــي الــشنيع، والسجن التي تعرّض لها آلاف العراقيين عدوانية وغضب مئات ملايين المسيحيين، والمسلمين، وذوي التفكير المتحرّر في مخــتلف أنحــاء العــالم، مُسقطةً بحقّ مصداقية المؤسسة السياسية بأكملها في واشنطن وعبر البحار.

من استفاد من حرب العراق؟

إذن من استفاد من حرب العراق؟ يمكننا من خلال دراسة وضع المــستفيدين تكــوين فكــرة عمّن كان يمتلك الحافز للتشجيع على ارتكاب هذه الجريمة ضد الإنسانية.

لقد جنت أميركا مذمّة العالم التي ما تزال تؤثّر في الأفراد والأعمال في الولايات المتحدة. ولايزال الإرهاب في ازدياد في حين أنه يمكن افتراض ازدياد حال الأمن الأميركي سوءاً[1]. وتخفّض التكاليف المتصاعدة للحرب التي قد تفوق التريليوني دولار وفقاً لبعض التكهنات[2] الاعتمادات المالية المخصّصة للبنية التحتية الأميركية شيئاً فشيئاً. ويشكّل احتمال تمدّد الإمبراطورية الأميركية التي تواجه هيمنتُها تحدّيات محتمَلة قلقاً متزايداً لبناة الإمبراطورية، نظراً لازدياد التكاليف الإيديولوجية والإنسانية والماديّة المتزايدة في العراق. وبعد أن رفضت بلدان أوبيك لمدة من الزمن الضغوط الأميركية والأوروبية لضخّ مزيد من النفط بأسعار أقل انخفاضاً من تلك المرتفعة جداً - هو رد عدواني إلى حدٍّ ما على الاجتياح الأميركي للعراق - يبدو سعر النفط في الوقت الحاضر مقاوماً لمساعي تخفيضه مع ما يرافق ذلك من تأثير مؤسف على الاقتصاد الأميركي والعالمي.

ووجهت شركات النفط الأميركية بمقاومة متزايدة مناهضة للاستعمار، وتخضع استثماراتها على امتداد منطقتَي الشرق الأوسط وجنوب آسيا الوسطى للحصار. وقد تكون بيغ أويل قد نعمت بأرباح غير منتظَرة، ولكن كان بالإمكان استباق حدوث

(1) تشير التقارير الأميركية المتعلّقة بالإرهاب في العام 2005 وفي مختلف دول العالم إلى أن الإرهاب في تصاعد، وأن المقدار الأكبر من هذا الازدياد يحدث في العراق.

(2) توم ريغن، "تقرير: تكاليف الحرب الأميركية قد تتخطى الـ 2 تريليون دولار"، كريستشن ساينس مونيتور، 10 كانون الثاني/يناير 2006.

هذه الأرباح، وتجري عملياتها في العراق ببطء شديد[1].

إن دولة إسرائيل هي المستفيد الرئيسي الوحيد من الحرب، وقد نجحت في حمل الولايات المتحدة على تدمير عدوّها العربي الأكثر ثباتاً على مبادئه في الشرق الأوسط؛ أي النظام الذي مدّ المقاومة الفلسطينية بأكبر دعم سياسي. ومن نتائج التهجّم الأميركي على العراق الذي امتدّ طوال عقود من الزمن جعل بنيته التحتية العسكرية والتكنولوجية المدنية غير متكيّفة مع متطلّبات العصر[2]، وتفكيك قواته العسكرية، واصطباغ ممارسات الحكم بطابع الفوضى، والحثّ ربما على اندلاع حرب أهلية تحمل في طيّاها إمكانية التقسيم والتلاشي الفعلي للبلد بشكل كلّي. وإلى جانب إيران وسوريا، كان العراق قد شكّل المقاومة الرئيسية لمخططات التوسّع الإسرائيلي الهادفة إلى طرد الفلسطينيين، وغزو كل فلسطين واحتلالها.

إن دولة إسرائيل هي المستفيد الرئيسي الوحيد من الحرب، وقد نجحت في حمل الولايات المتحدة على تدمير عدوّها العربي الأكثر ثباتاً على مبادئه.

ترى، ما كانت العقبات التي واجهت إنشاء دولة إسرائيل الكبرى؟

1. الانتفاضتان، وهما الثورتان اللتان قام بهما الفلسطينيون الرافضون لإخراجهم من بلدهم، وكانتا قادرتَين على إلحاق

(1) كما يشير برنهارد زاند، "عشيّة الحرب، كان العراق يضخّ حوالى 2,5 مليون برميل من النفط الخام في اليوم. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، تخطّى معدّل التصدير الـ 1.7 بليون برميل". انظر إلى برنارد زاند، "على شفير الانهيار"، دِر شبيغل، 1 أيار/مايو 2006.

(2) ستيفن غراهام، "إيقاف دورة الحياة في المدن"، روتلدج، 2005.

خسائر بالشعب اليهودي الذي انتحل لنفسه بدون وجه حق اسم شعب الله المختار (انطلاقاً من القانون التي تعمل وفقه إسرائيل، فهي دولة يهودية بشكل حصري يقطنها بصفة رئيسية مهاجرون من أوروبا مع أولادهم، وتحكمها عقيدة دينية إقصائيّة).

2. حزب الله، وهو منظمة أُسِّست بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وبهدف مواجهته، ألحق هزيمة استراتيجية عسكرية-سياسية بإسرائيل، وأجبرها وعملاءها اللبنانيين على الانسحاب من جنوب لبنان.

3. العراق وإيران وسوريا، وهي البلدان الثلاثة التي كان لمعارضتها عمليات الضمّ الإسرائيلية والهيمنة الإقليمية التأثير الأكبر. فلقد كانت تطوّر روابط اقتصادية وسياسية مع العديد من البلدان ولا سيّما في مجال العقود النفطية، موقّعةً اتفاقيات تجارية واستثمارية مع اليابان، والصين، وروسيا، إضافةً إلى شركات من أوروبا الغربية. وبات تحقيق آمال إسرائيل بتقاسم منطقة ازدهار أميركية-إسرائيلية مشترَكة من خلال الهيمنة بالاعتماد على أنظمة عربية خانعة وعميلة أمراً غير مؤكّد بشكل متزايد.

4. كان النظام العراقي يستعيد عافيته شيئاً فشيئاً بالرغم من مقاطعة أميركية-أوروبية وعدوان عسكري أميركي-بريطاني مستمر على امتداد قرن من الزمن. وبنفاد الوقت، أدرك الإسرائيليون وعملاؤهم الصهاينة في إدارة بوش إمكانية بلوغ اتفاق بين الأمم المتحدة والعراق لإنهاء المقاطعة وتطبيع العلاقات معه بعد إعلان

فِرَق التفتيش التابعة للمنظمة الدولية عن عدم وجود أسلحة دمار شامل، ممّا يؤدّي إلى قيام العراق بعقد صفقات مشترَكة مع شركات نفط فرنسية وروسية، واحتمال استبدال الدولار باليورو كعملة للاتجار بالنفط، وانخفاض تأثير إسرائيل كدولة وصيّة على المنطقة.

5. كانت تواجه إسرائيل أزمة داخلية تزداد عمقاً في شأن التكاليف الاقتصادية والافتقار إلى الأمن الشخصي المرافق لسياسة المستوطنات الاستعمارية والقمع الوحشي في الأراضي المحتلّة. وباتت الهجرة إلى خارج إسرائيل تفوق الهجرة إلى داخلها، وتآكلت سياسات الإنعاش الاجتماعي المخصَّصة لليهود، ورفض مئات جنود الاحتياط الناشطون القيام بخدمتهم العسكرية في الحرب الاستعمارية القذرة. وإن مخطط "نشر الديمقراطية" في الشرق الأوسط الذي اقترحه الصهاينة الأميركيون في الحكومة كان يهدف في الجوهر إلى تحكم الولايات المتحدة وإسرائيل بمنطقة الشرق الأوسط بأكملها من خلال سلسلة من الحروب[1]. ومن الواضح أن سلسلة الحروب الأميركية ضد أنظمة عربية مستقلّة، بدءاً بالعراق، كانت لصالح الدولة الإسرائيلية كما اعتبرها نظام شارون، والموساد، والقوات العسكرية الإسرائيلية، والصهاينة المنتمون إلى جناح اليمين الذين يشغلون مناصب نافذة في واشنطن.

---

(1) "عملية سَحق نظيفة: إستراتيجية جديدة لضمان أمن العالم"، ريتشارد بيرل، دوغلاس فيث، ديفيد وارمسر، وآل، مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدّمة، 1996.

كيف كانت الدولة اليهودية قادرة على التأثير في الدولة الإمبريالية الأميركية لحملها على متابعة سلسلة الحروب التي من شأنها تعريض المصالح الاقتصادية والأمنيّة الأميركية الخاصة للخطر وتعزيز مصالح إسرائيل في هذه المجالات؟ يمكن العثور على الجواب بشكل مباشَر في الدور الذي لعبه المسؤولون الموالون للصهاينة في المناصب الأكثر أهميّة لاتخاذ القرار السياسي في إدارة بوش. وكان لهؤلاء المسؤولين الأميركيين روابط إيديولوجية وسياسية دائمة مع الدولة الإسرائيلية، وذلك من خلال شغلهم مناصب استشارية في المجال السياسي. وكانوا قد كرّسوا أنفسهم طوال حياهم السياسية لتعزيز مصالح دولة إسرائيل في الولايات المتحدة.

وفيما كانت مهمة تصميم وتنفيذ استراتيجية الحرب الأميركية بين أيدي المدنيين الصهاينة من ذوي الميول الحربية في البنتاغون، كان نجاح هؤلاء مضموناً بسبب الدعم القوي الذي مارسه معاونو شارون في المؤسسات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة. لقد عمل مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، ورابطة مكافحة التشهير، وآيباك، وآلاف ناشطيها - أطباء، أطباء أسنان، مُحسنون، أقطاب في الميدان العقاري، مموّلون، صحافيون، أشخاص ذوو نفوذ في وسائل الإعلام، وأكاديميون - بالتضامن مع سياسيين وإيديولوجيين يهوداً رئيسيين للحث على الحرب لأنه من مصلحة دولة إسرائيل، كما قالوا في ما بعد، تدمير صدام حسين وحزب البعث العلماني الحاكم.

لكن من يمكنه القول إن القيام بهذا الأمر هو لمصلحة الولايات المتحدة الإمبريالية التي كانت ترى في صدام رجلاً قوياً موجوداً في

المكان المناسب ومستعدّاً لخدمة أميركا؟ ما الذي قام به صدام، وهو أحد الذين تنعتهم الإدارة الأميركية بالسفَلة[1]، ليغدو هدفاً لأميركا؟ هـــل بسبب اجتياح الكويت (وقد حصل على "إشارة المضيّ قُدُماً" من السفيرة الأميركية إبريل غلاسبي التي كانت تُعتبَر في العالم العربي، وعلـــى نطـــاق واسع، بأنها التي أوقعته في الشرَك)؟ أم بسبب عدم تعاونـــه في مـــا يـــتعلّق بالمـــصالح المتعددة لإسرائيل (النفط، الماء، وفلسطين).

لطالمـــا كانـــت مسألة الحصول على النفط أمراً مثيراً للمشكل بالنـــسبة إلى إســـرائيل، وذلك بسبب عجزها عن شراء النفط من الـــبلدان المجاورة. وعولجت هذه المشكلة بطريقة نموذجية من خلال مذكّـــرة التفاهم الإسرائيلية-الأميركية المتعلّقة بالنفط، والعائدة لأول آب/أغـــسطس مـــن العام 1975؛ وهي عبارة عن اتفاق تمّ تجديده بـــشكل منـــتظم في الفتـــرة اللاحقة على حساب دافعي الضرائب الأميركيين (انظر إلى المقاطع التالية). مع ذلك، وبحلول العام 2003، وتـــسلّم القوى الموالية للصهيونية زمام الأمور في الحكومة الأميركية، والاستعداد لعمليّة حرّيّة العراق، كان احتمال حصول إسرائيل على الـــنفط العراقي على وشك التحقّق. طالب وزير البنى التحتية الوطنية الإسرائيلي جوزف بارتسكي بوضع تقييم لحالة أنبوب النفط القديم

(1) هناك في الواقع العديد من المتبارين للحصول على هذا اللقب. انظر إلى كفين درام، "الحيوان السياسي"، واشنطن مونثلي، 16 أيار/مايو 2006 الذي يُدرج أسمـــاء أناســـتازيو ســـوموزا، فرانشيسكو فرانكو، والدكتاتور الدومينيكاني تـــروجيللو. يُذكَـــر جوفري كامب، وهو رئيس مجلس الأمن القومي، بصفته مـــصدراً للّقب الذي ارتبط بصدام. انظر إلى جوديث ميلر ولوري ميلروي، صدام حسين وأزمة الخليج، نيويورك، تايمز بوك، 1990، صفحة 85.

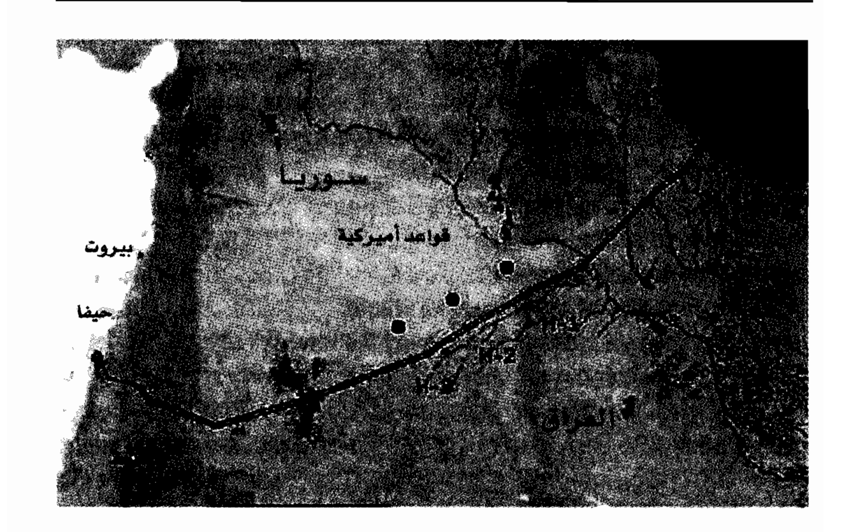
الذي يمتد من الموصل إلى حيفا، وكان يتطلّع إلى تجديد عمليّة تدفّق النفط "في حال قيام نظام غير معاد في العراق في مرحلة ما بعد الحرب"[1]. وأشار بارتسكي إلى أن مِن شأن أنبوب النفط تخفيض تكلفة فاتورة الطاقة المترتّبة على إسرائيل بشكل جَذري بنسبة قد تزيد عن 25 في المئة، بما أن البلد يعتمد إلى حدٍّ كبير على الواردات المرتفعة الثمن من روسيا. وفي 21 حزيران/يونيو 2003، جاء في تقرير لرويترز ما يلي: "يقول نتنياهو إن خط النفط بين العراق وإسرائيل سيتمّ فتحه في المستقبل القريب". وفي آب/أغسطس 2003، أوردت *هاآرتس* التقرير التالي: "طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل التحقّق من إمكانية ضخ النفط من العراق إلى مصاف للنفط في حيفا. وقُدِّم الطلب في برقيّة أرسلها في الأسبوع السابق مسؤولٌ أعلى في البنتاغون إلى مسؤول رفيع المقام في وزارة الخارجية في القدس"[2]. (من قد يكون هذا المسؤول الأعلى...؟) وفي العام 2006، كان يتم بناء ثلاث قواعد أميركية في شمال العراق بالقرب من موقع تشييد خط أنابيب النفط المحتمَل الممتدّ من حقول نفط كركوك إلى مرفأ الشحن الإسرائيلي ومدينة تكرير النفط، حيفا (انظر إلى الرسوم التوضيحية أدناه)، على أمل تحويل تلك المدينة إلى "روتردام جديدة"[3].

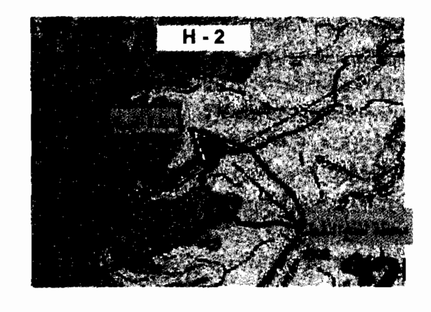
---

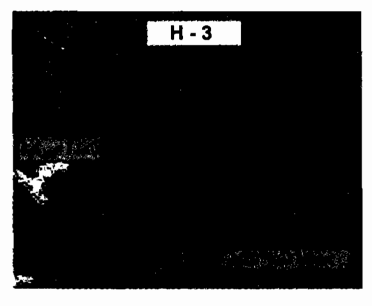
(1) انظر إلى أكيفا إلدار، "وزير البنى التحتية بارتسكي يحلم بالنفط العراقي متدفّقاً إلى حيفا"، هاآرتس، 31 آذار/مارس 2003.

(2) أميرام كوهين، "الولايات المتحدة تتحقق من إمكانية ضخ النفط من شمال العراق إلى حيفا عبر الأردن"، هاآرتس، 23 آب/أغسطس 2003.

(3) خط الأنابيب هذا الذي كان يمتدّ بين الموصل وحيفا وأُقفل عام 1948 مع إنشاء الدولة الصهيونية، ينبعث الآن كخط أنابيب كركوك-الموصل-حيفا. المصدر الذي استقينا منه الخرائط هو http://judicial-inc.biz/pipeline-blown-mossad.htm، علماً أنها تظهر في مكان آخر من شبكة الإنترنت.







وقـــد وُصـــفت العلاقات الأميركية-الإسرائيلية بطرق مختلفة. فالسياسيون يشيرون إلى إسرائيل بأنها حليف الولايات المتحدة الأكثر تعـــويلاً علـــيه في الشرق الأوسط، هذا إن لم يكن في العالم. ويعتبر آخـــرون إســـرائيل حليفاً استراتيجياً. ويتحدّث البعض عن إسرائيل والولايات المتحدة بأنهما يتشاطران قِيَماً ديمقراطية مشترَكة في الحرب ضـــد الإرهاب. ويعتبر المنتقدون اليساريون إسرائيل أداة للإمبريالية الأميركـــية لـــتقويض القومية العربية، ومتراساً في مواجهة الإرهاب الإسلامي الأصولي. ولكن عدداً قليلاً من الكتّاب يشيرون إلى "التأثير

المُفـــرط" للحكـــومات الإسرائيلية في سياسة الحكومة الأميركية من خـــلال جماعات الضغط اليهودية القوية، وأفراد في وسائل الإعلام، وأوســـاط مالية وحكومية، وممارسة هذا التأثير لصالح إسرائيل بغض النظر عن مدى وقعه على رفاهة الولايات المتحدة وخيرها.

في حـــين توجد ذرّة من الحقيقة في معظم ما سبق ذكره، هناك العديـــد مـــن المظاهر الفريدة في هذه العلاقة بين الولايات المتحدة، بوصـــفها قوة إمبريالية، وبين إسرائيل، بوصفها قوة إقليمية. وبخلاف علاقـــة واشنطن بالاتحاد الأوروبي، واليابان، وأوقيانيا، فإن إسرائيل هي التي تمارس الضغوط وتضمن تحويل مبالغ ضخمة من الموارد المالية (2.8 مليار دولار عام 2004، 84 مليار دولار على مدى 30 عاماً)[1]. وتـــضمن إســـرائيل حـــصولها على أحدث الأسلحة والتكنولوجيا، ودخـــول الأســـواق الأميركية دون قيود، وحرّيّة دخول المهاجرين إلـــيها، والتزام غير مشروط بالحصول على دعم الولايات المتحدة في حـــال دخولها في حرب، وقمع الشعب المستعمَر، وضمان المعارضة الأميركية لأي قرارات تصدر عن الأمم المتحدة وتشكّل حَرَجاً لها.

من منظور العلاقات بين الدولتَين، تُعتبر إسرائيل القوة الإقليمية الأصـــغر حجمـــاً التي تحصل على أتاوة من الإمبراطورية الأميركية، وهـــي نتيجة فريدة على ما يبدو أو أنها تنطوي على تناقضات. ونجد تفـــسير هذه المفارقة في الدور القوي والمؤثّر لليهود الموالين لإسرائيل في قطاعـــات الاقتصاد الأميركي الإستراتيجية، والأحزاب السياسية، والكونغرس، والهيئة التنفيذية. والمرادف الأدقّ للإمبراطوريات الزائلة

(1) معـــونة مالية أميركية لإسرائيل: وقائع، أرقام وتأثيرات، تقرير واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط، 2004.

هو وجود مستوطنين مؤثّرين ذوي بشرة بيضاء في المستوطنات قادرين على ضمان دعم مالي وعلاقات تجارية خاصة من خلال صِلاتهم بدول ما وراء البحار.

لقد قام المستعمرون الإسرائيليون بالاستثمار في الولايات المتحدة ووهبوا مليارات الدولارات لإسرائيل، محوّلين في بعض الحالات مجرى اعتمادات مالية مخصَّصة لتكون مستحقات اتحادية لعمّال منخفضي الأجر، وذلك بهدف شراء سندات في إسرائيل تُستخدَم بدورها لتمويل مستوطنات استعمارية في الأراضي المحتلة. وفي حالات أخرى، قامت الدولة اليهودية بحماية اليهود الفارّين من وجه العدالة في الولايات المتحدة، ولا سيّما أولئك الذين يمارسون ضروب الاحتيال المالي ويجنون ثروات طائلة مثل مارك ريتش، وحتى رجال العصابات والقتَلة. وتمّ تجاهل طلبات رسمية من حين لآخر موجَّهة من وزارة العدل تحديداً.

بدورها، بذلت الإمبراطورية المستعمَرة جهداً خاصاً لإخفاء خضوعها لحليفها المُفترَض، وهو ليس سوى قوة مهيمنة في الواقع. ففي العام 1967، قُصفت *يو إس إس ليبرتي* بالقنابل، وهي سفينة اتصالات واستطلاع أُرسلت لمراقبة المحاربين في الحرب الإسرائيلية–العربية الثالثة، كما أُمطرت بالقذائف من قِبَل الطائرات الإسرائيلية المقاتلة في المياه الدولية، وذلك لحوالى ساعة من الزمن تقريباً، قاتلةً 34 بحّاراً ومُصيبةً 173 شخصاً بجراح من طاقم يبلغ مجموع أفراده 297 جندياً. والرسائل الإسرائيلية التي تمّ اعتراض سبيلها من قبل هذه السفينة، والعَلَم الأميركي المرفوع عليها بشكل واضح، يظهران أن هذا العمل متعمَّد وعدواني. وتصرّفت واشنطن كأي بلد من العالم

الثالث يواجه هجوماً مُربِكاً من قِبَل البلد المهيمِن عليه: أسكتت ضبّاطها البحريين الذين كانوا شهوداً على الهجوم، وتلقّت تعويضاً واعتذاراً شكليّاً بكل هدوء[1].

لم يكن هذا الحدث عملاً غير مسبوق في العلاقات العسكرية والدبلوماسية بين الولايات المتحدة وأحد حلفائها فحسب، بل لا وجود أيضاً لأي حالة محفوظة في السجلات تشير إلى قيام بلد إمبريالي بالتغاضي عن هجوم تعرّض له من قِبَل حليف إقليمي[2]. وعلى نقيض ذلك، فقد تلت ظروف مماثلة ردود فعل دبلوماسية ومشاكسة. ولا يمكن شرح هذا الشذوذ الواضح بأنه ضعف عسكري أو فشل دبلوماسي في أي حال من الأحوال: فالولايات المتحدة قوة عسكرية متفوّقة، كما أن دبلوماسييها قادرون على ممارسة الضغوط وحتى على المشاغبة وتقديم توضيحات للحلفاء والأعداء عندما تكون الرغبة السياسية موجودة. ولكن اللوبي اليهودي-الأميركي، وأعضاء الكونغرس، ووسائل الإعلام، والأشخاص النافذين في وول ستريت الذين يتّخذون لهم موقعاً استراتيجياً في النظام السياسي-الاقتصادي الأميركي ضمنوا

كان رد فعل واشنطن على الهجوم الذي تعرّضت له *ليبرتي* كتصرف أي بلد من العالم الثالث يواجه هجوماً مُربِكاً من قِبَل البلد المهيمِن عليه.

(1) قبل أربعين عاماً، وبتاريخ 8 حزيران/يونيو 2005، تقدّمت رابطة المحاربين القُدامى على متن يو إس إس ليبرتي بتقرير رسمي مع وزارة الدفاع الأميركية يتناول جرائم الحرب التي ارتكبتها القوات العسكرية الإسرائيلية ضد الجنود الأميركيين في 8 حزيران/يونيو من العام 1967.

(2) جايمس بامفورد، مجموعة أسرار: بنية وكالة الأمن القومي الفائقة السرّيّة، دابلداي، نيويورك، 2001.

تـــصرّف الـــرئيس جونسون كتابع وديع. ولم يكن من الضروري ممارسة أي ضغوط مباشَرة لأن الرئيس عرف قواعد اللعبة السياسية، كمـــا وأن قـــيادة سياســـية مهيمَن عليها تتصرف في الظاهر وفقاً لمعـــتقاداتها الخاصة. إن الحد الأدنى هو التالي: العلاقات الإسرائيلية-الأميركـــية حصينة لدرجة أنه حتى وإن حصل هجوم عسكري غير مـــبرَّر فهـــو لـــن يؤثّر فيها. وككل القوى المهيمَن عليها، هدّدت واشـــنطن شـــهود العيان في الأسطول البحري الأميركي بتعرّضهم لمحاكمـــة عسكرية إن تكلّموا بخلاف ما يُطلَب منهم، في حين أنهم كانوا يدلّلون مهاجميهم في تل أبيب[1].

كمـــا أنـــنا نجد مثالاً آخر عن العلاقة غير المتماثلة في إحدى حـــالات التجسس الأكثر أهميّة إبّان الحرب الباردة، وكان اللاعبون فـــيها عمـــيل إســـرائيلي، هو جوناثان بولارد، والبنتاغون. فطوال سنوات عدة، سرق بولارد ونسخ ملء أكياس من مستندات هي في غايـــة الـــسرّيّة تتناول المخابرات الأميركية، ومكافحة الجاسوسية، وخطط استراتيجية، وأسلحة عسكرية، وسلّمها لمحرّضيه الإسرائيليين. وكانـــت حالة التجسس الأكبر في التاريخ الحديث التي جرت ضد الولايات المتحدة من قِبَل حليف. وأُدين بولارد وزوجته عام 1986، واعترضـــت الحكـــومة الأميركـــية بـــشكل سرّي لدى الحكومة الإسرائيلية. ومن جهة ثانية، نظّم الإسرائيليون عبر حلفائهم اليهود-الأميركيين جماعة ضغط للترويج لهم. وفي النهاية، شارك كل القادة

(1) جـــايمس إنس، هجوم على الليبرتي، راندوم هاوس، 1980. انظر أيضاً إلى بيانات رسمـــية لوارد بوسطن الإبن، نقيب، جاغ يو إس إن، 9 كانون الثاني/يناير 2004 والأميرال توماس مورر، يو إس إن، 11 كانون الثاني/يناير 2003.

الإسرائيليين ذوي المراتب العليا وممارسو الضغوط اليهود-الأميركيون في حملـــة للـــصفح عن إسرائيل، ونجحوا في هذا المسعى تقريباً مع الرئيس كلينتون.

تظهر العلاقة غير المتكافئة بوضوح في حالة فارّ رئيسي من وجه العدالة، هو مارك ريتش الذي كان تاجراً ومدير عمليات مالية أدانته المحكمـــة الفدرالـــية الأميركية استناداً إلى فقرات اتهامية عدة تتناول خداع الزبائن وسلبهم أموالهم عن طريق الاحتيال. ففرّ إلى سويسرا وحـــصل في مـــا بعد على جنسيّة وجواز سفر إسرائيليّين، واستثمر مـــبالغ كـــبيرة مـــن ثروته التي جناها من الكسب غير المشروع في الصناعات الإسرائيلية والجمعيات الخيرية. وبالرغم من فداحة جُرمه، كان ريتش على صلة بقادة سياسيين رفيعي المقام والنخبة الاقتصادية في إســـرائيل. وفي العام 2000، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي وعدد كـــبير مـــن الشخصيات اليهودية الموالية لإسرائيل، بمن فيهم زوجة ريتش السابقة، بإقناع كلينتون بالصفح عنه. وفي حين علت صَيحة بـــسبب وجود صلة بين الصفح عن ريتش ومساهمة قدّمتها زوجته السابقة للحزب الديمقراطي تخطّت المئة ألف دولار، كان من الواضح أن العلاقـــة القائمة على الخضوع الأميركي للتأثير الإسرائيلي ونفوذ اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة هي أكثر أهميّة. وتجدر الإشارة إلى أنه من الغريب وغير العادي قيام رئيس الولايات المتحدة بالتشاور مـــع حـــاكم أجـــنبي (كما تشاور كلينتون مع باراك) حول كيفية التعاطي مع محتال متَّهَم. ولم يسبق أن تمّ الصفح عن فارٍّ مُدان لم تتمّ محاكمته ولم ينفَّذ به أي حكم بالسَجن. لكن الولايات المتحدة تواجه مـــنذ ذلك الحين صعوبة كبيرة في ضمان تسلّم أي نوع من المجرمين

من إسرائيل؛ حتى المواطنين العاديّين المطلوبين لارتكاب جرائم قتل في الـــولايات المتحدة لا تتمّ إعادهم للمحاكمة[1]، بالرغم من التقارب المزعوم بين الدولتَين. تُرى، ما هي المعاني الضمنية التي يمكن للقضاء الجنائـــي الأميركـــي استخلاصـــها من وجود مكان يحمي المجرمين اليهود- الأميركيين؟

ويتجلّـــى نفوذ إسرائيل في رحلات الحج السنوية العديدة التي يقوم بها سياسيون أميركيون مؤثّرون إلى إسرائيل للإعلان عن ولائهم للدولـــة الإســـرائيلية، حـــتى أثناء الفترات التي تقوم فيها إسرائيل، وبشكل مركّز، بقمع شعب محتل متمرّد[2]. وبدلاً من تأنيب إسرائيل علـــى عملها العدواني المتمثّل بشنّ حرب ضد دولة أخرى وانتهاك حقـــوق الإنـــسان في الأراضي المحتلّة، وهو عمل مُدان على الصعيد العالمـــي، صفّق الحكام الأميركيون التابعون للإمبراطورية الإسرائيلية الـــصغيرة لقمعها الدموي للانتفاضتَين الأولى والثانية، ولقيام الدولة الـــيهودية باجتياح لبنان عام 1982 - وهذا ما تكرر عام 2006 - وعارضـــوا أي وســـاطة دولـــية للحـــؤول دون مزيد من المجازر الإســـرائيلية، مضحّين إذ ذاك بالمصداقية الأميركية في الأمم المتحدة وبالرأي العام العالمي.

في عمليات التصويت في الأمم المتحدة، وحتى في مجلس الأمن، كانـــت واشـــنطن تكدّ في خدمة إسرائيل المهيمنة عليها بالرغم من

(1) أليـــسون ويـــر، "روســـيا، إســـرائيل وإغفـــالات وســـائل الإعـــلام"، counterpunch.org، 7 شباط/فبراير 2005.

(2) تقريـــر واشنطن حول شؤون الشرق الأوسط، مساهمات لجنة العمل السياسي الموالية لإسرائيل للمرشحين لمناصب في الكونغرس عام 2002، حزيران/يونيو 2003.

الدليل القاطع الذي يتقدّم به الحلفاء الأوروبيون والذي يشير إلى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان. وبالتضحية بمصداقيّتها الدولية وتعمّد استعداء 150 دولة أخرى، وضعت واشنطن الانتقادات الموجَّهة للعنصرية الإسرائيلية في خانة **مُعاداة الساميّة.** ولكن هذا الأمر لا يشير إلى الحدّ الأقصى الذي بلغته واشنطن في خنوعها لإسرائيل.

ظهر المؤشر الرئيسي الأخير للخنوع الأميركي في الأشهر التي سبقت وتلت هجمات 11 أيلول/سبتمبر على مركز التجارة العالمي والبنتاغون. ففي 12 كانون الأول/ديسمبر 2001، علمت محطة فوكس نيوز التلفزيونية من مصادر المخابرات الأميركية والمحققين الفدراليين بأنه تمّ اعتقال 60 إسرائيلياً منذ 11/9 كانوا قد دخلوا في مسعى طويل الأمد للتجسس على مسؤولي الحكومة الأميركية. وكان العديد من أولئك المعتقَلين عملاء ناشطين في القوات المسلّحة أو جهاز المخابرات الإسرائيلية، وقد اعتُقلوا وفقاً لقانون يو إس أي باتريوت المناهض للإرهاب. وأخفق العديد منهم، وهم مربطون بجهاز الكشف عن الكذب، في الإجابة عن الأسئلة التي تتناول نشاطات المراقبة في الولايات المتحدة والتي كانت موجَّهة ضد هذا البلد.

الأخطر من ذلك أن المحققين الفدراليين كانوا مُحقّين باعتقادهم أن العملاء الإسرائيليين يلجؤون مُسبَقاً إلى جمع معلومات مخابراتية عن هجمات 11 أيلول/سبتمبر دون أن يتشاطروها مع حليفتهم واشنطن. وإن مستوى التورّط الإسرائيلي في 11 أيلول/سبتمبر هو سرّ يتّسم بالحذَر الشديد. فقد أخبر محقق فدرالي عالي الرتبة فوكس

نيوز بوجود "روابط". ولدى الطلب منه توفير بعض التفاصيل، رفض المحقق الفدرالي ذلك. "الدليل الذي يربط هؤلاء الإسرائيليين بهجمات 11/9 هو سرّي. لا يمكنني إطلاعكم على الدليل المتوافر. إنها معلومات سرّيّة"[1].

وحالة التجسس الإسرائيلية هذه هي خير مثال على النفوذ الذي تمارسه إسرائيل على واشنطن. وحتى في حالة الهجمات الأسوأ التي تعرّض لها البرّ الأميركي في تاريخ الولايات المتحدة، كانت واشنطن تتكتّم على الدليل الذي يربط جواسيس إسرائيليين معروفين بدليل محتمَل على جمعهم معلومات دون تشاطرها مع الولايات المتحدة. ومن الواضح أن هذا الدليل قد يطرح أسئلة حول الصِلات والروابط بين النُخَب السياسية والاقتصادية، إضافةً إلى إضعاف العلاقات الاستراتيجية في الشرق الأوسط. والأهم من ذلك أن من شأن هذا الأمر إثارة إدارة بوش على اللوبي اليهودي-الأميركي وشبكاته القوية الرسمية وغير الرسمية التي تطال تأثيراتها وسائل الإعلام، والشؤون المالية، والحكومة[2].

لقد حصلت فوكس نيوز على عدد كبير من المستندات السرّيّة من المحققين الفدراليين الذين أحبطهم ربما قيام القادة السياسيين في

(1) انظر إلى 'كارل كاميرون يتحرّى' (الأجزاء 1 إلى 4) شبكة فوكس نيوز، 17 كانون الأول/ديسمبر 2001، متوافرة على الموقع .http://www.informationclearinghouse.info/article5133.htm

(2) قارن هذا الأمر مع متابعة إدارة بوش والمطالبة الغاضبة بتنفيذ حكم الإعدام بحق زكريا موسوي بسبب معرفته المُسبَقة بأحداث 11/9 وإحجامه عن التحذير من حدوثها مُسبَقاً.

واشنطن بإخفاء الحقائق المرتبطة بالتجسس الإسرائيلي. وتُظهر هذه المستندات التي كشف عنها كارل كاميرون أنه حتى قبل 11 أيلول/سبتمبر، تمّ اعتقال أو احتجاز 140 إسرائيلياً آخر أثناء تحقيق سرّي تناول التجسس الإسرائيلي في الولايات المتحدة على نطاق واسع وعلى المدى البعيد. ولم تورِد أي مطبوعة أو وسيلة إعلام إلكترونية رئيسية أخرى تقارير عن هذه الاعتقالات، ولم يتناول الرئيس كذلك أو أي زعيم في الكونغرس المسعى الإسرائيلي المستمرّ للحصول على معلومات عسكرية ومخابراتية أميركية.

حتى قبل 11 أيلول/سبتمبر، تمّ اعتقال أو احتجاز 140 إسرائيلياً آخر أثناء تحقيق سرّي تناول التجسس الإسرائيلي في الولايات المتحدة على نطاق واسع وعلى المدى البعيد.

وتورِد المستندات السرّيّة تفاصيل "لمئات الحوادث التي وقعت في مدن وبلدات عبر البلاد" ادّعى المحققون أنها قد تكون نشاطات تقوم بها مجموعة مخابراتية إسرائيلية منظّمة. واستهدف عملاء إسرائيليون قواعد عسكرية واقتحموها، بالإضافة إلى مقرّ إدارة مكافحة المخدّرات، ومكتب التحقيقات الفدرالي، ودائرة العائدات الداخلية (IRS)، ودائرة الهجرة ومنح الجنسية (INS)، ووكالة الحماية البيئية (EPA)، ودائرة المارشالات الأميركيين، وعشرات المؤسسات الحكومية، وحتى مكاتب سرّيّة ومقرّات خاصة لتطبيق القانون غير مُدرَجة على الجداول، كما استهدفوا عناصر المخابرات، وذلك وفقاً لمستندات فدرالية أوردتها محطة فوكس نيوز. وأشار مستند صادر عن مكتب محاسبة الحكومة (هو شعبة تحقيق تابعة للكونغرس الأميركي) إلى إسرائيل بأنها "البلد أ"، قائلاً إن "حكومة البلد أ تقوم بعمليات

التجسس الأكثر عدوانية ضد الولايات المتحدة وأي حليف لها". وجاء في تقرير لمخابرات الدفاع أن إسرائيل تملك "شهيّة نهمة للمعلومات... فهي تكتسب تكنولوجيا عسكرية وصناعية بطريقة عدوانية، والولايات المتحدة هي من أولى أولوياتها".

وظهر تقرير كارل كاميرون في موقع فوكس نيوز على الإنترنت بإيجاز في كانون الأول/ديسمبر 2001 (12 كانون الأول 2001) واختفى بعد ذلك - لم تكن هناك متابَعة له - دون أي تنصّل أو تصحيح رسمي و/أو اعتذار، كما يحدث عادةً في حالات الخطأ. و لم تتطرّق أي وسيلة إعلامية أخرى إلى هذا التقرير الهامّ حول التجسس. وممّا لا شك فيه أن ذوي النفوذ الأقوياء الموالين لإسرائيل في وسائل الإعلام لعبوا دوراً في هذا السياق. والأكثر أهمّية من "الضغط" المباشَر هو تولّي الهيمنة الإسرائيلية مهمة "إقناع" أو "تهديد" المؤسسة الإعلامية والقادة السياسيين باتخاذ أقصى درجات الحذَر من مغبّة إيراد تقارير تتناول وضع إسرائيل يدها على معلومات استراتيجية.

وحين تتعرّض شبكة العملاء الإسرائيليين في بعض الأحيان للاعتقال والاستجواب والطرد، لا تتمّ أبداً إدانة الدولة الإسرائيلية والوزراء المسؤولين علانيةً، كما أنه لا تكون هناك ردود فعل دبلوماسية رسمية سريعة كسحب السفير الأميركي بشكل رمزي ومؤقّت. والأسلوب الموازي والأقرب إلى التصرف الأميركي إزاء الجواسيس الإسرائيليين هو رد فعل دول العالم الثالث الفقيرة والعاجزة حيال عمليات التجسس الأميركية. وفي تلك الحالة، يطلب الحكام المُذعنون من السفير، وبهدوء، كبح جماح بعض العملاء الأكثر عدوانية.

أسئلة لا إجابات عنها: 11 أيلول/سبتمبر والإسرائيليون

إثر 11 أيلول/سبتمبر، سرت شائعات في الشرق العربي مفادها أن التفجير مؤامرة إسرائيلية لحث واشنطن على مهاجمة الأعداء العرب المسلمين. ولم تقدّم هذه الروايات ومؤلّفوها أكثر من دليل ودافع ظرفيّين، مفادهما أن حملة بوش المناهضة للإرهاب ستوفّر الغطاء الشرعي لقيام شارون بقمع الفلسطينيين في سياق مناهضة الإرهاب. ورفضت كل وسائل الإعلام والقادة السياسيون تماماً الروايات التي تورّط إسرائيل.

أما وقد أظهر المحققون الفدراليون الأميركيون أن الإسرائيليين يمكن أن يكونوا قد علِموا بالهجوم قبل حدوثه دون أن يشاطروا الأميركيين المعلومات المتوافرة لديهم، فهذا الأمر يطرح أسئلة إضافية تتعلّق بالعلاقة القائمة بين الإرهابيين العرب والموساد الإسرائيلي. هل اخترق الإسرائيليون الجماعة أم جمعوا معلومات عنهم؟[1] قد توضح المعلومات السرّيّة أن هذه الأسئلة حيوية. ولكن هل تصبح المعلومات السرّيّة علنيّة يوماً ما؟ على الأرجح لا، ولسبب وجيه وهو أنها ستكشف عن مدى التأثير الإسرائيلي في الولايات المتحدة من خلال العملاء السرّيّين الإسرائيليين، والأهم من ذلك، من خلال جماعة الضغط القوية التابعة لها والقائمة ما وراء البحار، وحلفائها في

(1) ريتشارد رايد، المخادع السابق الذي سيصبح ناقل المتفجرات بالأحذية والذي أُدين بمحاولة تفجير طائرة ركاب تابعة للخطوط الجوية الأميركية فوق الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر 2001، تمكّن من دخول إسرائيل من خلال رحلة للعال، وذلك بالرغم من خلفيّته غير الاعتيادية. أخبار بي بي سي، 28 كانون الأول/ديسمبر 2001.

الحكـــومة والـــشؤون المالية. إن الافتقار إلى أي تصريح علني مرتبط باحـــتمال معـــرفة إســـرائيل بـــ 11/9 يشير إلى الطبيعة المترامية الأطـــراف، والكلّـــيّة الوجـــود، والعدوانية، لداعميها المقتدرين في الـــشتات[1]. ونظراً للأهمية السياسية والاقتصادية الكبيرة التي أولتها وســـائل الإعلام لـــ 11/9، والقوى الجارفة، والتمويل، والمؤسسات التي أُنشئت لمعالجة مسألة الأمن القومي، من المدهش عدم ورود أي ذكر إضافي لشبكات التجسس الإسرائيلية العاملة في المواقع الأميركية الأكثر دقّة والمناهضة للإرهاب.

لكـــن ذلـــك غير المدهش بتاتاً إن نحن فهمنا بطريقة صحيحة "العلاقة الفريدة" بين الإمبراطورية الأميركية وإسرائيل، التي هي قوة إقليمية.

مسائل نظرية

إن العلاقـــة بـــين الـــولايات المتحدة - وهي قوة إمبريالية- وإســـرائيل، وهـــي قوة إقليمية، توفّر لنا نموذجاً فريداً للعلاقات بين الدول. في هذه الحالة، تتقاضى القوة الإقليمية أتاوة (2,8 مليار دولار ســـنوياً علـــى صورة مساهمات مباشَرة من الكونغرس الأميركي)، إضـــافةً إلى ولـــوج الأسواق الأميركية بحرّيّة، وحماية اليهود الذين ارتكـــبوا جرائم ما وراء البحار من المقاضاة أو القيام بتسليمهم إلى

(1) انظـــر غـــوردن توماس ومارتن ديلون، روبرت ماكسويل، جاسوس إسرائيل المـــتفوّق: حـــياة ومقتل شخص قوي النفوذ في الإعلام، (كارول وغراف، نـــيويورك، 2002) لمناقشة معمَّقة حول الروابط الإعلامية القوية القائمة مع إسرائيل.

الولايات المتحدة، بينما تتورط إسرائيل في أعمال تجسس تغلغليّة وفي تبيـــيض الأموال. وفي يوم الجمعة من يوم 23 حزيران/يونيو 2000، أوردت هـــ*آرتس* تقريراً جاء فيه أن إســـرائيل هي أحد الملاذات الرائدة في العـــالم لتبيـــيض الأموال الدولية غير القانونية.

دام الموقع المهيمن لإسرائيل أثناء الرئاسات الديمقراطية والجمهورية حوالى نصف قرن. وبكلمات أخرى، هي علاقة تاريخية بنيويّة.

عـــلاوة علـــى ذلـــك، وضعت إســـرائيل في المنتديات الدولية حدوداً للسياسة الأميركية في الشرق الأوســـط. ودام الموقع المهيمن لإسرائيل أثناء الرئاسات الديمقراطية والجمهورية حوالى نصف قرن. وبكلمات أخرى، هي علاقة تاريخية بنيويّة غير قائمة على الشخصيات أو على سياسة خاصة عابرة.

وتنبـــثق فرضـــيات عديدة لدى تفحّص هذه العلاقة الفريدة. وتنـــشأ الأولى من واقع أن الدولة الإسرائيلية بحدودها الجغرافية تملك قـــدرة محـــدودة علـــى الإقـــناع، أو التأثير الاقتصادي، أو السلطة العـــسكرية مقارنةً مع القوى الكبرى (أوروبا والولايات المتحدة). فقـــوة إسرائيل مرتكزة على قوة الشتات، وهي الشبكات اليهودية المقـــتدرة على الصعيدَين السياسي والاقتصادي وذات التنظيم العالي الـــتي تلج بشكل مباشَر وغير مباشَر مراكز النفوذ والدعاية في أقوى بلـــد إمـــبريالي في العالم. ويتمّ تقاضي الأتاوة من خلال قدرة هؤلاء "الاستعماريين الداخليين" على التأثير، والذين ينشطون على مستوى صانعي الرأي في وسائل الإعلام ومن خلال الكونغرس والرئاسة. إن نحو 60 في المئة من التمويل الذي يحصل عليه الحزب الديمقراطي و35 في المئة من تمويل الحزب الجمهوري مصدره اليهود الموالون لإسرائيل.

وفي مقابل كل دولار تنفقه الشبكات اليهودية للتأثير في نتائج الاقتراع، تحصل الدولة الإسرائيلية على 50 دولاراً كمعونة لتمويل عملية بناء وتسليح المستوطنات في الأراضي المحتلة، وتتمّم هذه المستوطنات ببِرك للسباحة، وحدائق رومانية، وخادمات فيليبينيات.

إن نحو 60 في المئة من التمويل الذي يحصل عليه الحزب الديمقراطي و35 في المئة من تمويل الحزب الجمهوري مصدره اليهود الموالون لإسرائيل.

من خلال الشبكات القائمة عبر البحار، يمكن للدولة الإسرائيلية التدخل مباشَرةً لوضع مقاييس المعونة الخارجية الأميركية المخصَّصة للشرق الأوسط. وتلعب هذه الشبكات دوراً رئيسياً في تحديد شكل النقاش الداخلي الذي يتناول السياسة الأميركية حيال إسرائيل. وتناقلت وسائل الإعلام وكرّرت الدعاية التي تربط القمع الإسرائيلي للفلسطينيين برد فعل مبرَّر أخلاقياً على ضحايا الهولوكوست (الإبادة الجماعية التي تعرّض لها اليهود إبّان الحرب العالمية الثانية). وقد حُرِّف اقتراح الرئيس الإيراني أحمدي نجاد القائل إنه يمكن التعويض بشكل أفضل على ضحايا الهولوكوست بإعطائهم أرضاً في أوروبا أو في البلدان التي ضحّت بهم، وتمّ تناقله بعد ذلك لنشر مفهوم متطرّف يقول إن إيران معادية للساميّة. ومن هرم الشبكة وحتى قاعات اجتماعات المحامين وغرف انتظار الأطباء، يهاجم داعمو الشبكة الموالون لإسرائيل بعدوانية كل منتقِد، معتبرين إيّاه **معادياً للساميّة**. ومن خلال التهويل المحلّي والتدخل الماكر في المهَن، يدافع المتحمّسون عن سياسة إسرائيل وقادتها، ويتبرّعون بالأموال، وينظّمون المقترعين، ويسعون لشَغل مناصب في

الكونغـــرس أو في الإدارة الأميركـــية. ومتى بلغوا هذه المناصب، ينحازون إلى متطلبات السياسة الإسرائيلية.

إن ظاهرة المغتربين ما وراء البحار الذين يحاولون التأثير في قوة إمـــبريالية ليست ظاهرة يهودية بشكل حصري. فالمغتربون الكوبيون في ميامـــي يؤثّـــرون إلى حدٍّ كبير في الحزبَين الرئيسيَّين. ولكن هذه الصلة لم تؤدِّ في أي حالة أخرى، باستثناء الحالة الإسرائيلية، إلى قيام علاقة مهيمنة ثابتة: إمبراطورية تستعمرها قوة إقليمية، إضافةً إلى قيام الـــولايات المـــتحدة بدفع الأتاوة لإسرائيل كونها خاضعة للمبادئ الإيديولوجية لاستعمارييها ما وراء البحار، وإطلاق حروب عدوانية لصالحها.

تُطـــرَح أســـئلة عديدة دون الحصول على إجابات عنها فيما تـــسعى الإمـــبراطورية إلى نـــشر قوّاتها العسكرية بعدوانية، وتضيّق الأصوات الداخلية المعبِّرة عن القمع شروط النقاش العام.

بامـــتداد تأثير الاستعماريين ليطال الأوساط السياسية والفكرية في الـــولايات المـــتحدة، يشعر هؤلاء بثقة أكبر لدى التأكيد على تفوّق إســـرائيل في هـــذَين المجالَين، ولا سيّما في ما يتعلّق بالإكراه السياسي والحـــرب. وهـــم يتـــباهون بوقاحة بالنظام الأمني الإسرائيلي المتفوّق وبأساليب الاستجواب التي تشمل تقنيات التعذيب، ويطالبون الولايات المـــتحدة باتّباع برنامج إسرئيل الحربي في الشرق الأوسط. وتُعتمَد في إســـرائيل الإساءة الجسدية والعقلية إلى السجناء قَيد الاستجواب، وهذا الأسلوب معترَف به من قِبَل الدولة ويلقى تأييداً شعبياً واسعاً[1].

---

(1) فرانكل، غلن، "تكتيكات السجون مُعضلة إسرائيل منذ زمن طويل"، واشنطن بوست، 16 حزيران/يونيو 2004، صفحة أ01.

حتى أن سيمور هرش حثّ الأف بي آي ووكالات المخابرات في الولايات المتحدة على اتّباع تكتيكات المخابرات الإسرائيلية واستغلال أفراد عائلات المشتبَه بقيامهم بأعمال إرهابية، أو التهديد باستغلالهم(1). (انظر إلى الفصل الرابع للمزيد من المعلومات عن انحياز هرش الموالي لإسرائيل). واقتدت الولايات المتحدة بإسرائيل من خلال سجن زوجات وبنات البعثيّين العراقيين المطلوبين. وأوصى ريتشارد بيرل، وهو الشخص المؤثّر إلى حدٍّ كبير آنذاك في وزارة الدفاع تحت قيادة رامسفيلد، بالتكتيكات الإسرائيلية القائمة على مهاجمة الأعداء بالقنابل. "عام 1981، واجه الإسرائيليون خياراً طارئاً: هل يُفترَض بهم السماح لصدام حسين بالاحتفاظ بمفاعل نووي قام الفرنسيون ببنائه، أم تدميره؟ وقرّر الإسرائيليون توجيه ضربة وقائيّة. كل ما نعرفه [حرفيًا] عن قوات صدام حسين [حرفيًا]، كان خيار الرئيس بوش مماثلاً: القيام بعمل وقائي أم الانتظار، ربما بعد فوات الأوان"(2).

ودعا استعماري شهير آخر، هو السيناتور جوزف ليبرمان، الولايات المتحدة لقصف سوريا والعراق وإيران على الفَور بعد 11/9، مردّداً بذلك نصيحة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون للرئيس بوش. وأيّد ألن درشوفيتش علانيّةً، وهو أستاذ في القانون من خرّيجي هارفرد، اعتماد التعذيب والتشريع القمعي في الولايات المتحدة وفقاً للنموذج الإسرائيلي في الاعتقال اللامحدود للفلسطينيين(3).

(1) مقابلة أُجريت على الإذاعة الوطنية العامة، تشرين الأول/أكتوبر 2004.
(2) نيويورك تايمز، 28 كانون الأول/ديسمبر 2001، صفحة 19.
(3) أخبار سي بي أس، 20 أيلول/سبتمبر 2002.

لقد أخضع الاستعماريون السياسة الأميركية لمتطلبات السياسة الخارجية الإسرائيلية، وذلك بمعزل عن الظروف الخاصة للولايات المتحدة وانعكاسات القرارات المتطرّفة عليها والتي تدفعها سياسات إسرائيل الاستعمارية لاتخاذها. وبالإضافة إلى كونهم ممثّلين للنفوذ الاستعماري الإسرائيلي في الولايات المتحدة، حاولوا أيضاً تطبيق الإجراءات الأمنية - التعذيب أثناء الاستجواب - وباتوا مؤيّدين ملحاحين لحرب معمَّمة في الشرق الأوسط. ونجح الاستعماريون بالتأثير في الحكومة الأميركية لإعاقة أي مبادرات أوروبية للقيام بوساطات دولية، إضافةً إلى إعاقة تنفيذ خطة ميتشل برعاية أميركية، بهدف تأييد وجود مراقبي سلام في الأراضي المحتلة. وباختصار، وبالرغم من انتقادها المحدود والعرَضي للتجاوزات الإسرائيلية، لم تكن الولايات المتحدة مؤيّداً لإسرائيل بلا قَيد أو شرط، ولكنها كانت كذلك في ما يتعلّق بالقمع الدموي المطوَّل واحتلال الأراضي الفلسطينية، سيّما وأن واشنطن تسعى مع أطراف دوليين آخرين إلى ضمان أمن هذه الأراضي. والهيمنة الإسرائيلية على الولايات المتحدة من خلال استعمارييها توفّر لها سلاحاً قوياً لتحييد حلفاء الولايات المتحدة في الناتو، والزبائن الذين يشترون النفط العربي، والغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحتى شعبها في بعض قضايا الشرق الأوسط.

الأمر الأكثر خطورة هو الشك غير المنطقي بالآخرين الذي اكتسبته الولايات المتحدة من السياسة الإسرائيلية المتّبَعة من قِبَل الاستعماريين الإسرائيليين. فكل العرب مُشتبَه بهم كما عبّرت عن ذلك الصَيحة التي علت في الكونغرس بتحريض صهيوني، وذلك

بسبب قيام شركة في أبو ظبي بشراء مرافئ أميركية. كذلك، يُفترَض تهديد الأعداء الشرق أوسطيين بالقصف هذا إن لم يتمّ اللجوء إلى قصفهم بالفعل. ويُفترَض بالمحاكم العسكرية السرّيّة والأحكام القضائية المعجَّلة معاقبة الإرهابيين المشتبَه بهم. هذا، وإن وسائل الإعلام مُعَدّة خصّيصاً لتنشيط متلازمة الذُهان الارتيابي الإسرائيلي: تضخيم كل تهديد، تمجيد العزم الإسرائيلي وفعّاليّته ضد "الإرهابيين" العرب. وكان قد أدّى الأسلوب السياسي المرتكز على الشك والارتياب إلى قيام إسرائيل بشنّ هجمات على بلدان عربية في الشرق الأوسط، والتجسّس على الولايات المتحدة، وشراء مكوّنات نووية من الولايات المتحدة بشكل غير قانوني، والقيام بعنف متواصل ضد الفلسطينيين واللبنانيين. والتمثّل الأميركي بالأسلوب الإسرائيلي المرتكز على الشك المفرط لا يؤدّي إلى عواقب وخيمة وخطرة على الشرق الأوسط فحسب، بل على بقيّة العالم أيضاً وعلى الحرّيّة الديمقراطية في الولايات المتحدة.

ما ينساه الاستعماريون المثقّفون ووكلاء إسرائيليون آخرون للدعاية والإعلان هو الإشارة إلى أن السياسة الأمنية الإسرائيليّة في الأراضي المحتلة هي كارثة كلّيّة.

وما ينساه الاستعماريون المثقّفون ووكلاء إسرائيليون آخرون للدعاية والإعلان هو الإشارة إلى أن السياسة الأمنية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة هي كارثة كلّيّة: هوجمت محطات الحافلات ومراكز التسوّق العامة وفنادق الدرجة الأولى ومطاعم البيتزا في إسرائيل، إضافةً إلى كافة الحدود البرّيّة الإسرائيلية، وقُتل وأُصيب مئات المدنيين الإسرائيليين.

وفرّ كذلك عشرات الآلاف من الإسرائيليين المثقّفين من البلد بسبب انعدام الأمن، وبالتحديد، مجاورة العنف، وهو أمر ليس باستطاعة الشين بت أو الجيش أو المستوطنين تجنّبه. وما زاد من شعور عدد قليل من المفكرين الإسرائيليين بالمرارة بصفة خاصة هي التكاليف الباهظة لحركة الاستيطان[1].

يُصرّ الاستعماريون على إنتاج ظروف مؤاتية للقمع الداخلي والحرب الخارجية، متعامين عن حالات الفشل الأمني في إسرائيل. ونظراً لدورهم الفكري في وسائل الإعلام، وبروزهم في المقالات الافتتاحية وصفحات الرأي في الصحف الأكثر تمتّعاً بمكانة رفيعة، تتخطّى رسالة الاستعماريين أعدادهم المحدودة والنوعيّة المتوسطة لفكرهم. ويمكن للمركز والمال التعويض عمّا يعانون منه من أمراض سيكولوجية وسياسية، إضافةً إلى تجاوز أي تأنيب للضمير حول ازدواجية الولاء.

من يموّل دولة إسرائيل

إن معرفة هويّة من يقوم بتمويل دولة إسرائيل هي مسألة أساسية لأن إسرائيل كما نعرفها اليوم دولة غير قابلة للحياة دون دعم خارجي ضخم. وكما جاء في البيان الافتتاحي لدى العرض للموجز المعدَّل لدائرة الأبحاث في الكونغرس في تموز/يوليو 2004 بعنوان إسرائيل: المساعدة الخارجية الأميركية: "إسرائيل غير مكتفية ذاتياً على الصعيد الاقتصادي وتعتمد على المساعدة الخارجية

(1) جدعون ليفي، "التعويض على المستوطين لأي سبب؟" هاآرتس، 15 حزيران/يونيو 2004.

إسرائيل غير مكتفية ذاتياً على الصعيد الاقتصادي وتعتمد على المساعدة الخارجية والاستدانة للحفاظ على اقتصادها.

والاستدانة للحفاظ على اقتصادها"[1]. وبالـــرغم ممّا قد يبدو أنه عقبة لا يمكن تذليلها ليس فقط أمام ازدهار إسرائيل بل أيضاً أمام استمرارها، فقد أبلى هذا البلد بالرغم من ذلك بلاءً حسناً. فيتمّ جمع مليارات الدولارات من مجمـــوعة مـــنوَّعة من المؤسسات اليهودية وغير اليهودية لمساندة آلة الحرب الإسرائيلية وسياسة المعونات المالية السخيّة المخصَّصة لليهود، وذلـــك لتشجيعهم على الاستيطان في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل؛ وهي كافية لوضع البلد في المرتبة الثامنة والعشرين في العالم لجهة تمتّع المواطنين اليهود في إسرائيل بالمعايير الأعلى للحياة[2].

بـــدون المعونة الخارجية، يتطلّب الاقتصاد الإسرائيلي إدخال تخفيـــضات حادّة على معايير الحياة وظروف العمل، ممّا يؤدّي إلى هـــروب محـــتمَل لمعظـــم المهنيين الإسرائيليين، ورجال الأعمال، والمهاجـــرين الجـــدد إلى ما وراء البحار. وفي هذه الحالة، تخفَّض الميـــزانية العسكرية الإسرائيلية وتصبح إسرائيل مضطرَّة للحدّ من تـــدخلاتها العسكرية في الشرق العربي والأراضي المحتلّة. وستكفّ إســـرائيل عـــن كونها دولة تتّكل في جمع مداخيلها على المعونات المالـــية الخارجـــية، وتكـــون مُضطرَّة للشروع في نشاط إنتاجي،

---

(1) الموجز الخاص بالكونغرس الصادر عن دائرة الأبحاث التابعة للكونغرس بعنوان "إســـرائيل: المساعدة الأميركية الخارجية" بقلم كلايد آر. مارك، تمّ تحديثه في 12 تموز/يوليو 2004. رمز التسلسل IB86055.

(2) انظـــر إلى الدخل الفردي الإجمالي للعام 2005 وفقاً لمؤشرات التطور الصادرة عـــن البـــنك الـــدولي، في الموقـــع http://www.finfacts.com/biz10/globalworldincomepercapita.htm.

كالعودة إلى الزراعة، والصناعة، والخدمات مع استثناء استغلال الخادمات الآسيويات اللواتي يتقاضَين أجوراً منخفضة، والعاملين في ميدان الزراعة المستورَدين من أوروبا الشرقية، وعمّال البناء الفلسطينيين.

وما زالت أوروبا تمنح امتيازات للصادرات الإسرائيلية[1] والخدمات المالية، وذلك بالرغم من الهجمات العلنية والماكرة التي يقوم بها قادة الحزبَين الإسرائيليَّين. ووضعت المنظمات اليهودية البارزة المرتبطة بأحزاب رئيسية في فرنسا وإنكلترا حدّاً لأي مساع لاستخدام الورقة التجارية بهدف الضغط على إسرائيل للموافقة على وساطة الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة. ومن جهة ثانية، فإن العلاقات الأوروبية التجارية والمالية مع إسرائيل ليست الدعامة الأساسية لآلة الحرب الإسرائيلية. فالسند الأساسي لدعم مالي طويل الأمد وعلى نطاق واسع موجود في المؤسسات العامة والخاصة في الولايات المتحدة.

(1) إن مسعى الاتحاد الأوروبي لتخفيض نسبة الواردات الإسرائيلية المعفيّة من الرسوم والتي تُنتجها الأراضي المحتلة بدا عازماً لدى اتخاذ قرار بفرض رسوم على المنتجات التي كُتب عليها مثلاً "صنع في أرييل، إسرائيل" لا تلك التي كُتب عليها "صنع في تل أبيب، إسرائيل". "يبدو الأمر وكأنه إنقاذ لماء وجه إسرائيل من خلال استخدام كلمة 'إسرائيل' لتحديد موقع المستوطنات، ولكنها تسمح للاتحاد الأوروبي بإضفاء أهمية على الأمر من خلال فرض تعرفات جمركية على السلع التي يتمّ إنتاجها ما وراء الخط الأزرق العائد إلى ما قبل العام 1967"، جاء في مقال لرويترز نُشر بتاريخ 5 آب/أغسطس 2004 وهو بعنوان "الاتحاد الأوروبي، إسرائيل عازمة على نزاع تجاري حول المستوطنات". ومع ذلك، قد تكون رويترز قد أشارت بدلالة أكبر إلى أن هذا القرار أدّى إلى اعتبار الاتحاد الأوروبي الأراضي المتنافسة قائمة في إسرائيل.

في الولايات المتحدة، هناك أربعة مصادر أساسية لدعم الاقتصاد الإسرائيلي المنتج على الصعيد المالي والإيديولوجي والسياسي:

1. مساهمون يهود أثرياء ومنظمات لجمع الأموال.
2. الحكومة الأميركية - الكونغرس والرئاسة على حدٍّ سواء.
3. وسائل الإعلام، ولا سيّما *نيويورك تايمز*، وهوليوود، وشبكات التلفزة الرئيسية.
4. رؤساء نقابات العمّال وصناديق معاشات التقاعد.

ينشأ التأثير اليهودي من واقع أنهم يعملون بشكل جماعي: هم منظَّمون وناشطون ويركّزون على قضيّة واحدة؛ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

هناك تداخل جوهري في هذه الهيئات المؤسساتية الأربع. فعلى سبيل المثال، يعمل مؤيّدو اليهود في اللوبي الإسرائيلي مع قادة الكونغرس، وبشكل وثيق، لضمان معونة عسكرية واقتصادية أميركية طويلة المدى وعلى نطاق واسع لإسرائيل. إن معظم وسائل الإعلام وعدداً قليلاً من نقابات العمّال متأثّرة بأولئك الذين يؤيّدون آلة الحرب الإسرائيلية بلا قيد أو شرط. واليهود الموالون لإسرائيل ممثَّلون بشكل غير متناسب في القطاعات المالية، والسياسية، والمهنية، والأكاديمية، وقطاعات العقارات، والتأمين، والإعلام، في الاقتصاد الأميركي. وفيما يشكّل اليهود أقليّة في كلّ من هذه الفئات، ينشأ نفوذهم وتأثيرهم غير المتناسب من واقع أنهم يعملون بشكل جماعي: هم منظَّمون، وناشطون، ويركّزون على قضيّة واحدة؛ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة، ضمان دعم واشنطن الكبير

والمستمر وغير المشروط على الأصعدة العسكرية، والسياسية، والمالية. ويعملـــون انطلاقاً من مواقعهم الاستراتيجية في هيكلية النفوذ هذه ويكـــون باستطاعتهم التأثير في السياسة ومراقبة الآراء، وأي معلّقين منـــشقّين، وعـــدم الـــسماح لهم بالظهور بحرّيّة في وسائل الاتصال والنظام السياسي.

في الوســـط الـــسياسي، قـــام السياسيون الموالون لإسرائيل والمـــنظمات اليهودية المقتدرة بضم قواهم[1] إلى القادة المسيحيين الأقـــوياء، الأصـــوليين، والمنتمين إلى اليمين المتطرّف، إضافةً إلى المتمـــتعين مـــنهم بشعبية كبيرة، وموالين لإسرائيل والذين تقوم روابط بينهم وبين القطاعَين العسكري والصناعي، كوزير الدفاع رامـــسفيلد ونائـــب الـــرئيس تشيني. وقد عزّز دعم إسرائيل غير المشروط لواشنطن إبّان الحرب الباردة والحملة العسكرية المناهضة للإرهـــاب اللاحقـــة الـــروابط بـــين القادة السياسيين اليمينيين

(1) إيلـــي كينتش، "مجموعة تجمع الملايين لإطلاق لجنة AIPAC مسيحية للعمل السياسي"، فوروورد، 21 حزيران/يونيو 2002. يكتب كينتش:

فيما يتواجد عدد قليل من المجموعات المسيحية الموالية لإسرائيل في مختلف أنحاء الـــبلاد، يعـــتقد ريد وإكشتاين بأن علاقاتهم والميزانية السنوية للرابطة الدولية البالغة 30 مليون دولار ستعززان تأييدهم للدولة اليهودية.

"كانـــت على الدوام علاقة غير رسمية"، قال ريد عن صلات اليمين المسيحي بإســـرائيل. وأضاف ريد أن منظمات كالائتلاف المسيحي كانت قد اتخذت علـــى الـــدوام مواقف موالية لإسرائيل، ولكن هذه المسألة "كانت دائماً أحد مواضيع النقاش الـــ 25". وما تناضل من أجله إسرائيل يناضل من أجله أيضاً المـــزيج الموالي لإسرائيل، قال إكشتاين، وهي القدرة على تعبئة الكنائس الـــ 100,000 المُلحَقة بالمجموعات و250,000 مانح للتأثير بواشنطن في الأوقات الحاسمة.

الأميركـــيين، والـــسياسيين المـــوالين لإسرائيل، وقادة المنظمات اليهودية الرائدة. وتتوافق سياسات واشنطن القائمة على الإمبريالية الجديـــدة بشكل ممتاز مع غزو شارون - أولمرت للأراضي المحتلة وتدميرها.

إن المـــنظمات اليهودية المنظّمة والثريّة، وممثّلي الشعب المطيعين في الكونغـــرس، والمنظمات الأصولية اليمينية، ليسوا الداعمين الماليين الوحيدين لإسرائيل. فقد دأب دافعو الضرائب الأميركيون على تمويل آلـــة الحرب الإسرائيلية بأكثر من ثلاثة مليارات دولار في العام على صورة مساعدة مباشَرة لأكثر من 35 عاماً (يفوق مجموعها الآن 100 مليار دولار وهي مستمرة بالازدياد).

دعم الحكومة الأميركية لإسرائيل

يؤدّي الدعم اليهودي لإسرائيل انطلاقاً من القطاعات المذكورة أعلاه في المجتمع الأميركي إلى قيام الحكومة الأميركية بدعم إسرائيل باطّـــراد من خلال تقديم المعونات لإسرائيل بإسراف. وكما يذكر الموجز الصادر عن سي آر أس، "تحظى إسرائيل بمعاملة مؤاتية وبفوائد خاصة وفقاً لبرامج المساعدة الأميركية التي قد لا تكون مُتاحة لبلدان أخـــرى". ويتوسّـــع الموجز الصادر عن سي آر أس في عرضه لهذه الفـــوائد مُـــدرِجاً إيّاها في الخانات التالية: تمويل على صورة تدفّق نقـــدي، تحـــويل نقدي وفقاً لأسلوب إي أس أف، تعويضات وفقاً لأسلوب أف أم أف، تحويلات سابقة لأوانها، إستنفاد وفقاً لأسلوب أف أم أف، تـــدابير تمويلية فريدة وفقاً لأسلوب أف أم أف، اعتماد أسلوب أف أم أف لأعمال البحث والتطوير، اعتماد أسلوب أف أم أف لعمليات الشراء داخل البلد.

وبعد جمعها بالموجز الصادر عن سي آر أس عام 2004[1]، توفّر البيانات المُدرَجة أدناه فكرة عامّة عن مدى المعونة الأميركية وميزاتها الخاصة:

- حصلت إسرائيل على أكثر من 90 مليار دولار كمعونة أميركية حتى العام 2003، منها 75 مليار على صورة هبات (أي غير قابلة للرّد)، و15 مليار دولار على صورة قروض.
- منذ العام 1985، وفّرت الولايات المتحدة لإسرائيل ثلاثة مليارات دولار سنوياً على صورة هبات.
- بلغت المساعدة المقدَّمة لإعادة استيطان المهاجرين السوفيات والإثيوبيين ذروتها عام 1992؛ 80 مليون دولار، ولكن الإعانات المالية ما تزال مستمرّة إذ بلغت 60 مليون دولار عام 2003، و50 مليون دولار عام 2004، والمبلغ ذاته عام 2005.
- في العام 1990، طلبت إسرائيل مبلغ 10 مليارات دولار على صورة ضمانات قروض، ممّا يمكّنها من الاقتراض من المؤسسات التجارية الأميركية التي تكون قروضها مضمونة إذا ما تخلّفت الحكومة الإسرائيلية عن تسديدها. وفي العام 2004، أُضيفت 9 مليارات دولار على صورة ضمانات قروض إلى بي. إل. 1088-11. (ملاحظة: ضمانات القروض هي نطاق الدعم المالي لإسرائيل الذي تؤثّر فيه الحكومة الأميركية تعبيراً عن استيائها من النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية. فقد حُذِف من ضمانات القروض الممنوحة للفترة الممتدة بين عامَي 1993 و1996 والبالغة

(1) في الأعلى، هامش 26.

10 ملـــيارات دولار مبلغ 774 مليون دولار جزاءً لتوسيع رقعة الاســـتيطان[1]. لكـــن لا أهمية لهذا الإجراء: فإسرائيل تسحب قروضـــاً بقـــيمة 6.6 مليار دولار فقط من أصل 10 مليارات دولار، ممّا يُبطل تأثير قيمة الجزاء المزعوم.

- أصـــبحت كـــل المعونة الاقتصادية تحويلات نقدية على صورة هـــبات عـــام 1981، واعـــتُمدت الطريقة نفسها عام 1985 للمعونات العسكرية.

وتُستخدَم ما دُعِيت تقنيات لبلوغ الدرجة الفُضلى لزيادة المدى الحالي للتمويل، وعلى سبيل المثال:

- قـــروض يتمّ التخلّي عن ضرورة ردّها (أو تعهّد بتوفير مساعدة اقتصادية لإسرائيل مساوية لقيمة قروض سابقة تدين بها إسرائيل للـــولايات المـــتحدة). فمـــنذ العام 1974 وحتى العام 2003، حـــصلت إســـرائيل على أكثر من 45 مليار دولار على صورة قروض تمّ التنازل عنها.
- مـــنذ العام 1982، تدفع الولايات المتحدة لإسرائيل أموالاً وفقاً لأســـلوب إي أس أف دفعـــةً واحدة في وقت مُبكر من السنة المالـــية، وذلـــك بدلاً من دفعها على أربعة أقساط فصلية كما جـــرت العادة مع بلدان أخرى. "تدفع الولايات المتحدة فوائد إضـــافية علـــى المال التي تُقرضه لتسديد الدفعات مرة واحدة.

---

(1) الموجز الخاص بالكونغرس الصادر عن دائرة الأبحاث التابعة للكونغرس والذي أعـــدّه كلايـــد آر. مارك أشار إلى أنه "لا يمكن لإسرائيل استخدام أي معونة أميركية في الأراضي المحتلّة لأن الولايات المتحدة لا تريد الظهور بمظهر [حرفياً] المؤيّد لقيام إسرائيل بضمّ الأراضي دون مفاوضات".

ويقـــدّر مسؤولو تقديم المساعدات الاقتصادية للمناطق المصابة بالركود AID بأن الأمر يكلّف الولايات المتحدة ما بين 50 و60 مليون دولار في العام لاقتراض أموال بهدف تسديد دفعات مرة واحـــدة. وبالإضافة إلى ذلك، تدفع الولايات المتحدة لإسرائيل فوائد على الاعتمادات المالية الممنوحة تِبعاً لأسلوب إي أس أف والمـــستثمَرة علـــى صورة سندات خزينة أميركية، وذلك وفقاً لمـــسؤولي AID. وجـــاء في أحد التقرير أن إسرائيل كسبت في العـــام 1991 نحـــو 86 مليون دولار من الفائدة المستحقّة على ســـندات الخـــزينة الأميركـــية"[1]. واستمرّت هذه الممارسة في السنوات اللاحقة.

إضـــافةً إلى ذلـــك، دعمـــت الولايات المتحدة تطوير الصناعة العسكرية الدفاعية الإسرائيلية من ضمن أمور أخرى، وذلك من خلال:

- 625 مليون دولار لتطوير ونشر صواريخ أرّوو المضادة للصواريخ.
- 1.8 مليار دولار لتطوير طائرة ليفي. "في 20 آب/أغسطس من العـــام 1987، إقترعت الحكومة الإسرائيلية لصالح إلغاء مشروع ليفـــي، ولكـــنها طلبت من الولايات المتحدة مبلغ 450 مليون دولار لدفعـــه بدلاً للعقود المُلغاة. ووافقت وزارة الخارجية على رفع مؤشّر أف أم أف من 300 إلى 400 مليون دولار لرفع المبلغ المخصَّص لإسرائيل ودفع نفقات إلغاء مشروع ليفي"[2].

(1) الموجـــز الخـــاص بالكونغـــرس الصادر عن دائرة الأبحاث التابعة للكونغرس، في الأعلى، هامش 26.

(2) الموجـــز الخـــاص بالكونغـــرس الصادر عن دائرة الأبحاث التابعة للكونغرس، في الأعلى، هامش 26، ص 9.

- مساعدة عسكرية أميركية لمشتريات عسكرية لإسرائيل (26.3%). هذا يعني أنه كان بالإمكان إنفاق 568 مليون دولار من المعونة العسكرية في إسرائيل عام 2004. (معظم المعونة العسكرية الأميركية مخصَّصة لشراء أسلحة أميركية).

يأتي مزيد من الدعم على صورة ضمانات تقدّمها الحكومة الأميركية لتمكين إسرائيل من الحصول على النفط وفقاً لمذكرة الاتفاقية بين إسرائيل والولايات المتحدة التي عُقدت في 1 أيلول/سبتمبر 1975. ووفقاً لإد فويامي، وهو كاتب في *الأوبزرفر* اللندنية:

> كان يجري تجديد المذكرة كل خمس سنوات بهدوء، وتُرفَق هذه الخطوة بتشريع خاص تقوم الولايات المتحدة بموجبه بمدّ إسرائيل باحتياطيّ استراتيجي من النفط حتى وإن أدّى ذلك إلى عدم كفاية محليّة من هذه المادة – بتكلفة ثلاثة مليارات دولار (1.9 مليار استرليني) عام 2002 يسدّدها دافعو الضرائب الأميركيون[1].

يبدو أن كل تطوير رئيسي داخل إسرائيل، أو تطوير تستهلّه هذه الدولة، يؤدّي إلى نشوء **تكاليف خاصة** يُطلَب من الولايات المتحدة تسديدها، سواءً كانت مرتبطة بدعم عودة السوفيات والأثيوبيين اليهود إلى إسرائيل، أو بانسحاب من الأراضي المحتلة. وفي العام 2005، تقدّمت إسرائيل بطلب معونة أميركية لتغطية تكلفة انسحابها من غزة وتراوحت ما بين 2 و3 مليارات دولار،

(1) إد فويامي، "إسرائيل تَنشد خط أنابيب للنفط العراقي"، الأوبزرفر، 23 نيسان/إبريل 2003. انظر أيضاً إلى هامش 7، في الأعلى.

ولكنها سحبت ذلك الطلب ما إن ضربت الأعاصير شواطئ الخليج الأميركي[1]. ومن جهة ثانية، وبتسلّم أولمرت رئاسة الوزراء، فاقت التكاليف المفترَضة لخطة الانسحاب ككل (التي كانت أحادية الجانب بالرغم من طلب الحكومة الأميركية بوجوب التفاوض حول هذا الأمر) هذا المبلغ بكثير، وكان الأمر دلالة على "عزمه المستقبلي على طلب المساعدة المالية الدولية لتسديد تكلفة الخطة التي قدّر علماء الاقتصاد الإسرائيليون بأنها تتراوح ما بين 10 و25 مليار دولار"[2].

السندات الإسرائيلية

على امتداد فترة قيامها طيلة خمسين عاماً، جمعت السندات الإسرائيلية حوالى 22 مليار دولار لدولة إسرائيل. ويدّعي جدعون برات، المدير التنفيذي الأول للسندات الإسرائيلية، أن السندات موّلت أكثر من 50% من تطور إسرائيل[3]، علماً أن هذه النسبة قابلة للنقاش بوضوح بالنظر إلى معدّل الهبات، التي تقدّمها الحكومة الأميركية والمذكورة أعلاه، وغيرها.

ووفقاً لمؤسسة التطوير التي تُصدر نشرات عن إسرائيل، تُستخدَم السندات لثماني فئات من مشاريع التطوير تطال البنية التحتية، كبناء المرافئ، وشبكات الطاقة، والنقل، والاتصالات... إلخ.

---

(1) أوري نير، "يبدأ أولمرت بوضع خطة أحادية الجانب"، فوروورد، 19 أيار/مايو 2006.

(2) المرجع نفسه.

(3) آفي ماكليس، "بتحقيق السندات تطوراً بنسبة 50 في المئة، هل يخبو دورها الحاسم مرة أخرى؟"، جويش نيوز ويكلي، 16 حزيران/يونيو 2000.

ولكن، كما أشار راسل موخِيبر:

> ولكـن مـا لا تذكره النشرات هو أن مشاريع التطوير هذه تـشمل أيـضاً المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة. وتحوّل إيرادات أخرى للسندات من حساب التطوير الـتابع للحكومة الإسرائيلية إلى ميزانيتها العادية ليتمّ إنفاقها على القوات المسلّحة، وأجهزة المخابرات، ووكالات أخرى، وفقاً للموجز الإحصائي الذي تنشره الحكومة الإسرائيلية كل عام(1).

قـد يكون أعضاء نقابات العمال الذين ينتمون إلى عامة الناس تفاجـأوا لدى علِمهم بأن صناديق معاشات التقاعد الخاصة بهم يتمّ اسـتثمارها في السندات في إسرائيل بمعدّلات أرباح أقل من العادي وبمجازفـة أكبر. وبالرغم من العائدات المتواضعة التي تحققها نوعية الاسـتثمار في الـسندات الإسرائيلية، فقد أقرضت نقابات العمال الأميركـية الأكـبر حجمـاً، ومـدراء صناديق معاشات التقاعد، وشـركات كـبرى متعددة الجنسيات، وبشكل جماعي، مليارات الدولارات للنظام الإسرائيلي. وفي كافة الحالات، يعود اتخاذ قرارات بـشراء سـندات حكومية أجنبية إلى قادة النقابات العمالية ومدراء الصناديق المتحدة، وذلك دون استشارة الاعضاء أو حاملي الأسهم(2). ولدى طرح سؤال على ناتان زيركن، وهو مدير مالي في نقابة عمال

(1) المرجع نفسه.

(2) "الـسندات الإسـرائيلية تجمـع 130 مليون دولار من العمال الأميركيين"، جيروزالـيم بوسـت، 25 تمـوز/يوليو 2001. انظر أيضاً إلى "العال تتخذ خطـوات لـتفادي مـشاحنة مع نقابة العمال الكبيرة - شارون يتدخل"، فوروورد، 21 شباط/فبراير 2003.

البيع بالتجزئة والجملة والمتاجر التنويعية، حول ما إذا كانت نقابته مستمرّة بشراء السندات الإسرائيلية بالرغم ممّا تمارسه إسرائيل من قمع واعتقال لأعضاء نقابات العمال الفلسطينيين والناشطين، أجاب: "بالتأكيد، لم يكن الفلسطينيون يملكون شيئاً على الإطلاق إلى أن دخلت إسرائيل"[1].

تقوم المافيا بالتحكم أو التأثير في العديد من نقابات العمال التي تشتري السندات الإسرائيلية. ونقابة سائقي الشاحنات هي الشاري الأكبر لهذه السندات، وهي التي تمّت مقاضاة أكبر عدد من مسؤوليها من ذوي المراتب العليا بتهم إقامة علاقات مع المافيا، وسرقة مبالغ ضخمة من صندوق معاشات التقاعد الخاص بأعضائها. وفي هذه الحالة، كان رجال العصابات في نقابة العمال يدفعون لوسائل الإعلام لقاء شنّ حملة دعائية ملائمة ونيل دعم المنظمات اليهودية المحترَمة عبر شراء سندات إسرائيلية.

لقد استُخدمت أيضاً صناديق معاشات التقاعد الخاصة بنقابات العمال من قِبَل الموظفين الحكوميين العاملين فيها لشراء سندات في إسرائيل. والحالة ذات السمعة الأسوأ خبِرتها النقابات العالمية للسيدات العاملات في الملابس (ILGWU)، وتُدعى الآن UNITE، وهي نقابة يشكّل السود وذوو الأصول الإسبانية والصينيون الذين يتقاضون في معظمهم الحدّ الأدنى للأجور، أو ما دون ذلك، نسبة 95 بالمئة من المنتسبين إليها. فقيادة النقابة وهيئة موظفيها هم في غالبيّتهم يهود يتقاضون بدل مصاريف إضافية تتراوح ما بين 100,000 و350,000

(1) راسل موكيبر، "سندات المودّة"، ملتيناشونال مونيتور 1988. انظر إلى http://multinationalmonitor.org.

دولار في العـــام[1]. وبـــتحويل أكثر من 25 مليون دولار من صندوق معاشـــات التقاعد إلى إسرائيل، يُحرَم العمال الأميركيون من الحصول على قروض للإسكان، والخدمات الاجتماعية، والدفاع القانوني... إلخ. فمـــن الواضح أن الرؤساء اليهود لنقابة العمال هذه يشعرون بمودة أكبر لدولة إسرائيل التي تضطهد العمال الفلسطينيين أكثر مما يشعرون بمودة لعمّـــالهم غير المنظمين بشكل جيد والذين تمّ استخدامهم في ظل أسوأ ظروف عمل في الولايات المتحدة.

وقـــام المـــروّجون للسندات الإسرائيلية، وبدعم من الرؤساء الفاســـدين لـــنقابات العمال الذين تؤثّر فيهم المافيا، ببيع كميات كبيرة ممّا تملكه النقابات من هذه السندات التابعة لـــ 1500 منظمة عمالـــية لحكـــومة أجنبـــية كإسرائيل تشهد اضطرابات اقتصادية وبمعدلات فائدة تقلّ عن ضمانات أخرى متوافرة، وتقلّ بكثير عمّا يتوقعه معظم المستثمرين من قروض ممنوحة. وفي 22 آذار/مارس من العـــام 2002، نشرت المجلة الأسبوعية اليهودية *فوروورد* في الواقع رقمـــاً يـــتعلّق بقيمة تلك القروض، ناقلةً عن مدير اللجنة الدولية لعمـــال إســـرائيل قوله إن "العمّال الأميركيين يملكون 5 مليارات دولار على صورة سندات إسرائيلية".

العمّال الأميركيون يملكون 5 مليارات دولار على صورة سندات إسرائيلية.

هناك عوامل عديدة تُسهم في قيام

---

(1) راشـــيل دونـاديـــو، "مناقـــشة الموضوع أثناء عشاء نقابة العمال الإسرائيلية"، فـــوروورد، 22 آذار/مـــارس 2004؛ انظر أيضاً إلى روبرت فيتش، "مسألة الفـــساد"، متـــرو لايبر بريس أسوسييشن، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1999، وروبرت فيتش، الشهادة، مجلس النواب، جلسة سماع حول التنافسية في مكان العمل، 31 آذار/مارس 1998.

رؤساء نقابات العمال الأميركية بتحويل صناديق معاشات التقاعد والمستحقات العائدة إلى أعضائها إلى سندات إسرائيلية: الحماية السياسية وما ينالونه من احترام كونهم شركاء لإسرائيل وللذين يمارسون ضغوطاً خدمةً لمصالحها؛ هذا الأمر هام بصفة خاصة للمسؤولين المرتبطين بالمافيا وأولئك الفاسدين. والروابط الإيديولوجية والإثنية بين القادة اليهود لنقابات العمال وإسرائيل هي العامل الثاني.

وفيما تكون السندات الإسرائيلية عاملاً ينتقص من قوة الاقتصاد الإسرائيلي المعاصر - ربما بسبب ضمانات القروض البالغة 10 مليارات دولار والمنتهية عام 1998؟[1] - ما تزال الدولة، وحكومات الولايات، والمدرّسون، والجامعات، والشرطة في الولايات المتحدة، إضافةً إلى 100,000 فرد يشترونها ويحتفظون بها.

شركاء في الإبادة الجماعية

في نيسان/إبريل 2002، نظّم أكثر من 100,000 شخص هم في معظمهم يهود وأصوليّون مسيحيون مسيرة دعماً لنظام شارون أثناء حصار جنين، وخطب فيهم بول وولفويتز، ووليام بينيت، وهيلاري كلينتون، وديك أرمي، وورودي جولياني، وديك غيفارت، وجون سويني رئيس AFL-CIO، وآخرون. وفي إسرائيل، دعم اثنان من ثلاثة إسرائيليين (65%) شارون في أواخر نيسان/إبريل 2002،

(1) "منذ العام 1995، ضمنت الحكومة الإسرائيلية موطئ قدم لها في الأسواق العالمية بهدف إيجاد أطر عمل تمويلية بديلة وثابتة بعد انتهاء برنامج ضمان القروض الأميركي البالغة قيمته 10 مليارات دولار". ماكليس، في الأعلى.

واعــتقد 90 في المئة تقريباً أن الحملة الدعائية "لن تكون منصفة بحق إسرائيل"، والتي يقوم بها النظام مدّعياً أن اللجنة التابعة للأمم المتحدة ســتحقق في الدمار الذي ألحقته إسرائيل بالأراضي المحتلّة. وهكذا، أصــبح الرأي العام الإسرائيلي، ورؤساء نقابات العمال الأميركية، والــنُخَب السياسية والمالية الأميركية الذين يموّلون شارون شركاء في الجــرائم المــرتكَبة ضد الشعب الفلسطيني. ومن الواضح أن للأقلية المتضائلة من اليهود في إسرائيل الذين يعارضون الآلة العسكرية تأثير محــدود، إذا ما وُجد، في السياسة، ووسائل الإعلام، وضمان الدعم المالي ما وراء البحار.

مــن المثير للاهتمام أن الولايات المتحدة صوتت بالفعل لصالح قرار يتمّ بموجبه إنشاء لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة في شأن الدمار شبه التام التي ألحقته إسرائيل بجنين في ربيع العام 2003. ولكن اللجنة الدولــية أُنــشئت دون أن تقــوم بمهامّها. وقد أثارت هذه الخطوة عدوانــية الطبقة السياسية الإسرائيلية بأكملها. واتّهم شيمون بيريز (عــضو حزب العمل في حكومة شارون آنذاك والذي كان يدّعي الاعتدال) أعضاء منظمة الأمم المتحدة الذين يفوق عددهم الــ 170 دولــة بالاتّجار بالدم. وقضت الحكومة الأمنية الإسرائيلية بأن كوفي أنان، أمين عام الأمم المتحدة، لم يلبِّ مطالبها بتعديل التفويض الذي يغطّي مهام اللجنة، "لذلك لا توجد أي إمكانية للبدء بالتحقيق..." وكما قال ألن فيليبس من *الدايلي تلغراف* في هذا الشأن:

> مــن الواضــح أنــه بخــسارته في اختبار القوة مع أرييل شــارون، رئــيس الوزراء الإسرائيلي، أوصى السيد أنان مجلــس الأمــن الدولــي بوجوب إعادة أعضاء الفريق إلى

بلدانهم؛ وهم الذين كانوا ينتظرون في جنيف طيلة ثلاثة أيام للحصول على إذن للمغادرة إلى إسرائيل[1].

والتفّ أيضاً اليهود الأثرياء والأقوياء في الشتات حول شارون. وإن سبعة من النُخَب المافيويّة الروسية الثمانية من أصحاب المليارات الذين مَنحوا مساعدات سخيّة للدولة الإسرائيلية كانوا يُقيمون علاقات ممتازة مع شارون وشيمون بيريز. في الواقع، فإن اثنَين من هؤلاء، وهما الشريكان الإسرائيليّان-الروسيّان لشركة النفط الروسية يوكوس، إشتريا مساكن لهما في إسرائيل لتجنّب حظر من قِبَل الإنتربول، في حين أن الثالث، بوريس بيريزوفتشكي، هو مواطن إسرائيلي بالرغم من إقامته في لندن[2]. علماً بأن ستة من هؤلاء السبعة هم يهود[3].

بسبب الدعم المالي والعسكري الخارجي القوي وغير المشروط الذي يوفّره في الدرجة الأولى اليهود المؤثّرون المقيمون في الولايات المتحدة، والأصوليون المسيحيون، والوسط الصناعي العسكري، والمتطرّفون في البنتاغون، وأعضاء نقابات العمال الأميركيون الفاسدون، يمكن لإسرائيل تحدّي الرأي العام العالمي، والافتراء على المنظمات الإنسانية وقادة حقوق الإنسان، والاستمرار بوقاحة بتطبيق سياساتها المرتبطة بارتكاب الإبادات الجماعية. ويعرف القادة الإسرائيليون شعبهم: هم يعلمون أن هناك من يؤيّدهم دون قَيد أو

---

(1) ألن فيليبس، "تسريح فريق الأمم المتحدة بإخراج التحقيق الرسمي في شأن جنين عن مساره"، دايلي تلغراف، 1 أيار، مايو 2002.

(2) وير، في الأعلى، هامش 14.

(3) يوري أفنري، مذكور في وير، المرجع نفسه.

شــرط بعــد خضعوهم للاختبار. إنهم يعلمون أن مدراء المصارف، والمهنــيين، والأصــوليين سيدعموهم حتى اغتيال آخر فلسطيني: إن مسيرة المئة ألف مؤيّد للصهاينة في واشنطن إبّان حدوث مجزرة جنين تُثبت ذلك. كما أن اجتماع السياسيين بأعداد كبيرة في مؤتمر لجان العمــل الــسياسي الأميركــية-الإسرائيلية (آيباك-AIPAC) أثناء ارتكــاب المجــازر في مخــيّم رفح للاّجئين في قطاع غزة يؤكّد أنهم يدعمون بدورهم جزّاري رفح.

شكل النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة

كتب سي رايت ميلز ذات مرة أن "النخبة المتمتّعة بالنفوذ" في الولايات المتحدة تحكم وتُنكر في الوقت نفسه أنها تملك النفوذ. وتتّبع النُخــبة الصهيونية هذه الصيغة، ولكنها تدافع عن نفسها من خلال اتهــام أعدائها بمعاداة الساميّة وباتخاذ إجراءات عقابيّة تُسرّ السيناتور الــسابق جوزف ماكارثي. ولا يمكن فهم بنية النفوذ الصهيوني (ZPC) بأنه متمــثّل باللوبي الصهيوني فقط أو حتى بآيباك، مهما كانت مهيبة، والتي يعمل لــديها 150 موظفاً بدوام كامل، بل يمكــن فهمــه بطريقة أفضل كشبكة مؤلّفة من مجموعات رسمية وغير رسمية متــرابطة تعمل على مستويات دولية، ووطنــية، ومحلّــيّة، وتتــبع بصورة مباشَرة ومنهجية دولة إسرائيل والمتمتّعين بالنفوذ فيها وصناع القرار الرئيسيين.

يمكن فهم بنية النفوذ الصهيوني بطريقة أفضل كشبكة مؤلّفة من مجموعات رسمية وغير رسمية مترابطة تعمل على مستويات دولية، ووطنية، ومحليّة، وتتبع بصورة مباشَرة ومنهجية دولة إسرائيل.

يُستخدَم النفوذ ببراعة من خلال *التأثير المباشَر* للممثّلين الصهاينة في الحكــومة (ولا سيما في البنتاغون في ظل حكم بوش) في الفرع التنفــيذي وفي الكونغــرس على حدٍّ سواء، ومن خلال التأثير غير المباشَــر عــبر اســتخدام الأموال أثناء الحملات وذلك: 1) للتأثير في اختــيار المرشــحين المنــتمين إلى الحزبَين السياسيَّين الرئيسيَّين. و2) للتغلّب على منتقدي إسرائيل ومكافأة المسؤولين المنتخَبين الذين سيلتزمون بالخط الإسرائيلي.

يحدّد النفوذ الذي تمارسه المنظمات الصهيونية واليهودية المتغلغلة في وســائل الإعلام شكل متغيّرات النــزاع السياسي حول المسائل المــتعلّقة بإسرائيل التي اتسعت مع الوقت، فتُخضع المنتقدين للرقابة وتهــاجمهم بقــسوة، وتلفت الأنظار إلى الأخبار والتعليقات المؤيّدة لإســرائيل. وكانت وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، ولا سيما *النــيويورك تايمــز* المحترَمة، في الطليعة في عملية الترويج لممارسات إســرائيل الإخــضاعية والــتدميرية، واصفة إيّاها بالحرب الدفاعية والمناهــضة للإرهــاب. ولم يصدر عن *النيويورك تايمز* أي تعليق أو افتتاحــية تــشير إلى القــتل الجماعــي الــذي يتعرّض له المدنيون الفلــسطينيون، وقيام إسرائيل بتدمير المواقع التاريخية المسيحية التي لا تقــدَّر بــثمن والتي تعود لأكثر من 2000 عام[1]. وفيما تدمّر الآلة الحربية الإسرائيلية الأديرة القديمة وإرث الثقافة العالمية، تركز وسائل الإعــلام الأميركية في انتقاداتها على الفضائح المرتبطة برجال الدين

---

(1) ولــيام دالــريمبا، من الجبل المقدّس، هاربر كولينــز، 1997. يعرض الفصل الخــامس للأحداث وفقاً لتسلسلها الزمني التي واكبت تدمير المجتمع المسيحي الأرثوذوكسي القديم في إسرائيل والأراضي المحتلة، بمن فيهم الأميركيون.

الكاثوليك. وهكذا، يتمّ إسكات احتجاجات الكنيسة على القصف الإسرائيلي لكنيسة المهد ومقتل أولئك الذين التجأوا إليها.

تشمل منطقة النفوذ الرابعة المنظمات المحلية والقطاعية والاتحادات المحلية والحكومية اليهودية، ومن خلالها الهيئات المهنية ونقابات العمال وصناديق معاشات التقاعد. وقد يكون الناشطون منتسبين إلى الجهاز الوطني و/أو هم جزء لا يتجزّأ من المجتمع المدني المحلي. وهذا هو التهديد الأكثر خطورة على الأرجح بما أنه يمنع المواطنين الأميركيين العاديين من انتقاد السياسة الإسرائيلية والتعبير عن شكوكهم حيالها، ويخفّف من فعالية القطاع المناصر في المجتمع الأميركي الذي بات يلعب دوراً متقدّماً بالغ الأهمية في ميادين أخرى مرتبطة بالسياسة الأميركية. وفي كافة أنحاء الولايات المتحدة، وُصف المحرّرون المحليّون، والمفكرون الانتقاديون والناشطون، وحتى الأطباء، بأنهم نازيون جدد وقد عانوا من التهديدات عبر الاتصالات الهاتفية ومن زيارات قام بها متعصّبون محليون موالون لإسرائيل؛ بمن فيهم أعضاء محترَمون من الجالية اليهودية. ومن نتائج التهديد عادةً إيقاف المناقشات و/أو التهويل على المواطنين المحليين الداعين إلى سياسة خارجية مستقلة وديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، تتألف بنية النفوذ الصهيوني الرسمية وغير الرسمية من عنصر ديناميكي بالغ الأهمية: كل مركز نفوذ *يتفاعل* مع مراكز النفوذ الأخرى ممّا يؤدّي إلى حركة وحيوية ثابتَتين تقرّب القادة والأتباع من بعضهم وتمدّهم بالطاقة للعمل. كما أن وسائل الإعلام السياسية غير اليهودية، أو حتى غير الصهيونية، والقادة المدنيين المتأثرين ببنية النفوذ الصهيوني يؤثّرون بدورهم في مجموع

ناخبـيهم مما يضاعف التأثير الأولي لأولئك الذين يسيطرون عليهم. وقد أدّى الغياب النسبي لسياسة خارجية ناشطة ومنظّمة ذات أساس ديمقراطـي، ولا سـيما في مـا يتعلق بالشرق الأوسط، إلى غياب منافـسين لبنية النفوذ الصهيوني عملياً. و لم تواجه هذه البنية التحدي إلا مؤخّراً من خلال حملة متنامية للتخلّص من التأثير الإسرائيلي، وقد حـصلت علـى درجـات متفاوتة من الدعم من جماعات مسيحية (البريـسبيتاريون، الميثوديون، الإبيسكوباليون) وفي حرم الجامعات؛ علماً أن هذه الحركة كانت مؤقّتة وواجهت معارضة منظّمة. وخير مـثال علـى ذلك ما حدث في مدينة سومرفيل حيث اعتزم أستاذ الفـنون والآداب التخلّص من التأثير الإسرائيلي، ولكنهم ما لبثوا أن تراجعوا عن ذلك بعد احتجاجات يهودية أمام مجلس المدينة.

مـع الوقت، ظهر نموذج النفوذ الصهيوني نفسه في الوكالات التنفيذية في الولايات المتحدة، فاستُبدل المستعربون في وزارة الخارجية بالمـوالين للـصهاينة كما هي حال الميّالين إلى خوض الحروب من مدنـيين ذوي مراتب عليا في البنتاغون، وفي المؤسسات الاستشارية لشؤون الشرق الأوسط، ومجلس العلاقات الخارجية، وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن ما كان يُدعى في الماضي تركيز بنية النفوذ الصهيوني "علـى مـسألة واحدة" (السياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط) استُبدل بالاستراتيجيات الصهيونية الجديدة في البنتاغون والمؤسسات الاستـشارية اليمينـية التي تربط تمدّد النفوذ الإسرائيلي إلى ما وراء فلـسطين بالعلاقـات الأميركية-الأوروبية (ولا سيما التهجّم على الفرنـسيين)، وبالـسياسة الأميركـية النوويّة، والقوات العسكرية الأميركـية، والاستراتيجية المتّبعة حيال الطاقة. وهذا الإطار التحليلي

مفيد لفهم الحرب الأميركية-العراقية، والسياسة الإمبريالية المُفرطة، إضافةً إلى الممارسات الاستعمارية المُفرطة.

بنية النفوذ الصهيوني تتحرك: الحرب على العراق

بول وولفويتز هو الخبير الاستراتيجي النظري الرئيسي في الإمبراطورية الأميركية العالمية، وهو أول من وضع الخطوط الرئيسية المفصَّلة لتحرّك العام 1992[1]. وتمّ التقدم لإدارة كلينتون الأولى، وبالتفصيل، بالخُلاصات التي تناولت الحروب المستمرة، والتحرك الأحادي، والحرب الاستباقية، والغزو الاستعماري، ودُعمت في ما بعد بشكل مُطلَق أثناء الهجمات العسكرية المستمرة التي شنّتها إدارة كلينتون ضد العراق ودعمها غير المشروط للحرب التي شنّتها إسرائيل على الفلسطينيين، والحروب في البلقان، والسيطرة الفعلية على الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية وعلى دول البلطيق والجمهوريات الموجودة في الوسط الجنوبي للاتحاد السوفياتي السابق.

إن تدخل إدارة كلينتون بقوة لصالح قيام يلتسين بالاستيلاء على السلطة ودعم النُخَب الروسية (اليهودية) الحاكمة لعب دوراً رئيسياً في عملية تقسيم خصمه السابق وإضعاف هيمنته على العالم. وكان دعم كلينتون غير المشروط لإسرائيل، وبشكل أكثر أهمية لوضع استراتيجية شرق أوسطية تتقارب مع سياسة إسرائيل الخارجية، مرتبطاً بثلاث مجموعات من السياسات:

(1) توجيه للتخطيط الدفاعي للسنوات المالية 1994-1999، 18 شباط/فبراير 1992.

1. تدمير القوة العسكرية والاقتصادية لأحد المنتقدين الرئيسيين لإسرائيل في الشرق الأوسط (العراق) من خلال المقاطعة الاقتصادية، والتفتيش عن الأسلحة، ونزع سلاح العراق بصورة أحادية، بينما تقوم إسرائيل بخزن أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل أخرى؛
2. تمويل وتسليح عملية التوسع الإسرائيلي وإقامة المستوطنات في فلسطين العربية؛
3. الإبقاء على المقاطعة الاقتصادية المفروضة على ليبيا وإيران (الداعمتان للفلسطينيين) بينما تقدّم الولايات المتحدة العون المالي للدول العربية التابعة لها والميّالة إلى إسرائيل، والتي أدى إعترافها بدولة إسرائيل وإقامة العلاقات معها إلى قمع متزايد للرأي الحر والمقاومة الداخلية للسياسات المتّبعة (وقيام الولايات المتحدة بتغطية نفقات إنجاز هذه الأهداف).

لقد حدّدت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت شكل التأثير الصهيوني المباشَر في السياسة الأميركية الشرق أوسطية، وقد استفادت من اكتشاف جذورها اليهودية بعد تحوّلها من الكنيسة الكاثوليكية إلى الكنيسة الإبيسكوبالية التي تضمّ النُخبة الأميركية. وبرّرت أولبرايت بشكل مقيت موت 500.000 طفل عراقي بسبب الولايات المتحدة إبّان تولّيها منصب رئاسة الدبلوماسية، وقد أعلنت أن "الأمر يستحق ذلك". وكان وزير الدفاع كوهين فعّالاً في الترويج للهيمنة العسكرية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، وكان ريتشارد هولبروك، وهو صهيوني مقرَّب من إسرائيل، أحد

مستشاري كلينتون الأكثر تأثيراً في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وأرسى الرئيس كلينتون والديموقراطيون أسس الاستحواذ في النهاية على السياسة الخارجية الأميركية التي وضعها الصهاينة الموجودون في إدارة بوش التالية، وذلك من خلال الموافقة على شغل الصهاينة مناصب استراتيجية في إدارة السياسة الخارجية، متمكّنين بذلك من التأثير في سياسة الشرق الأوسط وتحديد شكل سياسة أميركية تتلاءم مع الأهداف الإسرائيلية التوسعية.

وبالتأكيد، لم يهدّد كلينتون والصهاينة *المعتدلون* المؤيّدون له منتقدي إسرائيل من البلدان العربية بشن هجمات عسكرية عليهم؛ كما فعل نظام بوش الذي هيمن عليه ذوو الميول الحربية والمؤيّدون للصهيونية بشكل متطرّف. و لم يتّبع نظامه كذلك الخط الإسرائيلي في اتهام كل أوروبا، ولا سيما فرنسا، بمعاداة الساميّة بسبب انتقاد المذابح التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين. لقد كان نظام كلينتون والصهاينة النافذون المعتدلون المؤيّدون له يعتقدون أنه من الممكن بسط الهيمنة الأميركية بالتشاور مع أوروبا والأنظمة العربية المحافظة، ومشاطرة الفوائد الاقتصادية للغنائم الإمبريالية في الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه دعم التوسع الإسرائيلي.

لقد مهّد نظام بوش لتقدم كمّي للنفوذ الصهيوني في السياسات الأميركية الخارجية والمحلية على حدٍّ سواء. وكان ألن غرينسبن، رئيس البنك المركزي الأميركي والصديق الحميم والقديم لأصحاب النفوذ الماليين في وول ستريت والمروّج لمؤسسات الاستثمار الموالية لإسرائيل – المسؤولة عن الازدهار التخميني والإخفاق التام للاقتصاد في التسعينيات من القرن العشرين – الصانع الرئيسي للسياسة الاقتصادية.

هؤلاء المتآمرون المنتمون إلى المحافظين الجدد فاق تأثيرهم في السياسة الأميركية الشرق أوسطية ما تمنحهم إيّاه المواقع الرسمية التي يشغلونها من نفوذ، وذلك لأنهم كانوا مدعومين من مجموعة من الإيديولوجيين الصهاينة الأكاديميين المؤثّرين (كاغان، كوهين، بايبس)، ومن متبحّرين سياسيين (كريستولز، كروتامر، بيريتز...إلخ) ومدراء مؤسسات استشارية في مجال الحروب (بايبس، روبين) الذين ما زالوا يعبّرون عن وجهات نظرهم باستمرار في صفحات الرأي في الصحف الأميركية الرئيسية، أو تُجرى معهم مقابلات في برامج إذاعية وتلفزيونية موالية لإسرائيل كونهم خبراء في شؤون الشرق الأوسط، مروّجين لبرنامجهم الحربي المصمَّم لتعزيز السياسة الدفاعية الأميركية بما يتناسب وبرنامج إسرائيل في الشرق الأوسط، وذلك بالرغم من المستنقع الواضح الذي غرقت فيه الولايات المتحدة في العراق وتنامي الرفض الشعبي لتلك الحرب. لقد استند صانعو السياسة والرأي أولئك في عملهم، وبدعم من وسائل الإعلام، على استشارة المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة بشكل وثيق وترادفي، واستشارة المسؤولين ذوي المناصب العليا في نظام شارون بشكل وثيق أيضاً؛ وسيستمرون بذلك مع أولمرت. وكان بإمكان عملاء الموساد، والدبلوماسيين الإسرائيليين، والمسؤولين الأساسيين في نظام شارون دخول مكاتب المسؤولين الصهاينة في واشنطن وتبادل المعلومات حول كيفية إيصال المصالح الإسرائيلية إلى الدرجة الفضلى.

قبل الاجتياح الأميركي للعراق، دعم كل الصهاينة الذين يشغلون مناصب سياسية رئيسية، إضافةً إلى زملائهم في الكونغرس، الحرب الأميركية على العراق. وبعد 11/9 مباشرةً، اقترح وولفويتز

والسيناتور ليبرمان شن حرب على العراق وطالبا وكالات المخابرات بالعثور على الصلة بين عمليات 11/9 والنظام العراقي، متّهمَين القوات المسلحة بالجبن بسبب عدم دخولها في حرب لحماية إسرائيل. وبالرغم من الجهود الجبّارة التي بذلها فيث وآل لتحريف تقاريرالسي آي ايه والأم آي لتتلاءم والخط الإسرائيلي المؤيّد للحرب، فقد افتقر خطابهما المشاكس إلى الواقع. عندها، قاما بابتكار ما باتا يسلّمان بصعوبة بأنه كذبة كبيرة (أطلقها وولفويتز) وتتعلّق بما تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية من تهديد لأمن الولايات المتحدة. وكانت حالة نموذجية تمّ فيها إعداد الوقائع لتتلاءم مع السياسة كما بات جليّاً عندما رُفعت السريّة عن مذكرة داوننغ ستريت[1].

للاستمرار في هذا الخط، تجاهل الصهاينة في البنتاغون الوكالات العسكرية/المخابراتية التقليدية وأنشأوا وكالة مخابرات خاصة بهم للدعاية أو مكتب الخطط الخاصة. وقام بروس جاكسن، وهو مدير سابق لمشروع المحافظين الجدد الذي أُطلق عليه اسم القرن الأميركي الجديد، بتأسيس لجنة تحرير العراق (CLI) بهدف الحث على تغيير النظام في العراق. ومن الأعضاء الآخرين في اللجنة مستشار بوش ريتشارد بيرل، ورئيس مجلس النواب الجمهوري السابق نيوت غينغريتش، ومدير السي آي ايه السابق جايمس وولسي، ومحرر *الويكلي ستاندارد* وليام كريستول، إضافةً إلى السيناتورين جون ماكين وبوب كيري.

---

(1) "أراد بوش الإطاحة بصدام من خلال عمل عسكري برّره بامتزاج الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل. ولكن المعلومات المخابراتية والوقائع رُكزت حول السياسة". انظر إلى مذكّرة داوننغ ستريت السرية المرفَقة بموقع كليرنغ هاوس على الوِب http://www.informationclearinghouse.info/article8709.htm.

في بادئ الأمر، تجلّى النفوذ الصهيوني بالإعداد للحرب، ومن ثمّ بعدم رفع الحصانة عن مرتكبي جزائم الحرب المشاركين في الحكومة. كان الصهاينة قد رسموا عَمداً صورة غير واقعية ومغلوطة عن الحرب وعواقبها، وعن ردّ الفعل المحتمَل للمقاومة العراقية إزاء غزو واحتلال وفقاً للنسق الإسرائيلي؛ علماً أنهم هم من وضعوا الأرقام ودعموا حججهم بما يتمتّعون به من معرفة خاصة مزعومة. وكان الصهاينة قادرين في الأساس على تهميش مسؤولين عسكريين ذوي رُتَب عُليا كالجنرال أنطوني زيني الذي طرح تساؤلات عن الحرب وعارض طريقة شن الحرب وقواعد الاشتباك. وقطعوا الطريق على أي مناقشة تتناول تحديد المستفيدين والخاسرين من الحرب: مقتل جنود أميركيين، ارتفاع تكاليف النفط والطاقة، حالات عجز ضخمة في الميزانية، وبالطبع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات بين العراقيين.

لقد ادّعى وولفويتز أنه سيتمّ الترحيب بالجيش المجتاح كونه محرِّراً (مستذكراً تحرير باريس). وادّعى بيرل أن مقاومة العرب، إذا وُجدت، ستكون محدودة (لأنهم مجتمع قبَلي). وادّعى كاغان أن من شأن "قنبلة كبيرة واحدة" إسكات الشارع والرأي العام العربيَّين.

وفيما شنّت القوات المسلحة الأميركية حملة إبّان حرب العراق الأولى لتدمير مظاهر العصرنة في هذا البلد حتى من خلال مهاجمة البنية التحتية التكنولوجية المدنية المرتبطة بالمياه والصَرف الصحي، ركزت إدارة بوش الإبن، وفيث، وولفوتيز في الهجوم الثاني على العراق على تدمير المجتمع العراقي أيضاً. وروّجوا للتطهير الكبير الذي

استهدف البعثيين في كافة الإدارات المدنية، والمهَن، والجامعات، والمدارس، والمستشفيات في العراق، إضافةً إلى تفكيك الجيش العراقي وتسريح 400.000 عسكري وشرطي؛ بالرغم من اعتراضات الضباط العسكريين الأميركيين الكبار الذين كانوا قد توقّعوا العمل مع الجنود المستسلمين والبنية الإدارية في العراق لضبط شؤون البلد. ومهّد هذا الأمر الطريق لنهب البنية التحتية المتطورة، والكنوز التاريخية، والمكتبات إضافةً إلى نشوء العصابات الإجرامية المتورّطة في أعمال السرقة، والاختطاف لقاء فدية، والقتل، والاغتصاب؛ نشاطات لم تكن معروفة في الواقع إبّان الحكم الصارم للنظام البعثي. ووصف رامسفيلد الدمار الشامل الذي لحق بالمجتمع العراقي بأنه "قذارة الحرية".

لقد اعترض العديد من المسؤولين العسكريين الأميركيين الكبار، كما كان حال الحاكم الأميركي الأول الجنرال السابق جاي غارنر الذي أعلن أنه "تشاجر مع أوساط بوش لأنه كان يريد انتخابات حرة، ورفض برنامجاً مفروضاً للخصخصة"[1]. ولكن الصهاينة في

(1) ديفيد لاي، "الجنرال الذي صرفه بوش من الخدمة يقول إنه كان يريد انتخابات مُبكرة"، غارديان، 18 آذار/مارس 2004. ومن جهة ثانية، وكما ذكر روبرت دريفاس، "لأكثر من قرن من الزمن، وخلال خدمته العسكرية ومن ثمّ أثناء تقاعده، أرسى غارنر نموذجاً من العلاقات الحميمة مع القوات الإسرائيلية المسلّحة ومؤيّديها الأميركيين. وحملت فوروورد مؤخّراً، وهي النسخة الإنكليزية للصحيفة الأسبوعية المحترَمة يديش، عنواناً رئيسياً حول غارنر جاء فيه، 'سيُشرف الجنرال الموالي لإسرائيل على إعادة بناء عراق ما بعد الحرب'". روبرت دريفاس، "شخص قصير سمين في بغداد"، أمريكن بروسبكت، 1 أيار/مايو 2003. وبما أن غارنر كان ما يزال عضواً في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (JINSA) ومُدركاً تماماً- كما هو مُفترَض- للبرنامج الموثوق الذي اختير لتنفيذه، فقد تكون الأسباب الفعلية لإزالته من منصبه مرتبطة بأمور أخرى.

البنتاغون وشريكيْهم في الجُرم، رامسفيلد وتشيني، كانوا عازمين على تفكيك الدولة العراقية العلمانية بهدف وضع سياسة لتحويل العراق إلى مملكة مهجورة؛ مجموعة متقلقلة من ثلاث دُوَيلات قبلية تابعة، على الأقل، تقوم على الإثنيات والولاءات القبلية الدينية، وغير قادرة على مواجهة التوسع الإسرائيلي ولا سيما في شمال العراق[1].

لكن، وبدلاً من أن تكون ردود الفعل على الغزو محدودة، أثار مسؤولو البنتاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة معارضة شعبية كبيرة وحّدت الجماعات الدينية والعلمانية في مواجهة الاحتلال الأميركي، وملأت صفوف المقاومة المسلّحة بآلاف المحترفين العسكريين المصروفين من الخدمة. وفي سياق اتّباع سياسة لتعزيز موقع إسرائيل إقليمياً، أضعف الصهاينة الاحتلال الأميركي وأي خطط على المدى المتوسط لتحويل العراق إلى مستعمرة أميركية للنفط. وكانت النتيجة موت آلاف الجنود الأميركيين والمتعاونين معهم، أو إصابتهم بجراح أو بعطل دائم، ونشوء معارضة عالمية ولا سيما في الشرق العربي وبين عدة مئات الملايين من المسلمين.

---

(1) "عملية سَحق نظيفة: إستراتيجية جديدة لضمان أمن العالم"، ريتشارد بيرل، دوغلاس فيث، ديفيد وارمسر، وآل، مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدّمة، 1996. انظر أيضاً إلى لسلس غلب، "الحل القائم على الدول الثلاث"، نيويورك تايمز، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، وسيمور هرش، "الخطة بي"، ذا نيويوركر، 28 حزيران/يونيو 2004 حول النشاط الإسرائيلي في العراق الشمالي الكردي.

لقـــد نجح مسؤولو البنتاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة في الترويج لفكرة امتلاك القوات العسكرية الإسرائيلية وخبراء أجهـــزة المخابـــرات الكثير ممّا يمكنهم تعليمه لزملائهم الأميركيين الجاهلين في ما يتعلق بالحرب المدينية وجمع المعلومات، مركّزين على خبرة إسرائيل الواسعة على مدى 50 عاماً في طرد وتدمير الجماعات الفلـــسطينية، وتطويـــر تقنـــيات الاستجواب والتعذيب التي طبّقتها على الأســـرى الفلـــسطينيين واللبنانيين[1]. كانـــت غايـــة الصهاينة في البنتاغون تعميق عُرى التعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كجزء من الهدف المتوسط المـــدى المتمثل "بعدم الفصل بين قضية إســـرائيل وقضية أميركا" (كما تعهّد المرشـــح الرئاسي كيري)[2]. وتمثّل الهدف البعيد المدى بزيادة فعّالية الأمـــن العسكري وتعزيز الصناعة المشترَكة للأسلحة العسكرية بين الـــولايات المتحدة وإسرائيل بهدف تحقيق المخطط الكبير القائم على إنـــشاء منطقة ازدهار أميركية-إسرائيلية مشترَكة كبرى[3]. عندها،

إن المخطط الكبير القائم على إنشاء منطقة ازدهار أميركية-إسرائيلية مشتركة كبرى سيمكّن إسرائيل الإمبريالية من الحصول على الماء، والنفط، ورأس المال، والأسواق التي تفتقر إليها في الوقت الحاضر هذه الدولة ذات الميول الحربية.

(1) لـــن فرنكل، "تكتيكات السجن معضلة تواجهها إسرائيل منذ وقت طويل"، واشنطن بوست، 16 حزيران/يونيو 2004.

(2) جـــون كـــيري، وجهات نظر: نظرة عامة حول إسرائيل، منشورات جامعة براون، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2003.

(3) كيفـــية تطور هذا الأمر مذكورة في اتفاقية التجارة الحرة الحديثة (FTA) مع الأردن، وقد سبق وصفه بأنه آل إلى "التجارة البشرية والعبودية غير المقصودة" وفقاً للجنة العمل الوطنية للعمال وحقوق الإنسان.

سيكون بإمكان إسرائيل الإمبريالية الحصول على الماء، والنفط، ورأس المال، والأسواق التي تفتقر إليها في الوقت الحاضر هذه الدولة ذات الميول الحربية والتي تجمع مداخيلها من المعونات المالية إلى حدٍّ بعيد.

لقد اكتُسبت بدقة تقنيات الاستجواب باستخدام التعذيب التي قام المدرّبون الإسرائيليون بتلقينها، فطوّرت وصقلت ممارسات التعذيب القديمة التي تستخدمها السي آي ايه، ولا سيما خاصيّات تتعلّق بتعذيب المسلمين وبصفة خاصة العرب[1]. ولكن مرة ثانية، قوّضت الأولويات الصهيونية-الإسرائيلية السياسات الأميركية الإمبريالية: شوّهت الصور التي تُظهر الجنود الأميركيين يمارسون التعذيب بحق السجناء العراقيين، ويغتصبونهم، ويُذلّونهم، سمعة الاحتلال الأميركي في العالم، وزادت من حدّة المقاومة العربية والمسلمة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، وشوّهت سمعة نظام بوش. حتى أن جلسات الاستماع التي يُقيمها الكونغرس والتقارير الواردة في وسائل الإعلام أثارت موجة عارمة من الاستنكار الشعبي لاجتياح العراق والطريقة التي اعتمدها بوش لإدارة الاحتلال. وكانت هناك دعوات من مختلف أنحاء البلاد، ولا سيما من أعضاء في الكونغرس، بضرورة تقديم رامسفيلد استقالته.

الغريب في الأمر أنه لم تكن هناك في الواقع دعوات لاستقالة مسؤولي البنتاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة؛ فلقد كانوا معنيّين بالأمر على قدم المساواة ومسؤولين عن التعذيب الجماعي

(1) ماثيو كلارك، "الإسمنت، الأسلاك الشائكة، بطاقات الهويّة"، كريستشن ساينس مونيتور، 8 كانون الأول/ديسمبر 2003.

للمعتقلين المسلمين. ووفقاً *للنيوزويك*، كان دوغلاس فيث المسؤول في الواقع عن تطبيق السياسة الاستنطاقية على المعتقلين العراقيين[1]. وحتى في مواجهة هذه الجريمة في حق الإنسانية، والدعوة الوطنية العامة للتحقيق في الأمر ومقاضاة أولئك المتورطين واعتبارهم مسؤولين عمّا يجري، أفلت بول من إدانة رسمية علنيّة بسبب الدعم الذي حظي، ويحظى، به من المتبحّرين وجامعي الأموال السياسيين، وجامعي الأموال للحملات الانتخابية، وذوي النفوذ الموالين لإسرائيل؛ فوولفوتيز هو المهندس الصهيوني للحرب والمسؤول عن المخابرات في البنتاغون (الرجل الثاني) في الحرب العراقية والمتورط في إصدار الأوامر بممارسة التعذيب (انظر إلى الفصل الرابع إلى العرض الذي أعدّه سيمور هرش). وكونه الرجل الثالث، وبالرغم من واقع أن دوغلاس فيث ما زال يخضع للمرحلة الثانية من التحقيق الذي تُجريه معه لجنة المخابرات المنبثقة عن مجلس الشيوخ حول التخطيط في مرحلة ما قبل الحرب والفشل الحاصل بعد الاجتياح (ركزت المرحلة الأولى في الأساس على ما مُني به جهاز المخابرات من فشل)، دُعي فيث إلى إعطاء مقرَّر دراسي لطلاب كلية إدموند أي. والش للشؤون الخارجية في جامعة جورج تاون في خريف العام 2006، يتناول استراتيجية إدارة بوش في الحرب على الإرهاب.

فيما يتمّ توجيه الانتقادات العلنية للصهاينة في البنتاغون والتحقيق معهم، ما يزال من الواجب تأنيبهم رسمياً وبشكل علنيّ بسبب تعاونهم مع *الموساد*.

وفيما عاقب الكنيست الإسرائيلي الموساد في وقت لاحق بسبب الفشل المخابراتي بعد صدور قرار شتينيتز في 29 آذار/مارس

(1) نيوزويك ماغازين، 7 حزيران/يونيو 2004، ص 35.

2004، فإنه ما يزال من الواجب تأنيب زملائهم الصهاينة في البنتاغون رسمياً وبشكل علنيّ- شولسكي، وولفويتز، فيث، وأبرامز- وأيّاً تكن الانتقادات العلنية التي تعرّضوا لها والتحقيقات التي خضعوا لها، وذلك بسبب تعاونهم مع *الموساد*. وسيعتمد الأمر في كثير من نواحيه على التحقيق المستمر الذي تُجريه الأف بي آي، إنه بشير للكشف عن الحقائق أكثر من التحقيقات الشكلية التي يُجريها الكونغرس. وكما قال روبرت درايفاس في *النايشن*: "هل قام أرييل شارون، رئيس وزراء إسرائيل، بتنفيذ برنامج سرّي مع أشخاص يشغلون مناصب عالية في الحكومة الأميركية بهدف التأثير في قرار إدارة بوش في الذهاب إلى الحرب على العراق؟ الأف بي آي تريد أن تعلم"[1]. في الواقع، بدا أن الأف بي آي هي إحدى المؤسسات الأميركية المستعدة للتعاطي مع مسألة النفوذ الصهيوني في أميركا كما تشير إليه جهودها المبذولة في إطار فضيحة التجسس المرتبطة بلجان العمل السياسي الأميركية-الإسرائيلية آيباك (انظر إلى الفصل 5).

وسط الإدانة الواسعة الانتشار لجرائم الحرب هذه وفضح وسائل الإعلام الأكاذيب المنهجية لمسؤولي البنتاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة، فإن الخوف من أن يؤدّي الدور الكبير المؤثّر والواضح لهؤلاء إلى رد فعل عنيف معادي لإسرائيل كان بمثابة إنذار لبعض الصهاينة الأكثر مَكراً في الكونغرس[2]. ودعا السيناتور

(1) روبرت درايفاس، "عوامل النفوذ"، ذا نايشن، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

(2) انظر إلى هاآرتس، 24 نيسان/إبريل 2004 التي جاء فيها أن نائب السفير الإسرائيلي إلى الأمم المتحدة، أرييه ميكيل، تذمّر من الانتقادات التي "لا تعزّز سوى الشبهات... رابطةً إيّانا بالعراق حيث لا عمل لدينا"، وناتان غاتمن، "يهود أميركيون بارزون وإسرائيل أُلقي اللوم عليهما بسبب بدء حرب العراق"، هاآرتس، 31 أيار/مايو 2004.

فرانك لوتنبرغ (الحزب الديمقراطي عن ولاية نيوجرسي)، وهو صهيوني ملتزم، إلى استبدال وولفويتز وفيث بهدف إبعادهما عن الأنظار وتأييد إدانة صارخة لمناهضة الصهيونية. "لقد خذل من هم في سدّة المسؤولية الجنود في بذّاتهم الرسمية. واستبدال الوزير رامسفيلد لن يُحدث إلاّ تغييراً طفيفاً في البنتاغون إذا بقي فريق مستشاريه المشوَّهة سمعتهم في مناصب عُليا. حان الوقت لنا لاختيار قيادة مدنيّة جديدة في وزارة الدفاع"[1]. وأوضح لوتنبرغ رأيه في ما يظنّ أنه كان أساسياً للمسعى الأميركي برمّته لشن الحرب، بدءاً بدق طبول الحرب، ومروراً بالتلاعب بالمعلومات ووضع استراتيجية الحرب، ووصولاً إلى التقليل من شأن اعتماد التعذيب أثناء الاستجواب.

لقد اعترض العديد من المحترفين العسكريين الأميركيين السابقين من ذوي المراتب العليا على التحكم الصهيوني بالسياسة الأميركية وبشبكات معاونيهم المقرَّبين. وزوّدتنا الكولونيل كارن كوياتوسكي بصورة داخلية عن قوة فيث/شولسكي اللذَين بدت صلاتهما بالموساد أكثر وثاقة ممّا هي مع القوات العسكرية الأميركية. وقد أدّى احتكار المجموعة الصهيونية–رامسفيلد للسياسة العسكرية، واستراتيجية الحرب، والاستشارات العسكرية، والترقيات العسكرية، إلى استعداء القيادة العسكرية العليا. وبعض الذين توقّعوا بوضوح العواقب الكارثية للسياسات التي تضع مصالح إسرائيل في الطليعة انطلاقاً من الطموحات الأميركية العالمية التزموا الصمت وهُمِّشوا.

(1) نيوزداي، 13 أيار/مايو 2004.

من المحتمل أن يكون مسؤولون عسكريون ذوو مراتب عليا أو مسؤولون سابقون قد شجّعوا أو روّجوا لتمرير صور التعذيب لوسائل الإعلام كوسيلة لتشويه سمعة رامسفيلد والصهاينة في البنتاغون[1]. لقد حدّت هذه الخطوة إلى حدٍّ كبير من الجهود الحربية المبذولة التي اعتبر مزيد من أفراد القيادة العسكرية الأولى أنها ستُبلى بالفشل، ولكنهم كانوا عازمين على ألاّ يصبحوا كبش فداء للمحافظين الجدد. وليحظوا بانسحاب مشرِّف، كان عليهم أن يُدركوا أنه يُفترَض بهم التخلص من رامسفيلد وزملائه الصهاينة، علِماً أن معيار تقييم الحرب مرتبط بالمكاسب الإسرائيلية التوسعية في الشرق الأوسط أكثر منه بأهداف القوات المسلّحة الأميركية ومكانتها.

وبينما كان الصهاينة في البنتاغون وشبكة المنظمات اليهودية القوية الموالية لإسرائيل يشاهدون إخفاق الاستراتيجية التسلسلية للحرب على العراق، نجحوا في ضمان عقوبات اقتصادية رئاسية ضد سوريا وعزّزوا التأييد السياسي الأميركي لما يقوم به شارون من تدمير لما تبقّى من فلسطين وضمّه. علاوةً على ذلك، كانت المنظمات اليهودية الرائدة قادرة على ضمان تصويت شبه إجماعي في الكونغرس (407 أصوات في مقابل 9 أصوات) لصالح إعلان بوش تأييد الحدود الجديدة لإسرائيل في فلسطين[2]. وأظهر اللوبي الصهيوني

(1) مارتن سيف، "الجيش والسي آي ايه يريدون الكشف عن الحقائق من خلال التعذيب"، يونايتد بريس إنترناشونال، 18 أيار/مايو 2004.

(2) "شارون يُثني على الولايات المتحدة بسبب لاجئي الضفة الغربية"، هاآرتس، 25 حزيران/يونيو 2004.

نفوذه مجدَّداً، حتى أنه جعل بوش والكونغرس في نظر شارون أغبياء سياسيين غير راغبين في الظهور. وبعد أن استثمر بوش كل مصداقيته في السياسات الشرق أوسطية من خلال خارطة الطريق التي أعدّها لاتفاق سلام للشرق الأوسط، أعلن شارون بشكل أحادي عن سياسة الضم والفصل وطلب من بوش قبولها دون اعتراض. لقد دعمت كل المنظمات اليهودية الرئيسية خطة شارون، فسلّم بوش بالأمر ووافق عليها ممّا حمله في النهاية على استعداء كل من البلدان الأوروبية وكل البلدان العربية، مُظهراً بوضوح التواطؤ الخانع لصانعي السياسة الأميركية الذين أنكروا مجدَّداً وجود مصالح إمبريالية أميركية في الشرق الأوسط، وذلك خدمةً للتوسع الإسرائيلي في ما تبقى من فلسطين. ودعمت الغالبية العظمى من الكونغرس الانقلاب الحاصل في سياسة بوش بسبب خوفهم الدائم من الانتقام الصهيوني-اليهودي لأقل انحراف عن الدعم الكامل واللامشروط لإسرائيل.

إبّان اجتياح العراق واحتلاله، انتقد بعض أعضاء الكونغرس الحرب، وتظاهر مئات آلاف الأشخاص تعبيراً عن عدم موافقتهم عليها، علماً أن العديد من اليهود الأميركيين شاركوا بالاحتجاجات وتولّوا قيادتها في بعض الحالات. وقامت وسائل الإعلام في بعض الأحيان (ولا سيما بعد افتضاح أعمال التعذيب) بنشر أخبار مناوئة للحرب (أعمال تعذيب، ضحايا مدنيون، تعرّض حفلات زفاف للقصف، وجرف منازل وبساتين). وفيما تواصل الولايات المتحدة الحرب في العراق، تُظهر الحكومة الإسرائيلية قَدْراً مماثلاً من الوحشية: المشاركة في اغتيالات مخطَّط لها مسبَقاً لقادة فلسطينيين، وتدمير آلاف المنازل، والمزارع، والبساتين، والمتاجر، والمدارس، والمساجد، والمصانع

بصورة منهجية وقتل وإعطاب آلاف الناشطين الفلسطينيين والمدنيين والنساء والأطفال. ولجأوا أيضاً إلى اعتماد الوسائل الروتينية المتمثلة بتغطية رؤوس السجناء، وتقييدهم بالأصفاد والأغلال، وتعذيبهم.

دافعت كل المجموعات اليهودية الرئيسية الموالية لإسرائيل والتي تضمّ مختلف الطبقات الاجتماعية عن تلك الجرائم ضد الإنسانية، ونجحت في الضغط على الحزبَين الرئيسيَّين وعلى الكونغرس والرئيس لالتزام الصمت؛ لا احتجاجات، لا تحقيقات، لا عقوبات. وهكذا، وفيما كانت الولايات المتحدة تشعر بألم معنوي من افتضاح ممارسات التعذيب في أبو غريب والتي لاحقتها لجنة الأمم المتحدة المعنيّة بأمور التعذيب، ومنظمة العفو الدولية، وجماعات أخرى تُعنى بحقوق الإنسان، مورِست على الولايات المتحدة ضغوطات لمحاكمة أكثر من 100 جندي متّهَمين بالإساءة إلى السجناء في أفغانستان والعراق، وهو أمر يشير إلى ممارسة متجذّرة في السياسة المتّبَعة[1]. ويتمثّل الأمر الأكثر شذوذاً المرافق لما تُحدثه إسرائيل من ضرر بالغ بقيام جماعات يهودية موالية لإسرائيل بتأمين 10 مليارات دولار على صورة معونات وعقود تجارية عسكرية مُربحة (لا احتجاجات هنا على إبرام عقود وفقاً للنموذج الذي اعتمدته هاليبرتن).

إسرائيل وحريّة التعبير

في الوقت الحالي، تعاني أميركا من عجز حتى في صياغة خطاب سياسي متعلّق بموضوع التأثير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، أو

---

(1) "الولايات المتحدة تعطي تفاصيل جديدة عن العراق، والتحقيقات حول انتهاكات الأفغان"، رويترز، 8 أيار/مايو 2006.

ضـمان التأيـيد له. وبدا الحصول على فرصة لبلوغ هذا النوع من الخطـاب ممكناً مع النشر الجريء لبحث موثّق بصورة جيدة وضعه البروفسور والت من جامعة هارفرد والبروفسور ميرشايمر من جامعة شـيكاغو، وهو ينتقد تأثير اللوبي في سياسة الشرق الأوسط. ولكن كـل مؤسسات النشر اليهودية الرئيسية والمنظمات الموالية لإسرائيل شنّت حملة عنيفة ضد ميرشايمر ووالت. ومن *جويش برس* التي تلتزم خط اليمين المتطـرف تقليدياً (تدّعي أنها الصحيفة الـيهودية المستقلة الأكبر في الولايات المتحدة)، مروراً *بفوروورد* التي كانت تتّـبع في السابق النهج الديمقراطي الاجتماعي، ووصولاً إلى *الجويش ويكلي*، فقد أطلقت كلها مع المنظمات اليهودية الرئيسية حملة قَدح دعائـية ("الـبروتوكولات الجديـدة لصهيون"، "معاداة الساميّة"، "مـصادر مـن مواقـع للـنازية الجديدة"...) ومارست ضغوطاً لإخراجهما من الميدان الأكاديمي.

في الوقت الحالي، تعاني أميركا من عجز حتى في صياغة خطاب سياسي متعلّق بموضوع التأثير الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

لقـد نجح الاستبداديون اليهود جزئياً، ونشرت وسائل الإعلام نشراتهم الإعلامية دون السماح للأكاديميين اللذين يتعرّضان للهجوم بـدحض ادّعاءاتهم. طلبت جامعة هارفرد بإزالة اسم كلّية كينيدي الـتابعة لهارفرد عن البحث. ولم يعد يظهر في منشورات البروفسور والت لقب الخبير المالي عن المقعد المهني الذي يحمله في الكلّية بوصفه عمـيداً أكاديمياً. إن المنحى الصهيوني المتطرّف للبروفسور درشوفيتز وزملائـه المتعصّبين في هارفرد، وتأييدهم للتعذيب، وضع مؤهّلاته الأخلاقـية والأكاديمـية التعليمية موضع تساؤل؛ يُفترَض توافر هذه

المؤهلات لدى الأساتذة ذوي مكانة عالية والذين يملكون سجلاً معترَفاً به في أفضل الجامعات الأميركية.

في الولايات المتحدة وفرنسا، تُعَدّ تشريعات للمساواة بين معاداة الصهيونية ومعاداة الساميّة ولاعتبار التعبير الحر عن فظاعة الأعمال الوحشية الإسرائيلية وأي انتقاد يطال تحكّم اللوبي بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط "كُرهاً جنائياً" يستوجب حكم القضاء[1]. وفي الولايات المتحدة، سيتخذ التشريع المقترَح[2] شكل استرداد أموال فدرالية من أي مؤسسة أكاديمية تكون فيها سياسات إسرائيل عرضة للانتقاد.

تشمل الهجمات الأخرى على الأكاديميين الأميركيين المسعى الذي يبذله دانييل بايبس، وهو مدير منتدى الشرق الأوسط، لوضع لائحة سوداء تتناول طلاب الجامعات على موقع الوِب بعنوان كامبوس-واتش ذات النزعة المكارثية الجديدة. فبايبس هو جزء من "عُصبة مؤلّفة من محافظين جدد بحّاثة يدينون بولاء كبير لإسرائيل، وقد تولّوا مهمة شن هجوم مركّز على البحّاثة الشرق أوسطيين"[3]. ولم يكن هذا المسعى الأخير إلا جزء في سلسلة مساعٍ على مدى

---

(1) قامت كندا وبعض البلدان الأوروبية الأخرى التي تدّعي إجلال حرية التعبير بالتصديق على قوانين تجعل من "إنكار الهولوكوست" جُنحة جنائية. وأعلن أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان (التي ترتبط زوجته اليهودية بعائلة راوول والنبرغ السويدية البارزة) أنه يُفترَض بالعالم تحدّي أولئك الذين يُنكرون حدوث الهولوكوست.

(2) مُرِّر قانون الدراسات الدولية والتعليم العالي (HR 3077) إلى مجلس النواب عام 2003 وهو الآن أمام لجنة مجلس الشيوخ.

(3) جويل بنين "المكارثية الأميركية الجديدة: فكر سياسي حول الشرق الأوسط"، ريس أند كلاس، المجلّد 46 (1)، ص 104.

تاريخ طويل لاستثناء مواضيع قد تكون مرتبطة بإسرائيل من النقاش الأكاديمي[1].

في مدينة نيويورك، تمّ إلغاء عرض إنتاج مسرحي هام يتناول حياة راشيل كوري، وهي متطوّعة أميركية في المجال الإنساني قُتلت في الأراضي المحتلة على يد جندي إسرائيلي يقود جرّافة، وذلك بسبب الضغط اليهودي والتهديدات المالية. وأقرّ المسرح بأن الإلغاء مرتبط بحساسيات (ودفتر جَيب) المسؤولين الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة. حتى أن المجلة التقدميّة موذر جونز تكبّدت عناء نشر مقالة تنتقد كوري وقد عنونتها كالتالي:

> خبر: شهيدة، غبية، مضلَّلة. لماذا عرّضت هذه الطالبة الأميركية التي سحقتها جرّافة إسرائيلية حياتها للخطر؟ وهل كان للأمر أهمية؟[2]

الدعم الذي يقدّمه اللوبي الموالي لإسرائيل لرأي أقليّة في شأن ما يتعرّض له الشرق الأوسط من عدوان يطال حالياً بقدراته الاستبدادية الحق الأساسي للأميركيين في التعبير بحريّة وبانفتاح، مقوّضاً إيّاه. ولا وجود لأي مجموعة من المستثمرين أو المموّلين الراغبين في تمويل حملة لحقوق الإنسان دفاعاً عن حريّة التعبير، والحريّة الأكاديمية والفنيّة، وذلك لمواجهة النُخبة المالية والمهنية الصهيونية التي تُعتبَر أقليّة في المجتمع الأميركي.

---

(1) يتضمّن مقال بنين على تاريخ قيّم لعملية التهويل على الأكاديميين الأميركيين الذين هم على صِلة بالمسائل المتعلقة بإسرائيل. المرجع نفسه.

(2) جوشوا هامر، "موت راشيل كوري"، موذر جونز، أيلول/سبتمبر- تشرين الأول/أكتوبر 2003.

يرفض قادة حركات السلام، يهوداً كانوا أم غير يهود، أي مسعى لإضافة حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل على فلسطين إلى قائمة انتهاكات حقوق الإنسان مخافة استعداء الشعب (إشارة إلى المنظمات اليهودية الرئيسية) واليهود الذين يصفون أنفسهم بالتقدميين الذين يحمون على الدوام كل ما هو يهودي؛ حتى جرائم الحرب. والأسوأ من ذلك، وباستثناءات قليلة، فإن المنتقدين اليهود التقدميين للحرب وإسرائيل عازمون على الدوام على تجنّب انتقاد دور صانعي السياسة الصهاينة المقتدرين الموجودين في الحكومة، إضافةً إلى صلاقم بإسرائيل والدعم الكبير الذي يتلقّونه من المنظمات اليهودية الرئيسية في كل المسائل المتعلّقة من قريب أو بعيد بالمصالح الإسرائيلية.

كذلك، هم يعتبرون إسرائيل، وببساطة، عمياء، وأداة في يد الولايات المتحدة لإضعاف العرب خدمةً للمصالح النفطية الأميركية. ويبدو أنهم لم يعمدوا أبداً إلى استشارة مديرين تنفيذيين أوَلاً أميركيين في مجال النفط، أو مستشارين، أو وسطاء للاستثمارات، سيّما وأن هؤلاء يوافقون الرأي القائل إن الدعم الأميركي لإسرائيل يزعزع الاستقرار في المنطقة، مهدّداً عملية التزوّد بالنفط، ورافعاً الأسعار على المستهلكين الأميركيين، وخالقاً أعداء للحكام العرب المتحالفين مع الولايات المتحدة والذين يستثمرون فيها ويشترون العملات للحؤول دون انهيار أسعارها، ويرفعون حصص

كان التحالف الأميركي مع إسرائيل أحد أكبر المحركات في العالم للحركات المناهضة للإمبريالية، والتهجين العرقي، وإنشاء حواجز بين الأديان والأجناس؛ في كل مكان باستثناء أوساط اليسار الأميركي.

أوبيك للمساعدة على تخفيض أسعار المشتقات النفطية في الولايات المتحدة. وبدعمها الأعمى للوحشية الإسرائيلية الاستعمارية، إستعدت الولايات المتحدة عدة مئات من ملايين المسلمين، وملايين العرب من كافة الأديان، والغالبية العظمى من الأوروبيين، والأفريقيين، والآسيويين، مضاعفةً بذلك العزلة الأميركية العالمية. وكان التحالف الأميركي مع إسرائيل أحد أكبر المحركات في العالم للحركات المناهضة للإمبريالية، والتهجين العرقي، وإنشاء حواجز بين الأديان والأجناس.

والأكثر فظاظة في الأمر هو تأثير الإيديولوجية الخبيثة المناهضة لأوروبا في الحكومة الأميركية، والتي نشرها الإيديولوجيون الإسرائيليون والمنظمات اليهودية التي تنقل أفكارهم في الولايات المتحدة وأوروبا. وفيما كانت تتمّ الهيمنة على المسلمين والعرب وملاحقتهم، وسجن الآلاف، واختفاء العديدين على أيدي الأميركيين، عقدت الحكومات الإسرائيلية والأوروبية ووزير الخارجية باول لقاء في أوروبا أثناء تنامي خطر... معاداة الساميّة!! وحذت الأمم المتحدة برئاسة كوفي أنان حذو هؤلاء وعقدت لقاء خاصاً بها حول معاداة الساميّة أثناء أعمال التدمير المستمرّة في مخيّم رفح للاّجئين في قطاع غزة! وتُردّد المنظمات اليهودية الرئيسية مقولات شارون، وأولمرت في الوقت الحاضر، بأن المعادين للصهاينة هم معادون للساميّة؛ وتصبح هذه السياسة معترَفاً بها في الولايات المتحدة وبعض بلدان أوروبا... لدرجة القيام بطرد الأفراد الذين ينتقدون الصهيونية، وممارسة الضغوط على المؤسسات الثقافية لإخضاع الأحداث المناهضة للصهيونية للرقابة، وإيجاد ثقافة خوف عامة من

إغاظة المنظمات اليهودية المهيمنة. ومن المثير للدهشة أنه وسط ما يجري، أدانت المنظمات اليهودية الرئيسية في فرنسا علَناً الهستيريا المختلَقة كونها آلية إسرائيلية لتشجيع هجرة اليهود الفرنسيين إلى إسرائيل[1].

يشغل اليهود في أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية وأوروبا أعلى المناصب وبشكل غير متكافئ، ويشكّلون النسبة الأعلى في الجامعات الخاصة ذات المكانة الرفيعة والمقتصرة على فئة من المجتمع دون غيرها، ويمارسون تأثيرهم في الشؤون المالية ووسائل الإعلام بشكل غير متكافئ أيضاً. من الواضح أن معاداة الساميّة هي مسألة هامشية عالمية وأن اليهود هم في الواقع الجماعة الإثنيّة الأكثر تأثيراً.

إن قِصَر البصر المأساوي أو رفض اليهود اليساريين بعناد مواجهة الدور المؤذي للجماعات الصهيونية واليهودية الرئيسية التي تروّج لسياسة المصالح الإسرائيلية في الطليعة، وتفرضها في برامج العمل الانتخابية، يُضعف إلى حدٍّ كبير جهودهم وجهودنا المبذولة لضمان السلام والعدل في الشرق الأوسط واعتماد سياسة أميركية خارجية ديمقراطية.

(1) كزافييه ترنيسيان، "مسؤولو اتحادات وطنية يعترضون على مخطط إسرائيلي يحثّ اليهود الفرنسيين على الهجرة"، لو موند، 17 حزيران/يونيو 2004.



الفصل الثالث

قضية ليبـــي والحرب الداخلية

إن النقاش الوطني الذي أُثير في وسائل الإعلام حول اتهام إرفين لـــويس ليبـــــي بالحنث باليمين وإعاقة العدالة فشل في التعاطي مع التساؤلات الأساسية المرتبطة بالظروف البنيوية المعقّدة التي أثّرت في ســــلوكه الإجرامي. والتفسير الأكثر سطحية هو أن ليبـــي تصرّف بدافع الثأر لدى كشفه عن هويّة فاليري بلايم (عميلة سرّيّة للسي آي ايـــه) وذلك لمعاقبة زوجها جوزف ويلسن بسبب إفشاء الأكاذيب التي نشرها بوش حول استيراد العراق المزعوم لليورانيوم من النيجر. ويدّعـــي صـــحافيون آخـــرون أن سبب تصرّف ليبـــي هو إخفاء التلفـــيقات التي ابتُدعت للذهاب إلى الحرب. ومع ذلك، فقد طرح هذا الزَعم سؤالاً أكثر تعقيداً: من كان ملفّقو الدعاية للحرب، ومن كان يحمي ليبـــي؟ ولا يكفي كشف النقاب عن مختلقي الحرب بل أيـــضاً عـــن المخططين الاستراتيجيين، وواضعي الخُطَب، ومهندسي الحـــرب الذين تعاونوا مع مُروّجي الدعاية والصحافيين الذين قاموا بنـــشرها. وما كان الرابط بين كل هؤلاء الموظّفين ومُروّجي الدعاية والصحافيين؟

بالأهمـــية نفـــسها، ونظـــراً للمناصب التي كان يشغلها هؤلاء المتآمـــرون والتي كانت تؤمّن لهم النفوذ، ونظراً لتأثيرهم في وسائل الإعلام وفي وضع السياسة الاستراتيجية، من كانت القوى المتورّطة في توجيه التُهَم الجنائية لفرد أساسي من مجموعة المتآمرين؟

لفهم نشوء إرفين لويس سكوتر ليبـــي بشكل أفضل وسقوطه الجليّ، من الأهمية بمكان معرفة أنه كان عضواً في مجموعة متماسكة إيديولوجـــياً ذات تاريخ طويل في إيديولوجية يتمّ تشاطرها، وهدف مـــشترَك، وتعاون تنظيمي. كان بلوغ ليبـــي موقع النفوذ جزءاً لا يتجـــزّأ مـــن ارتقاء المحافظين الجدد الصهاينة إلى المناصب العليا في صـــناعة الـــسياسة الأميركية. وكان ليبـــــي طالباً يلقى الرعاية والاهتمام، ومعاونـــاً لبول وولفويتز لأكثر من 25 عامـــاً. ويـــؤمن ليبـــــي إضافةً إلى وولفويتـــز، وإليوت أبرامز، ودوغلاس فـــيث، وكاغان، وكوهين، وروبين، وبـــولاك، وشيرتوف، وفلايشر، وكريستول، وشولسكي، ومجموعة كـــبيرة من السياسيين ذوي النفوذ، بوجود مَيل صهيوني شديد إلى الحـــرب مرتبط عُضوياً بحزب الليكود اليميني في إسرائيل، ويؤيّدون هـــذا المـــيل بقـــوة. في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، كُلّف وولفويتز وفيث مهمة تمرير مستندات سرّيّة لإسرائيل، ونتيجةً لذلك فقـــد هذا الأخير تصريحه الأمني مؤقّتاً. ولكن هذا الأمر لم يحُل دون ارتقائهما مناصب أرفع في وقت لاحق. ويصعب تصوّر توجيه تهمة مماثلـــة في حالة بلد آخر غير إسرائيل دون أن يثير الأمر قلق المعنيين حول مستقبلهم المهني داخل الحكومة الأميركية.

يؤمن ليبـــي ومجموعة كبيرة من السياسيين ذوي النفوذ بوجود ميل صهيوني شديد إلى الحرب مرتبط عُضوياً بحزب الليكود اليميني في إسرائيل، ويؤيّدون هذا المَيل بقوة.

بـــدأ المحافظون الصهاينة الإيديولوجيون "مسيرتهم الطويلة" في مؤسسات الدولة؛ في بعض الحالات كمستشارين لأعضاء يمينيين في الكونغـــرس موالين لإسرائيل، وشغل آخرون مناصب أقل أهمية في

البنـــتاغون ووزارة الخارجية؛ وفي حالات أخرى كانوا أكاديميين أو قادة لمؤسسات استشارية محافظة في واشنطن إبّان إدارتي ريغن وبوش الأب. وبانـــتخاب بـــوش عام 2001، انتقلوا إلى مواقع استراتيجية رئيسية في الحكومة وعمِلوا كإيديولوجيين أساسيين وروّجوا لسلسلة مـــن الحروب ضد عرب يناصبون الدولة الإسرائيلية العداء. ووضع محافظـــون صهاينة بارزون، مثل ليبـــي، استراتيجية حربية لحكومة اللـــيكود عـــام 1996، وقاموا بتعديلها في ما بعد لتتلاءم مع الحرب الأميركية ضد العراق *قبل وبعد* 01/9/11 *مباشَرةً*.

في موازاة ارتقائهم مناصب تؤمّن لهم أكبر قَدْر من النفوذ في إدارة بوش، إجتذب المحافظون الصهاينة أعضاء جدد كجوديث ميلر، مراسل *النـــيويورك تايمز*. والمدهش في عمليات مجموعة المتآمرين من المحافظين الـــصهاينة هو طريقة عملهم المباشَرة وغير المقيَّدة. فالفريق وليام أودن (المدير السابق لوكالة الأمن القومي إبّان حكم ريغن)، والجنرال أنطوني زيـــني (قائد متقاعد للأسطول البحري)، والكولونيل كاي ويلكرسن (رئـــيس أركـــان سابق لكولن باول)، وبرنت سكوكروفت (مستشار الأمن القومي للرئيس جورج بوش الأب)، والعديد من المسؤولين الذين زال ســـحرهم الـــشعبي، بمـــن فيهم أشخاص متمرّسون في وكالات المخابرات، ومراقبون ذوو مستوى عالٍ، ودبلوماسيون سابقون، انتقدوا بـــشكل صريح اطّلاع المحافظين الصهاينة بالسياسة الأميركية وعلاقتهم العـــشوائية بجنـــرالات إسرائيليين، وبالموساد، وكان بإمكانهم دخول مكاتبهم دون أي عوائق.

في الفتـــرة التي سبقت اجتياح العراق، كان وولفويتز وليبـــي المنتمـــيان إلى المحـــافظين الصهاينة مهندسَي الاستراتيجية العسكرية

لرامسفيلد وتشيني، وهما رئيساهما المزعومان. لقد أنشأ دوغلاس فيث مكتب الخطط الخاصة لاختلاق أكاذيب تبرّر الحرب. وتولّى جوديث ميلر، وديفيد فرام، وآري فلايشر مهمة نشر الأكاذيب والدعاية للحرب من خلال المقالات، والمقابلات، والمؤتمرات الصحافية، وصياغة خُطَب الرئيس بوش. وتُظهر مراجعة الصحف البارزة والمستندات الحكومية أن المحافظين الصهاينة يردّدون حرفياً، وعلى الدوام، المطالب السياسية المنبثقة عن نظام شارون والمتمثّلة بأنه يُفترَض بالولايات المتحدة اجتياح العراق وتدمير النظام العراقي وأجهزة الدولة. ولم يُبدِ أي محافظ صهيوني في الحكومة أو خارجها في الجامعات الخاصة ذات المكانة الرفيعة أو في المؤسسات الاستشارية حدّاً أدنى من الانحراف عن سياسة الحرب التي يتّبعها نظام شارون. وفي ما يمكن أن يكون إحدى الخِدَع الأكثر تهكّماً في التاريخ الحديث، صُوِّرت الحملة التي شنّها المحافظون الصهاينة ضد العرب والإسلام لصالح إسرائيل الكبرى بأنها سياسة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط... وذلك من قِبَل أولئك الذين دمّروا جنين بقصفهم، والذين حوّلوا الفلّوجة إلى أنقاض بقنابل النابالم.

الحرب في الداخل

في إطار سعيهم المتغطرس للسيطرة بالكامل على سياسة الحكومة- يحثّهم على ذلك ولاؤهم المتعصّب لإسرائيل الكبرى- واصل المحافظون الصهاينة سعيهم لتدبّر أمر العديد من المؤسسات الأساسية في الدولة الأميركية الإمبريالية وتهميشها. وللتحايل على جهاز السي آي ايه الذي لا يروّج لبرنامج العمل الإسرائيلي المرتبط

بالحـــرب مع العراق، إختلق مكتب التخطيط الخاص التابع للمحافظ الـــصهيوني دوغـــلاس فـــيث حملة دعائية حوّلها مباشَرةً إلى مكتب الرئيس، متجنّباً ومهمّشاً أي مراجعة انتقادية تقوم بها السي آي ايه. كمـــا قام كل من وولفويتز ورامسفيلد بتهميش الجنرالات البارزين تماماً، وروّجا لتولّي الموالين المناصب العليا، وطرحا جانباً أي نصيحة تعـــارض خططهمـــا لـــشن حرب على العراق، أو تتضارب معها. ووصف كولن باول، وزير الخارجية، خطاب أعدّه له إرفين ليبـــي بالهُراء بسبب ما يحتويه من كذب صارخ. وكتب مساعده الأعلى، الكولونـــيل ويلكرسن، بأسلوب محقّر عن مجموعة المحافظين الصهاينة المتآمـــرين، الذين همشوا وزارة الخارجية ورئيس الدبلوماسية باول. ومع ذلك، استمرّ باول بتقديم مجموعة إضافية من الأكاذيب في الأمم المتحدة قُدِّمت للعالم بشكل عشوائي.

في النهاية، أُقحمت الأف بي آي في حرب مستمرة مع الموساد الإســـرائيلي بـــسبب دخول عدد كبير من الجواسيس الإسرائيليين، وبـــشكل ملفت للنظر، إلى الولايات المتحدة؛ وتمّ ترحيل المئات منذ أيلول/سبتمبر 2001.

الجُـــرم الـــذي ارتكبه ليبـــي (الحِنث باليمين في شأن البَوح بهـــويّة عميل في السي آي ايه) هو جُرم قليل الخطورة مقارنةً مع الجـــرائم الـــتي يـــرتكبها المحافظون الـــصهاينة في الدولة الأميركية على نطاق واسع، وعلى المدى البعيد، ضد الإنسانية، والقانون الدولي، والدستور الأميركـــي. ومع ذلك، فإن مقاضاة

تظهر مقاضاة ليبـــي الصراع الداخلي الكبير حول التحكم بالدولة الأميركية الإمبريالية بين المحافظين الصهاينة والقادة التقليديين لمؤسساتها الرئيسية.

ليبـــــي تُظهـــر الـــصراع الداخلي الكبير حول التحكم بالدولة الأميركـــية الإمـــبريالية بين المحافظين الصهاينة والقادة التقليديين لمؤسساتها الرئيسية. وإلى جانب إصدار النائب العام أمراً باعتقال ليبـــــي، إعتقلت الأف بي آي صانعَي السياسة البارزَين في اللوبي المـــوالي لإســـرائيل الذي يتمتّع بأكبر قَدْر من النفوذ (AIPAC) بـــتهمة التجـــسس لـــصالح دولة إسرائيل. ولا يمكن اعتبار هذه الأعمـــال ببساطة أعمالاً فردية قام بها مسؤولون أو محققون على صعيد فردي.

لقـــد انـــزعجت الـــسي آي ايه بعمق بسبب قيام المحافظين الـــصهاينة باغتصاب الدور المخابراتي لهذه الوكالة، وبسبب القنوات المباشـــرة الـــتي تربطهم بالرئيس، وولائهم الأساسي لدولة إسرائيل، وجهلـــهم للمـــوارد الموثوقة. كما يمكن الاشارة إلى غضب القوات المـــسلّحة بشكل كبير، بسبب استبعادها عن المداولات الحكومية في شأن مسائل الحرب؛ وسياسة الحرب الكارثية التي استنفدت مجنَّديها ودمّـــرت معـــنويات الجنود؛ وجهل المحافظين الصهاينة بشكل غير طبيعي لتكاليف الاحتلال الاستعماري. فلا عجَب أن يشير الجنرال تومي فرانكس إلى المحافظ الصهيوني دوغلاس فيث بأنه "الوغد الأكثر غباءً الذي التقاه".

تُذكّـــر الحرب الحالية الدائرة بين مؤسسات الدولة بنـــزاع سابق بين السيناتور اليميني جوزف مكارثي ووزارة الدفاع. ففي أواســـط الخمـــسينيات من القرن الماضي، كان السيناتور مكارثي يـــزداد نفوذاً بسبب تطهير نقابات العمال وهوليوود والجامعات، والتـــرويج للمسؤولين المحافظين الذين يملكون طريقة تفكير مماثلة.

ونجـح في توسـيع تحقيقاته، وطالت عملية التطهير التي شرع بها وزارة الخارجـية، وفي الـنهاية القـوات المسلّحة. وهنا خاض الـسيناتور مكارثي 'معركة واترلو' الخاصة به. وردّاً على الهجوم الذي شنّه، حافظ الجيش على مواقعه، ودحض ادّعاءاته، وكذّب تلفيقاته، وأمسك بزمام السلطة.

فهـل نـشهد اليوم نشوء عملية مماثلة؟ وهل ستتمّ إعاقة قيام المحافظين الصهاينة بالإمساك بزمام السلطة بسبب "مبالغتهم في تقدير قوّتهم" داخل الدولة الأميركية؟ أم أن تعيين الجنرال مايكل هيدن على رأس الـسي آي ايـه يعكس تبعيّة السي آي ايه للبنتاغون، وبالتالي للمحـافظين الـصهاينة؟ ففي أي جلسات سماع علنيّة بين المحافظين الـصهاينة والهيـئات الدستورية في الدولة، تنكشف للشعب الطبيعة الحقيقية للنـزاع وما هو على المحك: الخيار بين مصالح إسرائيل أوّلاً أو المصالح السياسية الأميركية.

في هذه الأثناء، لا يشعر المحافظون الصهاينة بالإحباط بسبب المحاكمـات الـتي يخضع لها زملاؤهم في آيباك وفي مكتب نائب الـرئيس: هـم يواصلون ممارسة الضغوط لقيام الولايات المتحدة بمهاجمة سوريا وإيران من خلال فرض عقوبات اقتصادية وقصف الدولـتين. في 30 تـشرين الأول/أكتوبـر 2005، طلب الرئيس الـسابق للـشين بت من آيباك تصعيد حملتها بهدف الضغط على الـولايات المـتحدة لمهاجمـة إيـران (موقع Israel National News.com). وبالرغم من المساعدة التي قدّمتها سوريا في مرحلة مـا بعـد 11 ايلول للولايات المتحدة، ضمنت آيباك تصويتاً شبه إجماعـي في الكونغرس الأميركي لصالح فرض عقوبات اقتصادية

عليها. وبالرغم من التظاهرات الحاشدة، وكونغرس *مُستولى عليه*، يبدو بتناقض ظاهري أن القوة الوحيدة القادرة على التغلّب على المحافظين الصهاينة الطُغاة، على غرار جو مكارثي في السابق، هم الأشخاص الرافضون بقوة لحروب جديدة مدمِّرة دون أن يكونوا قد شاركوا في صنعها.

الفصل الرابع

الكشف عن الوقائع

سيمور هرش والصلة الصهيونية-الإسرائيلية المفقودة

فيما كنت أقرأ تقارير هرش الملفتة والمؤثّرة في *النيويوركر* حول ممارسة التعذيب في العراق الذي تحتلّه الولايات المتحدة[1]، اتّضح لي بشكل متزايد أن هذا الأمر لم يكن كشفاً عن وقائع قائماً على معلومات دقيقة تتناول أشخاصاً ذوي مراتب عُليا مسؤولين عن سياسة التعذيب. كان التحقيق الصحافي لهرش رواية انتقائية توجّهها تساؤلات انتقائية حول مسؤولين انتقائيين. وبقراءتنا نسخة هرش عن سلسلة الأحداث بتشكك، ندرك أن هرش يربط مناقشة الموضوع برمّته ومسألة الكشف عن هويّة المسؤولين الأميركيين المتورّطين في استخدام التعذيب بشخص واحد - وزير الدفاع دونالد رامسفيلد (هو أمر هام بلا ريب) - وليس بمسؤولي وزارة الدفاع الآخرين

(1) سيمور هرش، "تعذيب في أبو غريب: جنود أميركيون يستخدمون أساليب وحشية مع العراقيين. إلى أي مدى يتصرّفون بمسؤولية؟"، ذا نيويوركر، 10 أيار/مايو 2004؛ "المنطقة الرمادية: كيف وصل برنامج سرّي للبنتاغون إلى أبو غريب"، ذا نيويوركر، 25 أيار/مايو 2004، و"رسائل مختلَطة: لِمَ لم تكن الحكومة على عِلم بما تعرف"، ذا نيويوركر، 3 حزيران/يونيو 2004.

ذوي المـــراتب العليا الذين كانوا مؤثّرين جداً ومسؤولين عن سياسة الحـــرب إذ أنـــشأوا وكالات المخابرات وقاموا بتنسيق الاستراتيجية والتكتـــيكات إبّان الاحتلال. كان رامسفيلد فرداً من نُخبة أجازت ممارســـة التعذيب وشجّعت على القيام به. وطوال مرحلة كشفه عن الوقائـــع، أغفـــل هرش عَمداً دور الصهاينة، وولفويتز وفيث وهما الـــرجلان الثاني والثالث في البنتاغون اللـــذان دعمـــا الحرب والاستجواب باستخدام التعذيب وروّجا لهما. أغفل هرش بصفة خاصة الخبراء الإسرائيليين الـــذين أقامـــوا ندوات لتعليم عناصر المخابـــرات العسكرية الأميركية على تقنـــيات الاســـتجواب باســـتخدام الـــتعذيب، وهي التقنيات التي طبّقوها على السجناء العرب طيلة نصف قرن من الممارسة.

أغفل هرش دور الصهاينة ولا سيّما الخبراء الإسرائيليين الذين أقاموا ندوات لتعليم عناصر المخابرات العسكرية الأميركية على تقنيات الاستجواب باستخدام التعذيب، وهي التقنيات التي طبّقوها على السجناء العرب طيلة نصف قرن من الممارسة.

وأثـــناء بحثه عن موارد وثائقية تشير إلى الاستجواب باستخدام التعذيب، اعتمد هرش على النصوص الأكاديمية وكتيّبات التعليمات الـــتابعة للسي آي ايه التي يعود تاريخها لعشرين عاماً خلت، وليس علـــى الممارسات الإسرائيلية التي يعتمدها في الوقت الحاضر، وعلى نطـــاق واســـع، مستشارو الموساد والشين بت المتورّطون بممارسة التعذيب في هذه الأيام في فلسطين والجوار، وفي العراق، اليوم.

يعرَّف عن هرش في وسائل الإعلام بأنه صحافي تحقيقي معارض للمعـــتقدات التقليدية، وهو دور يُضفي على تحقيقاته وعملية كشفه عـــن الوقائـــع قدراً كبيراً من المصداقية. ولكن سيمور هرش هو من

دافع علانيةً بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر عن تعذيب المشتبَه بهم وأفراد عائلاتهم واصفاً الأمر بأنه وسيلة للاستجواب، مستشهداً بالأمثلة الإسرائيلية، ومبرّراً ممارسة التعذيب كما يبرّر البنتاغون ممارسته الآن بحق المشتبَه بهم العراقيين. وبدلاً من الاستشهاد بأقوال أستاذ مغمور في جامعة شيكاغو، كان يُفترَض بهرش الاستشهاد بالمنشور المؤثّر المدافع عن التعذيب الذي أعدّه أُستاذ القانون في جامعة هارفرد البروفسور ألان درشوفيتز (صهيوني زميل) ويقرأه على نطاق واسع المدنيون المشرَبون بالروح الحربية الذين يسيّرون شؤون البنتاغون اليوم ويُديرون سلسلة القيادة المؤدّية إلى الاستجواب باستخدام التعذيب.

بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر دافع سيمور هرش علانيةً عن تعذيب المشتبَه بهم وأفراد عائلاتهم واصفاً الأمر بأنه وسيلة للاستجواب، مستشهداً بالأمثلة الإسرائيلية.

فشلت رواية هرش في توفير بيئة سياسية في البنتاغون والشرق الأوسط لاستخدام التعذيب بطريقة منهجية. وإن فهم مسألة قيام الولايات المتحدة بتعذيب السجناء العراقيين والمدنيين، والإساءة إليهم بطريقة عنيفة يتطلّب تفحّصاً لواقع إضفاء طابع الشر على الشعب العراقي -ّ العرب - إيديولوجياً، والدعم الأميركي السياسي والعسكري اللامشروط لدولة إسرائيل، وهي الممارسة الأساسية للتعذيب ضد العرب على المدى البعيد وعلى نطاق واسع. ونجد التشويه المنهجي واللاذع لسمعة العرب والمسلمين في الشرق الأوسط في كتابات وخُطَب الإيديولوجيين الصهاينة المؤثّرين والمقيمين في الولايات المتحدة، مثل آل بايبس (الأب والإبن)، وآل كريستول (الأكبر سنّاً والأصغر سنّاً)، وآل كاغان وكوهين وغولدهاغن وغيرهم.

تتمثّل الخطوة الأولى في اتجاه تبرير التعذيب بتجريد الضحية من صفاتها الإنسانية، ونعت هؤلاء بالمتوحشين العنيفين منذ الولادة. لقد كان الصهاينة في الولايات المتحدة يتّبعون فحسب آراء مرشديهم الإيديولوجيين في إسرائيل الذين يعلنون تكراراً أن "الشيء الوحيد الذي يفهمه العرب هو القوة" (شارون، غولدا مئير، دايان، رابين... إلخ). وكان الإيديولوجيون الصهاينة في البنتاغون مؤثّرين في إثارة حقد العرب بطرق شتّى. ففي معرض دفاعهم عن إسرائيل، تعمّدوا تشويه طبيعة الحرب الاستعمارية التي تعتمدها إسرائيل، محمّلين الضحايا الفلسطينيين مسؤولية العنف المنهجي الذي تمارسه إسرائيل في حقهم. ودافع الإيديولوجيون عن كل عمل عنف إسرائيلي: المجزرة في جنين، إقامة مستوطنات يهودية جديدة في الضفة الغربية، الهجوم الفتّاك على رفح، قتل عمّال توزيع معونات الأمم المتحدة والناشطين في سبيل السلام، الجدار الهائل الذي يحجز شعباً بكامله، القتل الجماعي لمئات الفلسطينيين وتدمير آلاف المنازل في غزة. لقد أحدث العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين انطباعاً عميقاً في نفوس الصهاينة الأميركيين الذين عمّموا وعمّقوا عداءهم للمسلمين العرب في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، ولا سيّما في العراق حيث هم في وضع يمكّنهم من تطبيق سياساتهم.

الصهاينة وممارسة التعذيب في العراق

كان مكتب الخطط الخاصة مصدراً رئيسياً للبنتاغون في ما يتعلق بالمعلومات المخابراتية والدعاية المرتبطة باجتياح العراق واحتلاله. وتجنّبت المجموعة الخاصة وكالات المخابرات العسكرية

والسي آي ايه في عملية *توفير معلومات مخابراتية* إبّان المراحل الأولى من الاحتلال (قبل تفكيكها). وبازدياد فعّالية هذه المجموعة بسبب المقاومة العراقية، والتثبّت في النهاية من أن التبرير الأميركي للحرب (أسلحة الدمار الشامل) مختلَق كلّيّاً من قِبَل المجموعة الخاصة، أُصيب رأس الهرم في البنتاغون، والمتمثّل برامسفيلد والصهاينة، بالإحباط؛ فأُصدرت الأوامر بشكل جماعي لتكثيف عملية التعذيب ونشره ليطال كل العراقيين المشتبَه بهم في كافة السجون. والقول إن القيادة كانت مقتصرة على رامسفيلد دون غيره، في حين كان وولفويتز وفيث وأبرامز متورّطين بشكل صريح وعلني في السياسات اليومية للحرب، يدافعون عن الاحتلال ويتحكمون بالمعلومات المخابراتية، هو ضرب من ضروب التبسيط الفادح.

حتى أن المتعصّبين الصهاينة في البنتاغون كانوا يروّجون بحماسة أكبر من حماسة رامسفيلد لاعتماد وسائل التعذيب الإسرائيلية وإذلال العرب المشتبَه بهم، وتمجيد النجاحات الإسرائيلية في التعاطي مع العرب. وهم من روّج، لا المخابرات العسكرية، للاستعانة بالخبراء الإسرائيليين أثناء الاستجواب، وشجّعوا الندوات التي يقيمها الإسرائيليون لضباط المخابرات العسكرية الأميركية والمتعهّدين الخاصّين ويتناولون فيها الحرب المدينية وتقنيات الاستجواب.

ولدى الكشف عن الوقائع، لم يُحمّل هرش صهاينة البنتاغون أي مسؤولية لتعريض العراقيين للتعذيب. فالإغفالات الفاضحة متعمَّدة بقدر ما هي جليّة، وهي نموذج منهجي يخدم الهدف المتمثّل بتبرئة صهاينة البنتاغون وإسرائيل، وتحميل مسؤولية جرائم الحرب لرامسفيلد بشكل كامل.

نظرة متفحّصة لطريقة هرش

تُظهر قراءة متفحّصة لسلسلة مقالات هرش في *ذا نيويوركر* فرضيّاته ووجهات نظره السياسية التي لا علاقة لأي منها بالقيَم الديمقراطية أو الاكتراث بحقوق الإنسان. ويتمثّل الاهتمام الأساسي لهرش بالأمر الشامل الذي أصدره رامسفيلد لممارسة التعذيب والذي عطّل عمليات مجموعة نُخبوية مؤلّفة من رجال كوماندوس محترفين مشاركين في برنامج سرّي خاص للقيام بأعمال قتل، واختطاف، وتعذيب إرهابيين مشتبَه بهم في كافة أنحاء العالم. بكلمات أخرى، كان رامسفيلد يعرّض عمل القتَلة المحترفين في العالم للخطر، وذلك بتوريط آلاف الجنود الأميركيين يومياً في ممارسات التعذيب. كان الاهتمام الرئيسي الثاني لهرش هو اكتشاف أعمال التعذيب التي من شأنها "إلحاق الأذى بفرص أميركا [*حرفيًا*] في الحرب على الإرهاب"؛ أي أن التكتيك الذي عزاه إلى رامسفيلد (دون غيره وبشكل خاطئ) كان يعرّض للخطر القدرة على بناء إمبراطورية. ونظرة هرش المحورية للإمبراطورية ترفض الاعتراف بالحقوق الأساسية لتقرير المصير، وتحظير القانون الدولي للتعذيب وتنفيذ أحكام الإعدام خارج إطار القضاء.

الاهتمام الثالث الجليّ لهرش يتناول قيام رامسفيلد بتجنّب السي آي ايه ووكالات مخابرات أخرى، إضافةً إلى محاولته احتكار المعلومات المخابراتية، فالأمر ينطوي على قليل من المراوغة. وقد أنشأ وولفويتز وفيث وكالة المخابرات الخاصة التي زوّدت رامسفيلد بالمعلومات الملفّقة، وروّجا لشلَبي (المعروف في مختلف أوساط المخابرات بأنه لا يمكن الاعتماد عليه البتّة) واصفَين إيّاه بمصدر لا

عـــيب فـــيه للمعلومات الداخلية في ما يتعلّق بأسلحة صدام للدمار الشامل التي لا وجود لها، *عالَمين مسبَقاً بأنهما يمرّران معلومات مزيَّفة*. وكمـــا أقـــرّ وولفويتز لاحقاً وبطريقة تهكميّة، فقد اتُخذ قرار شنّ عملية الاجتياح الأميركي تحت عنوان الأسلحة المحظورة لأنها المسألة الوحيدة التي تمكّنوا من التوافق حولها.

هـــرش ليس غبياً؛ فقد كان على عِلم بما يعرفه كل شخص في واشـــنطن وخارج الحكومة: كان الصهاينة في البنتاغون يحثّون على حـــرب مع العراق قبل 11 أيلول (حتى قبل تسلّمهم زمام الحكم في واشـــنطن، وكانـــوا يعملون مع الدولة الإسرائيلية) ويعتزمون حمل الولايات المتحدة على تدمير العراق *بأي ثمن*، بما في ذلك زهق أرواح الأميركـــيين، وحـــدوث عجز في الميزانية، وتعريض المصالح النفطية والمـــصالح الأمـــبريالية الأميركـــية العالمية للخطر. لقد شنوّا عملية الاجتـــياح متجاهلين القيادة العسكرية المركزية من خلال تزييف ردّ الفعـــل المـــتوقّع للشعب العراقي المحتَلّ ("سوف يتأهّلون بنا بصفتنا محـــرِّرين"؛ وولفويتز وبيرل) وكانوا يعتزمون تدمير البُنى التحتية العراقية المدنية والحكومية (تحت ستار تطهير المرافق من حزب البعث) بهدف تقويض قدرة العراق على تحدّي هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط.

لم تقـــم أي مـــن المسائل التي طرحها هرش بسبر أغوار هذه الوقائع المعروفة التي تتناول هوية المسؤول عن الفظاعات التي ارتُكبت في حـــق العـــراقيين. ولم يكن عليه الاستشهاد بعملاء مخابرات دون ذكـــر أسمـــائهم، أو بمصادر في البنتاغون؛ كان الجنرال أنطوني زيني والعديد من الدخلاء غير الصهاينة، إضافةً إلى السي آي ايه والقيادة المركـــزية، على عِلم بخطط المروّجين الصهاينة، وعلاوةً على ذلك،

كانوا على عِلم بالدور الذي لعبه فيث في الحث على اعتماد تقنيات استجواب أكثر قساوة. لكن هرش تجاهل هذه المسائل وهؤلاء الصهاينة ومؤيّديهم ومستشاريهم الإيديولوجيين الذين قاموا بكل ما يمكن قبل الاجتياح لتقويض أي إمكانية لاستعادة الاقتصاد العراقي نشاطه وتمكّن العراقيين من تسيير مؤسساهم التعليمية والصحية والانتخابية. لقد أُريد من اجتثاث البعث تحويل العراق إلى بلد قَبَلي متخلّف، إلى صحراء منقسمة يدير شؤونها ربيبهم شلَبي وهو المرشح الوحيد الذي سيعترف بإسرائيل ويزوّدها بالنفط والماء ويدعم التكامل الشرق أوسطي في إطار هيمنة إسرائيلية.

لقد نجح مسؤولو البنتاغون الذين يضعون مصلحة إسرائيل في الطليعة في ضمان نشوب الحرب وتدمير الخدمات الاجتماعية العراقية الأساسية، كما دمّروا الدولة العراقية (المحاكم، القوات المسلّحة، الخدمات المدنية). ومن جهة ثانية، وانطلاقاً من خضوعهم الأعمى لإسرائيل، فقد تغاضوا عن الواقع المتمثّل بأن الجنود المحترفين المسرَّحين والقادة المدنيين والمحترفين الذين شملتهم عملية التطهير أصبحوا جزءاً من مقاومة مسلَّحة تتمتع بالخبرة، وأن العراق أصبح بلداً لا يمكن ممارسة الحكم فيه، فأصبحت الولايات المتحدة عاجزة عن تحقيق أي تقدم في حرب سياسية خاسرة، ويفقد النظام العراقي الذي هو ألعوبة بين يدَيها أي شرعية أو دعم شعبي. لقد قام الصهاينة بما ظنّوا أنه الأفضل لإسرائيل حتى وإن أثار الأمر معارضة عالمية أكبر شملت الولايات المتحدة. حيث غدت غالبية الأميركيين في أيار/مايو 2004 مناهضة للاحتلال. وحدها آيباك أيّدت بوش وأيّدت استمرار الاحتلال، كما تعهّدت بالولاء للحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وعندما تحوّل توقعهم الملائم لهم، والمتمثّل بمجتمع عراقي مرحِّب، إلى حـــرب شعبية شجاعة مناهضة للإحتلال، دعا فيث ومرؤوسوه إلى اســـخدام أكبر لوسائل الاستجواب بالقوة؛ شجّع رامسفيلد وفيث الـــتعذيب وفقـــاً للنموذج الإسرائيلي المتّبع لإذلال العرب. وفي هذه الأثـــناء، امتُحنت دعوة كاغان إلى "قصف الشارع العربي" ولكنها فشلت في ترهيب المقاومة العراقية.

إن قـــيام هرش باعتبار رامسفيلد المذنب الأعلى *الوحيد* جاء في وقـــت مناسب: عندما فشلت السياسة الأميركية واقترب المسؤولون المطّلعون من تحديد دور الصهاينة في البنتاغون. وينمّ عن ذكاء زائد: كـــان رامسفيلد مُحتقَراً كلّيّاً في الكونغرس وفي أوساط العسكريين المحترفين ومجموعة كبيرة من أشخاص آخرين، وذلك بسبب سياساته وإطلالـــته المتعجرفة على الجمهور. ومع ذلك، وحتى بافتضاح أمر رامـــسفيلد، كـــان هرش حريصاً على القيام بذلك بطريقة سمحت لـــزملائه الـــصهاينة بالاستمرار في ممارسة الحكم دون التعرّض لأي أذى. وعلاوةً على ذلك، برّر هرش بعض أعمال رامسفيلد المندرجة في إطـــار الترهيب غير القانوني قائلاً إنها عوائق قانونية للقضاء على الإرهابيين. كما أن تأييد هرش لجوء رامسفيلد إلى الاستعانة برجال كوماندوس غير مسؤولين لاغتيال مشتبَه بهم في كافة أنحاء العالم، أو خطفهـــم، أو تعذيـــبهم، خدم في الواقع تلك التكتيكات بعد تخلّي رامسفيلد عن منصبه الوزاري.

لقـــد أثار هرش موضوعاً لا لزوم له يتناول موظفاً من المستوى الخـــامس تحت إدارة فيث، هو ستيفان كامبون، ويخبرنا عنه قائلاً إنه "كـــان متورّطاً بعمق" في تعذيب السجناء؛ أكثر تورّطاً من مسؤوليه

كيف حدث أن وجّه هرش اللوم لأولئك الذين يفوقون رامسفيلد مرتبةً وأولئك الذين هم ما دون كامبون أهمية، ولكنه لم يركّز أبداً على فيث ووولفويتز اللذَين وضعا السياسة وأداراها؟

الصهاينة؟ ولكننا قد نطرح السؤال التالي على الصحافي الاستقصائي الذي لا نظير له: كيف حدث أن وجّه هرش اللوم لأولئك الذين يفوقون رامسفيلد مرتبةً وأولئك الذين هم ما دون كامبون أهمية، ولكنه لم يركّز أبداً على فيث ووولفويتز اللذَين وضعا السياسة وأداراها؟

في سياق الإعداد لافتضاح أمر كامبون، أورد هرش معلومات عن حياة كامبون تُظهر صلته الوثيقة بالصهاينة: أيّد الحرب مع العراق (وفقاً لوولفويتز، فيث، بيرل، وأبرامز)؛ إزدرى السي آي ايه التي يعتبرها صهاينة البنتاغون "شديدة الحذَر"، مهاجماً إيّاها بسبب عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل. وبما أن كامبون كان يعمل تحت إمرة وولفويتز وفيث، فكان يكرّر ما أراد رئيساه أن يسمعاه فحسب، ولهذا السبب ربما عهدا إليه بالمهام القذرة المذكورة المتمثلة بجمع 'المعلومات المخابراتية' من خلال ممارسة التعذيب.

يحاول هرش ربط كامبون بانتشار التعذيب الذي مارسه برنامج الوكالة الخاصة انتقائياً. ولكن هذا البرنامج كان قائماً قبل تسلّم كامبون منصبه، وكان رامسفيلد ووولفويتز وفيث وأبرامز يُشرفون على عملياته. إن تاريخ بدء التعذيب في آب/أغسطس 2003، وفقاً لهرش، مع تعيين كامبون واللواء ميلر (في غوانتانامو) خاطئ. فقد بدأ قبل ذلك التاريخ تحت إشراف برنامج الوكالة الخاصة مع مستجوبين قامت إسرائيل بتدريبهم. وعلاوةً على ذلك، كان البنتاغون برئاسة الثلاثة أنفسهم (رامسفيلد، وولفويتز، وفيث) هو الذي أصدر الأمر

ليلـــر بممارســـة التعذيب في حق المشتبَه بهم في غوانتانامو بالدرجة الأولى قبل نقله إلى العراق مكافأةً لعمله المثالي. ولا يسبر هرش أغوار صلات ميلر برامسفيلد وولفويتز وفيث قبل المغادرة إلى العراق. فهو يوقـــف التحلـــيل ببساطة، مركّزاً على المستويات الوسطى والدنيا لممارســـة السلطة: كامبون، ميلر، المحققون، والمجنَّدون. وخارج هذا الإطـــار، يقـــدّم هرش عملاً صحافياً تحقيقياً انتقائياً مفصَّلاً. فهو يكـــشف عـــن بعض الحقائق ولكنه يُخفي تلك المرتبطة بأولئك الأكثر تورّطاً، وبشكل ناشط، في التسبّب بالحرب وإدارتها بطريقة تخـــدم المـــصالح الإســـرائيلية. إن الخسائر التي تتكبّدها الولايات المـــتحدة في الأرواح، ومـــا يتعرّض له الجنود الأميركيون الشبّان الذين فُرض عليهم لعب دور المعذّبين من تحقير، هي أمور لا يَقلق صهاينة البنتاغون في شأنها.

لقـــد تعرّض صهاينة البنتاغون لهجوم. فقد حدّد أنطوني زيني، وهـــو جنـــرال في القوات البحرية، والسيناتور فريتز هولينغز وقادة سياســـيون ودبلوماسيون وعسكريون بارزون آخرون دور صهاينة البنـــتاغون في شنّ وإدارة الحرب لصالح إسرائيل. وما بدا أنه خطوة واضـــحة في اتجـــاه تهميش شلبي الموالي لإسرائيل - ربيب وولفويتز وفيث وأبرامز - من خلال الإغارة على منـــزله ومصادرة سجلاّته للتحقـــيق في أعمالـــه المالية الشاذة كما زُعم، كان نكسة رمزيّة[1].

---

(1) يشهد المسار العملي لشلبي قفزات مستمرة. فبعد ظهوره المستنكَر في الانتخابات العـــراقية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2005، اختير للحلول مكان وزير النفط آنـــذاك بحـــر العلوم الذي سبق له أن هدّد بالاستقالة بسبب قرار الحكومة برفع أسعار الغاز للعراقيين. ومن ثمّ استُبدل بحسين الشهرستاني. وظهر مؤخّراً في لقاء مؤتمر بيلدربرغ عام 2006 الذي جرى خارج أوتاوا، كندا.

وهكـــذا كان حال امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في مجلس الأمـــن لـــصالح قرار يُدين المجازر الإسرائيلية في رفح؛ بسبب المرارة العظـــيمة الـــتي شعر بها الحشد الإسرائيلي الذي حضر للمرة الأولى مؤتمر آيباك.

وردّاً علـــى ذلـــك، شـــجبت كل المنظمات اليهودية الرئيسية والمنشورات بدءاً بفروورد وانتهاءً بالحلف المناهض لتشويه السمعة، وAJC وغيرها، الانتقادات الصادرة عن صهاينة البنتاغون. وبالرغم مـــن كل حالات الكشف عن ممارسة التعذيب والقتل والاغتصاب، شـــنّ الإيديولوجيون الصهاينة الرئيسيون مثل كريستول، وكروتامر، وروبين، وبيرل، وكاغان، وفرام، هجمات على بوش بسبب "تراجع مستوى التأييد" الذي تحظى به الحرب.

كانت محاولات هرش لإجبار التحالف المناهض للصهاينة على التراجع عن مواقفه من خلال التركيز على الشخصَين غير اليهوديَّين - رامـــسفيلد وكامبون - بلا طائل فاستُلّت السيوف. وبسبب النفوذ الـــصهيوني داخل الحكومة وخارجها، اســـتخدم التحالف المناهض للصهاينة ومـــؤيّدوهم كلمـــات سر، وأكثرها شـــيوعاً: **محافظـــون جدد** وهو تعبير يعـــرف الجميع أنه يراد به الإشارة إلى وولفويتز وفيث وأبرامز وصهاينة آخرين داخل الحكومة وخارجها. ونتـــيجة لشعور آيباك، والحلف المناهض لتشويه السمعة، وساعون آخـــرون إلى ضمان مصالح إسرائيل في المقام الأول، بالخطر المُحدق بمـــن يـــشاطرونهم الـــتفكير نفسه، تحوّلوا إلى نعت المحافظين الجدد.

بسبب النفوذ الصهيوني داخل الحكومة وخارجها، إستخدم التحالف المناهض للصهاينة ومؤيّدوهم كلمات سر، وأكثرها شيوعاً: محافظون جدد.

المُشرَبين بروح الحرب بالمعادين للساميّة، وأثاروا الكونغرس ووسائل الإعلام وآلتهم الدعائية بهدف ترهيب التحالف وإخضاعه.

لكــن صور التعذيب التي أضعفت الثقة بسياسة الحرب هدّدت بعزل المتعصّبين الصهاينة. وفي مواجهة غضب العالم المتحضّر بأكمله بسبب جرائم الحرب، تولّى المبرِّرون الصهاينة التقدميّون، مثل هرش، مهمـــة تحمـــيل كامبون ورامسفيلد المسؤولية دون غيرهما، وحصر المسؤولية "بعدد قليل من الجنود" كما فعل السيناتور ليبرمان؛ بالرغم مـــن أن القـــوات المـــسلحة الأميركية قالت إن عدد المتهمين فاق الـــ 100 شخص، فهذا الأمر بحدّ ذاته هو مؤشّر للمدى الذي بلغته المـــشكلة وأصولها السياسية؛ في حين أن نُخبة آيباك شجّعت بوش، متجاهلةً القذارة ودم التعذيب.

ربـــط رامسفيلد بمهارة مستقبله بشركائه الصهاينة في البنتاغون وخارجه، معتمداً على التمسّك بأهداب معطفهم، وجانياً دعم اللوبي الـــيهودي القـــوي وقادته في الدولة الإسرائيلية الذين يقفون وراءه. فحلفاؤه المؤثّرون قليلو العدد.

خاتمة

في التحلـــيل النهائي، لم يكن إبعاد أعضاء أساسيين من مجموعة صـــهاينة البنتاغون عن مناصبهم - وولفويتز، فيث، أبرامز، روبين، ليبـــــي - ســـوى نكـــسة مؤقّـــتة. وما زالت المنظمات السياسية الـــصهيونية ســـليمة، ويبقى تأثيرها في الكونغرس غامراً. وقطع لها الحـــزبان الرئيسيان تعهّدات بأن "قضية إسرائيل ليست سوى قضية أميركا" (بوش وكيري). وكشرت المنظمات الإسرائيلية عن أسنانها،

ضامنةً فرض عقوبات ضد سوريا، وداعية إلى قصف المنشآت النووية الإيرانية المزعومة، ومحاولةً إيجاد أجواء أزمة. وخلال زيارته إلى واشنطن في أيار/مايو 2006، حصل رئيس الوزراء أولمرت على دعم بوش لقيام إسرائيل برسم "الحدود النهائية" بشكل أحادي، فارضاً بذلك على واشنطن وحلفائها الأوروبيين المقرَّبين التنكّر لخارطة الطريق التي وضعوها.

في هذه الأثناء، وبالنسبة إلى أولئك الذين ما زالوا يُنكرون دور النفوذ الصهيوني في السياسة الخارجية الأميركية، ليس عليهم سوى قراءة التقارير المرتبطة بمؤتمر آيباك الذي عُقد في واشنطن في أيار/مايو 2004. فبينما كانت إسرائيل تقتل الأطفال في شوارع رفح وتدمّر مئات المنازل تحت أنظار العالم المتمدّن المروَّع بأكمله، وفي حين وقف مجلس الأمن الدولي المغتاظ على قدمَيه وأدان إسرائيل بالإجماع، تعهّد قادة الكونغرس الأميركي والمرشحان الرئاسيان الرئيسيان بدعم غير مشروط لإسرائيل، مثيرين هتافات الوسطاء في مجال الاستثمار، وأطباء الأسنان، والأطباء، والمحامين المتعطشين للدماء؛ صفوة الصفوة في المجتمع اليهودي الأميركي.

لقد أعلن كل مرشَّح بالفم الملآن أن "قضية إسرائيل ليست سوى قضية أميركا" بينما يقوم الإسرائيليون بجرف المنازل، ويطلق القنّاصة النار على الفتيات الصغيرات وهنّ في طريقهنّ لشراء السكاكر. كان الأمر تقريباً وكأن شارون يريد إظهار نفوذ الصهاينة في الولايات المتحدة، مؤقّتاً دمار رفح ليتزامن ومؤتمر آيباك والمظهر المقيت للسياسيين الأميركيين الضعفاء الشخصية وهم يدعمون الجرائم المستمرة ضد الإنسانية. ولم يُرفع صوت واحد وإن في

احتجاج خنوع. وفي مواجهة أولئك الذين يدّعون أن الصهاينة ليسوا سوى جماعة ضغط واحدة من "جماعات الضغط العديدة المؤثّرة"، حاولوا إبراز ما يقدّمه السياسيون الأكثر نفوذاً في الولايات المتحدة من دعم لامشروط للإبادة الجماعية التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني.

لم يكن الأمر سارّاً لدى مشاهدة شارون يمرّغ وجوه السياسيين الأميركيين المتذلّلين بالقذارة والدم المتخثّر اللذين خلفهما اجتياح رفح؛ إن السياسيين الأميركيين الخانعين وشارون المتسلط يستحقان بعضهما البعض. ولكن بالنسبة إلى أولئك الذين يؤيّدون سياسة خارجية ديمقراطية مناهضة للإمبريالية، فقد كان هذا الأمر أحد الأوقات الأكثر إذلالاً في تاريخ الولايات المتحدة. وهو أمر لن نقرأه لدى قيام هرش بالكشف عن وقائع معيَّنة، أو في مقالات الصهاينة الواسعي المعرفة والمدافعين عن الحروب اللامتناهية.

الفصل الخامس

محاكمة الجاسوس

قنبلة سياسية

ما هي الدولة التي كانت تملك مئات العملاء السرّيين، والجواسيس الداخليين، والمتعاونين العاملين لصالح حكومة أجنبية في الولايات المتحدة طيلة أكثر من 30 عاماً، وفي إطار من الحصانة؟ وفقاً لمراسلين مطّلعين سابقين وحاليين في برامج إخبارية قامت الأف بي آي بإجراء مقابلات مع بعضهم، أشار العملاء الفدراليون إلى أن الموساد هو من قام بتنظيم شبكة التجسس داخل الولايات المتحدة وروّج لها.

في أحد أكبر تحقيقاته على الإطلاق حول التجسس، أجرى أكثر من 100 عميل للأف بي آي في مدن عبر البلاد مقابلات مع آلاف الشهود المحتمَلين، والمُخبرين، والمشتبَه بصلتهم بالتجسس الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

أخبرني مراسل إخباري سابق لصحيفة بريطانية أسبوعية مؤثّرة بأنه أُجريت معه مقابلتان في غضون اثنتَي عشرة ساعة حول تعاون وسائل الإعلام مع الموساد في عملية بث معلومات مضلّلة وأخبار في إطار دعاية موالية لإسرائيل. من خلال محادثات مع صحافيين أجرت الأف بي آي مقابلات معهم، كان هناك انطباع عن مدى عمق

اختـــراق الجواسيس الإسرائيليين والمتعاونين معهم المجتمع الأميركي وحكومـــته. ووفقـــاً لمصادري، كانت الأف بي آي تجري تحقيقات حول شبكات تجسس إسرائيلية طيلة 30 عاماً، وقد أعاق سياسيون مـــن الحـــزبَين هذه التحقيقات خدمةً لجماعات الضغط الإسرائيلية والممـــوّلين الأثـــرياء للحملات الموالية لإسرائيل. حتى أنه تمّ اختراق الأف بي آي، وفقـــاً لكاتب يعمل لصالح *الإكونوميست* البريطانية: شـــهادة على صورة تقرير تقدّم بها الكاتب في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وتُورّط ريتشارد بيرل وبول وولفويتز في عملية تسليم مـــستندات لعمـــلاء الموســـاد "أُخـــذت من ملفات الأف بي آي واختفت".

علـــى مـــرّ السنين، أصبحت الأجهزة السرّيّة الإسرائيلية أكثر وقاحـــة وفظاظـــة في عمليات التجسس في الولايات المتحدة، وقد جـــنّدت لهـــذه الغاية مئات الإسرائيليين، والإسرائيليين الأميركيين (يحملون جنسيّتَين) والمتعاونين المحلّيين معهم (*سايانيم*' أو داعمون متطوّعون للـــيهود يعاونون العملاء الإسرائيليين خـــارج إسرائيل). وبعد 11/9، رحل مئات العملاء الإسرائيليين الذين كانوا منتشرين في الوزارات الحكومية *بهدوء*.

على مرّ السنين، أصبحت الأجهزة السرّيّة الإسرائيلية أكثر وقاحة وفظاظة في عمليات التجسس في الولايات المتحدة.

كـــان الترحيل الجماعي للجواسيس الإسرائيليين ردّاً على فشل إســـرائيل في الـــتعاون لـــتفادي وقـــوع المجزرة في نيويورك بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2001 والتي أدّت إلى مقتل آلاف الأشخاص. ويبدو أن لـــدى الأف بي آي ما يشير إلى أن المخابرات الإسرائيلية كانت

تملك دليلاً مفصَّلاً عن هجمات 11/9 الإرهابية دون أن تقوم بتزويد السلطات الأميركية بالمعلومات. ووفقاً لمصادري، فإن الإسرائيليين نقلوا معلومات قبل الهجوم مباشَرةً أخرجت الأف بي آي عن مسارها. وفي حين يملك الموساد أكبر شبكة تجسس، ونظام الدعم الأقوى مقارنةً مع أي بلد آخر عامل في الولايات المتحدة، فإن ما يثير الاهتمام بصفة خاصة هو اختراق هذه العمليات الأوساط الأرفع مرتبة في الحكومة الأميركية، بما في ذلك مكتب نائب الرئيس تشيني، وفقاً لمحقّقي الأف بي آي. ويعود سبب التحقيق المطوَّل، وتخصيص موارد كبيرة مؤخّراً وعملاء لهذه المسألة، إلى التعاطي الشائك مع المشتبَه بهم في المناصب الحكومية العليا. ووفقاً لأحد الفدراليين في فيلادلفيا، فإن من شأن خطوة خاطئة أن تؤدّي إلى قيام موظفين رفيعي المقام بإلغاء التحقيق. لذلك، وسّع المحققون نطاق المقابلات، مغطّين كافة المصادر الممكنة، ومكدّسين آلاف الصفحات من الوثائق، والشهادات، وتقارير تنصّت عبر الهاتف، وشرائط مسجَّلة لأي شخص مطّلع على عمليات التجسس الإسرائيلية أو ثبت احتمال تورّطه فيها. وبالرغم من التحقيقات المكثّفة، إستمرّ عدد قياسي من العملاء الإسرائيليين والمجنَّدين الجدد بأعمالهم التجسسيّة، وقد حصل العديد منهم على تغطية وقائية من قِبَل المسيحيين الإنجيليين المُحبّين للصهاينة إضافةً إلى *السايانيم*. وكانت AL الهدف الرئيسي لتحقيقات الأف بي آي ولكن كان من الصعب اختراقها – وهي وحدة سرّيّة من الكتساس الذين يتمتّعون بالخبرة (ضباط من الموساد يجنّدون عملاء في صفوف الأعداء، كما وصفهم عميل الموساد السابق فيكتور أوستروفسكي في كتابه ***عن طريق التضليل***).

ووفقاً لمصادري الصحفية، كان تمرير معلومات إسرائيلية مضلّلة، كما في حالة جوديث ميلر، ممارسة شائعة طوال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وقد وافق العديد من الصحافيين وكاتبي الافتتاحيات المرموقين على نشر أو بثّ معلومات إسرائيلية مضلّلة صاغها عملاء للموساد يعملون كمسؤولين سياسيين في السفارة الإسرائيلية. وإليكم مثال حديث العهد عن ذلك: في أيار/مايو 2006، نشرت آيباك - والسيناتور عن تل أبيب، تشارلز شومر - شائعة ماكرة مفادها أن البرلمان الإيراني أقرّ قانوناً يفرض على اليهود والمسيحيين والزرادشتيين ارتداء شارات ملوّنة للتعريف عن أنفسهم بأنهم غير مسلمين. وردّدت وزارة الخارجية هذه الكذبة الوقحة كالببّغاء، وبطريقة يمكن التوقع بحصولها، قائلةً إنها مثال عن "الأصداء الواضحة... لألمانيا إبّان حكم هتلر". في الحقيقة لم يقر مثل هذا القانون، وقال المشرّعون الإيرانيون، بمن فيهم عضو يهودي في البرلمان، إنه لم تتمّ مناقشه هذا القانون أبداً[1].

كان التحقيق الذي أجرته الأف بي آي حول عمليات التجسس الواسعة التي تقوم بها إسرائيل في الولايات المتحدة ناجماً عن عوامل عدة. أولاً: وبعد سنوات من التعاون الوثيق بين المخابرات الإسرائيلية والأف بي آي، حُمِّلت هذه الأخيرة (مع السي آي ايه) مسؤولية "فشل المخابرات في ما يتعلّق بأحداث 11/9"، وذلك دون أي ذكر لقلّة تعاون إسرائيل في هذا المجال وما نشرته من معلومات مضلّلة. وثانياً: أضعف اجتياح العملاء الإسرائيليين الوقح للأف بي آي (في الولايات المتحدة)، وعلى نطاق واسع، النشاطات الخاصة بالوكالة

(1) فاينننشل تايمز، 23 أيار/مايو 2006.

الـــتي تآكل وضعها كوكالة أمنية، وشكّل تحدياً لعمليات التجسس المـــضادة بصفة خاصة. وثالثاً: إن ارتقاء وولفويتز وفيث وبيرل إلى المناصـــب العليا في البنتاغون، وتولّي إليوت أبرامز وروبين وليبـــي مناصب عليا في مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ومكتب نائب الـــرئيس، أدّيـــا إلى تمرير مكثّف وسريع لمستندات سرّيّة وقرارات حـــساسة لمجمـــوعة عملاء الموساد الكبيرة وضباط رفيعي الرُتب في المخابرات العسكرية الإسرائيلية في الولايات المتحدة وإسرائيل.

لقد تحوّل تدفّق المعلومات من الولايات المتحدة إلى إسرائيل إلى سيل جارف لا يمكن التحكم به، والأسوأ من كل ذلك أن الأف بي آي باتت مهمَّشة، هذا إن لم تكن مرفوضة، على الصعيد التنظيمي. ومـــا كان يغيظ الأف بي آي أنه كان لديها خمسة شهود على الأقل مـــستعدّين للـــشهادة ضد وولفويتز وفيث في شأن حادث تجسس، ولكـــن لم يكن بالإمكان المسّ بهما بسبب منصبَيهما المرموقَين وما كانـــا يتمـــتعان به من دعم رئاسي (ولا سيما بعد 11/9). وكانت الأف بي آي مُدركـــة تمامـــاً للاختـــراق العميق الحاصل في الدولة الأميركـــية، والـــدور الأساسي الذي لعبته إسرائيل في تقديم النُصح لعملائهـــا والمـــتعاونين معهـــم وللمـــنظمات الصهيونية الرئيسية، وتوجيههم، وتمرير حملات دعائية وتوجيهات إليهم، وذلك في الفترة التي سبقت الاجتياح الأميركي للعراق. ونظراً للهستيريا التي رافقت الإعـــداد للحـــرب والحملة الدعائية "المناهضة للإرهاب" التي شنّها الجهـــاز الإيديولوجـــي المـــوالي لإسرائيل، عمل مؤيّدو إسرائيل في الحكومة بشكل علني، متمتّعين بحصانة كاملة، ومتحدّين بذلك الأف بي آي والـــسي آي ايه من خلال إنشاء مكتب الخطط الخاصة التابع

لهم، وهو مركز العمليات المخابراتية الأساسي لنقل المعلومات الإسرائيلية المضلّلة إلى البيت الأبيض مباشرَةً.

ليس شن الحرب على العراق، والعواقب التي تلتها مباشَرةً، والاحتلال الذي تكرّس في وقت لاحق سوى دلالة أكيدة على الطغيان الإسرائيلي على واشنطن. واحتفل المستشارون الموالون لإسرائيل، وأعضاء الحكومة، والإيديولوجيون، والناطقون أو الناطقات باسم المناصب العليا، والمنتمون إلى آيباك وحلفاؤهم في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية (CPMJO) بنجاحهم في حث الولايات المتحدة على تدمير الخصم الأساسي لإسرائيل وجيشه، واقتصاده، ومؤسساته الإدارية والتربوية، وبنيته التحتية، تدميراً كاملاً.

ولم يدُم طويلاً احتفال إسرائيل بانتصارها على التفكير السليم للولايات المتحدة ومصلحتها الوطنية. فبازدياد قوة المقاومة العراقية، وارتفاع عدد الإصابات في صفوف الجنود الأميركيين، وتزايد تكاليف الحرب بسرعة، تحوّل الشعب الأميركي ضد الحرب، وانخفض التأييد لإدارة بوش بشدة. وفي ظل هذه التبدلات السياسية، فقد العملاء الإسرائيليون ومعاونوهم في الحكومة، وواضعو سيناريو الحرب ومهندسوها، حصانتهم في مواجهة التحقيق والاستجواب. شعرت الأف بي آي بالتبدل الملائم في المناخ السياسي، فوسّعت تحقيقاتها إلى حدٍّ كبير، وتلا ذلك استجوابات طالت فيث وولفويتز وبيرل ومحافظين صهاينة آخرين تربطهم علاقات وثيقة بالمخابرات الإسرائيلية.

مخافة تعرّضها لهجمات مؤيّدي إسرائيل في الكونغرس الأميركي والهيئة التنفيذية (السيناتوران كلينتون وليبرمان، ووزيرة الخارجية

كوندوليــزا رايــس، ونائب الرئيس تشيني)، ركزت الوكالة الحذِرة باستمرار على الإساءات التي ارتكبها عدد من الأشخاص المستهدَفين المـــوالين لإسرائيل وسيّئي السمعة: إرفين سكوتر ليبـــي في مكتب نائـــب الرئيس بسبب الكشف عن هوية عميل سرّي للسي آي ايه؛ لاري فرانكلين، وهو مسؤول ثانٍ في البنتاغون تربطه صلات بفيث وولفويتز، بسبب التجسس لصالح إسرائيل؛ وقائدان للّوبي الرئيسي المـــوالي لإســـرائيل، آيـــباك، وهما روزن وويسمن، بسبب تمريرهما مـــستندات سرّيّة لعملاء الموساد في السفارة الإسرائيلية ولصحافيين مطّلعين ينتمون إلى الجسم الصحافي في واشنطن. وبمواصلة الأف بي آي تحقـــيقاتها حـــول الـــصلة الإسرائيلية بأعمال التجسس، طالت مناصـــب أعلـــى في هـــرمية الدولة، إستقال وولفويتز فجأةً، وكان طمـــوحه طـــوال الحياة بلوغ المركز الأول في وزارة الدفاع، وعُيِّن رئيساً للبنك الدولي؛ واستقال فيث أيضاً، وانضمّ إلى مؤسسة المحاماة الأميركية-الإسرائيلية عندما طال التحقيق إحدى قنواته الرئيسية التي تزوّد المخابرات الإسرائيلية بالمعلومات (فرانكلين).

آيباك قيد الاختبار

في آب/أغسطس 2004، أعلنت الأف بي آي ومكتب مكافحة التجسس في وزارة العدل الأميركية أنهما كانا يجريان تحقيقات حول محلّـــل رفيع المقام في البنتاغون مشتبَه فيه بالتجسس لصالح إسرائيل، وذلك من خلال قيامه بتزويد آيباك بمستندات سرّيّة تتناول السياسة الأميركية حيال إيران، والتي تقوم آيباك بدورها بتسليمها للسفارة الإســـرائيلية. كانت الأف بي آي تحقق بشكل سرّي في أمر هذا

المحلـــل، لاري فـــرانكلين، وقائدي آيباك، ستيفن روزن وكيت ويـــسمن، طيلة سنوات عديدة قبل اتهامهما بالتجسس. وفي 29 آب/أغـــسطس 2005، أنكرت السفارة الإسرائيلية بشدة مزاعم التجسس، وكان بالإمكان التوقع بحدوث هذا الإنكار. وفي اليوم نفسه، أُعلن عن لاري فرانكلين مشتبهاً فيه بأعمال تجسس. وكان فرانكلين قد عمل بشكل وثيق مع مايكل ليدن ودوغلاس فيث في اختلاق قضية لشن الحرب على العراق. وكان أيضاً المحلل الأعلى للـــشؤون الإيرانية، وهو على رأس واضعي قائمة أهداف الحرب التي تُعدّها آيباك.

وبمضيّ التحقيق قُدُماً في اتجاه توجيه اتهامات رسمية بالتجسس، إشتركت المؤسسات الاستشارية الموالية لإسرائيل مع الإيديولوجيين المنتمين إلى المحافظين الصهاينة في رد فعل مزدوج. فمن جهة، تساءل الـــبعض حـــول ما إذا كان تمرير مستندات يُعتبر جُرماً، مُدّعين أنها *تـــبادلات روتينـــية للأفكار*، وممارسين ضغوطاً في هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى، أنكر المسؤولون الإسرائيليون ووسائل الإعلام أي علاقة لإسرائيل بفرانكلين، مقلّلين من أهميته في أوساط صناعة السياسة، في حين أكد آخرون على استقامته.

تعمّقـــت تحقـــيقات الأف بي آي حـــول شبكة التجسس في واشنطن وشملت استجواب عضوين بارزَين في مكتب الخطط الخاصة الـــتابع لفيث، وهما وليام لوتي وهارولد رود. وكان المكتب مسؤولاً عـــن تمرير معلومات مخابراتية مزيَّفة أدّت إلى الهجوم الأميركي على العراق. صرّح المحقق الأول في الأف بي آي، دايف زادي، بأن تحقيقات الأف بي آي تـــناولت معلـــومات جُمعت من خلال أجهزة تنصّت،

وأعمال مراقبة سرّيّة، وصوراً فوتوغرافية تُظهر قيام فرانكلين بتسليم معلومات سرّيّة لرجال آيباك الذين سلّموها بدورهم للإسرائيليين.

كان التحقيق الذي تناول فرانكلين، وآيباك، والإسرائيليين أكثر من كونه تحقيقاً في قضية تجسس، وقد شمل أيضاً مستقبل العلاقات الأميركية - الشرق أوسطية، وبصفة أخصّ ما إذا كان المحافظون الصهاينة قادرين على حث الولايات المتحدة على مواجهة إيران عسكرياً. وبصفته محلّلاً أعلى في البنتاغون للشؤون الإيرانية، كان لفرانكلين القدرة على ولوج مختلف المداولات التي كان يُجريها الفرع التنفيذي حول إيران. وكان الضغط الذي تمارسه آيباك وما تجمعه من معلومات موجّهاً بعدائية في اتجاه الترويج لتبنّي برنامج العمل الإسرائيلي القاضي بحدوث مواجهة أميركية - إيرانية والذي يلقى معارضة قوية في وزارة الخارجية، والسي آي ايه، والمخابرات العسكرية، والقادة الميدانيين.

تمّ اعتقال فرانكلين في 4 أيار/مايو، فيما اعتقل مدير الأبحاث المتعلّقة بالسياسة الخارجية في آيباك، ستيف روزن، في وقت لاحق. كما اعتُقل المتخصص في الشؤون الإيرانية ونائب المدير في شؤون السياسة الخارجية، كيت ويسمن، في 4 آب/أغسطس 2005. وكانت هذه الاعتقالات ضربة مباشَرة لبرنامج الحرب المُعَدّ للولايات المتحدة من قِبَل إسرائيل وآيباك. واستأنفت الأف بي آي تحقيقاتها بحذر، مكدّسةً معلومات مخابراتية مفصَّلة جمعتها على مدى سنوات عدة. وفُرضت حالة الحذَر هذه بسبب التأثير السياسي الضخم الذي تمارسه آيباك وحلفاؤها في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية على الكونغرس، ووسائل الإعلام، وكان بالإمكان توظيف هذا

التأثير لمصلحتهم لدى مثول الجواسيس المتّهَمين أمام القضاء.

وُجّهت الضربة الأولى في 29 آب/أغسطس 2004 عندما كشفت السي بي أس عن التحقيق الذي تُجريه الأف بي آي، وذلك قبل اعتراف فرانكلين بتمرير مستندات بالغة السرّيّة لعضو في الحكومة الإسرائيلية وبدء تعاونه مع عملاء فدراليين، علماً أنه كان مستعداً لإرشاد السلطات إلى من هم على صلة به في الحكومة الإسرائيلية. لكن فرانكلين توقّف في وقت لاحق عن التعاون. وطالب والده فوكسمن المنتمي إلى الحلف المناهض لتشويه السمعة (جماعة ضغط يهودية رائدة موالية لإسرائيل) بتعيين مدّعٍ عام خاص للتحقيق في شأن "ما تسرّب" عن تحقيق الأف بي آي لأنهم يلطّخون صورة إسرائيل. وتدخل المدّعي العام آنذاك أشكروفت محاولاً وضع ضوابط للتحقيق، وامتدّ الأمر ليطال مجموعة المحافظين الصهاينة في البنتاغون: فقد استجوبت الأف بي آي فيث، وولفويتز، وبيرل، وروبين. وشن المحافظ الصهيوني مايكل روبين، وهو متخصص سابق في البنتاغون في الشؤون الإيرانية وباحث مقيم في معهد المؤسسة الأميركية، هجوماً عنيفاً على بوش بسبب "تراخيه في الشأن التجسسي" ووصف التحقيق "حملة ضد الخوارج المعادين للساميّة"(1). وأطلقت آيباك حملة كبيرة ضد التحقيق في

لم يشهد تاريخ الولايات المتحدة قيام عدد مماثل من أعضاء بارزين في الكونغرس منتمين إلى الحزبَين بمنح تأييدهم لمنظمة يُشتبَه بتورّطها في أعمال تجسس، وهو تأييد قائم فقط على معلومات مصدرها المشتبَه به وعلى تجاهل تام للإثباتات التي تقدّم بها المدّعي العام.

(1) فوروورد، 10 أيلول/سبتمبر 2004.

قضية التجسس ودعماً لنشاطاتها وقادتها. وبالنتيجة، ضمنت أعداد قياسـية من أعضاء بارزين في الكونغرس في كلا الحزبَين استقامة آيباك، ومنحوا آيباك ثقتهم وتأييدهم.

لم يـشهد تـاريخ الولايات المتحدة قيام عدد مماثل من أعضاء بـارزين في الكونغرس منتمين إلى الحزبَين بمنح تأييدهم لمنظمة يُشتبَه بـتورّطها في أعمـال تجسس، وهو تأييد قائم فقط على معلومات مـصدرها المشتبَه به وعلى تجاهل تام للإثباتات التي تقدّم بها المدّعي العـام. وبخـلاف قـيام الحزبَين في الكونغرس بدعم آيباك، كشف اسـتطلاع للـرأي تـناول ناخبين محتمَلين عن أن 61 في المئة منهم يعتقدون أنه يُفترَض الطلب من آيباك التسجل كعميل لدولة خارجية وفُقدان وضعها المُعفى من الضرائب، و لم يوافق على هذا الاقتراح 12 في المـئة فقط من المستفتَين. وفي أوساط اليهود الأميركيين، لم يكن 59 في المـئة مـنهم واثقين من الطرح في حين أن 15 في المئة أيّدوه بقوة، ورفضته بقوة نسبة مماثلة(1). من الواضح وجود شكوك جدّيّة لـدى العديـد من الأميركيين حيال ولاء آيباك ونشاطاتها، وذلك بخـلاف آراء ممثّليهم المنتخَبين. واستؤنف التحقيق الفدرالي في قضية التجـسس بالرغم من معارضة الهيئة التنفيذية والكونغرس، علماً أن الغالبية العظمى من المواطنين الأميركيين يؤيّدون إجراء التحقيق.

في كانون الأول/ديسمبر 2004، إستدعت الأف بي آي أربعة مـوظفين إداريين من مراتب عُليا في آيباك للمثول أمام هيئة محلّفين رفيعة المقام، وفتّشت مكتب اللوبي الموالي لإسرائيل في واشنطن سعياً وراء ملفـات إضافية حول روزن وويسمن. واستمرت آيباك بإنكار

(1) زغبي إنترناشونال، 25 أيلول/سبتمبر 2004.

قيامها بأي عمل مُضر، مصرّحةً بالتالي: "لم تنتهك آيباك أو أي فرد من موظفينا أي قانون. إننا واثقون من أن أي محكمة أو هيئة محلّفين رفيعة المقام ستستنتج أن موظفي آيباك عملوا على الدوام وفقاً للقانون وبالشكل المناسب"(1). وبالرغم من ذلك، وبعد أشهر قليلة من بدء التحقيق واعتقال القائدَين الرفيعَين، كان على آيباك إنهاء وضعهما كموظّفَين لديها فتوقفت عن دفع فواتير الدفاع القانوني عنهما. وزالت كذلك إنكارات إسرائيل الصريحة بالتجسس مع ظهور شرائط فيديو وصور لعميل المخابرات لديها وهو يتسلّم مستندات سرّيّة.

ودُعيت هيئة محلّفين رفيعة المقام للانعقاد في أوائل العام 2005. وباتّساع دائرة تحقيق الأف بي آي في قضية التجسس لتشمل العُطل السنوية للكونغرس وآيباك، أعلن رئيسا فرانكلين الذي اعترف بنفسه بالتجسس، وهما بول وولفويتز ودوغلاس فيث، استقالتهما الفجائية من المنصبَين الثاني والثالث في البنتاغون، وقد عكس هذا الأمر على الأرجح صفقةً أُبرمت مع وزارة العدل لإعفائهما من تحقيقات إضافية تتناول صلاتهما بالمخابرات الإسرائيلية وفرانكلين.

في شباط/فبراير 2005، أعلن بوش أن المجرم السابق المُدان، إليوت أبرامز، وهو متحمّس صهيوني منذ مدة طويلة ومدافع عن فرق الموت في أميركا الوسطى، سيتولى مسؤولية سياسة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. وخدم أبرامز كقناة للبيت الأبيض تتمّ من خلاله إدارة السياسات الإسرائيلية، وكمصدر يوميّ للقرارات والنقاشات السياسية الأساسية. من الواضح أن أبرامز كان بارعاً بما

(1) آيباك، 1 كانون الأول/ديسمبر2004.

يكفـــي للــبقاء بعيداً عن عمليات فرانكلين/فيث وآيباك/السفارة، متعاملاً بشكل مباشَر مع أرييل شارون ودوف وينغلاس.

في نيــسان/إبــريل 2005، صرفت آيباك روزن وويسمن من الخدمــة، قائلــةً إن نــشاطاهما لا تنسجم ومعايير المنظمة. وفي 4 أيار/مايو، اعتُقل فرانكلين بسبب تُهم بالكشف عن معلومات بالغة الــسرّيّة، وبــشكل غــير قانوني، لموظفَين في جماعة ضغط موالية لإســرائيل. وفي 13 حزيــران/يونــيو 2005، أشارت تُهمة مفصَّلة بوضــوح إلى آيباك و"بلد أجنبي" (إسرائيل) وعميل موساد تابع لها، هو ناوور غيلون، كان قد فرّ إلى إسرائيل في هذه الأثناء.

بالرغم من ظهور اسم آيباك في التُهمة الرئيسية بالتجسس التي تكــشف عن تورّط ستيف روزن، رئيس شعبة السياسة الخارجية، وكــيت ويــسمن، رئيس مكتب الشؤون الإيرانية في هذه الشعبة، قامــت وزيــرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس بإلقاء الخطاب الرئيــسي في مؤتمر آيباك (22–23 أيار/مايو 2005). وتحدّث أيضاً قادة من الكونغرس والحزبَين الجمهوري والديمقراطي، معلنين دعمهم غــير المــشروط لآيباك، وإسرائيل، وأرييل شارون. وشملت لائحة المــتحدّثين الــسيناتور هيلاري كلينتون، وزعيم الأغلبية في مجلس الــشيوخ بــيل فرســت (جمهوري)، والزعيم الديمقراطي في مجلس الــشيوخ هاري ريد. وكان أكثر من نصف أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي وثلث أعضاء الكونغرس حاضرين.

مــن الواضــح أن آيــباك بأعضائها الأثرياء البالغ عددهم 60.000 شخص وميزانيّتها السنوية البالغة 60 مليون دولار كانت تؤثّــر في السلوك السياسي للهيئة التنفيذية الأميركية، والأحزاب

السياسية، والممثّلين المنتخَبين، أكثر من تُهمة فدرالية تكشف عن تــورّط قادتها بالتجسس لصالح إسرائيل. هل سنشهد يوماً وضع أســس لتوجــيه التُهَم إلى قادتنا السياسيين بصفتهم "شركاء في جــريمة"... التجـــسس، إذا تمّت إدانة قادة آيباك؟ أم أن المفهوم الحقيقي لممارسة السيادة بشكل واضح، والذي هو مدار جدل في البلدَين، أمر غير محسوم؟

في 4 آب/أغسطس 2005، وجّه بول ماكناتلي في وزارة العدل اتهامـــاً رسمـــياً إلى قائـــدي آيــباك، ستيفن روزن وكيت ويسمن، باســتلامهما مــستندات بالغـــة السرّيّة وتمريرها من خلال السفارة الإســـرائيلية إلى دولـــة إسرائيل. وعُيّن موعد محاكمتهما بتاريخ 25 نيسان/إبريل 2006، كما عُيِّن موعد بدء محاكمة فرانكلين بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2006 ولكنه أُرجئ. وتعاون فرانكلين مع الأف بي آي ووزارة العـــدل في تحقـــيقاتهما حول آيباك و'الداعين إلى رعاية مـــصالح إســـرائيل أولاً' في البنتاغون في الفترة التي سبقت اجتياح العـــراق ووضع خطط إضافية لمهاجمة إيران. وقد وُجّهت التُهَم بعد تحقيق مطوَّل. وكانت آيباك عُرضة للتحقيق منذ العام 2001 في حين أن التُهمة الموجَّهة لروزن وويسمن تشير إلى نشاطات غير قانونية منذ نيسان/إبريل 1999.

بعـــد إخضاع روزن وويسمن لتحقيق فدرالي مكثّف كونهما مـــتعاونَين بالـــتواطؤ في قضية التجسس التي تطال فرانكلين، قرّرت آيـــباك وضع حدٍّ لما تتعرّض له من خسائر، فحمت ظهرها برميهما خارجاً: قامت بطردهما في آذار/مارس 2005 بحجة أن "تصرّفهما لم يكـــن جزءاً من عملهما، وكان أدنى من المعايير المطلوبة من موظّفي

آيـــباك"[1]. في الواقع، كانت آيباك تجعل من روزن وويسمن كبشَي مَحـــرقة بهدف التخلص من تحقيق فدرالي معمَّق في نشاطات آيباك. وعـــلاوةً علـــى ذلـــك، توقّفت آيباك عن دفع أجور محامي روزن وويـــسمن، ومـــن المرجّح أن تبلغ تكاليف الرسوم القانونية للدفاع عـــنهما حوالى نصف مليون دولار. ولا تعتزم آيباك تسديد الرسوم قـــبل انتهاء المحاكمة - لا لافتقارها إلى الأموال (جمعت حوالى 60 ملـــيون دولار عام 2005 مُعفاة من الضرائب) بل لأسباب *سياسية*. فآيـــباك تريد مراقبة سير المحاكمة: إذا تمّت تبرئتهما، سيكون من المأمـــون دفع أجور محاميهما. ولكن إذا وُجدا مُذنبَين، فإن آيباك ســـترفض الدفـــع (مستندة إلى النقاط القانونية الواردة في النظام الداخلـــي للمـــنظمة) بهدف تجنّب تورّطها مع جواسيس مُدانين. يـــضع قادة آيباك مصالح منظّمتهم وقدرتهم على الترويج للمصالح الإسرائيلية في الكونغرس ووسائل الإعلام قبل ولائهم لمسؤولَيهما السابقَين.

في مـــواجهة حكـــم قضائي بتمضية أكثر من 10 سنوات في الـــسجن الفدرالي بسبب تُهَم فدرالية مفصَّلة وموثّقة جيداً ومرتكزة على معلومات جُمعت من خلال التنصت، وشرائط فيديو، وشهادة فـــرانكلين الـــذي هـــو على صلة بالبنتاغون والذي اعترف بنفسه بالتجسس وقام زملاؤه وقادته الحاليون في آيباك بطرده والتنديد به، يدافع روزن وويسمن عن نفسيهما بحماسة غير متوقّعة. ومن المتوقّع قيام المحامين بإقناع المحكمة بأن تلقّي معلومات من مسؤولين إداريين كان عملاً *يتقاضى الإثنان أجرهما عنه ويُشجّعان للقيام به، وهو أمر*

(1) فوروورد، 23 كانون الأول/ديسمبر 2005.

تقوم به آيباك بشكل روتيني[1]. بكلمات أخرى، سيقول روزن وويسمن إن انتزاع معلومات سرّيّة من مسؤولين حكوميين أميركيين وتسليمها لمسؤولين إسرائيليين كان ممارسة شائعة بين العاملين لدى آيباك. ولدعم قضيّتهما بالحجة القائلة إنهما "كانا يتّبعان أوامر آيباك ليس إلاّ"، سيقوم محامو الدفاع عن روزن وويسمن باستدعاء مسؤولين من آيباك للإدلاء بشهاداتهم في المحكمة حول ولوجهم السابق لمستندات سرّيّة، واتصالاتهم بمسؤولين ذوي مناصب رفيعة، وتعاونهم مع مسؤولين في السفارة الإسرائيلية. ومن شأن هذه الشهادة على الأرجح الكشف عن دور آيباك، على الصعيدَين الوطني والعالمي، في نقل معلومات من إسرائيل وإليها. وإذا نجح روزن وويسمن في ربط آيباك بنشاطاتهما وأُدينا، سيؤدّي هذا الأمر إلى فتح تحقيق فدرالي على نطاق أوسع يتناول دور آيباك في دعم السلوك الإجرامي لصالح دولة إسرائيل، والتحريض على اتّباعه.

في العامَين اللذَين تليا اكتساب روزن وويسمن شهرة شعبية كونهما مشتبهاً بهما في عملية تجسس، نجحت آيباك في اتّقاء خطر الدعاية المعادية من خلال حشد سياسيين بارزين، وقادة أحزاب، وأعضاء مرموقين في إدارة بوش، للإدلاء بشهادات علنيّة لصالحها. وقد نجحت في الحدّ من مخاطر روزن وويسمن وحثّت على اتخاذ جانب الكونغرس الأميركي في ما يتعلّق ببرنامج عمل إسرائيل المؤيّد للحرب ضد إيران. ومن ثمّ، قام روزن وويسمن، وبشكل غير متوقّع، بالتهديد بكشف النقاب عن "جماعة ضغط مؤثّرة أخرى" تعمل للترويج لمصالح أمنية أميركية وإسرائيلية متبادلة.

---

(1) فورووردد، 23 كانون الأول/ديسمبر 2005.

من المؤكّد أن دفاع روزن وويسمن عن نفسَيهما سيُظهر واقع أن آيباك لم تُعلم موظّفيها أبداً بما ينصّ عليه القانون في ما يتعلق بالحصول على معلومات بالغة السرّيّة وتسليمها لدولة خارجية. سيجادل ويسمن وروزن قائلَين إنهما لم يكونا على عِلم بأن استلام معلومات سرّيّة من مسؤولين في الإدارة وتسليمها لإسرائيل هو عمل غير قانوني بما أن الجميع كانوا يقومون بذلك. وسيتطرّقان كذلك إلى نشاطهما التجسسي المزعوم مدّعيَين أنه لم يكن عملاً فرديّاً قاما به بمعزل عن عِلم المنظّمة، بل عرف به رؤساؤهما ووافقا عليه، ذاكرَين الإجراءات التي يتّبعها موظّفو آيباك بإبلاغ المسؤولين عنهم. ومن شأن هذا الأمر رفع دور آيباك الثانوي في هذه القضية من مساعدة ومحرّضة على نقل المعلومات، إلى دور رئيسي لعبته في الحثّ والتحريض على التجسس غير القانوني على حكومة الولايات المتحدة.

يتّخذ روزن وويسمن مكانة توراتية. فوفقاً لموظف سابق في آيباك على صلة بالقيادة الحالية للمنظمة، يُعتبَر روزن وويسمن وكأنهما يتصرفان "كشمشون الذي يحاول هدم المنزل على الجميع"[1]، على كل من هو متورّط في استغلال الثروة والسلطة والقوات المسلّحة الأميركية لخدمة المصالح التوسعية لإسرائيل. وما بدا أنها فضيحة صغيرة ناجمة عن محاكمة بتهمة التجسس، ولا تختلف عن قضايا أخرى تنتظر حكم القضاء، ها هي تغدو *قضية رئيسية مثيرة للاهتمام* إذ تُورّط اللوبي الأكثر نفوذاً وتأثيراً في توجيه السياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط برمّتها.

---

(1) فوروورد، 23 كانون الأول/ديسمبر 2005.

إذا أُدين روزن وويسمن وأثبتا بما لا يقبل الشك أنهما كانا يتّبعان الأوامر ويزوّدان آيباك بالمعلومات حول نشاطاتهما الإجرامية، فقد يجرف هذا الأمر العديد من المانحين اليهود الأثرياء والناشطين، ويُلحق العار ربما بالسياسيين الذين يبالغون في الخضوع ويقتاتون من معلَف آيباك. متى ضعُفت آيباك وحلفاؤها المحافظون الجدد/المحافظون الصهاينة في الحكومة التي تُبدي حذَراً من استمرار اتصالاتها المتبادَلة بالمخابرات الإسرائيلية في ما يتعلق بالسياسة الشرق أوسطية، من المحتمَل حدوث نقاش حرّ ومفتوح حول المصالح الأميركية. وبنقاش علني غير خاضع نسبياً للقيود المفروضة من قِبَل جماعات الضغط والإيديولوجيين الذين يسعون إلى تأمين مصالح إسرائيل أولاً، قد تغدو معارضة الشعب الأميركي للحروب والاحتلالات الجارية في الشرق الأوسط حديثاً مهيمناً في الكونغرس إن لم يكن في أوساط الهيئة التنفيذية. وربما أُعيد توزيع مبلغ الثلاثة مليارات دولار التي تضاف سنوياً إلى المعونة الخارجية المقدَّمة لإسرائيل ليسهم في إعادة بناء كل المدن والبلدات التي أتلفتها المصانع في ميشيغن، وشمالي نيويورك، وأماكن أخرى.

لن يحدث الانتقال من حالة الاعتماد على القوة العسكرية في الشرق الأوسط إلى حالة الاعتماد على سياسة خارجية ديمقراطية بسبب محاكمة تتناول التجسس، ومهما كان الحكم الصادر صارماً، وأيّاً يكن مدى عمق تورّط آيباك في الأمر، ما لم يتمّ تنظيم الشعب الأميركي ليغدو غالبية ديمقراطية قادرة على مواجهة قادة الأحزاب والكونغرس والقادة التنفيذيين بالخيار التالي: *إما أن تكونوا لأميركا أو لآيباك*.

الفصل السادس

منـــزل الرعب

تعذيب، اغتيالات وإبادة جماعية

عندما يكتب المؤرّخون في المستقبل عن الإمبراطورية الأميركية، سيـــشدّدون علـــى عملية بناء الإمبراطورية، والطرق المتّبَعة لممارسة الحكم، والإيديولوجيين الأساسيين، وكيف أن دولة صغيرة ومستقلة - إســـرائيل - كانت قادرة في وقت من الأوقات على تحديد شكل سياسة الحرب الأميركية بما يتلاءم ومتطلّباتها.

بناء الإمبراطورية

كـــان العنف العسكري المباشَر ومن خلال الوكلاء أمراً حاسماً لتوسّـــع الإمبراطورية وتدعيمها في أميركا الجنوبية والوسطى ومنطقة الكاريبـــــي؛ فـــبين عامَي 1964 و1990، إستولت أنظمة عسكرية وكـــيلة وقـــوى شبه عسكرية على الحكم في الأرجنتين، والبرازيل، والبيرو، والتشيلي، والأوروغواي، وبوليفيا، وجمهورية الدومينيكان؛ وفي وقـــت لاحـــق في غواتـــيمالا، والـــسلفادور، والهـــندوراس، ونيكاراغوا، وباناما بدعم أميركي. وقُتل أكثر من 500.000 شخص بهـــدف فرض نظام التراكم المتمحور حول الإمبريالية (دُعي لاحقاً الليـــبرالية الجديـــدة). وأرست الاستراتيجية الإمبريالية في الاجتياح

والـــتدخل أسس الاندماج على المدى البعيد: نظام اقتصادي مفتوح على التغلغل والسيطرة الإمبريالية "اقتصاديات السوق الحرّة" وأجهزة حكومـــية (جهاز قضائي، جهاز عسكري، البنك المركزي... إلخ) قادرة على تجذّر وتعزيز الاقتصاد الذي يتّخذ من الإمبريالية محوراً له. وفي مـــا بعـــد، وافق السياسيون المنتخَبون والمدجَّنون على الأسس الإمـــبريالية، وقامت واشنطن بتشجيع التنافس السياسي. وفي حالة المكسيك، ضمنت ممارسة الغش في الاقتراع انتخاب الرئيس ساليناس عـــام 1988 الذي باشر بدمج المكسيك بالإمبراطورية الأميركية من خلال نافتا NAFTA.

اتُّبع مسار مماثل في أفريقيا. فمنذ العام 1970 وحتى التسعينيات، أدّى التدخل العسكري الأميركي الكبير ودعم مرتزَقة يعاونهم الحليف الاســـتراتيجي للـــولايات المتحدة، المتمثّل بجنوب أفريقيا، إلى مقتل الملايـــين في أنغـــولا، والموزامبيق، وغينيا بيساو، والكونغو، فدُمّرت الأســـس الاقتصادية والسياسية للتطوير، وقامت أنظمة عميلة. لقد دُمجـــت هذه البلدان الغنيّة بالمعادن والنفط بالإمبراطورية. وفي حالة جنوب أفريقيا، أُجبر المؤتمر الوطني الأفريقي على الطاعة، وتمّ اختيار أعـــضاء جـــدد، وبـــات جزءاً لا يتجزّأ من النظام الأورو-أميركي الإمـــبريالي، واتُّـــبعت مسارات مماثلة في آسيا حيث تلت الحروبَ الإمبريالية انفتاحات اقتصادية شكّلت امتداداً للهيمنة الإمبريالية عبر المـــنطقة... بـــتكلفة تخطّت 11 مليون قتيل كوري، وهندي صيني، وفيليبيني، وإندونيسي، وتيموري.

بـــين التـــسعينيات مـــن القرن الماضي وحتى اليوم، توسّعت الإمـــبراطورية الأميركية إلى داخل البلقان، وأوروبا الشرقية، ودول

البلطـــيق، وآســـيا الوسطى، والقوقاز، من خلال تدخل إيديولوجي عدائـــي وبمساعدة الفساد المتفشّي في الأحزاب الشيوعية المهيمنة في تلك البلدان. لقد كان الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والبلقان المـــناطق التالـــية المستهدَفة لأنها أساسية إلى حدٍّ ما لاستثمار الموارد النفطـــية، وبـــناء خطوط الأنابيب والقواعد العسكرية. وتمّ اجتياح يوغوسلافيا، وأفغانستان، والعراق، وقامت أنظمة تابعة في كوسوفو، ومقدونيا، وصربيا. وفي الوقت الحاضر، يقوم نظام هو دمية في أيدي الـــولايات المـــتحدة بممارسة الحكم في كابول بالتحالف مع زعماء ميليـــشيات مرتـــزقة تموّلهم زراعة الأفيون والاتّجار بها. كما تعرض العـــراق للإجتياح، واحتُلّ، وحكمه في بادئ الأمر حاكم أميركي. هكـــذا، بُنـــيت الإمبراطورية الأميركية على الحروب التي خاضتها القوات العسكرية الأميركية، والمرتزقة، والقوات شبه عسكرية.

تدعيم الإمبريالية

للتأكـــيد على القوة والنفوذ في وجه المقاومة الشعبية المناهضة للإمـــبريالية، قامـــت الدولـــة الأميركية تكراراً بانتهاك كل المواثيق والقوانين الدولية المتعلّقة بتعذيب السجناء، وعمليات القتل الجماعي للمدنـــيين، وتـــدمير الـــبنى التحتية والمواقع التاريخية، ونهب الموارد الطبيعية، وإقامة دول استعمارية تابعة واقتصاديات محورها الإمبريالية.

إن الغزو الأميركي للعراق هو المثال الأخير لبناء الإمبراطورية، ولكـــن وفقـــاً لخصوصيات البلد. وتتمثّل الميزة الأكثر بروزاً للغزو الإمبريالي للعراق بالكشف علانيّةً، وعلى نطاق واسع، عن الأساليب الوحـــشية للحكم الإمبريالي. وكلّنا قرأنا ورأينا صوراً عن التعذيب

المنهجي الذي تعرّض له آلاف المواطنين العراقيين والمشتبَه بأنهم مقاتلون في سبيل الحرّيّة. وكان التعذيب المصدر الأساسي للمعلومات بهدف دعم سلطة الإحتلال، كما كان تقنيّة للقمع. وقد انعكست الخبرة الإسرائيلية إلى حدٍّ كبير على نموذج الحكم من خلال ممارسة التعذيب الجماعي والعنف الجنسي، وقد سُجن حوالى نصف عدد البالغين الذكور من الشعب الفلسطيني وكانوا عُرضة لتعذيب إسرائيلي *جُعل قانونياً*. وهذا الأمر ليس مصادفة عرَضية؛ فالأكاديميون الصهاينة الأرفع مقاماً وصانعو السياسة في الولايات المتحدة هم من بين الإيديولوجيين الرئيسيين الذين يدافعون عن التعذيب: البروفسور في مادة القانون في جامعة هارفرد ألان درشوفيتز، البروفسور برنارد لويس من جامعة برينستون، وليام كريستول، البروفسور روبرت كاغان من جامعة يال، البروفسور إليوت كوهين من جامعة جون هوبكينز، وغيرهم العديد من الإيديولوجيين التوتاليتاريين الصهاينة الذين يدافعون عن الترهيب الإسرائيلي والقوة الإمبريالية الأميركية.

لقد كان التعذيب المنهجي الجماعي في العراق المظهر الأول، وليس الأكثر أهمية، للحكم الإمبريالي المتمثّل بعدم قيام حكام الإمبراطورية بالاعتراف بأي قيود قانونية سواءً كانت محلية أو دولية. وفي البنتاغون، أصدر القادة الأعلى مرتبة وهم رامسفيلد، وولفويتز، وفيث، أمراً باستخدام التعذيب في حين أصرّت وزارتا العدل والدفاع على الحق الممنوح للرئيس بتجاوز أي قوانين - الدولية أو الوطنية إضافةً إلى الدستور الأميركي - في معرض دفاعه عن الإمبراطورية. بكلمات أخرى، اعتُبر التعذيب سُلطة رئاسية خاصة

تتخطّــى أي قــيود تــشريعية أو قانونية. وتمّ الدفاع عن السلطات الدكــتاتورية للــرئيس، الشرعيّ منها وتلك القائمة فعلاً، واعتُبرت ضرورية لإنشاء 'الأمن الإمبريالي'.

اغتيالات هادِفة

من مظاهر ممارسة التعذيب قيام الإمبراطورية الأميركية بمهامها مــن خــلال شبكة من القتَلة تتمتّع بمستوى عالٍ من التنظيم وتنفّذ أعمال قتل، وخطف، وتعذيب في مختلف أنحاء العالم في حق "مشتبَه بهــم" ومتعاطفين مع حركات المقاومة. ويعمل هذا 'القتل القانوني' تحــت اسم برنامج الوكالة الخاصة 'ساب' (SAP) وهو مؤلّف من قــوات خاصة تتمتّع بمستوى عالٍ من التدريب (الجيش)، وقوة سيلز SEALS (الأســطول البحــري)، وقوة DELTA. وتنتهك ساب ســيادة كل بلد في العالم، وتتّبع سلوكاً إجرامياً يؤدّي إلى ارتكاب جرائم عقوبتها الموت وتشمل قتل *إرهابيين* مشتبَه بهم أو متعاطفين، وكــثيراً ما يحدث الأمر بطريقة اعتباطية دون صدور حكم قضائي. وتعــتمد هــذه الوكالة نموذج الموساد في اغتيال المشتبَه بهم بشكل انتقائي. وبتوسّع الإمبراطورية وازدياد حدة المقاومة المناهضة للإمبريالية في العــالم، تعمــل ســاب كفرقة موت دولية تابعة لشبكة الترهيب الإمــبريالية الأميركية. وتحدث الاغتيالات الإسرائيلية المرخَّص بها على امــتداد العالم، وهي مدعومة علناً من الدولة اليهودية: وهي تختلف في هذا الإطار عن برنامج الاغتيال السرّي الأميركي (Phoenix program) الذي اتُّبع في فيتنام، وعن فِرَق الموت الشبه عسكرية التي نشطت في أميركا اللاتينية بدعم من البنتاغون.

وكمـــا كشفت الصحيفة الإسرائيلية *هاآرتس*، رافقت سياسة الاغتيالات التي يتّبعها الإسرائيليون ولادة الدولة الإسرائيلية.

> فـــي 27 كانون الأول/ديسمبر من العام 1947، وبعد حوالى الـــشهر مـــن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بقيام دولتَين، إحـــداهما يهـــودية والأخرى عربية، وقبل تحوّل الاشتباكات الدمـــوية بين الأمّتَين إلى حرب – حرب استقلال إسرائيل – أصدرت الهاغانا (الجيش القائم قبل إنشاء الدولة) أمراً لما دُعي فـــرقة زَرزيـــر للعملـــيات (Operation Zarzir) (تقوم بأعمال تـــرويعية). وهكـــذا، يمكـــن للمرء تلمّس المخطط العملاني والشامل الأول لما سيُدعى بعد عدة عقود *اغتيالات هادفة*[1].

الاغتيالات التي قامت بها فرقة زَرزير للعمليات كانت جزءاً من حملة عنف وطنيّة ضد الشعب الفلسطيني؛ عنف شرعت به إسرائيل دون تحريض من أي أعمال فلسطينية. وكما قالت *هاآرتس*:

> بالـــرغم مـــن وجـــود الاغتـــيالات التـــي تستهدف القتَلة الفلـــسطينيين مـــنذ بدء النـــزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، كانـــت فرقة زَرزير للعمليات استثنائية. وللمرة الأولى، تمّ التخطـــيط لبـــرنامج علـــى امتداد الوطن للقيام باغتيالات، ووُضعت له قوانين عملانية. ولذلك، فإن الاغتيالات الهادفة لم تأتِ نتيجة للانتفاضتَين أو للهجمات الانتحارية، كما نميل إلى الاعتقاد...[2]

---

(1) زئـــيف شيف، "حول أصول الاغتيالات الهادفة"، هاآرتس، 6 حزيران/يونيو 2006.

(2) المرجع نفسه.

لم تأت الاغتيالات الهادفة نتيجةَ للانتفاضتَين أو للهجمات الانتحارية، كما نميل إلى الاعتقاد.

وكـــان العنف سرّيّاً ومخادعاً إذ كان المعنيّون يسعون إلى تحميل العرب مسؤولية هذا العنف.

> ...أكّدت الأوامر على الحاجة إلى التـــصرف بحذَر كي لا يُثار رد فعل عربي شديد. وإضافةً إلـــى ذلـــك، كانـــت هناك توجيهات بعدم تنفيذ الاغتيالات بالقرب من *المستوطنات اليهودية الضعيفة*. ... كانت هناك أيضاً نصيحة صادرة عن مقرّات القيادة بوجوب العمل على أن تـــبدو العملية *عملاً عربياً*؛ بكلمات أخرى، وكأن عربياً قام بقتل عربي...

وكان العنف موجَّهاً ضد شريحة واسعة من القيادة الفلسطينية:

> ... تضمّ القائمة الأصلية للمرشّحين للتعرّض للاغتيال 23 قائـــداً عربياً وضباط ذوي مراتب عُليا في كل أنحاء البلد. وكانـــت المجمـــوعة الأكبـــر فـــي منطقة القدس؛ وكانت المجموعة الثانية من حيث الحجم في يافا. كان العديد منهم، مـــثل إمـــيل غـــوري، قـــادة سياسيين. وكان آخرون قادة عسكريين بارزين...[1]

فيما كانت الهاغانا تستهلّ العنف، كانت فرقة زَرزير للعمليات تواصـــله من خلال ما تدعوه *هاآرتس* حرب الاستقلال الإسرائيلية الـــتي انتهت بعد شنّ الحملة على سيناء عام 1956 وحيث استُخدم العـــنف ضـــد رجال المخابرات المصريين الذين يقومون بنشر رجال الكـــوماندوس الفلسطينيين. ولكن هذه الفرقة لم تكن على مقياس

(1) المرجع نفسه.

الـــسياسة الإســـرائيلية الحالية للاغتيالات الهادفة، وفي هذا الموضوع يقول شيف مستغرقاً في التفكير:

> كانـــت وسائل الاغتيال بدائية. ولم يكن رجال الكوماندوس يحلمـــون حتـــى بإطلاق صواريخ أو استخدام حوّامات أو وسائل نقل جويّة تعمل بدون طاقم[1].

مـــن الواضح أن الاغتيالات الهادفة كانت سياسة إسرائيلية منذ استهلالها، ولم تنتهِ مع مرور الوقت، بل وجدت إسرائيل تكنولوجيا أفـــضل لتنفـــيذها. وهكذا، باتت إسرائيل الأداة التي أوجدت ربع اللاجـــئين في العـــالم[2]، ويُحتمَل ارتفاع تلك النسبة المئوية بسبب هجماتها الحالية على المدنيين والبنية التحتية في لبنان.

تدمير البنية التحتية المدنية والعسكرية

وفقـــاً لمعهد القيادة العالمية التابعة للأمم المتحدة، فإن 84% من المؤسسات العراقية للتعليم العالي أُحرقت، ونُهبت أو دُمّرت[3]. فتدمير الوجود التاريخي للعراق كدولة ذات سيادة - نهب متاحفها الآثارية ومـــواقعها التاريخية، والمكتبات والمحفوظات، واقتحام أماكن العبادة

---

(1) المرجع نفسه.

(2) عمـــاد مكاي، "أزمة العراق تزيد ارتفاع عدد اللاجئين في أنحاء العالم إلى 12 ملـــيون: نظرة شاملة"، وكالة فرانس برس، 15 حزيران/يونيو 2006. ووفقاً للّجـــنة الأميركية للمهاجرين واللاجئين (USCRI) "هناك ثلاثة ملايين لاجئ فلسطيني تقريباً حتى العام 2005" في حين أن اللجنة قدّرت عدد اللاجئين في مختلف أنحاء العالم بـــ 12 مليون شخص حتى العام 2005.

(3) ســـاندي إنغليش، "مئات الأكاديميين العراقيين والمهنيين اغتالتهم فِرَق الموت"، موقع World socialist على الوِب، 6 آذار/مارس 2006.

عـــن طـــريق العنف، وإذلال الشعب من خلال التعذيب والعقاب الجماعـــي والعنف الجنسي - هي أعمال مُعَدّة لتدمير الهوية التاريخية للـــبلد كونه أمّة عربية. لقد تُمّمت الهجمات التي تعرّضت لها البنية التحتية الماديّة والمؤسساتية في ما بعد بهجمات تستهدف قدرة العراق على إعادة هيكلة ما تمّ تفكيكه:

> قال محمد: "بدأت عمليات اغتيال العلماء العراقيين بعد وقت قـــصير من اجتياح العراق بقيادة الولايات المتحدة [المحلل السياسي العراقي هارون المقيم في لندن]، واعتُقد في البداية أن المـــستهدَفين علماء يعملون في البرنامج السابق لأسلحة الدمار الشامل في العراق.
>
> لكن الاغتيالات أزهقت أرواح العديد من الخبراء في حقول لا علاقـــة لهـــا بالأسلحة والعلوم العسكرية، كاللغة العربية والـــتاريخ... "وكما هي الحال بالنسبة إلى العلماء، فإنه من الواضح أن العديد من القوى الخارجية مهتمّة بإفراغ العراق من أناسه الأكفّاء".
>
> فقد أعلن وزير التعليم العالي أن 146 أستاذاً جامعياً اغتيلوا في السنتَين الماضيتَين[1].

لقد أشار ديريك يانسن من برترن راسيل تريبيونال في كلمة في ندوة دولية أُقيمت في مدريد بتاريخ 22-23 آذار/مارس 2006 حول موضـــوع الأكاديميين العراقيين الذين تمّ اغتيالهم، إلى أن الاغتيالات الهادفـــة طالـــت غير الأكاديميين: كان هناك "311 مدرّساً قُتلوا في

(1) أحمـــد جنَبي، "كل شخص مستهدَف في العراق اليوم"، موقع الجزيرة أونلاين على الإنترنت، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

الأشـــهر الأربعـــة الماضية، وقُتل 182 قبطاناً و416 ضابطاً من ذوي الـــرتب العلـــيا في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2006؛ وخُطف 20.000 شـــخص منذ بداية العام 2006"[1]. وبخلاف الادّعاء القائل إن عمليات الخطف هذه قامت بها عصابات إجرامية، قال يانسن:

> مـــا نشهده هو نتيجة لحملة أميركية مخطَّط لها بعناية بهدف تصفية كل عراقي يعارض احتلال بلده، وتُدعى هذه الحالة خـــيار الـــسلفادور. في الواقع، قامت الولايات المتحدة منذ العام 1945 بتطوير سياسات مضادة للتمرّد بالارتكاز على نموذج القمع النازي الذي طُبِّق على المتمرّدين المناصرين والـــذي يركّـــز علـــى وضع المدنيين تحت مراقبة مشدَّدة واعتماد الترهيب لجعل الناس يخافون القيام بدعم المتمرّدين أو التعاون معهم.

ناقش جون بيلغر خيار السلفادور بطريقة مماثلة في عمود ظهر في *ذا نـــيو ستايتـــسمن* بتاريخ 8 أيار/مايو 2006[2]. وكما جاء في موقع World Socialist:

> هو جزء من برنامج للتدمير الثقافي مصدره واشنطن. تـــضاعف ظهـــور فِرَق الموت في العراق بعد تعيين جون نيغروبونتـــي ســـفيراً أميركياً في العراق في حزيران/يونيو 2004. كان نيغروبونتي سفيراً أميركياً إلى الهندوراس في

(1) انظر إلى http://www.uruknet.info/?=22885. ولمتابعة هذا الموضوع، انظر إلى موقع بروسيلز تريبيونال على الوِب http://www.brusselstribunal.org

(2) "جون بيلغر يستبين خيار السلفادور، ذا نيو ستايتسمن، 8 أيار/مايو 2006، http://www.newstatesman.com/200605080016

أوج تطبيق السياسة المضادة للتمرّد في أميركا الوسطى في الثمانينــيات من القرن الماضي وبرعاية أميركية. إنه يتمتّع بالخبــرة فــي مــيدان التخطــيط لعمليات قتل خارج إطار القضاء، وإدارتها، وذلك تطبيقاً لما يُدعى خيار السلفادور.

بصورة مماثلة، فإن مناصري *الحروب الأميركية القذرة* في أميركا اللاتينية – جايمس ستيل الذي أشرف على العمليات المــضادة للتمرّد في السلفادور في أوج عمليات القتل هناك قــبل 20 عامــاً، وستيف كستيلز الذي شارك في العمليات المناهــضة لحــرب العــصابات والمخدرات في كولومبيا والبيــرو وأمــاكن أخرى – استُقدموا إلى العراق للإشراف على عمليات وزارة الداخلية العراقية.

ومع ذلك، لا يكمن الهدف ببساطة في إسكات منتقدي النظام الدمــية. فــسياسة الاغتــيال هــي محاولــة لجعل الشعب ســهل الانقــياد... ويجــب شرح قتل المؤرّخين، وعلماء الجيولوجــيا، والكتّاب بأنه محاولة لتدمير الازدهار الفكري في العراق.

"ويتسبب فقدان الأكاديميين بانخفاض مستوى التعليم العالي"، وفقاً لموقع *IRINnews.org* التابع للأمم المتحدة. قال عباس محمد، وهو طالب في علم الأدوية في جامعة بغداد "'يغادر أفــضل المدرّســين الــبلد ونحن نخسر أفضل المحترفين، والخاسرون الحقيقيون هم الجيل القادم من الطلاب؛ مستقبل العراق".

كان أهل الفكر في البلد قد استُنــزفوا في الفترة الممتدة بين عامَــي 1990 و2003 عــندما غادر حوالى 30 في المئة منهم البلد لأسباب اقتصادية.

> يتمثّل الهدف الآن، سواءً شجّعته إدارة بوش أو سمحت به وعملت أدواتها في العراق على بلوغه، بتدمير الوعي التاريخي للشعب العراقي، كونهُ وسيلة لإخضاعهم أكثر فأكثر للإمبريالية الأميركية ومؤيّديها العراقيين(1).

إن قيام بول بريمر بحل القوات العسكرية العراقية، وهو إجراء اعتُبر على نطاق واسع خطأً لدى حدوثه، أُتبِع بمساعٍ غير فعّالة وفاترة لإعادة تشكيله، فمُنحت مرتَّبات زهيدة، وأوقفت المعالجة الطبية، وتوقّفت عملية توفير الملابس الملائمة. وأجرت وكالة حقوق الإنسان الرئيسية في أميركا مقابلات مع هاربين عراقيين، وأوردت بتاريخ 4 نيسان/إبريل 2003 أن:

> كل الفارّين الذين أجرت هيومن رايتس واتش مقابلات معهم كانوا جنوداً نظاميين من الرجال تتراوح أعمارهم بين 20 و38 عاماً. كانوا يبدون نحيلي البنية، ويعاني العديد منهم من اعتلالات جِلديّة بسبب الظروف السائدة في أرض المعركة. تحدّثوا عن أجور منخفضة (حوالى دولارَين أميركيَّين في الشهر) أو مرور عدة أشهر دون الحصول على أي أجر.
>
> قال جندي من بغداد في الحادية والعشرين من عمره، وكانت وحدته جزءاً من الفيلق الخامس. "كنا نعاني في بعض الأيام من جوع كبير لدرجة أننا كنا نأكل العشب الذي نمزجه مع قليل من الماء، لم نغتسل منذ أربعين يوماً، وغالباً ما كنا نفتقر إلى مياه الشرب، فيعطوننا صفائح لنقل البنزين ويطلبون منا الذهاب لملئها من أحواض المياه

---

(1) انظر إلى إنغليش، سوبرا، الهامش 5.

التي تتشكل على الأرض لدى هطول المطر".
وصــف بعــض الجنود العراقيين العقوبات اللاإنسانية التي تــشمل التعــرّض للضرب أو الزحف على الصخور على رُكبهم أو ظهورهم العارية. وكشف أحدهم عن الندبات التي خلّفها العقاب على ظهره. وكثيراً ما كان ضباطهم يُنذرونهم بالتعــرّض للإعــدام إن هم حاولوا الفرار. وقال العديد من الفــارّين إن ضباطهم أجبروهم على ملازمة مواقعهم أثناء الغارات الجويّة، طالبين منهم "الموت كالرجال"[1].

تــتعدّد الروايات التي تتناول فضيحة الفساد وإعادة بناء العراق غــير الفعّالــة. فقد أُنفقت مليارات الدولارات، وفازت مؤسسات أميركــية، ولا سيّما هاليبرتن، بعقود ضخمة دون استدراج العروض وطــرحها على المناقصة، ولكنها انتهت إلى القيام بالعمل بشكل غير كــاف، هذا إذا قامت به. في حين تُحوَّل الأنظار في معظم الأحيان عن إخفاقات مماثلة بسبب المصاعب الناجمة عن تصاعد حدة التمرّد أو إهمال معالجة أمر استمرار حالة عدم الكفاءة هذه دون إجراء أي تحقــيق أو توجيه أي تأنيب، تُستَكمل عملية بناء السفارة الأميركية الضخمة في المنطقة الخضراء دون أي عقبات[2].

في أوائل العام 2006، أعربت الإدارة عن عزمها إيقاف المعونة المخصَّــصة لإعــادة بناء العراق، علماً أن نصف المبلغ تقريباً الذي خصّصته لجهود إعادة الإعمار والبالغ 18.4 مليار دولار "أُنفق على

(1) "العــــراق: جــــنود يــــصفون ســــوء معاملــــة قــــادقم" .http://hrw.org/english/docs/2003/04/04/iraq5486.htm

(2) انظــر إلى مايكــل شــوارتز "كيفــية قــيام إدارة بوش بعدم بناء العراق" .TomDispatch.com

حالة التمرّد، وبناء نظام قضائي جنائي في العراق، والتحقيق في قضية صدام حسين ومحاكمته"(1).

في هذه الأثناء، أوردت *لوس أنجلوس تايمز* أن المخصَّصات المالية الأخيرة الطارئة لحرب العراق تضمّنت 348 مليون دولار لتحسين وتوسيع القواعد العسكرية الأربع في العراق، وهي أساسية للأهداف الأميركية الاستراتيجية - بلد وتاجي في شمالي بغداد؛ طليل بالقرب من الناصرية في الجنوب؛ والأسد في الصحراء الغربية.

من الواضح أن مستوى الدمار يتطلّب بحثاً شاملاً يتناول الأهداف المقصودة من هذا الدمار. فالغاية هي زرع الشقاق للإمساك بزمام الحكم، وإنشاء دول صغيرة قائمة على ركائز قبليّة ودينية واثنية تعزل الموارد النفطية عن أي قاعدة شعبية أساسية. واقتُرحت في الأساس فكرة تقسيم العراق إلى دوَيلات من قِبَل لسلي غيلب الوفي للصهيونية، وهو محرر سابق *للنيويورك تايمز*، ومدير مجلس العلاقات الخارجية في الوقت الحاضر. وتقوم هذه الفكرة على السابقة البريطانية في إنشاء دول الخليج وعلى الاستراتيجية الأوروبية-الأميركية لتدمير يوغوسلافيا في أوائل التسعينيات.

يحاكي النموذج المتّبع للتعاطي مع السكان المحليين السياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين. فممارسة إسرائيل الإذلال الجنسي في حق الفلسطينيين كانت أمراً روتينياً (عمليات اغتصاب، تعرية السجناء، وتغطية رؤوسهم). ويتمّ التغاضي قانونياً عن العقاب الجماعي واتخاذ أفراد العائلات رهائن، وهذه أمور تمارَس في إسرائيل

(1) إيلين نيكمير، "الولايات المتحدة توقف إعادة بناء العراق في المدى المنظور"، واشنطن بوست، 2 كانون الثاني/يناير 2006.

علـــى نطـــاق واســـع بالرغم من تحريم القانون الدولي لها. ويظهر الإجتـــياحان الأخـــيران لمخيّم رفح/جنين للاّجئين أقصى درجات الوحشية الاستعمارية واللاإنسانية التي يتعرّض لها السكان العاجزون الذين أوقعوا في الشرَك.

يُنكر الإسرائيليون على الفلسطينيين ماضيهم كأمّة، وأرضهم كمكـــان للعـــيش فيه، وحقهم بحكم أنفسهم. وهذا ما يقوم به الحكام الأميركيون الإمبرياليون في العراق. فهم يعملون باستمرار علـــى إضـــفاء الطابع الإثني على الصراع، ويُنكرون وجود الأمّة والشعب العراقي وتاريخه: فعلى غرار إسرائيل، إستولت الولايات المتحدة على الأرض والموارد، وبنت حصوناً وجدران فصل. هذا، وشاركت مجموعة من البحّاثة الصهاينة المتطرّفين في التنكّر بشكل توتاليـــتاري للـــثقافة العربية بقيادة برنارد لويس الخبيث[1]. وبرّر مـــارتن وولف من *الفايننشل تايمز* مؤخّراً الحروب الإمبريالية عبر العـــالم، رافضاً السيادة الوطنية ومدافعاً عن الاستيلاء الأوروبي-الأميركي والإسرائيلي على "الدول الفاشلة"[2].

خاتمة

يـــبدو أننا نحن المقيمون في الولايات المتحدة قد قبلنا العيش في منـــزل الرعب؛ حيث بناء الإمبراطورية من خلال عمليات التعذيب والاغتيال هي سياسة تنفيذية، وحيث تكشف وسائل الإعلام النقاب

(1) انظـــر إلى برنارد لويس، من بابل إلى المترجمين: تفسير الشرق الأوسط، مطبعة جامعة أكسفورد، 2004.

(2) فايننشل تايمز، 9 حزيران/يونيو 2004، الصفحة 5.

عـــن التعذيب الذي يوافق عليه البيت الأبيض، ويستمر، مع ذلك، بكـــونه ممارسة تقوم بها الدولة. ويعتمد المروّجون لمنـــزل الرعب في وســـائل الإعـــلام على ذاكرتنا الضعيفة: هم يمتدحون رونالد ريغن الذي امتازت ولايته الرئاسية السيّئة السمعة بالإبادة الجماعية في حق الهـــنود المايان في غواتيمالا (300.000 قتيل)، ونيكاراغوا (50.000 قتـــيل)، والسلفادور (75.000 قتيل)، والهندوراس (عدة آلاف من القتلـــى). فـــريغن هـــو من دافع عن الجنرال ريوس مونت، جزّار غواتيمالا، من الانتقادات التي وُجِّهت إليه بسبب إساءاته إلى حقوق الإنسان ("هو يحظى بمعاملة قاسية") وامتدح جزّاري المجتمع العلماني في أفغانـــستان واصـــفاً إيـــاهم بأنهم "مساوون لآبائنا المؤسسين في الأخلاق". ولكل من البيت الأبيض، والبنتاغون، ووزارة الخارجية، والـــسي آي ايـــه طريقته الخاصة في الترهيب: أكاذيب كولن باول الـــوقحة في الأمـــم المـــتحدة حول أسلحة الدمار الشامل، وترويج البنـــتاغون لممارسة التعذيب، وتنفيذ السي آي ايه عمليات اغتيال، وقـــيامها في الـــوقت الحاضر وبالتواطئ مع الاتحاد الأوروبي وبعلم الجميع، بتطبيق سياسة تمزيق على الصعيد العالمي.

لا يعود سبب استمرار التعذيب والقتل الجماعي منذ نظام ريغن الـــسابق وحتى نظام بوش الحالي لعودة العديد من المجرمين السياسيين إلى مناصـــب في الحكـــم فحـــسب (وولفويتـــز، أبرامـــز، تشيني، ورامـــسفيلد) بل لسياسات الإخضاع الإمبريالية، والتدمير، والإبادة. ومن جهة ثانية، لا يُعيد منـــزل الرعب عرض السيناريوهات السابقة المعَـــدّة للمـــصالح الإيديولوجـــية والسياسية نفسها. ويضمّ العرض الترهيبـــي الحالي العديد من الشخصيات، ولكن المنتجين والمخرجين

مخـــتلفون. ففـــي أميركـــا الوسطى وجنوبي أفريقيا، كان المعادون للـــشيوعية المتعصّبون في موقع القيادة يدافعون في معظم الأحيان عن مـــصالح الشركات الأميركية، وكانت أعمالهم في معظمها سرّيّة أو تجـــري وفقاً لعقود مُبرَمة. وفي الوقت الحاضر، فإن من يقوم بإدارة عرض الترهيب الأميركي في العراق هم الصهاينة المتعصّبون المُشبَعون بالـــروح الحربية. وبخلاف مقاتلي ريغن، هناك اليوم أساتذة محصَّنون بالقانـــون وبكلّيات أخرى في أرقى جامعات أميركا يقومون بتوفير تبريـــرات لإرهاب الدولة غير المقيَّد. وأكثر من أي وقت مضى في الـــتاريخ الأميركي، هناك قائمة طويلة من الأساتذة المتميّزين الذين يصطفّون للدفاع عن منـــزل الرعب، وســـجون الـــتعذيب، وندوات تجريد العرب من صفاتهم الإنسانية. ولم يشعر هـــؤلاء الأساتذة بأي تأنيب للضمير حـــول وصـــف ملايـــين الـــضحايا بالإرهابيين؛ يُبرّر هذا الأمر تصرّفهم الوحشي. وكل هؤلاء مؤيّدون لإسرائيل بلا قَيد أو شرط، ولسياساتها التي تنمّ عن جنون الارتياب، وممارستها الروتينية للتعذيب، وتهديداتها النووية للإنسانية، وهجماتها الوحشية على الفلسطينيين.

هناك اليوم أساتذة محصَّنون بالقانون وبكلّيات أخرى في أرقى جامعات أميركا يقومون بتوفير تبريرات لإرهاب الدولة غير المقيَّد.

مـــا يزال المحافظون الصهاينة يظهرون باستمرار في كافة وسائل الإعلام لبثّ سمومهم الإيديولوجية: بيرل، أبرامز، وولفويتز، ستيرن، درشـــوفيتز، كـــوهين، كاغـــان، كريستول، روبين، أدلمن، لويس، بولـــوك، وكـــثيرون آخـــرون. ويدينون بالولاء في الدرجة الأولى للإمـــبريالية الأميركـــية والاستعمار الإسرائيلي، فينضمّون إليهما في

منـــــزل رعب مدهش تحت خيمة "مبادرة الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط" الكبيرة.

الـــتأثير الـــصهيوني في سياسات واشنطن الإجرامية في الشرق الأوســـط التي هي لصالح إسرائيل أمر واضح. ومع ذلك، يُفترَض بنا التذكـــر أنه في حين تتواصل سياسات الدولة العدائية في ظل منـــزل الـــرعب الحالي، بالغةً بالولايات المتحدة إلى مستوى غير مسبوق من الفضح والإدانة على الصعيد العالمي ومعرّضةً على الأرجح مصالحها الخاصـــة ورفاهتها للخطر بطريقة غير مسبوقة، فإن تاريخ سعيها إلى بـــناء إمـــبراطورية يـــسبق الهيمنة الصهيونية، وسيستمرّ هذا السعي بالتأكيد بعد تراجع قوة تأثير هذه الهيمنة.

وفـــيما يُفترَض بنا السعي بقوة إلى الكشف عن التأثير العميق للمحـــافظين الصهاينة في تحديد سياسة الحرب الأميركية في الشرق الأوسط، يبقى بناء الإمبراطورية- الإمبريالية بحدّ ذاتها- المشكلة على المـــدى البعـــيد وعلى نطاق واسع، وهي تثير مقاومة شعبية تتعاطى الإمـــبراطورية معهـــا من خلال ممارسة التعذيب وارتكاب الإبادات الجماعية. ولإنهاء التعذيب والتغلّب على القوى الاستعمارية ما وراء الـــبحار، علينـــا مـــواجهة مؤيّديهم وإيديولوجييهم في الوطن بعزم وتصميم أيّاً تكن انتماءاتهم الإثنية أو الدينية. وعلينا ألا ندع تعصّبهم الإيديولوجـــي وعدائـــيّهم يمنعانـــنا من مشاركة غالبية متنامية من الأميركـــيين في معارضـــتهم للحروب الأميركية في الشرق الأوسط وللإرهاب الصهيوني.

الفصل السابع

الحل النهائي كما تراه إسرائيل

الهجوم على غزة

"من واجب القادة الإسرائيليين شرح بعض الحقائق للرأي العام، بوضوح وشجاعة، والتي نُسيت مع الوقت. وأولى هذه الحقائق هي عدم وجود صهيونية أو استعمار أو دولة يهودية دون إجلاء العرب ومصادرة أراضيهم".

أرييل شارون، رئيس وزراء سابق من حزب الليكود
وكالة فرانس بريس، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1998.

"علينا طرد العرب وأخذ مكانهم".

ديفيد بن غوريون، رئيس وزراء سابق من حزب العمل، 1937.

"لا وجود للشعب الفلسطيني. لماذا يقولون إننا قدِمنا ورميناهم خارجاً واستولينا على بلدهم. فهم لم يكونوا موجودين".

غولدا مئير، رئيسة وزراء سابقة من حزب العمل.

"ستوجدِ إسرائيل ظروفاً في السنوات العشر أو العشرين التالية من شأنها دفع اللاجئين لهجرة طبيعية وطوعية من قطاع غزة والضفة الغربية في اتجاه الأردن".

إسحق رابين، رئيس وزراء سابق من حزب العمل.

"لا يمكنكم وضع الناس ببساطة في الشاحنات واقتيادهم بعيداً. أفضّل تأييد سياسة إيجابية تقضي في الواقع بإيجاد ظرف يحثّ الناس على المغادرة بطريقة إيجابية".

أرييل شارون، 24 آب/أغسطس 1988.

"تقسيم فلسطين غير قانوني. لن يتمّ الاعتراف به أبداً. ستُعاد إسرائيل إرتز، كلها، إلى شعب إسرائيل، وإلى الأب".

مناحيم بيغن، رئيس وزراء سابق من حزب الليكود.

"آمنتُ ومازلت حتى هذا اليوم بحق شعبنا الأبدي والتاريخي بكامل الأرض".

إيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل، أمام الكنيست، حزيران/يونيو 2006.

"ولكن طريقة التفكير هذه ليست معيبة فحسب؛ فاعتقال أشخاص للمقايضة بهم هو من أعمال العصابات لا الدول".

إفتتاحية *هآرتس*، 30 حزيران/يونيو 2006.

"لا أريد أن ينام أحد في غزة أثناء الليل".

إيهود أولمرت، 2 تموز/يوليو 2006.

مقدمة

بـــدءاً بليلة 28 حزيران/يونيو 2006، شنّت إسرائيل هجوماً برّياً وجوّياً كبيراً على قطاع غزة. وقام عدد قياسي من الطوافات الحربية والمقاتلات بإطلاق صواريخ وقذائف صاروخية على مراكز مأهـــولة، مدمّـــرةً البنية التحتية الأساسية لأكثر من 1.4 مليون فلـــسطيني، وتدفّق أكثر من 5.000 جندي إلى المنطقة وراء مئات الـــدبابات ونـــاقلات الجُند المصفّحة. وكان عُذر الدولة اليهودية لشن حرب شاملة تحرير جندي إسرائيلي واحد تمّ أسره، ويُحتفظ بـــه كـــسجين حرب (وُصف على نحو خاطئ بأنه مختطَف) لدى مجموعة فلسطينية مقاومة.

حـــتى أن *الفايننـــشل تايمز* الموالية لإسرائيل أيّدت عُذر رئيس الـــوزراء أولمـــرت الواهـــي، معلّقةً أن "... التفاوت بين الوسائل والغايـــات يوحي بأن هذا الأمر (إطلاق سراح السجين الإسرائيلي)

قــد يكــون عُــذراً"[1]. وتابعت الصحيفة قائلة إن هدف الهجوم الإســرائيلي هــو تــدمير الحكومة المنتخَبة ديمقراطياً، والمطالبة بألا يتفاوض معها أحد، ومن ثمّ... "*وضع حدود جديدة لدولة إسرائيل موسَّــعة، وبشكل أحادي، من خلال ضمّ أجزاء من الأرض المحتلّة كان الفلسطينيون قد أملوا في بناء دولتهم المستقلة عليها*"[2].

في 6 تمــوز/يولــيو، إجتاحت القوات الإسرائيلية التي كانت تــتقدّمها ناقلات جُند شمالي غزة وأعلنت أنها كانت تسعى إلى ضمّ قطعــة أرض لــتكون "*مــنطقة عازلة*"[3]، مؤكّدةً توقعات كتّاب الافتتاحيات في *الفايننشل تايمز*، ومتحرّكةً خطوة إضافية في اتجاه الحل النهائــي. وقُبَيل انتهاء اليوم، كانت القوات الإسرائيلية المسلّحة قد أعــادت السيطرة على مساحة هامّة من غزة بعد الإطباق عليها على صــورة فكّي كمّاشة، فقتلت 22 مدنياً ومقاوماً فلسطينياً وجرحت عــدداً كبيراً من الأشخاص. وفي حين حثّ السياسيون الأوروبيون والأميركيون على "وضع القيود" أمام تمدّد العملية العسكرية إلى عمق غزة، تجاهلت الحكومة الإسرائيلية كل الدقائق والتفاصيل الدبلوماسية واتفاقــيات جنيف، واثقةً من أن اللوبي سيضمن عدم فرض أي قيود أميركية (وبالتالي أوروبية). وفيما وقّع 300 يهودي بريطاني يساري وتقدّمــي علــى إعلان في *تايمز لندن*، لم يصدر أي إعلان مماثل عن نظــرائهم الأميركيين؛ ربما كانوا ينتظرون إلى أن تصبح عملية إعادة الاستيلاء الإسرائيلية أمراً واقعاً...؟

---

(1) فايننشل تايمز، 1 تموز/يوليو 2006.

(2) المرجع نفسه، الصفحة 8.

(3) أخبار بي بي سي، 6 تموز/يوليو 2006.

إن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل كما أعلن عنه كل من رؤساء وزرائها بصراحة، سواءً كانوا من حزب العمل أو الليكود أو كاديما، هو سيطرة الدولة اليهودية الكاملة على فلسطين.

إن الهدف الاستراتيجي لإسرائيل كما أعلن عنه كل من رؤساء وزرائها بصراحة، سواءً كانوا من حزب العمل أو الليكود أو كاديما، هو سيطرة الدولة اليهودية الكاملة على فلسطين، والاستيلاء بالقوة على الأرض الفلسطينية وطرد ملايين الفلسطينيين من "أرض إسرائيل الكبرى". وتطوّرت النظرة التوتاليتارية لحلّ نهائي عبر السنين، وبشكل منتظم، وسُرِّعت العام الماضي من خلال التدمير المنهجي للظروف الأساسية لاستمرار الفلسطينيين.

من الحاضر إلى الماضي

كان الهجوم الذي شُنّ في الثامن والعشرين من حزيران/يونيو يستهدف تدمير القيادة الفلسطينية، كما أشارت البي بي سي[1]. فقد اعتُقل أكثر من ستين قائداً فلسطينياً، ومن جملة المعتقلين ثمانية وزراء واثنَي عشر عضواً آخر في البرلمان وقد تمّ اقتياد بعض الوزراء من وزاراتهم. وتبريراً لاعتقال وزراء حكومة حماس ونوّابها المنتخَبين ديمقراطياً، تبجّح وزير الدفاع الإسرائيلي وزعيم حزب العمل عمير بيريتز قائلاً، *"إنتهت الحفلة التنكريّة... لن تصلح البذلات وربطات العُنق كغطاء للقيام بأعمال خطف وعنف، ودعمها"*[2]. كان بيريتز، وهو المنفّذ السياسي للاجتياح، الشخص المحبَّب للولايات المتحدة

(1) أخبار بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.
(2) أخبار بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.

و'اليسار الوسط' الأوروبي، والمفضَّل لدى المفكّرين والحاخامات اليهود الذين ينتحلون صفة التقدمية.

تلى التدمير الإسرائيلي لمحطة توليد الطاقة وخزان المياه في غزة، وقصف الجسور التي تربط شمال غزة بجنوبه، مساعٍ منهجية لتجويع الفلسطينيين المقيمين في غزة والبالغ عددهم 1.4 مليون نسمة. وفي ظل الحظر التام الذي تفرضه الدولة اليهودية للتضييق على الاقتصاد الفلسطيني بهدف "*إيجاد الظروف لرحيل طوعي*"، كما قال رئيس الوزراء السابق رابين في معرض حديثه عن التطهير العِرقي... "*أقفل (أو تمّ إقفال) أكثر من 48 مصنعاً من أصل 60 مصنعاً في ميدان صناعي، ويحكى عن نقل بعض المصانع أعمالها إلى مصر أو بلدان عربية أخرى*" (1).

كان إقفال نقاط العبور، والقتل المنهجي للمدنيين بمن فيهم أفراد عائلات بأكملها والذي سبق الغزو، نموذجاً واضحاً عن الاستفزاز لتبرير الاجتياح. في الأسابيع التي سبقت تاريخ 6/28، حشدت إسرائيل قواها المسلّحة عند الحدود مع غزة استعداداً لهجوم كبير، ممّا يدحض ادّعاءات الدولة اليهودية بأنها كانت 'تقوم بردّ فعل' بسبب أسر الجندي الإسرائيلي. وطوال العام 2006، شنّت إسرائيل حرباً نفسية وعسكرية على امتداد قطاع غزة. وبين كانون الثاني/يناير و30 أيار/مايو 2006، ووفقاً للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (PCHR)، نفّذت القوات العسكرية الإسرائيلية 18 عملية اغتيال، وقد اعتُبرت بأسلوب تلطيفي 'أحكاماً بالإعدام خارج إطار القضاء' أو 'اغتيالات هادفة للمقاتلين'؛ وبين 29 آذار/مارس و30

(1) نيويورك تايمز، 3 تموز/يوليو 2006.

أيـــار/مايو، شنَّت إسرائيل 77 غارة جوية على غزة وأُطلقت 4.000 قذيفـــة مدفعية على مراكز سكنية، ومكاتب حكومية، وعلى البنية التحتية والمنشآت الإنتاجية.

وبينما كانت القوات المسلحة الإسرائيلية تُعدّ العُدّة لحملة 6/28، صـــعّدت الدولـــة اليهودية استفزازاتها من خلال زيادة عمليات قتل المدنـــيين الفلـــسطينيين. وبين 26 أيار/مايو و21 حزيران/يونيو، بلغ مجمـــوع القتلـــى الفلسطينيين 44 شخصاً، ثلاثون منهم مدنيون بمن فيهم أحد عشر طفلاً وامرأتَين حاملتَين[1].

كان التكتيك الإسرائيلي هو ارتكاب هذه الجرائم الغريبة ضد مدنـــيين عُـــزَّل بهـــدف حمل حكومة حماس المنتخَبة ديمقراطياً على التـــراجع عن وقف إطلاق النار الطوعي الذي امتد على مدى ثمانية عـــشر شـــهراً والقيام بأعمال انتقامية دفاعاً عن شعبها. لكن حماس رفـــضت ذلـــك، وابتكـــرت إسرائيل التي لا يمكن التنكّر لسياستها القائمة على اغتصاب الأرض ذريعة تحرير الجندي الإسرائيلي الرهينة الـــذي وُصف على نطاق واسع بأنه جندي "مراهق في التاسعة عشر مـــن عمره" وذلك لرفع مستوى التعاطف مع المستوطن الفرنسي-الإسرائيلي.

تـــزامناً مع حملة الترهيب، وقبل الحملة الدموية التي شنّتها إسرائيل في حزيران/يونيو، أوقفت الدولة اليهودية وجماعات الضغط السياسية في الولايات المتحدة، وبشكل فعّال، كل تمويل للحكومة المنتخَبة ديمقراطياً، بمـــا في ذلـــك امتناع إسرائيل عن تسليم مئات ملايين الدولارات التي

(1) بي ســـي إتـــش آر، تقرير في ويكلي ريبورت لشهر تموز/يوليو 2006 حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

جمعـــتها من عملية تحصيل الضرائب التي تفرضها الدولة اليهودية على الـــواردات الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية. وارتفعت مستويات الفقر أربعة أضعاف، وتضاعف سوء تغذية الأطفال الصغار والكبار. وتمّ التوقف عن دفع مرتّبات 165.000 موظّف حكومي، بمن فيهم عاملون في المجـــال الطبّـــي، ومدرّسون، وأفراد شرطة، يُعيلون أكثر من مليون فلسطيني بشكل مباشَر، ممّا أدّى إلى رفع مستويات الفقر المُدقع إلى نسبة تخطّت الثمانين بالمئة من سكان غزة و64 بالمئة من مُجمَل الفلسطينيين. ومعـــدل دخل الفلسطينين البالغ 2.10 دولار في اليوم غير كاف أصلاً لتلبـــية ضـــروريات الحـــياة. وبما أن تكتيكات فرض الحصار لتجويع الفلـــسطينيين بـــين شهرَي كانون الثاني/يناير وأيار/مايو لم تكن كافية لإضـــعاف المقاومة الفلسطينية والإطاحة بحكومة حماس وتسهيل عملية اغتـــصاب الأرض، صـــعّدت إســـرائيل حملة الترهيب على المدنيين في حزيران/يونيو التي تُوِّجت بالاجتياح والدمار المادّي لما تبقّى من الاقتصاد ومظاهـــر ممارســـة الحكـــم. لقد كانت الوسائل التوتاليتارية للترهيب، والـــتجويع، والحصار تضيّق الخناق على القضية الفسطينية بهدف تطبيق الحل النهائي الصهيوني، أو ما دعاه إسحق رابين ذات مرة - والمناوئون الإسرائيليون لعملية سلام أوسلو - "إيجاد الظروف التي تحث على الهجرة الطبيعية والطوعية للاّجئين من قطاع غزة والضفة الغربية".

القضاء النهائي على الأساطير الست للدولة اليهودية واللوبي

إن التكتـــيكات العنـــيفة التي تتّبعها إسرائيل- وظهرت آثارها المدمِّـــرة في اجتـــياح 6/28 ونظرتها التوتاليتارية للتطهير العرقي على

نطاق واسع - خلّفت شكوكاً قليلة حيال أهدافها النهائية ووسائلها السياسية. وكما أشار جون دوغارد، المقرّر الخاص للجنة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والتابعة للأمم المتحدة:

> تنتهك إسرائيل في غزة المبادئ الأساسية للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فقد أمطرت غزة بأكثر من 1.500 جولة من القصف المدفعي... وروعت اختراقات جدار الصوت الناس. كما أن وسائل النقل تعطلت إلى حدٍّ كبير بسبب الدمار الذي لحق بالطرقات والجسور. وتدابير تعزيز الصحة العامة ومنع تفشّي الأمراض مهدَّدة بفقدان فعّاليتها[1].

ردّاً على ذلك، وبكل ما اشتهر به الساسة الإسرائيليون من رياء ونفاق وتكبّر، إدّعى ممثّل إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف، إسحق ليفانون، أن اللقاء الطارئ كان "هجوماً متعمَّداً ومخطَّطاً له مُسبَقاً على إسرائيل... نجد أنفسنا في موقف مُناف للعقل حيث يقوم مجلس حقوق الإنسان، الذي دُعي للانعقاد في جلسة طارئة، بتجاهل حقوق إحدى الدول ويعقد لقاء خاصاً للدفاع عن حقوق الجانب الآخر"[2].

من الواضح أن الدبلوماسي المتميّز كان يشير إلى تجاهل المجلس لحقوق المقاتل الإسرائيلي - *طياري الطوافات* - في قصف المدنيين الفلسطينيين لدفعهم إلى الفرار ذُعراً عبر الحدود المصرية.

---

(1) جون دوغارد، مبعوث الأمم المتحدة لحضور لقاء طارئ دعا إليه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 4 تموز/يوليو 2006.

(2) أخبار بي بي سي، 5 تموز/يوليو 2006.

1- إسرائيل والديمقراطية

في كانون الأول/ديسمبر 2005، وفي الانتخابات الأكثر ديمقراطية في الشرق العربي، صوت معظم الفلسطينيين لحركة حماس لتسلّم زمام الحكم. حتى أن الرئيس بوش سلّم بالطابع الديمقراطي للانتخابات الفلسطينية، وذلك قبل قيام اللوبي اليهودي بمعاقبته. رفضت الحكومة الإسرائيلية نتائج الإنتخابات، ونظّمت حملة دولية ضخمة ذات تمويل جيد من خلال جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة وأوروبا بهدف عزل الحكومة المنتخَبة حديثاً وتقويضها. وبدلاً من الاعتراف بالتفويض الديمقراطي الذي مُنح لها، أضفت إسرائيل الطابع الإرهابي على الحكومة الفلسطينية الجديدة، وتجاهلت وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنته حماس، وصعّدت هجماتها العسكرية القاتلة. وقد نجحت في فرض حصار اقتصادي، ممارِسةً هيمنتها على الولايات المتحدة، ومن خلال هذه الأخيرة على الاتحاد الأوروبي. إن العداء الإسرائيلي للديمقراطية الفلسطينية ودور مواطنيها في انتخاب ممثّليهم بحرّية يشير بوضوح إلى أن إسرائيل ترفض قيام مجتمع عربي تعدّدي منفتح. وينطبق الأمر نفسه على المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة – آيباك، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، التي ردّدت كالببغّاء موقف إسرائيل من الديمقراطية الفلسطينية كما كانت حالها على الدوام حيال السياسات الإسرائيلية الأخرى ومهما كانت درجة لأخلاقيتها، كقتل الأطفال والعائلات الفلسطينية. لقد نُقل العداء الإسرائيلي للديمقراطية العربية إلى الوسط السياسي الأميركي، وعلى نطاق واسع، من قِبَل أتباع إسرائيل الصهاينة في جماعات الضغط، والحكومة، ووسائل الإعلام، وميادين العمل.

2- *إسرائيل والسلام*

في الأسبوع الذي سبق الغزو الإسرائيلي، اتفقت حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية على التفاوض مع إسرائيل، معترفتَين ضمناً بدولة إسرائيل. لقد نشرت معظم وسائل الإعلام تقارير عن الاتفاق، ورحّب الاتحاد الأوروبي به، قائلاً إنه بداية عمليّة. وأوردت *الفاينشل تايمز* التقرير التالي:

في الأسبوع الذي سبق الغزو الإسرائيلي، اتفقت حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية على التفاوض مع إسرائيل، معترفتَين ضمناً بدولة إسرائيل.

> ألقت الأزمة (الغزو الإسرائيلي لغزة) بظلّها على *الاتفاق الحيوي* بين حماس ومحمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، الذي أُبرم يوم الثلاثاء وشمل *قبولاً واضحاً لحماس بحل قائم على دولتَين* للنزاع في الشرق الأوسط. وتشير نسخة وزّعتها حماس إلى الهدف الفلسطيني بإنشاء دولة على كل الأرض التي احتُلّت عام 1967... (مع التشديد على هذه النقطة)[1].

كان ردّ إسرائيل برفض المفاوضات وشنّ الحرب الجديدة لتدمير الدولة الفلسطينية. في الواقع، لم تعترف الدولة الإسرائيلية في أي وقت من الأوقات بحكومة حماس المنتخَبة كخصم مفاوض، فكيف لها أن تعترف بها كشريك.

كما قال نعوم تشومسكي مدعوماً بالوثائق[2]، كلما قامت

(1) فايننشل تايمز، 29 حزيران/يونيو 2006، الصفحة 8.

(2) نعوم تشومسكي، مثلّث مشؤوم: الولايات المتحدة، إسرائيل وفلسطين، بلوتو، لندن 1999.

منذ الثمانينيات، كانت الدولة اليهودية تعمد إلى استهلال عمل يطيح بلا توانٍ باحتمالية بلوغ سلام في المنطقة، وسواءً التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بوقف لإطلاق النار، أو اقترحت حل قائم على دولتَين، والاعتراف بشكل واضح بدولة إسرائيل.

منظمة التحرير الفلسطينية منذ الثمانينيات بالالتزام بوقف لإطلاق النار، واقتراح حل قائم على دولتَين، والاعتراف بشكل واضح بدولة إسرائيل، كانت الدولة اليهودية تعمد إلى استهلال عمل يطيح بلا توان باحتمالية بلوغ سلام في المنطقة: لقدً اجتاحت لبنان، واغتالت قادة بارزين، وشنّت هجمات عسكرية، قاتلةً ناشطين ومدنيين، وذلك بهدف إجبار الفلسطينيين على سحب عرضهم.

يرفض النظام الإسرائيلي كلّيّاً قبول التفاوض لإطلاق أسير عن طريق المبادلة كما اقترحت حماس والسلطة الفلسطينية، والرئيس المصري حسني مبارك، ومعظم دول الاتحاد الأوروبي. تعتقل إسرائيل 9.000 سجين سياسي فلسطيني على الأقل، بمن فيهم 335 طفلاً وعدة مئات من النساء، دون أن يتمّ توجيه التهم لمعظمهم وبعد تعريض معظمهم للتعذيب. إن الغالبية العظمى مدنيون اعتُقلوا في منازلهم أو في الشارع. باختصار، فإن معظم السجناء الفلسطينيين هم ضحايا اختطاف مدنيّون من قِبَل القوات الإسرائيلية، وليسوا مقاتلين أُسروا كما هي حال الجندي الإسرائيلي الوحيد. ودعا الفلسطينيون تكراراً إسرائيل للمبادرة على الأقل إلى تحرير الخمسمئة طفل وامرأة فلسطينية المختطَفين كرهائن، وذلك عن طريق مبادلتهم بالجندي الأسير. وأجابت إسرائيل بتكثيف هجماتها العسكرية وتوسيع نطاق الاعتقالات لتشمل كل الفلسطينيين. وفي إجتماع للحكومة في

2 تمــوز/يولــيو، صرّح أولمرت قائلاً، "لقد أصدرتُ أوامر لتكثيف عملــيات الجيش والأجهزة الأمنية بهدف مطاردة أولئك الإرهابيين، وأولــئك الذين أرسلوهم... وأولئك الذين يقدّمون لهم المأوى"[1]. بكلمات أخرى، فإن المنظمات المقاوِمة (المدعوة 'إرهابية' بالرغم من أنهــا لم تــتخطَّ حقوقها القانونية الدولية وفقاً لاتفاقيات جنيف التي تــسمح لهــا بمقاومــة الاجتياحات التي تشنّها القوات الإسرائيلية المسلّحة) تشمل كل المنظمات الفلسطينية الرئيسية - أولئك *"الذين أرســلوهم"* هــم كــل السلطات السياسية المنتخَبة؛ وأولئك الذين *"يقدّمــون لهــم المــأوى"* هم مئات آلاف العائلات، والأصدقاء، والجــيران، والمجمــوعات المدنية ومختلف شرائح المجتمع، والأطباء، والممرّضــات وباختصار كل المجتمع المدني الفلسطيني. ووفقاً للشعور الــسائد في إســرائيل الــذي تعكسه نتائج استفتاء نشرته الصحيفة (الإسرائيلية) اليومية *معاريف*، يرغب معظم الإسرائيليين باغتيال قادة حمــاس[2]. إذاً، هــو نظام توتاليتاري يجرّم ويستهدف كل المجتمع السياسي والمدني تقريباً في فلسطين.

3- إسرائيل وإمكانية حلّ قائم على دولتَين

تُــرفَق عملية إعادة احتلال إسرائيل لغزة وفرض القانون العرفي بتجــريم الطــبقة السياسية الانتخابية بأكملها: وزراء في الحكومة، ناشطون برلمانيون وحزبيون. لقد قال نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شــيمون بيريــز للــسي أن أن: "ســيُقدَّمون (مسؤولو الحكومة

---

(1) الجزيرة، 2 تموز/يوليو 2006.

(2) لا جورنادا، 8 تموز/يوليو 2006.

الفلسطينية) للمحاكمة، وستُوجَّه إليهم تهمة المشاركة في أعمال إرهابية ضد الحكومة المدنية، ودعمها [*حرفيًا*]"[1]. ماذا يُفهَم من هذا التصريح؟ من هي الحكومة المدنية - تلك التي أعضاؤها المنتخَبون بالطريقة الصحيحة هم حالياً قَيد الاعتقال الإسرائيلي؟ أم أنها زلّة لسان، سواءً كانت مقصودة أم غير مقصودة، توحي ببدء إسرائيل الإشارة إلى أن غزة تقع ضمن إسرائيل؟

لإضفاء أهمية على الأمر، وباتّباع أفضل التقاليد التي كان يعتمدها الدكتاتور التشيلي أوغوستينو بينوشيه، قصف الإسرائيليون المكاتب التنفيذية لرئيس الوزراء الفلسطيني، مُضرمين النار في المبنى. وبهدف تدمير ذكرى أو فكرة وجود حكومة فلسطينية، تقوم القوات العسكرية الإسرائيلية الماحقة بتدمير أسسس البنية التحتية الفلسطينية التي تقوم عليها الحياة السياسية: المباني، القادة، الأحزاب، والانتخابات.

لقد شرعت الدولة اليهودية بفعّالية منهجية وبيروقراطية بتدمير يومي لكل بنية ممكنة وضرورية لحياة متمدّنة. ففي 3 تموز/يوليو 2006، قصفت الجامعة في مدينة غزة. وفي اليوم التالي، قصفت وزارة الداخلية. وفي 5 تموز/يوليو، إجتاح الإسرائيليون شمالي غزة، وتستمر الرواية الإجرامية. لأولئك الذين ظنّوا أن هذا الاجتياح كان مجرّد غزوة بحثاً عن أسير حرب، أعلن يوفال ديسكن، رئيس الشين بيت الإسرائيلي، قائلاً إن "... عملية غزة قد تستمر أشهراً"[2]. وبرياء ونفاق كبيرَين، أعلن اللواء أموس يادلين، رئيس مخابرات الجيش

(1) سي أن أن، 2 تموز/يوليو 2006.

(2) الجزيرة، 2 تموز/يوليو 2006.

الإســـرائيلي الذي اعتقل معظم أفراد القيادة الفلسطينية أو وضعهم تحت الأرض، أن"... مساعي الوساطة أُحبطت لأن لا أحد يعلم من علينا التحدث معه في شأن شاليت (الجندي الإسرائيلي الأسير)". ولا داعـــي للقول إنه لم يتمّ التقدم بأي طلب للتفاوض مخافة ظهور أحد المفاوضين...

4- إسرائيل والإرهاب

بيـــنما كانت إسرائيل تحاول تدمير أسس الوجود الفلسطيني الجماعي المنظَّم كشعب، كانت تشنّ أيضاً هجمات بالمدفعية على مـــدى 24 ساعة، وكانت طائراتها تخرق جدار الصوت باستمرار فـــيما تحلـــق علـــى علـــو منخفض، فارضةً تعرّض كل السكان للـــتجفاف في ظـــل حرارة مُحرقة من خلال تدمير خزانات مياه الشرب، ومُجبرةً إيّاهم على العيش في الظُلمة محرومين من الطعام وملازمـــين مـــنازلهم أو الملاجـــئ. شعب بأكمله مختبئ في أرض يتقلّص حجمها باستمرار دون جيش خاص به! هو إرهاب الدولة بحلّـــته الأكثـــر تعبيراً وإيذاءً: إن العقاب الجماعي الذي تقوم به إســـرائيل لا يُراد منه إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير، بل يـــستهدف جعل حياة الشعب الفلسطيني لا تُحتمَل؛ بحيث يفتقر إلى الظـــروف الأساســـية للحياة، فيُضطرّ إذ ذاك للفرار أو اتخاذ موقـــف بطـــولي أخير تلجأ إسرائيل من خلاله إلى استخدام كل قـــدراتها العسكرية القاتلة. هكذا، وصف الأكاديميون البارزون، والصحافيون، والإيديولوجيون، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيـــسية، الأمـــر في ما بعد بأنه: "*رد فعل إسرائيلي قوي على الإرهاب الفلسطيني*".

5- *اللوبي اليهودي: القضية الرئيسية*

بارتفاع حدة الهجوم الإسرائيلي على غزة، ترتفع كذلك حدة النشاط والدعاية التي تقوم بها كل المنظمات اليهودية/الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا لصالح هذا الهجوم. وفي استعراض لما جاء في *الدايلي أليرت* (الصحيفة اليومية التي تُنشَر لصالح مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة) منذ بدء اجتياح غزة، يجد المرء دعماً تلقائياً غير انتقادي لكل هجوم إسرائيلي على غزة: منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية لأن لها "استخداماً مزدوجاً"؛ مخزون المياه ومنشآت معالجة الصرف الصحي هي "أهداف عسكرية" لأنها تُستخدَم من قِبَل الآسرين؛ ترويع الأطفال والمدنيين "لحملهم على الشعور بما تعاني منه سيدروت (مستعمرة إسرائيلية عند الحدود نشأ فيها وزير الدفاع)"؛ رفع حدة القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني، وإطالة أمده، لأن "حماس وفتح منظمّتان إرهابيّتَان ويجب التعاطي معهما كمنظمات إرهابية وسحقهما بكافة الوسائل الضرورية"[1].

هناك توزيع صهيوني عالمي للمهام الموكَلة: القتلة العسكريون يعملون في إسرائيل، القتلة الفعليون يعملون خارج الشقق الفخمة للمكاتب الرئيسية التابعة لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية.

ولا شيء يؤثّر في نفوذ اللوبي اليهودي أكثر من ردّ الفعل الأوروبي - الأميركي على الهجوم الإسرائيلي على غزة على نطاق واسع. فبوش يدعم التحرك الإسرائيلي حتى عندما ينتهك بشكل

(1) دايلي أليرت، 3 تموز/يوليو 2006.

فاضح القواعد الخاصة بواشنطن التي تتناول نوعية الهجوم الذي تشنّه القوات الإسرائيلية: دمّر منشأة لتوليد الطاقة قامت الولايات المتحدة بتمويلها، وقصف الجسور والطرقات وخطوط نقل المياه، وذلك بخلاف تحذير بوش "تجنّب إلحاق الضرر بالبنية التحتية وإيذاء المدنيين". وبإمكان إسرائيل غرز أصابعها في عينَي بوش والحصول على دعمه لأنها تعرف أن اللوبي اليهودي سيحشد تأييداً شبه إجماعي في الكونغرس، وتركيزاً إعلامياً ملائماً على الأسير الإسرائيلي، وتعمية فعلية على المعاناة الكبيرة للفلسطينيين. وبفضل اللوبي اليهودي، فإن الإرهاب التوتاليتاري الذي توجّهه إسرائيل في اتجاه 'حلّ نهائي' لا يثير سوى اقتراحات مُضحكة من قِبَل الأمم المتحدة تقضي بالتفاوض حول حلّ سلمي بينما يقبع المفاوضون الوحيدون المنتخَبون بصورة شرعية في السجون أو يختبئون بسبب تعرّضهم للتهديد بالاغتيال.

في 5 تموز/يوليو، إنتقد الاتحاد الأوروبي بقسوة "*التدابير غير المتكافئة*" التي تتّخذها إسرائيل لا الاجتياح الإسرائيلي وانتهاك شُرعة الأمم المتحدة في ما يتعلّق بحقوق الدول بتقرير المصير. لقد تفاقمت هذه الخيانة الخنوعة والمُخزية لمبادئ الاتحاد الأوروبي لدى المساواة بين الاجتياح الإسرائيلي وبين قيام الفلسطينيين بأسر مقاتل عسكري ناشط[1]. إن الفرق بين الدعم الذي قدّمته الولايات المتحدة للاجتياح الإسرائيلي والتي يسيطر عليها اللوبي وبين الدعم الأوروبي يوجز *القَدْر الملائم للقوة* الذي يُفترَض بإسرائيل ممارسته لدى اجتياح غزة.

(1) لا جورنادا، (المكسيك العاصمة)، 6 تموز/يوليو 2006.

كيف يفسَّر الدعم الأميركي لسياسة التطهير العِرقي التي تمارسها إسرائيل بالرغم من تنكّرها الوقح والمفضوح للتوجيهات الأميركية المعتدلة في ما يتعلّق بتدمير الديمقراطية الفلسطينية؟ لا يمكن لأي من أصحاب العقول السليمة الادّعاء بأن الهجوم الإسرائيلي على غزة يحسّن السياسات والمصالح الأميركية أو النفوذ الإمبريالي للولايات المتحدة. وقد أُعِدّت في إسرائيل كل تفاصيل حملة تدمير حكومة حماس المنتخَبة ديمقراطياً، وذلك منذ البداية وحتى النهاية، ونُفّذت بالمشاركة الطوعية للمسؤولين التنفيذيين في مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في أميركا؛ بمن فيها آيباك دون أن يكون الأمر مقتصراً عليها فقط. لقد تمت الهجمات والاغتيالات اليومية في غزة والضفة الغربية تحت إدارة وإشراف الجنرالات الإسرائيليين والشين بِت والموساد، وموافقة وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس الوزراء دون استشارتهما أو حتى التظاهر علانيةً بالامتثال لنصيحة واشنطن. وكانت الحملة السياسية المُعَدّة لعزل حماس وتدميرها منظّمة من قِبَل اللوبي اليهودي إلى حدٍّ كبير؛ فقد نجح في ضمان تأييد شبه إجماعي في الكونغرس الأميركي ودعم واشنطن الكامل. ونجح كذلك في حمل إدارة بوش على ممارسة الضغوط على الاتحاد الأوروبي لمقاطعة حكومة حماس.

لا وجود لما يشير إلى تورّط بيغ أويل في الحملة الإسرائيلية لتطهير فلسطين من العرب. ولا دليل على أن إسرائيل كانت تعمل لصالح الاستراتيجيين الأميركيين. لكن، هناك عدد وافر من التقارير والوثائق والتصاريح والأعمال التي حصل عليها النظام الإسرائيلي ووسطاؤه الأميركيون وتشير إلى أن هؤلاء الاستراتيجيين فرضوا على

لا دليل على أن إسرائيل كانت تعمل لصالح الاستراتيجيين الأميركيين. لكن، هناك عدد وافر من التقارير والوثائق والتصاريح والأعمال التي حصل عليها النظام الإسرائيلي ووسطاؤه الأميركيون وتشير إلى أن هؤلاء الاستراتيجيين فرضوا على الولايات المتحدة المشاركة في التطهير.

الولايات المتحدة المشاركة في التطهير، وأعدّوا كل العملية وفقاً لوسائلهم التوتاليتارية وذلك خدمة لاستراتيجيتهم الخاصة التي تضمن بلوغ 'الحل النهائي': حكم يهودي على الأراضي الفلسطينية بأكملها.

تبع اللوبي اليهودي بامتثال كل انعطاف وتحوّل في الدعاية الإسرائيلية على طريقها المتلوّية في اتجاه بلد كان يُدعى فلسطين في السابق ويقطنه اليهود دون غيرهم. فعلى سبيل المثال، ادّعت إسرائيل أنها غير قادرة على التفاوض مع الفلسطينيين لأنهم يرفضون الاعتراف بإسرائيل بالرغم من واقع أن عرفات نفسه أعلن في الثمانينيات أنه يفضّل حلاً قائماً على دولتَين. لقد تجاهل اللوبي تعهّد عرفات، ومن ثمّ وصف اقتراحه بغير الموثوق، وصادق بعد ذلك على دوره كمحاور شرعي في مفاوضات أوسلو بعد إقرار إسرائيل بأنه رجل دولة لا إرهابي. ... وبابتعاد شارون في النهاية عن الاتفاق الذي فقد لمعانه، انتقل اللوبي إلى وصف عرفات ثانيةً بالإرهابي ولام منظمة التحرير الفلسطينية بسبب عدم موافقتها على إنشاء بانتوستانات فلسطينية منفصلة.

لقد ادّعت الدولة اليهودية أنها غير قادرة على التعاطي مع نظام غير ديمقراطي وغير شرعي. وردّد اللوبي هذه المقولة كالببغّاء، واصفاً إسرائيل بأنها "الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" حتى وإن كانت دولة محتلّة وتمارس حكماً استعمارياً على أكثر من 3.5

مليون فلسطيني. وبعد الانتخابات الحرة التي فازت فيها حماس، رفضت الدولة الإسرائيلية النتيجة الديمقراطية؛ ونسي اللوبي خطابه الذي يغمز من قناة الديمقراطية وردّد أقاويل أسياده الإسرائيليين؛ السلطات المنتخَبة ديمقراطياً دون الحصول على موافقة تل أبيب هي غير مقبولة.

عندما أطلقت إسرائيل سلسلة من الإجراءات لتدمير الاقتصاد الفلسطيني وإعاقة الحياة التجارية والمالية، وافق اللوبي عليها على الفور وشجّع الولايات المتحدة على المشاركة فيها، وأيّد فرض عقاب جماعي على الشعب الفلسطيني بسبب عدم تمتّعه بالمسؤولية عندما دعم حكومة وطنية تميل إلى التخلص من الفساد.

عندما قامت إسرائيل ببناء جدار الفصل وأدانته المحكمة الدولية، دافع اللوبي عنه، مردّداً مقولة الدولة الإسرائيلية: إنه سياج أمني. ولا يمكن دحض الدليل على الدور الذي يلعبه اللوبي لصالح السياسة الإسرائيلية في كافة الظروف. ففي مواجهة كل الاعتبارات المنطقية، يمنح اللوبي تلقائياً دعماً لا نقاش فيه لانتهاكات إسرائيل على صعيد السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وأحكام المحكمة الدولية، وقرارات الأمم المتحدة. وهذا الأمر صحيح بصفة خاصة عندما تتجاهل الدولة الإسرائيلية بشكل مفضوح السياسة الأميركية. ولا مجال للجدل في أن الولاءات السياسية الأساسية للّوبي هي لدولة إسرائيل.

إن دعم اللوبي اليهودي المخلص لهجوم إسرائيل على غزة يوضح ثانيةً أن إسرائيل تلقى دعم الأساتذة المحترَمين لكل جريمة ترتكبها، مهما كانت مروِّعة وشرّيرة، إضافةً إلى العاملين في الميدان

المصرفي الاستثماري، والصحافيين، والأطباء الجرّاحين، والمستشارين السياسيين، وأقطاب العقارات، والمحامين، والمدرّسين في المدارس، وأشخاص عاديّين آخرين يشكلون القاعدة الناشطة للمنظمات الرئيسية.

6- إسرائيل وتبادل الأسرى: سجل الأحداث

رفضت الحكومة الإسرائيلية والناطقون الأساسيون باسمها تكراراً المفاوضات الهادفة إلى تبادل الأسرى، داعيةً الطلب بأنه خيالي، *ابتزاز* ويشجع *الإرهاب* على الأرجح. وردّد مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية مقولة الدولة اليهودية وضخّمها بطريقة كان بالإمكان توقعها، وذلك طوال الاجتياح الإسرائيلي وعلى صفحات *الدايلي ألبيرت* التي كانوا يشنّون من خلالها حملتهم الدعائية. كانت صفحات الافتتاحيات في *الواشنطن بوست والنيويورك تايمز واللوس أنجلوس تايمز* مليئة بمقالات رأي لأعضاء أو داعمين للّوبي اليهودي (الموالي لإسرائيل) مؤيّدة للخط الإسرائيلي المعارض لتبادل الأسرى.

يوفّر السجل التاريخي للأحداث رواية مختلفة تماماً عن سياسة إسرائيل في ما يتعلّق بتبادل الأسرى والابتزاز. فقد عمدت إسرائيل في مناسبات عدة إلى التفاوض مع من دُعيوا إرهابيين فلسطينيين لتبادل الأسرى، وأتمّت الاتفاقات. وكما أعلنت إستير واشمن على نحو تأكيدي، وهي والدة جندي إسرائيلي توفّي أثناء عملية لإطلاق سراحه، (وكما يعلم كل شخص في إسرائيل)، "كل هذا الحديث عن عدم التحدث إلى الإرهابيين هو بلا معنى، ففي النهاية قاموا بإطلاق سراح سجناء فلسطينيين وأيديهم ملوّثة

بدماء ثلاثة جنود قتلى، وأطلقوا سراح الشيخ أحمد ياسين مقابل عميلَين للموساد"[1].

بصورة مماثلة، فإن سخط المسؤولين الإسرائيليين ومسؤولي اللوبي اليهودي على *الابتزاز* هو أمر مضحك، هذا إن لم يكن مأساوياً. تقوم إسرائيل باحتجاز أفراد عائلات الناشطين الفلسطينيين الرهائن المشتبَه بهم، وأقاربهم، والجيران بأكملهم، وذلك بشكل منهجي؛ حتى أن بعضهم يُسجنون ويعذّبون بهدف انتزاع معلومات منهم أو إجبار المشتبَه بهم على الاستسلام.

فإتهام ضحايا الجرائم التي يرتكبها الجلاّدون أنفسهم هو سمة الأنظمة التوتاليتارية، كما قال ألبير كامو ذات مرة.

ويُطرح تساؤل مساوٍ في الأهمية حول ما يكمن وراء الدولة اليهودية ورياء اللوبي وأكاذيبه المرافقة لرفض التفاوض حول تبادل الأسرى: لِمَ رفض النظام الإسرائيلي التفاوض، وذلك بخلاف ممارساته السابقة؟ ويكمن تفسير تصلب إسرائيل في عدم رغبتها بإطلاق سراح جنديّها، أقلّه ليس قبل تدمير غزة وإعادة احتلالها. إن رفض التفاوض هذه المرة هو خطوة ساخرة ومحسوبة بشكل مدروس لإطالة أمد الاجتياح وإحكام الخناق على اقتصاد غزة بهدف تسريع الرحيل الطوعي للفلسطينيين والأعمال الفلسطينية. وتمّت

إن رفض التفاوض هذه المرة هو خطوة ساخرة ومحسوبة بشكل مدروس لإطالة أمد الاجتياح وإحكام الخناق على اقتصاد غزة بهدف تسريع الرحيل الطوعي للفلسطينيين والأعمال الفلسطينية.

(1) أخبار بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.

التضحية بالعريف للصالح الأكبر الذي يسهم بإنشاء إسرائيل الكبرى؛ ففي مواجهة الصور العاطفية للشاب التي نشرتها وسائل الإعلام المتأثّرة باللوبي، لم يكن هناك أي قلق حيال رفض الدولة اليهودية التفاوض لإطلاق سراحه.

لا يتمثّل الخطر بقيام التشدد الإسرائيلي بتوريط وسائل الإعلام والدولة الأميركية فحسب، بل أيضاً بتلقين المجتمع المدني الأميركي الذي يعاني من أنظمة الدولة البوليسية التي يضعها الحكام في البيت الأبيض. وراء المأزق الكبير والمعاملات الظالمة التي يعاني منها الفلسطينيون في غزة، ومشاركة الولايات المتحدة في ذلك، يكمن السؤال الأكبر حول حرب جوّيّة جديدة ضد إيران. وإذا كانت إسرائيل قادرة على التسبّب باجتياح أميركي للعراق من خلال اللوبي اليهودي وداعميه في الحكومة، وإذا كانت قادرة على ضمان مشاركة أميركية وأوروبية في تدمير حكومة منتخَبة ديمقراطياً في فلسطين، وذلك في سياق تطهير عِرقي، واجتياح لبنان وتدميره، هل يمكن للنفوذ بصيغته الحالية أن يؤدّي إلى هجوم واسع النطاق على إيران؟ السوابق موجودة، والآلية السياسية جاهزة. فهل الأمر متعلّق بالتوقيت أو الذريعة؟ هل يمكن لحدث أو قوة سياسية غير مرتقَبة التدخل لإحباط القوة الصهيونية الماحقة؟ وتتمثّل الخطوة الأولى بشرح المسألة: تسمية الكتلة الفاعلة الموالية لإسرائيل، والكشف عن مسألة الولاء المزدوج، ومواجهة الحملات القاسية والمشوِّهة للسمعة والصادرة عن عملاء الدولة الإسرائيلية، وبدء حملة تربوية وسياسية على نطاق واسع لوضع حدٍّ للجرائم الإسرائيلية ضد الإنسانية ودفاع اللوبي المُخزي عن الحل النهائي.

حملة دعائية إعلامية في خدمة التطهير العِرقي

كما يمكن التوقع انطلاقاً من ردود الفعل السابقة حيال معاملة إسرائيل الضارية للمراكز الفلسطينية الاجتماعية والمدنيين، كان رد فعل وسائل الإعلام حيال الهجوم الإسرائيلي الضاري منسجماً بالكامل تقريباً مع وجهات نظر اللوبي اليهودي. وقد اخترتُ تحليل أحد المصادر ذات السمعة الحسنة - المؤسسة البريطانية للإرسال بي بي سي بدلاً من وسائل الإعلام الناطقة باسم اللوبي بصراحة أكبر مثل *الواشنطن بوست*، *واللوس أنجلوس*، *والتايمز*، *والنيويورك تايمز*، أو محطات الإذاعة والتلفزيون الأكثر صخَباً - لإيضاح المسألة. ففي 1 تموز/يوليو 2006، قدّم آلن جونستون، وهو مراسل أخبار بي بي سي في غزة، 'نظرة عامة' عن حالة الحرب[1]، وكانت خلفية الاجتياح الإسرائيلي قائمة على الفكرة الرئيسية لرواية الموالين لإسرائيل: "أفضل ما تملكه الحكومات سيتواجه هنا. وقد أقبلت حماس على المهمة ضامنةً أن إسرائيل ستكون مُثقَلة بالمشاكل".

كان موقف حماس - ما تمّ التعبير عنه من خلال سلوكها على الأقل - كالتالي: 1) دعم وقف لإطلاق النار مع إسرائيل لمدة سنة واحدة، بالرغم من الاغتيالات الإسرائيلية المستمرة؛ 2) المشاركة في أول عملية انتخابية حرة ومفتوحة؛ 3) عرض التفاوض حول التعايش مع النظام الإسرائيلي على أسس المساواة والاحترام المتبادَل، وهو أمر رفضته إسرائيل؛ و4) السعي وراء وسائل السلام، والاحتكام إلى الأمم المتحدة في مواجهة المقاطعة الإسرائيلية القاسية. بكلمات

(1) بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.

أخرى، قلبت البي بي سي خلفية الاجتياح رأساً على عقب: هو موقف (وسلوك) إسرائيل العدائي والمحارب الذي "ضَمن أنها [حماس] ستكون مُثقَلة بالمشاكل".

جاء في العرض الثاني لخلفية الاجتياح الإسرائيلي في معرض دفاع البي بي سي عن الاجتياح الإسرائيلي: "في الماضي، إستهدف المفجّرون الانتحاريون التابعون لحماس مدناً إسرائيلية، مُزهقين مئات الأرواح. لقد دعت حماس التفجيرات في المقاهي والحافلات مقاوَمة للاحتلال. لكن الغرب دعاه إرهاباً، وأقحم الحكومة الجديدة في عزلة اقتصادية ودبلوماسية، وهي ستبقى منبوذة على الصعيد العالمي إلى أن تقوم حماس بالتخلّي عن العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود".

استعرضت البي بي سي نشاطات حماس في الماضي، متجاهلةً أمثلة أكثر سوءاً عن الإرهاب الإسرائيلي، بما في ذلك الاجتياح الفتّاك للبنان الذي قتل 25.000 شخص، 1.400 منهم في مخيّم صبرا وشاتيلا للاّجئين؛ وقيام إسرائيل بقتل أربعة أضعاف عدد المدنيين الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الانتفاضتَين؛ والقتل المنهجي للمُعادين والمدعوّ: *اغتيال هادف*؛ أدانت الأمم المتحدة ومعظم الحكومات الغربية (باستثناء الولايات المتحدة) كل من هذه الأعمال. إذا كان السلوك السابق للإرهاب معياراً لتقييم الأنظمة، فإن إسرائيل، إلى جانب الولايات المتحدة، هما الدولتان المذكورتان بشكل متكرّر في غالبية استطلاعات الرأي الغربية على أنهما التهديد الأكبر للسلام. كان تأسيس إسرائيل بالذات قائماً على الترهيب والتدمير العنيف للفنادق، والمقاهي، والمستشفيات، والمدارس، وممتلكات عربية واستعمارية أخرى. إن انشغال البي بي سي بالمقاهي

والحـــافلات الإســـرائيلية يتغاضى عن التدمير الإسرائيلي للمدارس والمستشفيات والمنازل الفلسطينية. وأيّاً يكن السلوك المرافق للاقتراع في الأمم المتحدة، تبقى إسرائيل الدولة المنبوذة دولياً بهامش 10 إلى 1 علـــى الأقـــل. وأقـــرّت كـــل الأنظمة الغربية مشاركة حماس في الانـــتخابات، بمـــا فيها واشنطن التي رحّبت في بادئ الأمر بالنتيجة الديمقراطية. ولم يكن حصار فلسطين الذي قادته إسرائيل، واللوبي، والـــولايات المتحدة نتيجة لسلوك حماس في السابق، بل بسبب نتائج الانتخابات الحالية وانتقام إسرائيل من جمهور الناخبين الفلسطينيين، كما أكد مسؤولون إسرائيليون علانيّةً. علاوةً على ذلك، وكما أُشير إلـــيه في وقت سابق، كانت حماس قد وافقت ضمناً على حل قائم على دولتَين، وذلك قبل أسبوع من الاجتياح الإسرائيلي ولدى توقيع حمـــاس على اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. والإطار المُجحف للبي بي سي مصمَّم لإلقاء اللوم على حماس، وهي ضحية الجرائم التي ترتكبها إسرائيل واللوبي والولايات المتحدة في حقها.

وفقـــاً للـــبي بي ســـي، فالحظـــر المفـــروض من قِبَل اللوبي الإسرائيلي/الولايات المتحدة ليس موجَّهاً إذ ذاك ضد حكومة منتخَبة ديمقراطياً بل ضد إرهابيين. وتبرِّر الهجمات الإسرائيلية على فلسطين في فتـــرة التمهـــيد للاجتياح بأعمال حماس السابقة، متجاهلةً القتل الاســـتفزازي لعـــشرين مدنياً فلسطينياً خلال حزيران/يونيو 2006 الدمـــوي. والإطـــار الـــذي اعتمدته البي بي سي لتحليل الاجتياح الإسرائيلي هو مكيدة جليّة لأمّة أُعيد استعمارها.

ويـــتمّ تجاهـــل إعـــادة الاستعمار الإسرائيلية لغزة، والقصف، والحشود العسكرية قبل أسر الجندي الإسرائيلي، في النظرة العامة التي

أعـــدّتها البي بي سي. وبدلاً من ذلك، تقدّم لنا أحداثاً مثيرة لمسرحية مسلـــسَلة من الدرجة الثالثة وُضعت في خدمة هجوم وحشيّ ضارٍ ضد 1.4 مليون أسير فلسطيني.

> كـــان مقاتلـــو حمـــاس بين أولئك الذين أغاروا على موقع عسكري على الحدود مع غزة يوم الأحد. ففي ضوء الفجر، خـــرجوا مـــن نفـــق، وفاجـــأوا طاقم دبّابة وهم نِيام. قتل المهاجمون جنديَّين واقتادوا جلعاد شاليت البالغ من العمر 19 عامـــاً. وعـــندما تـــرون صور وجهه الشاحب على شاشة التلفـــزة، يـــسهل عليكم تصديق كل ما وُصف به: 'خجول، ذكي، وموهوب في الرياضيات'. هو 'ابن كل إسرائيلي في المنـــزل المجاور'. وها هم الآن يشاهدونه يعيش كوابيسهم. هـــو فـــي مكان ما في أعماق غزة بين أيدي عدوّهم الأكثر ترهيباً"[1].

وتسلّط البي بي سي الضوء على صورة قتلة عرب لطفل يخرجون مـــن تحـــت الأرض - شياطين حقيقيون - ويذبحون أطفالاً يشعرون بالـــنعاس وعلى وجوههم نَمَش (خدعة لربط الجنود الإسرائيليين ذهنياً بالأوروبـــيين، لا بالشعوب الساميّة- *العربية*). ولكن لم يَرِد أن هؤلاء القـــتلة كانوا قد أطلقوا آلاف القذائف على غزة عندما كانوا يمسحون الأفـــق بحـــثاً عن أي هدف متحرك. وهناك 9.000 سجين فلسطيني، العديد منهم مدنيون، وبعضهم شاحبو الوجه أو أسوأ من ذلك بسبب التعذيب الذي جُعِل قانونياً، كما أن عدداً كبيراً منهم أصغر سنّاً بكثير مـــن جلعاد ويضع بعضهم نظّارات، والعديد منهم خجولون وأذكياء

(1) بي بي سي، 1 تموز/يوليو 2006.

وموهوبـــون في الرياضـــيات. عاشـــت عائلاتهم الكابوس الإسرائيلي بالاحتجاز في أي مكان لمدة تتراوح بين عام وعشرين عاماً... لا أياماً قليلة كالعريف المنتمي إلى طاقم الدبّابة. وهناك ثلاثمئة طفل فلسطيني من الجـــوار لم يبلغوا الثمانية عشرة من عمرهم وهم يتعفّنون في السجون الإســـرائيلية؛ وهناك آلاف آخرون فقدوا بصرهم وأصيبوا بالشلل بعد إطـــلاق الإســـرائيليين الطلقـــات الحيّة عليهم بسبب احتجاجهم على الاحتلال. وبالنسبة إلى الإسرائيليين، يتمثّل الكابوس الإسرائيلي بتأمين دخـــل للفرد الواحد يبلغ 20.000 دولار، إضافةً إلى تجهيزات كهربائية لإضاءة المنـــزل، وأحواض للسباحة يتسكّعون حولها، وشواطئ لإلهاء أنفـــسهم عن الكابوس الذي يسبّبه لهم جندي إسرائيلي واحد قالت لنا الـــبي بي ســـي "إنه في خطر داهم" من قِبَل "المقاتلين الفلسطينيين" قتلة الأطفال. دون أي شعور بالعار، تُغفل البي بي سي ذكر الكابوس الحي الـــذي يعيشه سكان غزة البالغ عددهم 1.4 مليون شخص دون ماء، وصَرف صحي، وكهرباء، وهم عُرضة لوابل يومي من قذائف المدفعية والصواريخ...

ليس من الصعب إدراك أن البي بي سي ضمّنت روايتها الفكرة الصهيونية العِرقية القاضية بأن حياة إسرائيلي واحد تساوي أكثر من حـــياة 1.4 مليون فلسطيني، أو أن الكرب النفسي لمشاهدي التلفزة الإســـرائيليين هـــو أكثر أهمية من مئات آلاف العائلات الفلسطينية المهدَّدة بالإبادة الجسدية.

دعونا نقول إن دفاع البي بي سي عن الترهيب الإسرائيلي ليس أسوأ من الدعاية التي تتداولها الأخبار في بقية منشورات الاتجاه السائد الشهيرة في الولايات المتحدة.

ما هو ملفت للنظر في ما يتعلّق بالتحقيق الصحافي الذي أوردته وسائل الإعلام حول العدوان الإسرائيلي هو مدى قيام هذا التحقيق بتبرير وشرعنة الجرائم الأكثر شناعة بتصويراته الأكثر فظاظة ولغته المنافقة. ولم يُطلق البابا أو كوفي أنان أو أي مسؤول حكومي بارز آخر - باستثناء وزير الخارجية السويسرية - صرخة سُخط في مواجهة هذه الجريمة ضد الإنسانية. وهكذا، يظهر نفوذ جماعات الضغط اليهودية هنا وفي الخارج. فعندما اجتاح موسوليني أثيوبيا، رفعت عصبة الأمم أيديها ولم تفعل شيئاً. وعندما اجتاح هتلر تشيكوسلوفاكيا، دعا بعض الغربيين إلى التهدئة دون أن يفعلوا شيئاً. وعندما اغتصبت إسرائيل غزة، حثّتها واشنطن والاتحاد الأوروبي على المتابعة.

بما أن إسرائيل هي المعتدي، واللوبي اليهودي متورّط بعمق، ووسائل الإعلام تسلّط الضوء على وجه الأسير العسكري الإسرائيلي، فإن حركة السلام الأميركية لا تستجيب عملياً للكابوس الذي يراود الفلسطينيين. هذا، وبالرغم من واقع أن الفلسطينيين ناشطون، يدرك معظمهم قابلية وسائل الإعلام الرئيسية على ارتكاب أخطاء، وهم يتّكلون بانتظام على الإنترنت للاطّلاع على تحقيقات صحافية أقرب إلى الواقع.

حتى أن المُتنصّلين السيّئي السمعة من نفوذ اللوبي اليهودي (تشومسكي، بالاست، كلير، ألبرت، وعدد وافر من المفكرين التقدميين والصحافيين) سيتضايقون بشدة عندما يكتشفون أن مصلحة بيغ أويل مطمورة تحت رمال ودَبش المنازل المهدّمة في غزة. ولا يمكن كذلك ربط دعم الحكومة الأميركية للعدوان الإسرائيلي

علـــى غزة بأي مصالح 'جيو-سياسية في الشرق الأوسط' كما قال البروفسور ستيفن زونس. ولكن تكلّم اللوبي وأصغت واشنطن: يجب دعـــم إســـرائيل، فأكاذيـــبهم حقائق، واجتياحهم دفاعي، وكربهم واقعي، وحياتهم كابوس؛ والآخرون هم الإرهابيون.

يُديـــر القطـــاع الصغير المكتظّ بالسكان ظهره للبحر. ولكن الـــشعب الفلـــسطيني امتلك هذا القطاع طيلة أجيال لا تُحصى ولا تُعَدّ، وسيتطلّب الأمر قيام الجنود الإسرائيليين بإبادتهم جسدياً لإزالة وجودهم من هذه المنطقة.

خاتمة

بينما تشقّ آلة الحرب الإسرائيلية طريقها في اتجاه الحل النهائي، ســـاحقةً كـــل ما يعترض سبيلها تحت شمس الصيف الحارّة، تغدو حقـــول القـــتل في غـــزة مُشبَّعة بالدم الفلسطيني. وفيما يزداد عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين كل يوم بالغاً العشرات وقد تجاوز عـــدد القتلى المئات والجرحى الثلاثمئة في منتصف تموز/يوليو، يظهر دليل جديد على استخدام إسرائيل الإجرامي لأسلحة الدمار الشامل الكيميائـــية والاختـــبارية الرهيبة وغير القانونية. ففي 9 تموز/يوليو، نشرت وزارة الصحة الفلسطينية تقريراً صادراً عن الأطباء الجرّاحين في غـــزة أظهـــر أن "الإصابات الـــ 249 كلها التي تسبّبت بها آلة الحرب الإسرائيلية خلال العملية في غزة... ناجمة عن شظايا قذائف ومتفجرات مطوَّرة حديثاً تسبّبت ببتر الأوصال وإصابة كل الأجزاء المتضرّرة بحروق". وفي مستشفى الشِفاء، صرّح الدكتور السقّا (الذي يرأس خدمة الطوارئ في المستشفى) قائلاً، "حتى *أن أجساد المصابين*

أحرقت بأكملها تقريباً. لقد شُوِّهت بطريقة بشعة لم نرَ مثيلاً لها من قبل. وعندما حاولنا تصوير جثث القتلى بأشعة إكس، لم نجد أي أثر للـــشظايا التي أصابت الشخص المقتول. نحن واثقون من أن إسرائيل تستخدم سلاحاً كيميائياً أو مُشعّاً جديداً (الهجوم على غزة). وأكثر مـــن 25 بالمئة من المصابين أطفال تحت سنّ السادسة عشرة"[1]. وفي الـــيوم التالي لانتهاء كأس العالم بكرة القدم، قتل الجنود الإسرائيليون أربعة مراهقين يمارسون لعبة كرة القدم في أحد الحقول.

ونظـــراً للحـــصانة الـــتي تمنحها إياها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والـــولايات المـــتحدة، كثّفت إسرائيل هجماتها في غزة لدرجـــة تفجير مبانٍ سكنية مؤلّفة من ثلاثة طوابق ومليئة بالسكان، فقـــتلت امـــرأتين وطفلَـــين في 10 تموز/يوليو[2]. وكرّرت الحكومة الإسرائيلية دعاية الحرب المعتادة، مدّعيةً "*أنهم يستهدفون الإرهابيين*". وكالعـــادة، ردّدت المـــنظمات الأميركية-اليهودية الرئيسية المقولة الإســـرائيلية بـــأن "*لا وجود لأزمة إنسانية في غزة*"[3]. وحتى عندما أنكـــرت إســـرائيل وجود أي أزمة، كانت تعمل على التضييق على المدنيين الأجانب (معظمهم أميركيون) من أصل فلسطيني لمنعهم من دخـــول الأراضي المحتلة، وذلك للمرة الأولى منذ العام 1967، ومن بيـــنهم أطـــباء، ومهندسون، وصحافيون، وأكاديميون من سلالات فلـــسطينية يحملون الجنسية الأميركية أو الأوروبية، مفرّقةً إيّاهم عن أفراد عائلاتهم ومرضاهم وزملائهم العالقين في غزة. من الواضح أن

(1) الجزيرة، 11 تموز/يوليو 2006.

(2) الجزيرة، 10 تموز/يوليو 2006.

(3) دايلي ألبرت، 12 تموز/يوليو 2006.

إسرائيل تقوم بكل ما هو ممكن لمنع كشف النقاب عن المستوى الذي بلغته حملتها الإرهابية في عزل الفلسطينيين عن بقية العالم، وتفريق العائلات بهدف إيجاد *الظروف*، كما سبق لشارون ورابين أن عبّرا عن ذلك بأسلوب شاعري، عانيَين بذلك *المغادرة الطوعية* للفلسطينيين وبأعداد كبيرة. وبما لا يتناقض مع وحشيّتها السابقة، أسقطت إسرائيل في 11 تموز/يوليو قنبلة زنتها طن واحد على مبنى سكني في منطقة مجاورة لغزة مكتظة بالسكان، فقتلت 23 فلسطينياً، أربعة عشر منهم مدنيون بمن فيهم تسعة من عائلة واحدة – الوالدة، الوالد وسبعة أطفال لم يتخطّوا عامهم السابع عشر.

بطريقة يمكن توقعها، يستمر منكِرو الحل النهائي أو 'الهولوكوست الفلسطينية' في وسائل الإعلام الأميركية، ولا سيّما في الصحافة اليهودية الموالية لإسرائيل، بالدفاع عن الاجتياح والقتل والدمار دون الشعور بحدٍّ أدنى من الخجل بل بعنف المشاغبين الذين لا يمكن تحدّيهم والذين يدّعون الفضيلة والصلاح. وباستمرار الحملة الإسرائيلية القاتلة داخل غزة في إطار من الحصانة، إستخدمت إسرائيل نفوذها ضد اتحاد أوروبي ضعيف. ففي 7 تموز/يوليو، سجنت إسرائيل حسن كريشي، نائب رئيس اللجنة السياسية للأمن وحقوق الإنسان التابعة لتجمّع برلمانات الأورو-متوسطية (EMPA) وإسرائيل دولة عضو في ذلك التجمع. من الواضح أن عجز الاتحاد الأوروبي المكتشَف حديثاً، والذي يمنعه من انتقاد المذبحة الإسرائيلية في غزة بشكل صريح، شجّع حكام إسرائيل على القيام بعدوان أكثر دموية؛ لا يتوقف عند حدود غزة. ففي 12 تموز/يوليو، إجتاحت إسرائيل لبنان بعد حادث حدودي شارك فيه حزب الله، وأدّى هذا الحادث إلى أسر جنديَّين إسرائيليَّين ومقتل سبعة

جـنود إسـرائيليين ومدنيِّين لبنانيِّين. وبتزايد مقاومة الناس العاديين في العـالم العربي، تحركت آلة الحرب الإسرائيلية إلى ما وراء الحدود وإلى لبـنان هذه المرة، وإلى سوريا وبلدان مجاورة أخرى على الأرجح حيث يبدو أن مقاومة الحل النهائي في ازدياد.

بالـرغم مـن أن مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الـولايات المـتحدة وكـتّاب صفحة الرأي في الصحف والمجلات الأميركـية الكـبرى والـصغرى يدعمون بلا قيد أو شرط موقف الحكومة الإسرائيلية المعارض للتفاوض مع قيادة حماس المنتخَبة، إضافةً إلى قصفها الوحشي للمدنيين الفلسطينيين العالقين دون طعام أو ماء أو كهـرباء في غزة، فإن 45 في المئة من اليهود الإسرائيليين يعتقدون أن الحكومة استخدمت قوة مُفرطة، ولا سيّما لدى توقيف مسؤولي حمـاس المنتخَبين، وأيّد 50 في المئة منهم إجراء مفاوضات مع حماس حول إطلاق سراح أسير الحرب الإسرائيلي، فيما عارض 42 في المئة المفاوضات[1]. ووفقاً لرأي *الجيروزاليم بوست* حول نتائج استفتائها، فـإن "*الناس في الإجمال أكثر انفتاحاً من القيادة على إمكانية الحوار مع حماس، وهي نتيجة أشارت إليها باطّراد استفتاءات مؤشّر السلام في الأشـهر الأخـيرة*"[2]. ووفقـاً للمعيار السياسي الذي تعتمده المـنظمات الـيهودية الرئيسية في الولايات المتحدة، يجب أن تكون إسرائيل مليئة بمعادي السامية وكارهي أنفسهم أو بشعارات ازدرائية مماثلـة أخرى تُطبَّق عادةً على المؤيّدين الأميركيين للاعتراف بحقوق الفلسطينيين وللتفاوض مع حماس.

---

(1) هاآرتس، 10 تموز/يوليو 2006.

(2) جيروزاليم بوست، 11 تموز/يوليو 2006.

الفصل الثامن

"الكلب المسعور" يخرّب لبنان

"يجب على إسرائيل أن تكون ككلب مسعور يشكل خطراً كبيراً لدى إزعاجه".

الجنرال موشيه دايان، وزير دفاع إسرائيلي سابق.

"أصدر قائد الجيش دان حالوتس الأمر للقوات الجوية بتدمير 10 مبانٍ متعددة الطبقات في منطقة الضاحية (في بيروت) رداً على كل صاروخ يُطلَق على حيفا".

إذاعة الجيش الإسرائيلي، 24 تموز/يوليو 2006.

"أظن أنه من المهم عدم الوقوع في شرك التكافؤ الأخلاقي هنا. ما قام به حزب الله هو خطف جنديَّين إسرائيليَّين وإمطار المدنيين الإسرائيليين بالقذائف الصاروخية وقذائف الهاون. فما قامت به إسرائيل رداً على ذلك هو دفاع عن النفس".

السفير الأميركي إلى الأمم المتحدة جون بولتون.

"يمكن اتهام القادة الإسرائيليين بارتكاب جرائم حرب".

لويز أربور، المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تموز/يوليو 2006.

"الحرب العالمية الثالثة... بدأت بالفعل. ما نشهده اليوم في الشرق الأوسط هو فصل منه".

دانيال غيليرمن، السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، تموز/يوليو 2006.

"إسرائيل هي التهديد الأكبر في نظر معظم الأوروبيين".

استفتاء أجراه الاتحاد الأوروبي في أوائل العام 2006.

كان كريستلناخت – وهو الهجوم النازي الذي استهدف المنازل والمتاجر اليهودية واليهود عام 1939 انتقاماً لقيام أحد اليهود بقتل ضابط في السفارة الألمانية – بمثابة حفلة في حديقة مقارنةً مع

التدمير المستمر الذي تمارسه الدولة اليهودية في لبنان. وأدّى الانتقام النازي إلى قتل العديد من اليهود وإلحاق أضرار بالممتلكات بلغت عدة ملايين من الدولارات. وإن حصيلة ما قامت به إسرائيل من قتل ودمار في أول آب/أغسطس من العام 2006 شملت 282 قتيلاً مدنياً، و3200 جريح، و750.000 لاجئ (البعض يقول 900.000)، ومئات المباني السكنية المدمَّرة، وتدمير آلاف المنازل، والمدارس، والمعامل، وقنوات جر المياه، ومنشآت المياه والصرف الصحي، والكنائس، والمساجد، ومحطات إذاعة وتلفزيون، ومعظم الجسور والطرق العامة الرئيسية، والمطارات والمرافئ؛ في الواقع كل ما ومن يقف، أو يختبئ، أو يفرّ طلباً للسلامة.

تسبّب الحصار التام المتعمَّد الذي فرضته إسرائيل بالإضافة إلى التمشيط من خلال القصف الجوّي بكارثة إنسانية لنحو2.5 مليون لبناني، بمن فيهم اللاجئون الـ 750.000. ووفقاً *للفايننشل تايمز*، "كان الوضع الإنساني يزداد سوءاً بسبب حصار إسرائيلي بحري وجوّي، واستهداف الطرقات والجسور لإعاقة توزيع المعونات للاّجئين والناس الذين لم يفرّوا من ساحات القتال"[1]. ويخبر اللاجئون عن أيام من القصف الإسرائيلي، ونقص في المياه والطعام، وفترات انقطاع للتيار الكهربائي، وانقطاع خطوط الهاتف. وأكثر المظاهر شراً ما سرده العديد من اللاجئين حول كيفية قيام إسرائيل بإعلامهم في بادئ الأمر بوجوب المغادرة، ومن ثمّ قصفهم وهم في طريقهم إلى برّ الأمان"[2]؛ حتى أن المعونات والمساعدات الإنسانية

(1) فايننشل تايمز، 25 تموز/يوليو 2006، الصفحة 3.

(2) المرجع نفسه.

كانت مستهدَفة. وكما جاء في *الغارديان* البريطانية في 25 تموز/يوليو 2006:

> كانت المصابيح الأمامية لسيارات الإسعاف مضاءة، وكان الضوء الأزرق في الأعلى يومض وضوء آخر يضيء علم الصليب الأحمر عندما سقط الصاروخ الإسرائيلي الأول وقطع الساق اليمنى للرجل الموضوع على حمّالة. وبينما كان يصرخ تحت النار والدخان، كان المصابون والمسعفون يتدافعون طلباً لملجأ آمن، زاحفين على العشب في الظلام. ومن ثمّ، أصاب صاروخ آخر سيارة الإسعاف الثانية.

لكن لم يكن للأمر أهمية. فكل المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا تعهّدت بالولاء للدولة الإسرائيلية وأيّدت جرائمها ضد الإنسانية على غرار كل وسائل الإعلام؛ فهي تؤثّر أو تتحكم في الكونغرس، والفرع التنفيذي، واتحادات نقابات العمال في الولايات المتحدة. وكُرّرت في معظم الأحيان 'الكذبة الكبيرة' في وسائل الإعلام والأوساط السياسية التي اعتبرتها واقعاً مقبولاً، وتمثّلت بقيام إسرائيل بعمليات انتقامية. وإذا عدنا إلى التاريخ نكتشف أن حزب الله هاجم في 12 تموز/يوليو 2006 آليتين للجيش الإسرائيلي على الحدود مع لبنان؛ هدف عسكري لا يحمل أي معنى مدني. وبعد هذا الحادث العسكري المحدَّد مباشَرةً، أصدر رئيس الوزراء أولمرت أمراً بشن حملة قصف كبيرة على أهداف مدنية على امتداد لبنان. وبعد قيام إسرائيل بعملية تمشيط من خلال قصف جوي استهدف المدنيين والبنيات التحتية المدنية في كل لبنان، ردّ حزب الله في 14 تموز/يوليو 2006 بقصف مدن

إسرائيلية. وفي هذا التاريخ، شرعت دعاية اللوبي اليهودي وماكينة نفـــوذه بانتقاد بوش بسبب قلقه على الحكومة اللبنانية التي سعى البيت الأبيض بجهد لتثبيتها[1].

لقـــد هـــاجم أبـــراهام فوكسمن، وهو المدير الوطني للتجمع المـــناهض لتشويه السمعة، بوش بحدّة بسبب طلبه من تل أبيب عدم إضـــعاف رئـــيس الـــوزراء اللبناني السنيورة. وحرّك مؤتمر رؤساء المـــنظمات الـــيهودية الرئيسية مجموعاته الـــ 52، وغيّر بوش موقفه بـــسرعة ونـــسي اللبنانـــيين. وحثّت إسرائيل والمجموعات الـــ 52 الـــولايات المـــتحدة على تزويد قاذفات القنابل الإسرائيلية بالقنابل الخارقـــة للتحصينات بهدف إسقاطها على بلد أعزل ولا يتمتّع بقوة جوية فاعلة. وضغط الإيديولوجيون البارزون في اللوبي اليهودي لقيام الـــولايات المتحدة بقصف إيران وسوريا اللذَين يوجّهان حزب الله؛ آملـــين في أن تـــبدأ الحـــرب العالمـــية الثالثة التي أشار إليها السفير الإسرائيلي غيلرمن.

امـــتدّ إجماع المنظمات اليهودية الرئيسية على دعم أعمال القتل الإثني اليهودية ليشمل منظمات السلام الإسرائيلية في 'زمن السلام' والتقدمـــيين، مـــثل آموس أوز، الذين طلبوا من منظمات السلام في إســـرائيل رصّ الصفوف دعماً لجزّاري بيروت، وذلك باسم الدفاع عن إسرائيل.

بإســـراع واشـــنطن بمدّ إسرائيل بتجهيزات جديدة من القنابل والـــصواريخ الدقيقة زنة 5 أطنان، فإن ما قام به القادة الإسرائيليون من تدمير للمنازل المدنية والشقق السكنية والبنية التحتية لا يترك مجالاً

(1) فوروورد، 14 تموز/يوليو 2006.

للشك في أن الأهداف محتسَبة بدقة[1]. وبما أن الصواريخ الموجَّهة بدقة متناهية تلعب دوراً أساسياً في استراتيجية إسرائيل العسكرية، يتّضح لنا أن القصف الشهير للمستشفيات، والمساجد، وقوافل اللاجئين، وسيارات الإسعاف، والطرقات العامة، والشطرين المسلم والمسيحي من بيروت، ومدن أخرى، هو جزء متمّم لتلك الاستراتيجية.

قبل عام من الحرب على لبنان، كشف ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي للمؤسسات الاستشارية والدبلوماسيين والصحافيين في واشنطن عن معلومات حول الاجتياح القادم.

يجادل البروفسور خوان كول بشكل مُقنع قائلاً إن الحرب على لبنان خُطِّط لها طيلة عام على الأقل، ذاكراً ما كشف عنه ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي للمؤسسات الاستشارية والدبلوماسيين والصحافيين في واشنطن من معلومات حول الاجتياح القادم[2].

الذريعة الإسرائيلية المتمثلة بتحرير جنديَّين مأسورين هي أمر مُضحك نظراً للهجوم الكبير والفوري، وللدمار المستمر الذي يطال كل لبنان، بما في ذلك مناطق واسعة من لبنان الأوسط والشمالي حيث تواجد حزب الله محدود جداً، هذا إذا كان هناك وجود له في تلك المناطق.

يتعيّن علينا بصعوبة تجاهل السياق التاريخي للقصف الإسرائيلي والقتل غير المبرَّر للّبنانيين. فطيلة سنوات عدة، حثّ اللوبي اليهودي البيت الأبيض والكونغرس على نزع سلاح حزب الله وتدميره.

---

(1) أخبار بي بي سي، 23 تموز/يوليو 2006.

(2) انظر إلى http://www.juancole.com، 23 تموز/يوليو 2006.

ولبلوغ ذلك الهدف، كان من الضروري تغيير واقع القوى على الأرض في لبنان من خلال إجبار السوريين على الخروج؛ أُنجز هذا الأمر بنجاح عبر اغتيال سياسي لبناني بارز (الحريري) ومن ثمّ إلصاق التهمة بأجهزة المخابرات السورية. وبالرغم من أن عملية الاغتيال هذه لا تخدم المصالح السورية كما ثبت، فلم يُقدَّم أبداً أي دليل يُثبت ضلوع السوريين فيها، وكانت شهادة كاذبة تمّ التراجع عنها في وقت لاحق الدليل الوحيد. وبعد مغادرة سوريا، أُلقي القبض على قاتل لبناني مأجور يعمل لصالح جهاز المخابرات الإسرائيلية، الموساد، من قِبَل الشرطة اللبنانية المعادية لسوريا، وأقرّ بارتكاب عمليات اغتيال عديدة في حق مواطنين لبنانيين يستهدفهم الإسرائيليون.

بخروج سوريا من لبنان، ضمنت واشنطن صدور قرار متحيّز عن الأمم المتحدة يدعو إلى نزع سلاح حزب الله، وذلك دون أي تنازل إسرائيلي عسكري أو حدودي (كإعادة مزارع شبعا اللبنانية التي تحتلها إسرائيل) أو إعادة الأسرى اللبنانيين الذين كانوا يقاسون في السجون الإسرائيلية منذ فترة طويلة. ومنح ذلك القرار الدولي بعد ذلك، وهو القرار الوحيد الذي لم تعترض عليه إسرائيل لأسباب جليّة، غطاء للاجتياح الإسرائيلي الذي حوّل لبنان إلى دولة مثيرة للشفقة كأفغانستان بعد أن كانت قبل أيام الجمهورية المتوسطية النابضة بالحياة. وكانت استراتيجية إسرائيل واضحة: فقد سعت إلى عزل حزب الله في العالم، ضامنةً تأييد الأمم المتحدة عبر واشنطن التي ضمنها اللوبي بعد ممارسة ضغط على إدارة بوش، واضعةً نصب عينَيها الترويج لنزاع داخلي في لبنان بين حزب الله والحكومة اللبنانية يمكن للولايات المتحدة/الأمم المتحدة التدخل من خلاله لصالح جماعتها في بيروت.

بفشل حساباتها، قررت إسرائيل، وبالتشاور مع واشنطن، شن هجوم فتّاك ومباشَر على لبنان بحجة إطلاق سراح الجنديَّين الأسيرَين وحاجتها إلى إزالة حزب الله. ونجم عن الهجوم العسكري الإسرائيلي إمكانيات مستقبلية مؤاتية تُضاف إلى تدمير حزب الله المعادي للإمبريالية، وإحدى هذه الإمكانيات هي عزل سوريا وإيجاد الذريعة لمهاجمتها مع إيران إذا قدّمتا المساعدة للّبنانيين. وتتمثل الإمكانية الثانية باعتبار واشنطن الاجتياح الإسرائيلي وسيلة لتحويل انتباه الرأي العام العالمي المذعور عن الاحتلال الأميركي الإبادي للعراق. كذلك سعت إدارة بوش إلى ضمان استمرار تأثير وسائل الإعلام القوية التابعة للّوبي اليهودي دعماً للاحتلال الأميركي للعراق عندما كانت غالبية المواطنين الأميركيين تناهض هذا الاحتلال باطّراد. أخيراً، وبالموافقة على تزويد إسرائيل بأسلحة كالقنابل التي تبلغ زنتها 5 أطنان، سعى الجمهوريون والديمقراطيون إلى ضمان حملة جمع الأموال من مؤيّديهم السياسيين اليهود الذين يملكون ملايين ومليارات الدولارات. وفي سياق السباق الذي لا يمكننا إغفاله للاستئثار بقلوب وعقول مؤيّدي إسرائيل، قام هوارد دين، وهو زعيم الحزب الديمقراطي - كان ذات مرة مستفيداً من حملة على الإنترنت قام بها التقدميون الداعمون لبلوغه سدة الرئاسة، وذلك بالاستناد إلى إدانته للحرب على العراق - باستقطاب انتباه وسائل الإعلام لدى انتقاد رئيس الوزراء العراقي بشدة، متّهماً إيّاه بأنه معادٍ للساميّة بسبب رفضه التنديد بحزب الله.

بالنسبة إلى إسرائيل، كان الهجوم العسكري موجَّهاً لتدمير *كل لبنان*، فحوّلته إلى قَفر اقتصادي بينما كانت تمارس سياسة التطهير

العرقـي مـن خلال طرد المدنيين اللبنانيين من جنوب لبنان، مسهّلةً إعـلان الجنوب اللبناني منطقة عمليات عسكرية؛ يقوم الإسرائيليون بقـصفها مـتى شاؤوا، قاتلين أشخاصاً وتاركين إيّاهم مُلقَين على الأرض بعـد اعتبارهم متعاطفين مع حزب الله، إضافةً إلى ناشطين وعـاملين في المـيدان الاجتماعـي، وأطـباء، ومقـاتلين. كانت الاسـتراتيجية تقضي بتفريغ البركة (جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لـبيروت؛ اللـذان يحـتويان ربما على 40 في المئة من سكان البلد) لالـتقاط السمكة (حزب الله). (حزب الله هو حركة شعبية سياسية واجتماعـية ينضوي تحت لوائها عدد كبير من اللبنانيين، وهو يوفر، من ضمن أشياء أخرى، خدمات اجتماعية للسكان المحليين التي تُعتبر مـن أفضل الخدمات المقدمة من قِبَل الحركات الاجتماعية-السياسية التقدمية). وفي إطار العملية، سعت إسرائيل إلى إيجاد نظام تابع لها في لبنان وإيقاف التأييد المعنوي والمادي الذي يمنحه حزب الله لحكومة حماس المنتخَبة بصورة ديمقراطية في فلسطين.

في سـياق الأحـداث، سـقطت الافتراضـات الإسرائيلية والأميركية. فقد أضعف القصف الإسرائيلي الكثيف الحكومة اللبنانية القـريبة مـن الولايات المتحدة وجعل الغالبية العظمى من اللبنانيين يـتخذون جانـب حزب الله. وكان بالإمكان استباق هذه النتيجة بالتأكـيد، وذلك بسبب فشل العقوبات الجماعية التي فُرضت على سـكان العراق بهدف تأليبهم ضد صدام حسين. وبغياب الحكومة اللبنانـية بالكامـل، تولّـى حـزب الله مهمـة نقل الضحايا إلى المستشفيات، وتأمين الطعام ومواكب إخلاء النازحين، وتوفير القليل من الارتياح لكافة اللبنانيين؛ بصرف النظر عن انتماءاتهم. وتجاهلت

الدولة اليهودية منذ البدء تحذيرات واشنطن بوجوب احترام المدنيين (اللبنانيين) والبنية التحتية المدنية، وكانت إسرائيل مُدركة تماماً لسعي اللوبي اليهودي إلى ضمان إشراك واشنطن في عملية القتل الجماعي وتقويض النظام التابع لها.

لدى الاصطدام بواقع الاختيار بين الدفاع عن نظام لبناني محافظ أو دعم حرب إسرائيلية شاملة، لم يكن هناك أدنى شك بأن البيت الأبيض سيدعم اللوبي وتل أبيب دون تردد.

إذا أخطأت الولايات المتحدة التقدير في ما يتعلق بالتدخل الدقيق لإسرائيل، فإن الدولة اليهودية من جهتها بالغت في تقدير قدرتها على إخضاع حزب الله من خلال القصف. وباشر النظام الإسرائيلي بعد ذلك بشن حرب برّيّة كانت مُكلفة جداً له في المناطق الوعرة من جنوب لبنان. وللمرة الأولى، كانت هناك إصابات عسكرية إسرائيلية متعاظمة على نطاق واسع؛ ولم تكن العائلات اللبنانية البريئة وغير المسلّحة التي تستهدفها الطائرات والطوافات الإسرائيلية تلقى حتفها فقط بل الجنود الإسرائيليون أيضاً.

وبمهاجمة جنود إسرائيليين وأسر اثنَين منهم، كان حزب الله يسعى إلى مدّ يد العون الإنساني لفلسطينيّي غزة المحاصَرين الذين كانوا يعانون من ضربات مطرقة الاجتياح الإسرائيلي والاغتيالات اليومية. ولم يكن لأي من سوريا أو إيران أي تأثير في قرار حزب الله برفع الضغط الإسرائيلي عن الفلسطينيين. ووفقاً للعديد من الخبراء في إيران، "اتّبعت إيران أسلوباً براغماتياً في سياستها الخارجية ولم ترغب في الدخول بمواجهة مع إسرائيل"[1]. وجادل خبير آخر قائلاً

(1) فاينننشل تايمز، 18 تموز/يوليو 2006، الصفحة 3.

إن: "إيران لم تكن تبحث عن افتعال أزمة في لبنان بينما تمرّ دبلوماسيتها النووية بمرحلة حاسمة"[1]. وأشار خبير في شؤون حزب الله إلى أنه "لم يكن بالإمكان تخيّل قيام إيران بإصدار أمر لحزب الله لأسر جنود إسرائيليين، فقادة حزب الله ليسوا ممّن يتلقّون الأوامر من مكان آخر"[2]. ولا يستثني هذا الأمر بالطبع الدوافع المنطقية المتمثلة بضمان تبادل سجين ببعض السجناء السياسيين اللبنانيين الذين كانت إسرائيل قد اعتقلتهم، ويعود تاريخ اعتقال بعضهم إلى أكثر من عقد من الزمن، إضافةً إلى تحرير الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي.

بمهاجمة لبنان والتركيز على حزب الله، سعت إسرائيل إلى عزل الحكومة الفلسطينية أكثر فأكثر وإكمال سياستها القائمة على قصف الشعب الفلسطيني بهدف التسبب بهجرة جماعية طوعية. وخلال الأسبوعين الأوّلَين من القصف على لبنان، إستمرت إسرائيل بحملة الاغتيال والقصف في غزة والضفة الغربية، قاتلةً ومشوّهةً عدداً كبيراً من المدنيين والأطفال ومقاتلي المقاومة. وبرفع الخسائر في صفوف المدنيين (إلى حوالى 500)، والدمار (إلى حوالى ملياري دولار)، وتهجير 750.000 مدني على الأقل في لبنان حتى 27 تموز/يوليو 2006، تمكّنت إسرائيل من صرف انتباه وسائل الإعلام الموالية لإسرائيل عن أعمال القتل اليومية وإصابة عشرات الفلسطينيين. وكانت التغطية الإعلامية للإبادة الجماعية في لبنان في أسوأ حالاتها؛ ولم تكرّر وسائل الإعلام التلفزيونية - سي بي أس، أن بي سي، أي بي سي،

(1) المرجع نفسه.
(2) المرجع نفسه.

ســـي أن أن، والإذاعة العامة الوطنية، والصحافة المحترَمة - الدعاية الإســـرائيلية فحسب في ما يتعلق "بالصواريخ الموجَّهة بدقة عالية... مدمّرةً غرف حزب الله المحصَّنة تحت الأرض"، بل ركّزت أيضاً على العـــدد الكـــبير مـــن القتلـــى والإصابات في صفوف الإسرائيليين؛ وإعـــتمدت في بعض الأحيان على مواد إخبارية تعود لأيام خلت، محاولةً تسليط الضوء على المعاناة الإسرائيلية لتتلاءم مع الواقع اليومي في لبنان حيث يسقط قتلى مدنيون، ويصاب الآلاف، ويغدو الملايين مـــشرَّدين دون كهرباء أو ماء ويستمرّون مع ذلك بالتعرّض لأطنان القـــنابل التي يُسقطها قادة الطائرات الإسرائيلية دون رحمة، باحثين كمـــا زُعِـــم عـــن 'الغرف المحصَّنة تحت الأرض'، ولكنهم كانوا يستهدفون في الواقع مجمّعات سكنية متعددة الطوابق. "ثلث إصابات اللبنانـــيين على الأقل هم أطفال"، هذا ما قالته جان إيغلند من الأمم المتحدة بعد معاينة ميدانية؛ وأقل من عشر الإصابات هم من مقاتلي حـــزب الله. وفي مـــواجهة عمليات القصف الكبيرة التي استهدفت المدنـــيين، وصفت وزيرة الخارجية الأميركية الدمار الحاصل بمخاض ولادة الـــشرق الأوســـط الجديد، تماماً كما برّر أسلافها في الرايخ الثالث قصف لندن إبّان الحرب العالمية الثانية.

في 24 تمـــوز/يوليو 2006، نشرت *الدايلي أليرت*، وهي النشرة الإخبارية لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأميركية الرئيسية، مقالات لمـــدافعين عـــن الاجتياح الإسرائيلي الدموي. ولم يصدر أي انتقاد لتشريد 750.000 لاجئ على الأقل من منازلهم، ولم يُشَر بكلمة إلى تـــدمير الشقق السكنية، ولم يرد، وإن بشكل عابر، ذكر مقتل أكثر مـــن 100 طفل؛ بل فقط اقتباسات للرئيس بوش يعارض فيها وقف

إطـــلاق النار، وللسفير بولتون اليميني المتطرف 'الذي يضع مصالح إســـرائيل قبل مصالح الولايات المتحدة' (سفير الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة) مدافعاً عن القصف الترهيبـــي الذي تمارسه إسرائيل، ومجـــادلاً أن عـــدد الصواريخ القليلة نسبياً التي سقطت في إسرائيل شكّلت قلقاً أكبر من تدمير بنية لبنان التحتية بأكملها، وتلويث خطه الـــساحلي بالكامل، وقتل وتشويه آلاف المدنيين وثلثهم أطفال... ودعمـــت الافتتاحيات في *الواشنطن بوست*، و*اللوس أنجلوس تايمز*، و*وول ســـتريت جـــورنال*، و*النيو ريبابليك* حمّام الدم الإسرائيلي. واتّـــبعت افتتاحيات في *الواشنطن بوست*، و*وول ستريت جورنال*، و*ميامي هيرالد* الخط الذي يتّبعه اللوبي.

لقد وجهت آلة الدعاية الضخمة اليهودية والموالية لإسرائيل إلى وســـائل الإعـــلام الأميركية رسائل تطلب فيها تأييداً غير مشروط لأعمـــال القتل الإسرائيلية، وتنكّراً للمعاناة اللبنانية، وتبريراً للدمار الذي لا مبرّر له، وقد وصفت 'كلاب إسرائيل المسعورة' (إشارة إلى موشـــيه دايـــان) هذه الممارسات بأنها عمل دفاعي بطولي. ولم يُبالِ أحـــد باعتراضـــات الأميركيين الذين روّعتهم الأعمال الإسرائيلية الوحـــشية أو شـــعروا بتعاطف مع الضحايا، وقد تعرّضوا للمهاجمة والـــسخرية. (سخر طوني سنو، الناطق الصحفي للبيت الأبيض، من هـــيلين توماس المتمرّسة، وهي من أصل لبناني وفي العقد التاسع من العمـــر، ناعـــتاً إيّاهـــا بأنها 'صوت حزب الله'). أما حركة السلام الأميركـــية التي منعها التقدميون اليهود من إهانة إسرائيل فتحتضر. ومـــرة أخرى، أفلتت إسرائيل من المحاسبة على ما ترتكبه من جرائم لأن داعميها السياسيين ما وراء البحار يهيمنون على وسائل الإعلام.

ويركع الكونغرس الأميركي مُذعناً لإملاءات اللوبي، ويتصرف طاقم البيت الأبيض بأكمله كأنهم سُعاة لدى وزارة الخارجية الإسرائيلية، في حين تشيّع إسرائيل بدورها أنها مُنحت الإذن من الولايات المتحدة للتصرف بهذه الطريقة؛ ضاربةً كل التفاصيل بعرض الحائط دون الشعور بأي قلق حيال ما سيتسبّب به ذلك من إحراج علني (وخاص) للذين أحسنوا إليها.

إن الإذعان الأميركي ومشاركته في أعمال القتل الإثني في غزة وفي تدمير لبنان، وذلك دون أي نقاش داخلي في الكونغرس ووسائل الإعلام أو حتى في ما يُدعى 'حركات السلام'، يشير بصراحة ووضوح إلى الكبت الذي يتسبّب به النفوذ الإسرائيلي في الولايات المتحدة وإلى الضرر الهائل والمستمر بحرياتنا الديمقراطية الأساسية. ويُفترَض بالوقوف في وجه الإرهاب التوتاليتاري والتواطؤ الأميركي أن يكون عملاً انعكاسياً عادياً معبّراً عن اللياقة والأصول، وهو اليوم تعبير عن الشجاعة في ظل لوبي منتشر، عِلماً أن تأثيراته قد تطال آلافاً قليلة من متتبّعي وسائل الإعلام.

إن المفهوم الإسرائيلي المتعلق بوقف إطلاق النار الذي كرّره اللوبي الإسرائيلي كالببغاء وتقيّأته وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس للقادة اللبنانيين كان أول من سمح لإسرائيل بإكمال عملية تمشيط لبنان بالقصف الجوي بواسطة القنابل الأميركية ذات الأطنان الخمسة التي كانت قد شُحنت حديثاً، ضارباً بعرض الحائط التماسات رئيس الوزراء اللبناني بتحقيق وقف فوري لإطلاق النار[1].

---

(1) فاينننشل تايمز، 25 تموز/يوليو 2006.

وما إن دمّرت إسرائيل البلد بالكامل، حتى اقترحت واشنطن تشكيل 'قــوة دولــية' تتشارك مع الجيش اللبناني الانتشار في جنوب لبنان (الذي كان ما يزال تحت الاحتلال الإسرائيلي). ومن ثمّ افتُرض مباشرة 'القــوة الدولــية' بنــزع سلاح حزب الله بالكامل وإبعاد مقاتلي حزب الله ومؤيّديه البالغ عددهم نصف مليون شخص عن الجنوب، وبالقوة. عندها، يمكن لإسرائيل التفكير مليّاً بوقف لإطلاق النار.

من الواضح أن داء الكَلَب الذي كانت إسرائيل مصابة به مُعد وقــد أثّر على ما تبقّى من الخلايا الرمادية في البيت الأبيض. ووفقاً *للنــيويورك تايمز*، لم تكن هناك أي التزامات بإنشاء 'القوة الدولية' المقتــرَحة: "أعلــنت الولايات المتحدة أن مشاركة جنودها أمر غير وارد، وأشــار الــناتو إلى أنه غير قادر على تأمين قوات، وشعرت بــريطانيا بأن جنودها ملتزمون في أماكن أخرى من العالم، وأعلنت ألمانــيا أنها راغبة في المشاركة إذا وافق حزب الله على ذلك"[(1)]. من جهــة ثانــية وبنتيجة اتّباع إسرائيل سياسة الأرض المحروقة ومقاومة حــزب الله العنــيدة، لم يكن أي جندي لبناني راغباً في العمل على تحقيق شروط إسرائيل، كما رفض القادة اللبنانيون المحافظون احتلالاً أجنبــياً. أضف إلى ذلك أمراً آخر وهو الأكثر أهمية، وهو استعداد حــزب الله لخــوض حرب عصابات طويلة ومقاومة - وكان قادراً على ذلك - لم تواجه إسرائيل مثيلاً لها على الإطلاق لجهة التنظيم، والمعــنويات، والقدرة العسكرية. ووفقاً لنيكولاس بلاندفورد، المحلل في *جاينــز ديفانس ويكلي*: "هم (حزب الله) مسلّحون بشكل جيد، ومتمرّســون في القتال منذ التسعينيات مع ما يملكون من حوافز. إنها

(1) نيويورك تايمز، 24 تموز/يوليو 2006.

استراتيجية ماو تسي تانغ في حرب العصابات القاضية بالتراجع لدى تقدم العدو والتقدم لدى تراجع العدو"[1].

ووفقاً لخبير آخر في شؤون حزب الله، "إنهم يعملون في خلايا صغيرة منفصلة، ولا تعرف خلية ما تقوم به الأخرى... هذه البنية غير المركزية هي جزء من الفعّالية العسكرية للحزب"[2]. لقد قامت القوة العسكرية لحزب الله البالغة حوالى 7.500 مقاتل بحفر أنفاق تحت الأرض، على غرار الفيتناميين في ما مضى، على امتداد جنوب لبنان، وبنوا مستودعات أسلحة متطوّرة. وبخلاف الجيوش العربية السابقة التي كانت تشهد عمليات تسلل غزيرة إلى صفوفها والتي كانت تخوض 'حروباً مستمرة' تحت إمرة قيادات مركزية إلى حدٍّ بعيد، عمل حزب الله في مجموعات صغيرة لامركزية تتحرك بسرعة، وتتخذ إجراءات فعّالة ضد المخبرين الإسرائيليين. لقد كان حزب الله ينتظر حدوث اجتياح على نطاق واسع لخوض حرب عصابات في الجبال وفي أرض يعرفها جيداً. ووفقاً لأمين عام حزب الله حسن نصرالله، "عندما يدخل الإسرائيليون، سيكون عليهم دفع ثمن باهظ بدبّاباتهم وضباطهم وجنودهم"[3]. وكان من الواضح أن إسرائيل لن تفوز 'بحرب في سبعة أيام'. وحتى في الأيام العشرة الأولى، كتب ألون بن-ديفيد، وهو مراسل *لجاينز ديفانس ويكلي*، لقد تكبدت القوات العسكرية الإسرائيلية خسائر فادحة لدى اندفاعها شمالاً داخل لبنان.

---

(1) مذكور في مقالة كريستيان هندرسن، "حزب الله يُثبت قدرته على الاحتمال"، الجزيرة، 25 تموز/يوليو 2006.

(2) سعد غريّب مذكور في الجزيرة، 25 تموز/يوليو 2006.

(3) الجزيرة، 25 تموز/يوليو 2006.

خاتمة

بفـــضل نفوذ اللوبي الأميركي-اليهودي وقدرة المنتسبين إليه في العالم، ضمنت الحكومة الأميركية موافقة القوى العالمية في إجتماعها الذي انعقد في روما بتاريخ 26 تموز/يوليو 2006 على إطلاق العنان للكـــلاب المسعورة في إسرائيل لإكمال سياسات الإبادة الجماعية في لبـــنان وغزة، وهو ما رحّب به الناطق بلسان مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية[1]. ونظراً للجهود التي بذلها *القادة الأعلى مرتبة* في اللـــوبي لإحـــباط أي معارضة للإبادة الجماعية، يُفترَض منح أهمية خاصة لواقع أن إجتماع روما حدث بعد أقل من 24 ساعة من قيام إســـرائيل بقـــتل 4 جنود من قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (قُطعت رؤوسهم)، وبشكل متعمَّد، بعد استهداف مخيَّمهم مباشَرةً؛ حـــتى بعـــد تلقّيها (أي إسرائيل) أكثر من عشرة اتصالات هاتفية مضطربة من عناصر قوة حفظ السلام الدولية المحاصَرين، وذلك أثناء الهجـــوم الإسرائيلي بالصواريخ وقذائف الدبابات[2]، أشاروا فيها إلى تعرّضـــهم للقصف والتمسوا وقف عملية استهدافهم. حتى أن أمين عـــام الأمـــم المتحدة كوفي أنان لم يكن قادراً على تحمّل الادّعاءات الإســـرائيلية بارتكـــاب خطـــأ. وقد أدّى تصريحه الذي قال فيه إن الإسرائيليين هاجموا بشكل متعمَّد مراقبي الأمم المتحدة غير المسلّحين في مركـــزهم الموســـوم بعلامـــة واضحة إلى نوبات من السخط في إســـرائيل وفي أوساط المروّجين لمصالح إسرائيل في الولايات المتحدة.

---

(1) دايلي أليرت، 27 تموز/يوليو 2006.

(2) أخبار بي بي سي، 25 تموز/يوليو 2006.

ولا داعٍ للقول إن اللوبي اليهودي الأميركي دعم تلقائياً المذبحة التي ارتُكبت في حق عناصر قوة السلام الدولية ونشر طلب دان أفالون، السفير الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة، بوجوب 'اعتذار' الأمين العام أنان عن اتهاماته 'التي لا أساس لها'[1]. وفي تلك الأثناء، استمرت الصحافة المحترَمة بقيادة *الواشنطن بوست* الصهيونية بتأمين فسحات لافتتاحيات حصرية وأخبار خاصة بالمدافعين عن الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في لبنان. وجادل ديفيد ريفكين الإبن ولي أي. كاسي قائلَين (وبالمنطق نفسه المعتمَد حيال غزة) إن القصف الرهيب الذي يتعرض له لبنان على نطاق واسع "لا يتخطى إطار حق إسرائيل"، وقدّما حججاً قانونية زائفة ومتداخلة كانت لتجعل غوبلز يحمرّ خجلاً[2]. ولا حاجة للقول إنه قد بلغنا أن الكاتبَين عملا في وزارة العدل إبّان حكم ريغن وقد بذلا قُصارى جهدهما لإثبات منافع حقول القتل في أميركا الوسطى.

بعد إشاعة تأكيد إسرائيل على أنها مُنحت الإذن للقيام بعملياتها، همّشت الصحافة التغطية الإعلامية لرافضي هذه المقولة في الاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الأميركية اللذَين وصفا تلك الجرائم بالشنيعة.

لقد فسّرت إسرائيل والصحافة المُذعنة على الفور إجتماع روما بأنه منح إسرائيل الإذن لارتكاب كافة أنواع الجرائم الشنيعة التي تحظّرها شُرعة الأمم المتحدة في فقرة "جرائم ضد الإنسانية". ومن جهة ثانية، فإن التغطية الناجحة لرافضي مقولة منح

(1) دايلي أليرت، 26 تموز/يوليو 2006.

(2) واشنطن بوست، 25 تموز/يوليو 2006.

الإذن هــذه - ليس فقط وزير الخارجية الفنلندية الذي كانت بلاده تــرأس الاتحــاد الأوروبي، بــل أيضاً متحدث أعلى بلسان وزارة الخارجــية الأميركــية، وقد وصف الجرائم بالشنيعة - هُمِّشت إلى أقصى حدّ.

وبــتحوّل انتباه العالم إلى الإبادة الجماعية في لبنان، كانت الآلة العسكرية الإسرائيلية مستمرة بقتل أطفال ومدنيين فلسطينيين. وجاء في تقرير لرويترز أن 19 فلسطينياً قُتلوا، بمن فيهم 3 أطفال تحت سن الــرابعة، وجُرح 60 شخصاً[1]. وارتفعت حصيلة القتلى والجرحى الفلــسطينيين أثناء الهجوم الذي شنّته الدولة اليهودية طيلة شهر إلى أكثــر من ألف؛ وبالكاد ذُكر الأمر في الصحافة، وكأن الفلسطينيين الذين تمّت التضحية بهم منذ زمن طويل لقوا مصيرهم المحتوم، في حين أن اللبنانــيين الذين يتمّ استهدافهم منذ مدة وجيزة ما زالوا يجهلون مصيرهم، ويستحقون لذلك تغطية إعلامية أكبر...

وانضمّ مناصرو السلام الإسرائيليون إلى حفلة الحرب كما كان حــال معظم أتباعهم، علماً أن يوري أفنيري الماكر والمخلص لم يحذُ حــذوهم. وأظهر استفتاء نشرته صحيفة معاريف اليومية الإسرائيلية أن 82 في المــئة دعموا العدوان المستمر، وقال 95 في المئة إن تحرك إسرائيل مبرَّر[2]. وبما أن إسرائيل تُعتبر بصورة عامة ديمقراطية مقتصرة علــى مواطنيها اليهود، يمكننا الإشارة بأمان إلى أن الغالبية الساحقة مــن الــيهود الإسرائيليين شركاء *مطّلعون* على الجرائم التي ترتكبها إســرائيل ضد الإنسانية *وراغبون في حدوثها*. (هل تمكّن غولدهاغن

(1) رويترز، 26 تموز/يوليو 2006.

(2) أخبار بي بي سي، 27 تموز/يوليو 2006.

من الحصول على إجماع 95 في المئة من الألمان لصالح التطهير العِرقي النازي؟) بشكل مماثل، عُبّئت الغالبية العظمى من المنظمات الصهيونية وناشطيها في الولايات المتحدة وأوروبا بهدف ضمان الدعم الأميركي للإبادة الإسرائيلية الجماعية. وكبتت الهيمنة المستبدة للّوبي اليهودي الذي يحتكر وسائل الإعلام الذعر المكتوم وأصوات العديد من المواطنين الأميركيين المناهضين لهذه الهيمنة. وكأن اجتياح العراق الذي روّج له اللوبي كان مقدمة صريحة للدعم الأميركي للاجتياحات الإسرائيلية في الشرق الأوسط، ويهدف إلى إثارة حروب كبرى مع إيران وسوريا.

ملحق

بعد يومين من موافقة إسرائيل على وقف لإطلاق النار بمسعى من الأمم المتحدة وبتأييد الولايات المتحدة وفرنسا، شنت إسرائيل هجوماً بواسطة رجال الكوماندوس في عمق شمالي لبنان، محاولةً اغتيال أحد قادة حزب الله.

ومرةً أخرى، رُدّ الإسرائيليون على أعقابهم بعد سقوط قتيل وجريحَين في صفوفهم، ومقتل ثلاثة مقاتلين من المقاومة.

كان بالإمكان توقع رد فعل اللوبي اليهودي الذي أيّد هذا الانتهاك الفاضح لاتفاق وقف إطلاق النار، وبدا الاتفاق على شفير الانهيار نظراً إلى التهديدات الصريحة التي أطلقتها إسرائيل بالمضيّ بمهاجمة مجموعات المقاومة في مختلف أنحاء لبنان.



القسم الثاني

إسرائيل والحرب في الشرق الأوسط

الفصل التاسع

حرب إسرائيل مع إيران

الحريق المدمّر المقبل على الشرق الأوسط

مقدمة

أعلنت القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل تكراراً وبصراحة استعدادها لمهاجمة إيران في المستقبل القريب. وقد جعل مؤيّدوها المؤثّرون في الولايات المتحدة من سياسة الحرب الإسرائيلية أولى أولوياتهم في المساعي التي يبذلونها لضمان تأييد الرئاسة والكونغرس. إن الحجج المتعلّقة بالتهديد النووي الإيراني التي تذرّعت بها الحكومة الإسرائيلية وردّدها الأتباع في الولايات المتحدة غير مبنيّة على وقائع ماديّة، وقد أثارت معارضة وشكوكاً في مختلف أنحاء العالم، وذلك في أوساط الحكومات الأوروبية، والوكالات الدولية، ومعظم القادة العسكريين والشعب في الولايات المتحدة، وصناعة النفط العالمية، وفي دوائر إدارة بوش أيضاً.

سيكون لشن غارة إسرائيلية جوية على إيران عواقب عسكرية كارثية على القوات الأميركية إذ قد تتسبّب بخسائر فادحة بالأرواح في العراق، وتُشعل على الأرجح عنفاً سياسياً وعسكرياً ضد الأنظمة العربية-المسلمة الموالية للولايات المتحدة ممّا يؤدّي ربما إلى الإطاحة بها. ومما لا شك فيه أن استعدادات

إسرائيل للحرب هي التهديد المباشَر الأكبر للسلام العالمي والاستقرار السياسي.

استعدادات إسرائيل للحرب

لم يُعلَن قبل الآن عن حرب وشيكة، وبهذا الصخَب، كما هو حال الحرب التي تنوي إسرائيل القيام بها ضد إيران. فعندما سُئل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، دان حالوتس، عن المدى الذي بلغه استعداد إسرائيل للذهاب إلى إيران ووضع حدٍّ لبرنامج الطاقة النووية، قال "ألفا كيلومتر"؛ وهي مسافة التحليق الجوّي[1]. وكشفت مصادر الجيش الإسرائيلي بصفة خاصة عن قيام شارون بإصدار الأوامر للقوات المسلحة في إسرائيل للاستعداد لغارات جويّة على مواقع تخصيب اليورانيوم في إيران[2]. ووفقاً *للندن تايمز*، مرّر وزير الدفاع الإسرائيلي أمر الاستعداد للمهاجمة إلى رئيس الأركان. وخلال الأسبوع الأول من شهر كانون الأول/ديسمبر، "... أكدت مصادر في قيادة القوات الخاصة رفع درجة الجهوزية إلى مستوى G- وهو الأعلى - استعداداً للعملية"[3].

في 9 كانون الأول/ديسمبر 2005، أكد وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز أنه نظراً لخطط إيران النووية، يُفترَض بتل أبيب "ألاّ تعتمد على المفاوضات الدبلوماسية بل الاستعداد لحلول أخرى"[4].

(1) فايننشل تايمز، 12 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(3) تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(4) لا جورنادا، 10 كانون الأول/ديسمبر 2005.

وفي أوائل الشهر عينه، أخبر أرون زئيف فركش، وهو رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية، البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) بأنه "يمكننا القول إن الجهود الدولية اتخذت مداها الطبيعي إذا كان المجتمع الدولي غير قادر على إحالة المسألة الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي قبل آخر شهر آذار/مارس"[(1)].

بصريح العبارة، إذا فشلت المفاوضات الدبلوماسية الدولية في الاستجابة لجدول مواعيد إسرائيل (الذي مُدِّد)، ستقوم إسرائيل بمهاجمة إيران بشكل أحادي. وصرّح بنيامين نتنياهو، زعيم حزب الليكود والمرشح لمنصب رئاسة الوزراء آنذاك، قائلاً: "عندها سنقوم بما قمنا به في الماضي ضد مفاعل صدّام عندما أُشكل الحكومة الإسرائيلية الجديدة (بعد انتخابات آذار/مارس 2006) إن لم يتخذ شارون إجراء ما ضد إيران"[(2)]. كانت إسرائيل قد قصفت مفاعل تموز النووي في العراق في حزيران/يونيو 1981. حتى أن صحيفة *هاآرتس* الموالية لحزب العمل، وافقت على تصريح نتنياهو وإن لم توافق على توقيت البيان ومكان صدوره. لقد انتقدت *هاآرتس* "أولئك الذين ينصحون علانيةً بخيار عسكري إسرائيلي..." لأن ذلك "يُظهر إسرائيل وكأنها تحث الولايات المتحدة (من خلال المنظمات القوية الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة) على شن حرب كبيرة". ولكن *هاآرتس* أضافت... "يتوجب على إسرائيل الشروع في استعداداتها بهدوء وإحكام، دون

إذا فشلت المفاوضات الدبلوماسية الدولية في الاستجابة لجدول مواعيد إسرائيل، ستقوم إسرائيل بمهاجمة إيران بشكل أحادي.

(1) تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.
(2) تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

استخدام الأمر كمادةً انتخابية لاستقطاب الأصوات"[1]. لقد كان موقف *هاآرتس* مماثلاً لموقف حزب العمل في وجوب عدم قيام إسرائيل بتأييد شن حرب ضد إيران قبل انتهاء المفاوضات المتعددة الجوانب واتخاذ الوكالة الدولية للطاقة الذريّة قراراً في هذا الشأن.

بكلمات أُخرى، فإن جدال النخبة في إسرائيل لم يكن حول الذهاب إلى الحرب أم لا بل حول *مكان* مناقشة خطط الحرب ووقت شنّ الحرب. لقد اعترفت *هاآرتس* ضمناً بالدور الذي لعبته المنظمات الموالية لإسرائيل في "دفع الولايات المتحدة إلى الحرب مع العراق"، وقد وجدت أنه من الصوابية بمكان إضافة كلمة احتراس من المعارضة الأميركية المتزايدة لنشاطات المروّجين لمصالح إسرائيل أولاً في الكونغرس (انظر إلى الفقرات التالية).

من الواضح أن الرأي العام الإسرائيلي لم يشاطر النخبة السياسية خططها المتعلقة بتوجيه ضربة عسكرية إلى البرنامج النووي الإيراني. أظهر تقرير *لرويترز* (16 كانون الأول/ديسمبر 2005) حول استفتاء نشرته صحيفة *يديعوت أحرونوت* الإسرائيلية أن 58 في المئة من الإسرائيليين المستفتَين يعتقدون أنه يُفترَض معالجة الجدال حول البرنامج النووي الإيراني دبلوماسياً، في حين أن 36 في المئة قالوا إنه يجب تدمير المفاعلات بواسطة ضربة عسكرية.

الموعد الأخير لحرب إسرائيل

أعلن كل المسؤولين الإسرائيليين ذوي المناصب المرموقة نهاية آذار/مارس 2006 موعداً أخيراً لشن هجوم عسكري على إيران.

---

(1) هاآرتس، 6 كانون الأول/ديسمبر 2005.

كانت الفكرة من تحديد هذا التاريخ زيادة الضغط على الولايات المتحدة لفرض مسألة العقوبات على مجلس الأمن. كان هذا الموعد بمثابة تكتيك لابتزاز واشنطن من خلال التهديد بـ "الحرب وإلاّ" بهدف الضغط على أوروبا (أي بريطانيا العظمى، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا) للموافقة على العقوبات ضد إيران.

تعرف إسرائيل أن أعمالها الحربية ستعرّض آلاف الجنود الأميركيين في العراق للخطر، وهي تعلم أن واشنطن (وأوروبا) لا يمكنهما تحمّل حرب ثالثة في هذا الوقت. وتزامنت نهاية آذار/مارس أيضاً مع التقرير الذي تقدّمت به الوكالة الدولية للطاقة الذريّة إلى الأمم المتحدة حول برنامج إيران للطاقة النووية. لقد اعتقد صانعو السياسة الإسرائيليون أن تهديداتهم قد تنعكس على التقرير، أو تؤدّي على الأقل إلى ظهور تعابير ملتبِسة فيه يمكن لمؤيّديها ما وراء البحار استغلالها بهدف الترويج لعقوبات يقوم مجلس الأمن بفرضها أو تبرير العمل العسكري الإسرائيلي.

إن تحديد شهر آذار/مارس موعداً أخيراً زاد من حدّة النشاطات السياسية للمنظمات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة. وتمكّنت جماعات الضغط الرئيسية الموالية لإسرائيل من جمع غالبية في الكونغرس للضغط في اتجاه قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على إيران، أو تأييد عمل إسرائيلي دفاعي إذا فشلوا في ذلك. لقد جُنِّدت لهذه الغاية آلاف الجماعات الوطنية والمحلية الموالية لإسرائيل بهدف الترويج لبرنامج العمل الإسرائيلي عبر وسائل الإعلام وزيارات إلى ممثّلي الشعب في الكونغرس الأميركي.

يستغلّ برنامج عمل الحرب أيضاً الجدالات التكتيكية بين المدنيين المُشبعين بالروح الحربية داخل البيت الأبيض، وبين تشيني وبولتون وأبرامز من جهة، ورايس ورامسفيلد من جهة أخرى. ولطالما أيّد الخط الذي اتّبعه تشيني هجوماً عسكرياً إسرائيلياً، في حين تروّج رايس لتكتيك *الفشل القسري* الذي يتّبعه المسار الدبلوماسي الأوروبي قبل اتخاذ قرار في شأن عمل حاسم. ويخشى رامسفيلد الذي يخضع عملياً لضغط هائل من كافة المسؤولين المحترفين ذوي المراتب العليا من أن تؤدّي حرب إسرائيلية إلى رفع وتيرة ازدياد الخسائر العسكرية الأميركية. ويرغب اللوبي الموالي لإسرائيل في استبدال رامسفيلد بالسيناتور جوزف ليبرمان، وهو من المتحمّسين لتقديم مصالح إسرائيل على سواها بلا قيد أو شرط، وكلاهما مشبَعان بالروح الحربية. ولم تقع الحرب بعد بالطبع ولكن التهديد رفع مستوى الضغط الذي تمارسه واشنطن على مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية مؤلمة على إيران.

تباينات أميركية-إسرائيلية حول حرب ضد إيران

فيما كثّفت إسرائيل وجماعات الضغط اليهودية جهودهما لإثارة مواجهة اقتصادية وعسكرية أميركية مع إيران، ظهرت إلى العلَن الجدالات بين أصحاب النفوذ في واشنطن. وامتدّت النزاعات والهجمات المتبادَلة لتطال مؤسسات الدولة وحديث الناس. يمثّل مؤيّدو ومعارضو سياسة الحرب التي تتّبعها إسرائيل شرائح مقتدرة من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ويقف إلى جانب سياسة الحرب الإسرائيلية عملياً كل المنظمات اليهودية الرئيسية الأكثر تأثيراً،

وجماعات الضغط الموالية لإسرائيل، ولجان العمل السياسي التابعة لها، وجــزء من البيت الأبيض، وغالبية الممثّلين في الكونغرس إضافةً إلى قــادة الــولايات والأحــزاب والقــادة المحليين الذين يموّلهم اللوبي الــصهيوني. ويقف في الجانب الآخر قطاعات من البنتاغون، ووزارة الخارجــية، وأقليّة من أعضاء الكونغرس، وغالبية الرأي العام، وأقليّة مــن الــيهود الأميركيين (اتحاد اليهود الإصلاحيين)، وغالبية القادة العسكريين الناشطين والمتقاعدين الذين خدِموا وما زالوا يخدمون في العراق.

لقد هيمنت المنظمات الموالية لإسرائيل التي تنقل مواقف الدولة الإســرائيلية على معظم النقاش والجدل الجاري في الولايات المتحدة حول برنامج عمل إسرائيل الحربي. وجاء في تقرير للصحيفة اليهودية الأسبوعية *فوروورد* حدوث عدد من الهجمات الإسرائيلية على إدارة بــوش بــسبب عــدم التصرف بصورة أكثر عدائية لصالح سياسة إســرائيل. ووفقاً *لفوروورد*، "القدس قلقة أكثر فأكثر من عدم بذل إدارة بوش جهوداً كافية لمنع طهران من امتلاك أسلحة نووية..."[1]. وظهرت فوارق كبيرة أثناء الحوار الاستراتيجي النصف السنوي بين مــسؤولين إســرائيليين ومسؤولين أمنيين أميركيين، عارض خلالها الإســرائيليون سعياً أميركياً لتغيير النظام في سوريا مخافة نشوء نظام إســلامي أكثــر راديكالــية. وانتقد المسؤولون الإسرائيليون أيضاً الولايات المتحدة لأنها تُجبر إسرائيل على الموافقة على فتح معبر رفح، ممّا يفسد عملية إحكام الخناق على الاقتصاد في غزة.

(1) فوروورد، 9 كانون الأول/ديسمبر 2005.

كــان بالإمكان توقع قيام المنظمة اليهودية الأكبر في الولايات المــتحدة، وهو مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المــتحدة، بترداد مقولة الدولة الإسرائيلية على الفور كما كان حالها علــى الــدوام منذ تأسيسها. ووبّخ مالكولم هونلن، رئيس المؤتمر، واشــنطن بسبب "تخلّيها عن قيادة مسألة إيران وتلزيمها لأوروبا"[(1)]. وبلــغ حدّ مهاجمة إدارة بوش بسبب عدم تقيّدها بمطالب إسرائيل، وذلــك بإرجاء تحويل المسألة الإيرانية إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات عليها. ومن ثمّ ارتدّ رئيس المؤتمر على المفاوضين الفرنسيين والألمــان والــبريطانيين مــتّهماً إيّاهم "بالضعف واسترضاء إيران" وبافــتقارهم إلى "خطــة عمــل حاسمة"؛ على الأرجح بسبب عدم تقــيّدهم بإجــراء إسرائيل الحاسم والقاضي 'بفرض عقوبات على الإيرانيين أو قصفهم'.

لقــد كــان دور آيــباك، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة، ومنظمات أخرى موالية لإسرائيل، في التــرويج لمخططــات حرب إسرائيل المولَعة بالقتال جليّاً لدى قــيامها في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بإدانة منح إدارة بوش روســيا فرصــة التفاوض مع إيران حول خطة يُسمَح لها بموجبها بتخــصيب اليورانــيوم تحت إشراف دولي لضمان عدم استخدام اليورانــيوم المخــصَّب لغايــات عسكرية. لقد كان رفض آيباك المفاوضــات وطلبها حدوث مواجهة فورية مرتكزاً على الذريعة الخادعــة بأن من شأن هذا الأمر "تسهيل سعي إيران وراء أسلحة نووية"؛ وهي حجة تحدّت كل البيانات المخابراتية المعروفة (بما في

(1) فوروورد، 9 كانون الأول/ديسمبر 2005.

ذلك البيانات المخابراتية الإسرائيلية) التي تقول إن أمام إيران ما بين 3 و10 سنوات على الأقل قبل أن تتمكن من صنع أسلحة نووية. غالباً ما يعبِّر عن نقل آيباك للطلبات الإسرائيلية غير المشروطة وانتقاداتها بلغة المصالح الأميركية أو الأمن الأميركي بهدف تحوير سياسة الولايات المتحدة بمهارة. وبناءً على ذلك، عاقبت آيباك نظام بوش بسبب تعريضه الأمن الأميركي للخطر. وانطلاقاً من المفاوضات، إتهمت آيباك إدارة بوش "بمنح إيران فرصة إضافية أخرى لتعديل [حرفيًا] موقف المجتمع الدولي" و"تشكيل خطر داهم على الولايات المتحدة"[1].

عارض ناطقون أميركيون بلسان إسرائيل توجيه الرئيس بوش تعليمات إلى سفيره في العراق، زلماي خليل زاد، لفتح حوار مع سفير إيران لدى العراق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن رد الفعل الإسرائيلي الرسمي 'المتحفّظ' من قيام روسيا ببيع صواريخ دفاعية مضادة للطائرات لطهران بقيمة مليار دولار تحمي إيران من غارة جويّة إسرائيلية، كان بالإمكان التوقع بقيام المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة بترداده. وممّا لا شك فيه أن أحد الأسباب الهامة لقيام إسرائيل بتحديد موعد أخير مُبكر لهجومها العسكري على إيران هو استباق نشر إيران نظام جديد للمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية وإعداد نظامها الصاروخي الدفاعي الجديد ليكون صالحاً للاستخدام.

إن دفع الولايات المتحدة إلى مواجهة مع إيران من خلال فرض عقوبات اقتصادية وشن هجوم عسكري كان من أولى أولويات

(1) فوروورد، 9 كانون الأول/ديسمبر 2005.

إسرائيل ومؤيّديها في الولايات المتحدة لأكثر من عقد من الزمن[1]. تعتقد آيباك أن الجمهورية الإسلامية تشكل تهديداً كبيراً لتفوّق إسرائيل في الشرق الأوسط. وانسجاماً مع سياستها القائمة على الحث على مواجهة أميركية مع إيران، نجحت آيباك، ولجان العمل السياسي الإسرائيلية، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة، في تأمين غالبية في الكونغرس لتحدّي ما وصفته باسترضاء إيران. ووفقاً *للجويش تايمز*، "إذا بلغنا حدّ شنّ معركة سياسية، فإن الدلائل توحي بأن آيباك ستلقى دعماً كبيراً في الكونغرس بهدف الضغط على البيت الأبيض للمطالبة بفرض عقوبات على إيران"[2].

إن النائب ليانا روس-لتينن (عن الحزب الجمهوري في ولاية فلوريدا) التي كان هناك التباس حيال تعاونها مع الجماعات الكوبية الإرهابية في المنفى ودعمها اللامشروط لسياسة الحرب التي تعتمدها إسرائيل، هي رئيسة اللجنة الفرعية المؤثّرة والمنبثقة عن مجلس النواب الأميركي. ومن ذلك المنبر، ردّدت موقف مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة المتعلق بالاسترضاء الأوروبي لإيران وتسليح النظام الإرهابي فيها"[3]. وروس-لتينن هي "الراعي الوحيد لمشروعَي قرار أساسيَّين لآيباك في الأشهر الأخيرة: قانون دعم الحرية في إيران الذي أقرّه مجلس النواب الشهر الماضي [نيسان/إبريل 2006]، وقانون مناهضة الإرهاب الفلسطيني الذي من

(1) جويش تايمز/جويش تلغراف إيجنسي، 6 كانون الأول/ديسمبر 2005.
(2) جويش تايمز، 6 كانون الأول/ديسمبر 2005.
(3) جويش تايمز، 6 كانون الأول/ديسمبر 2005.

المـــتوقّع إقراره في المستقبل القريب"[1]. ويقترح قانون دعم الحرية في إيـــران، إتش آر 282، "محاسبة النظام الحالي في إيران على سلوكه المهدِّد، ودعم التحوّل إلى الديمقراطية في إيران".

لقـــد تقدّم السيناتور ريك سانتوروم بمشروع قانون مماثل إلى مجلـــس الـــشيوخ في شباط/فبراير 2005 "يشرّع العقوبات وأعمال المـــراقبة والقوانين ذات الصلة ضد إيران؛ ويوسّع قائمة الأمور التي يمكـــن فرض حظر عليها وفقاً لقانون العقوبات الخاص بإيران وليبيا؛ ويُجيـــز منح 10 ملايين دولار لمساعدة الجماعات الموالية للديمقراطية والمعارضـــة للنظام الإيراني الحالي"[2]. ومن المثير للاهتمام ما أوردته *فيلادلفـــيا دايلي نيوز* بتاريخ 22 أيار/مايو 2006 بأن السيناتور ريك سانتوروم هو على رأس قائمة المواطنين البارزين التي تضم أعضاء في الكونغرس تلقّوا أموالاً من جماعات الضغط خلال الدورة الانتخابية الممـــتدة بين عامَي 1998 و2004. "ربما يُفترَض بناخبين ومراسلين صحافيين البدء بطرح مزيد من الأسئلة حول ما قد يكون سانتوروم قام به في مقابل كل تلك الأموال" إختتمت *فيلادلفيا دايلي نيوز*[3].

يـــتخذ نفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل والمؤلّف من آيباك، ومؤتمر رؤســـاء المنظمات اليهودية الرئيسية، ولجان العمل السياسي، ومئات

---

(1) تـــيد سيفر، "عضوة في الكونغرس موالية لإسرائيل تخاطب آيباك"، ذا جويش أدفوكيت، 12 أيار/مايو 2006.

(2) رون ســـتروم، "الـــتقدّم بمـــشروع قانـــون يـــدعم الحـــرية في إيـــران"، WorldNetDaily.com. مـــن المثير للاهتمام أن السناتور ريك سانتوروم هو على رأس القائمة.

(3) ويـــل بـــانش، "أموال ممارسي الضغوط: هو الرقم 1!"، فيلادلفيا دايلي نيوز، 22 أيار/مايو 2006.

المنظمات المحلية الرسميّ منها وغير الرسمي، حجماً أكبر من خلال ما تمارسه من تأثير وسيطرة على الكونغرس، ووسائل الإعلام، والمؤسسات المالية، وصناديق معاشات التقاعد، والمنظمات المسيحية المتشددة. وضمن الفرع التنفيذي، يتخذ نفوذ اللوبي حجماً أكبر لدى التأثير في هذه المؤسسات متخطياً عددها وسيطرتها المباشَرة وحجم تمثيلها في المؤسسات الاستراتيجية العامة والخاصة (هو أمر هائل بحدّ ذاته). ويُدرِج "تقرير آيباك حول التقدم والسياسة في العام 2005" - منشور على موقع الوِب الخاص بها- 3 مليارات دولار على صورة معونة مباشَرة، وأكثر من 10 مليارات دولار على صورة ضمانات قروض، ونقل التكنولوجيا العسكرية الأكثر تطوّراً إلى شركات تصدير الأسلحة لإسرائيل بقيمة تبلغ عدة مليارات من الدولارات، وحشد 410 أصوات في مقابل صوت واحد في مجلس النواب ممّا يُلزم الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل؛ *كما حدّدتها إسرائيل*؛ هذا، بالإضافة إلى ما أنجزته على صعيد حمل الكونغرس على الموافقة على 100 مشروع قانون يصبّ في مصلحة إسرائيل.

يتخذ نفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل والمؤلف من آيباك، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، ولجان العمل السياسي، ومئات المنظمات المحلية الرسميّ منها وغير الرسمي، حجماً أكبر من خلال ما تمارسه من تأثير وسيطرة على الكونغرس، ووسائل الإعلام، والمؤسسات المالية، وصناديق معاشات التقاعد، والمنظمات المسيحية المتشددة.

يجب وضع النزاع القائم بين النخبة الإسرائيلية وإدارة بوش في سياق أوسع، وقد بلغ هذا النزاع حداً ظهر فيه إلى العلَن. فبالرغم من الهجمات الموالية لإسرائيل على السياسة الأميركية بسبب

مـــا تُظهره من ‘ضعف‘ حيال إيران، إتخذت واشنطن مواقف عدائية مـــن إيـــران بقـــدر ما تسمح به الظروف. وفي مواجهة المعارضة الأوروبـــية لحـــدوث مجابهـــة فورية (طالبت بها آيباك والسياسيون الإسرائيليون)، دعمت واشنطن المفاوضات الأوروبية ولكنها فرضت شروطاً مقيِّدة للغاية كانت مناقضة لشروط معاهدة الحدّ من انتشار الأســـلحة التي تسمح بتخصيب اليورانيوم لغايات سلمية. ولم تكن التـــسوية الأوروبية المتمثّلة بإجبار إيران على تسليم عملية التخصيب لـــبلد أجـــنبي (روسيا) انتهاكاً لسيادتها فحسب، بل أيضاً سياسة لا يتّبعها أي بلد آخر يستخدم الطاقة النووية.

نظـــراً إلى أن هـــذا الـــتفويض غير مقبول بشكل صريح، من الواضـــح أن ‘دعم واشنطن للمفاوضات‘ كان دعاية مبتكَرة لإثارة رفض إيراني، ووسيلة لضمان تأييد أوروبا إحالة الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات دولية. ولم يكن لواشنطن أي اعتراض في الـــسابق على قيام روسيا ببيع صواريخ أرض-جو دفاعية لإيران لأنهـــا لا تنـــتهك المعـــيار المعتمَد في تصدير الأسلحة. وبالنسبة إلى لقاءات السفراء في العراق، نجحت الولايات المتحدة في ضمان تعاون إيـــراني في مـــا يـــتعلق بترسيخ أقدام النظام الشيعي العراقي التابع. واعتـــرفت إيـــران بالـــنظام، ووقّعت اتفاقات تجارية معه، ودعمت الانـــتخابات المـــشكوك في نـــتائجها، وزوّدت الـــولايات المتحدة بمعلومات مخابراتية ضد المقاومة السنيّة. ونظراً لمصالحهما المشترَكة في المـــنطقة، كان من المنطقي بالنسبة إلى واشنطن السعي إلى حمل إيران علـــى التعاون أكثر فأكثر من خلال محادثات دبلوماسية. ومن غير المفاجـــئ قـــيام المنظمات الصهيونية في أميركا (ZOA) بدعوة أكثر

مثيري الحرب ولَعاً بالقتال في الشرق الأوسط، وهو جون بولتون السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة، ليكون المتحدث الرئيسي في حفل العشاء السنوي لمنح الجوائز[1]. وسلكت المنظمات الصهيونية في أميركا بإخلاص كل المسارات المتعرّجة للسياسة الإسرائيلية منذ قيام الدولة.

بالرغم من التأييد شبه الإجماعي وتأثير المنظمات اليهودية الرئيسية على نطاق واسع، فإن 20 في المئة من اليهود الأميركيين لا يؤيّدون إسرائيل في نزاعها مع الفلسطينيين. والأكثر دلالةً في الموضوع أن 61 في المئة من اليهود لا يتكلّمون أبداً عن إسرائيل أو يدافعون عنها لدى تحدّثهم إلى الغوييم (غير اليهود)[2]؛ فقط 29 في المئة من اليهود هم مروّجون ناشطون لإسرائيل، حتى أن التأييد متفاوت في إسرائيل. وكما أورد بيل مويرز في صحيفة *ناو NOW*:

61 في المئة من اليهود لا يتكلّمون أبداً عن إسرائيل أو يدافعون عنها لدى تحدّثهم إلى الغوييم. فقط 29 في المئة من اليهود هم مروّجون ناشطون لإسرائيل.

> في أواخر شباط/فبراير 2002، أظهر استفتاء نشرته الصحيفة اليومية الأكبر في إسرائيل، *يديعوت أحرونوت*، تأييد غالبية المستفتَين إخلاء كل المستوطنات في غزة (57%) وبعضها أو كلها في الضفة الغربية (59%). وبارتفاع حدّة التوتر في العام الماضي، أظهرت استفتاءات وطنية عدداً

(1) النشرة الإعلامية للمنظمات الصهيونية في أميركا، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) جيروزاليم بوست، 1 كانون الأول/ديسمبر 2005.

> متزايداً من الإسرائيليين يؤيّدون "الانتقال" – نقل الفلسطينيين من الضفة الغربية. ووفقاً لمسح أجراه مارتن إنديك في حزيران/يونيو 2003 ونشرته صحيفة *فوراين أفيرز*، بدا أن "استطلاعات الرأي الإسرائيلية تُظهر باطّراد غالبيات كبيرة مؤيّدة لتجميد الاستيطان بالكامل وإخلاء المستوطنات النائية كجزء من عملية سلام توفّر الأمن لإسرائيل"[1].

بالنسبة إلى المستوطنين أنفسهم، أشار استفتاء إضافي لمنظمة 'السلام الآن' إلى أن حوالى 80 في المئة من المستوطنين انتقلوا إلى الضفة الغربية لتحسين نوعية حياهم[2] – منازل مرتفعة الثمن، أحواض للسباحة، حدائق – وهي نوعية حياة جعلها دافعو الضرائب الأميركيون أمراً ممكناً.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة مؤيّدي مصالح إسرائيل أوّلاً لا يشكلون سوى ثلث الجالية اليهودية، وقد بات ادعاؤهم التحدّث باسم كل اليهود الأميركيين كاذباً وتشويهاً للحقائق. في الواقع، هناك معارضة أكبر لإسرائيل بين اليهود ممّا هي الحال في الكونغرس الأميركي. ومن جهة ثانية، فإن معظم منتقدي إسرائيل غير متأثّرين بالمنظمات اليهودية الكبيرة وباللوبي الإسرائيلي، ولذلك تقاطعهم وسائل الإعلام ويُمنعون من التعبير عن آرائهم بالإكراه لا سيّما أثناء الاستعدادات لحرب إسرائيل ضد إيران. وليس باستطاعة المنتقدين اليهود الأقلية مضاهاة ما بين خمسة وثمانية ملايين من الدولارات

---

(1) ناو مع بيل مويرز: "طريق إلى خارطة الطريق"، http://www.pbs.org/now/politics/settlement2.html.

(2) المرجع نفسه.

تُـنفَق علـى شراء أصوات أعضاء في الكونغرس كل عام من قِبَل جماعات الضغط الموالية لإسرائيل.

أنكر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، دانيال حالوتس، بشكل مُطلَـق أن إيران تشكل تهديداً نووياً مباشَراً لإسرائيل، فكيف لها أن تشكل تهديداً للولايات المتحدة. ووفقاً *لهاآرتس*[1]، أعلن حالوتس أن ايران تحتاج لبعض الوقت لتكون قادرة على إنتاج قنبلة نووية. وقدّر أن القنبلة قد تُنجَز بين عامَي 2008 و2015.

قـبل الانتخابات الإسرائيلية، لم يكن مسؤولو حزب العمل في إسرائيل يعتقدون أن إيران تشكل تهديداً نووياً مباشَراً، وشعروا بأن حكـومة شارون والحملة التي شنها الليكود لشن حرب هي خدعة انتخابية. ووفقاً *لهاآرتس*، "إنهم مسؤولو حزب العمل رئيس الوزراء أريـيل شـارون، ووزير الدفاع شاؤول موفاز، ومسؤولين دفاعيين آخـرين باستخدام المسألة الإيرانية في حملاتهم الانتخابية سعياً لإبعاد المسائل الاجتماعية عن الجدال الشعبي"[2]. وفي رسالة موجَّهة لليمين الإسـرائيلي وملائمة أيضاً لآيباك ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيـسية، رفـض عضو الكنيست عن حزب العمل، بنيامين بن-إليعازر، إثارة الحرب الانتخابية: "آمل في ألاّ تحثّ الانتخابات القادمة رئيس الوزراء ووزير الدفاع على الابتعاد عن سياسة الحكومة ووضع إسـرائيل علـى الخطوط الأمامية لمواجهة مع إيران. المسألة النووية مـسألة دولية، ولا سبب لقيام إسرائيل بلعب دور رئيسي فيها"[3].

---

(1) هاآرتس، 14 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) هاآرتس، 14 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(3) هاآرتس، 14 كانون الأول/ديسمبر 2005.

ولسوء الحظ، فقد جعل اللوبي الإسرائيلي من هذه المسألة مسألة أميركية ووضع واشنطن على خطوط المواجهة...

لكن برنامج الحرب أُعيد إلى الواجهة بعد الانتخابات، وبعد ابتعاد شارون عن المسرح السياسي وترؤّس أولمرت حزب كاديما. وفي 10 أيار/مايو 2006، عنونت *يديعوت إنترنت* الإسرائيلية برنامج الحرب الإسرائيلية بإيجاز:

> **أولمرت يطلب منا اتخاذ إجراء ما ضد إيران:**
> يستعدّ رئيس الوزراء للقيام بزيارة إلى واشنطن في غضون أسبوعَين لعقد لقاء قمة مع الرئيس بوش؛ وسيركّز أولمرت على الربط بين التهديد النووي الذي تشكله طهران وبين إرهاب حماس، ويطلب من الأميركيين التحرك ضد إيران.

تلفيق التهديد النووي الإيراني

أكدت المخابرات الإسرائيلية أن إيران لا تملك اليورانيوم المخصَّب ولا القدرة على إنتاج سلاح ذرّي في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب، وذلك بخلاف الادّعاءات الهستيرية التي روّجت لها جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة. وأشار محمد البرادعي، رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذريّة (IAEA) الذي نظّم حملات تفتيش في إيران طيلة عدة سنوات، إلى أن الوكالة لم تجد أي دليل على محاولة إيران صنع أسلحة نووية. وانتقد مخططات الحرب الإسرائيلية والأميركية محذّراً من أن "حلاً عسكرياً سيكون غير مُجدٍ تماماً"[1].

(1) فايننشل تايمز، 11/10 كانون الأول/ديسمبر 2005.

في إحـــدى المراحل، وفي تحرك واضح لنـــزع فتيل الاستخدام المـــستقبلي لليورانيوم المخصَّب، "فتحت إيران الباب أمام المساعدة الأميركـــية في بـــناء منـــشأة للطاقة النووية"[1]. ومتحدّثاً في مؤتمر صـــحافي، صـــرّح حميد رضا آصفي، الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، قائلاً إنه "بإمكان أميركا المشاركة في المناقصة الدولية لبناء منـــشأة في إيـــران لإنتاج الطاقة النووية إذا تقيّدوا بالمعايير الأساسية والجـــودة"[2]. وتخطط إيران أيضاً لبناء منشآت عديدة أخرى لإنتاج الطاقـــة الـــنووية بمـــساعدة خارجية. وتكاد الدعوة الإيرانية لتلقّي مـــساعدة خارجية استراتيجيةً بمثابة النفي الصريح بأنها تحاول تنفيذ بـــرنامج سرّي لإنتاج قنبلة ذريّة، سيّما وأنها موجَّهة لأحد متّهميها الرئيسيين وهي دولة أعلنت عن سياستها الرسمية المتمثّلة باستعدادها لاستخدام الأسلحة النووية حتى ضد الدول غير النووية[3].

في نيـــسان/إبريل 2006، أعلن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن إيران نجحت في تخصيب اليورانيوم. ومع ذلك، وبالرغم من مستوى التطويـــر الذي بلغته حالياً، ما زال الأساس الواقعي للتحجج بأن إيران تـــشكل تهديداً نووياً لإسرائيل أو للقوات الأميركية في الشرق الأوسط غـــير موجـــود، علماً أن السعي الإيراني وراء أسلحة نووية قد يكون منطقـــياً بالفعـــل نظراً للتهديد الصارخ الذي تواجهه من قوى أخرى مصمِّمة على "إدخال تغييرات على الشرق الأوسط".

(1) يو إس أي توداي، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(2) يو إس أي توداي، 11 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(3) التوجـــيهات 60 للقرار الرئاسي لكلينتون. انظر فرانسيس أي. بويل، إجرامية الردع النووي، شركة كلاريتي بريس، 2002، الصفحات 46-48.

إن استعدادات إسرائيل للحرب، ومساعي آيباك لدفع الولايات المتحدة في الاتجاه نفسه بالارتكاز على بيانات مزيَّفة أو على تهديد وشيك، تذكّر بالدليل المختلَق الذي مُرِّر إلى البيت الأبيض من خلال مكتب الخطط الخاصة في البنتاغون الذي يرأسه أبرام شولسكي ويديره دوغلاس فيث وبول وولفويتز، وهما مؤيّدان لحزب الليكود منذ زمن طويل. ولا يعود سبب استعدادات إسرائيل للحرب إلى أي تهديد نووي إيراني في الحاضر أو المستقبل. فالمسألة مرتبطة *بتخصيب اليورانيوم في المستقبل*، وهو أمر قانوني وفقاً لمعاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة كما أن استخدامه لإنتاج الطاقة الكهربائية هو قانوني كذلك. فإيران ما زالت حالياً في مرحلة تخصيب اليورانيوم، ويستخدم عدد كبير من البلدان التي تملك مفاعلات نووية اليورانيوم المخصَّب كونه حاجة ضرورية. ويندرج قرار إيران بالارتقاء إلى مستوى معالجة اليورانيوم المخصَّب في إطار حقها السيادي كما هو حال كل البلدان التي تملك مفاعلات نووية في أوروبا وآسيا وشمال أميركا.

يندرج قرار إيران بالارتقاء إلى مستوى معالجة اليورانيوم المخصَّب في إطار حقها السيادي كما هو حال كل البلدان.

إن لجوء إسرائيل وآيباك إلى استنباط صيغة مبهَمة حول قدرة إيران النووية المحتمَلة قد ينطبق على عدد كبير من البلدان التي تملك بنية تحتية علمية دُنيا. وفيما تتقدّم عملية الاتّجار بوسائل الترويع بسرعة، أعلنت البرازيل أنها دشّنت مركزاً لتخصيب اليورانيوم قادراً على إنتاج وقود نووي من النوع الذي ترغب إيران في صنعه، وذلك

بالـــرغم من الضغط الدولي عليها[1]. و لم يكن هناك احتجاج عنيف ضد البرازيل.

تهـــرّبت الدول الأوروبية الأربع من مناقشة مسألة ما إذا كانت إيـــران تملك أسلحة ذريّة أم لا، أم أنها تقوم بتصنيعها، وركزت بدلاً من ذلك على مهاجمة قدرة إيران على إنتاج الطاقة النووية؛ أي إنتاج اليورانـــيوم المخـــصَّب. فطرحت مسألة زائفة من خلال دمج عملية إنـــتاج اليورانيوم المخصَّب بالتهديد النووي، والقدرة النووية بخطر الهجـــوم الـــنووي الوشـــيك على البلدان الغربية وإسرائيل. وكان للأوروبـــيين، ولا سيما بريطانيا العظمى، خياران في ذهنهما: حمل إيـــران على الموافقة على وضع حدود لسيادتها، وبصفة خاصة في ما يتعلق بسياسة الطاقة ومراقبة التلوث المميت للهواء في مدنها الرئيسية وإيجـــاد مـــوارد طاقـــة أقل تلويثاً؛ أو حمل إيران على رفض الفقرة الإضـــافية التعـــسفية في اتفاقـــية الحدّ من انتشار الأسلحة، ومن ثمّ الترويج على أن الرفض دلالة على عزم إيران على صناعة قنابل ذريّة لاستهداف بلدان موالية للغرب. عندها، تردّد وسائل الإعلام الغربية موقـــف الحكـــومات الأوروبـــية والأميركية المتمثّل بتحميل إيران مسؤولية انهيار المفاوضات. وسيعمل الأوروبيون على إقناع شعوبهم بأن الملاذ الوحيد هو حَذُو حَذْو الولايات المتحدة بسبب فشل "لغة العقـــل"، ونقل المسألة إلى مجلس الأمن والموافقة على فرض عقوبات دولية ضد إيران حيث ستحاول الولايات المتحدة الضغط على روسيا والـــصين للاقتراع لصالح العقوبات أو الامتناع عن التصويت. ومن جهة ثانية، بات من الواضح أن أيّاً من الدولتَين لن توافق على ذلك

(1) "البرازيل تبني منشأة نيوك"، ميامي هيرالد، 7 أيار/مايو 2006.

نظـــراً لأهمية العقود النفطية والتسلحية والنووية والتجارية بين إيران وبينهما والتي تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات.

بالقـــيام بمحاولـــة في مجلـــس الأمن وفشلها فيها، قد تتحرك الولايات المتحدة في اتجاه شن هجوم عسكري. وسينجم عن هجوم جوّي على منشآت نووية إيرانية مشتبَه بها قصف مناطق ذات كثافة سكانية كبيرة إضافةً إلى مناطق بعيدة، مما يؤدي إلى خسائر عديدة في الأرواح. حتى أن هجوماً "محدوداً" - قصف منشأة أصفهان الإيرانية فقط - قد يؤدّي إلى مستوى مروّع من الأضرار:

> أظهـــرت محاكـــاة لـــــ RNEP [مخترِق الخرسانة الصلبة للمنـــشآت النووية] استُخدمت ضد منشأة أصفهان في إيران باســـتخدام بـــرمجيات طُـــوّرت خصيّـــصاً للبنتاغون، أن 3 ملايـــين شـــخص قد يُقتلون نتيجة للإشعاع في غضون أســـبوعَين مـــن الانفجار، ويتعرّض 35 مليون شخص في أفغانـــستان وباكستان والهند لمستويات متزايدة من الإشعاع المسبِّب لداء السرطان[1].

ســـتكون النتـــيجة الرئيسية تصعيد كبير للحرب على امتداد الـــشرق الأوســـط. وقد يكون من المتوقّع أن تقوم إيران، وهي بلد مؤلّف من 70 مليون نسمة ذات قدرة عسكرية تفوق ما كان يملكه العراق بعشر مرات إضافةً إلى قوات عسكرية وشبه عسكرية ملتزمة ومحفّـــزَة إلى حـــدٍّ كبير، بعبور الحدود إلى داخل العراق. وسيقطع

(1) إتحـــاد العلمـــاء المعنـــيين، أيـــار/مايـــو 2005. انظـــر إلى http://www.ucsusa.org/global-security/nuclear-weapons/the-robust-nuclear-earth-penetrator-mep.html.

الشيعة العراقيون المتعاطفون مع إيران أو المتحالفون معها علاقاتهم بواشنطن على الأرجح ويشاركون في المعركة. وستتعرّض القواعد الأميركية والجنود الأميركيون وأولئك التابعون لهم إلى هجوم ضخم. وستتضاعف الإصابات العسكرية الأميركية وتُعطّل كل خطط سحب الجنود. وستتلاشى استراتيجية 'العرقنة' (تطبيق الخطط الأميركية التي تنفّذ في العراق على دول المنطقة) بارتداد القوات الشيعية المسلّحة 'الموالية' للولايات المتحدة على الضباط الأميركيين.

خارج العراق، ستحدث على الأرجح انتفاضات. وسيمتدّ الحريق المدمّر إلى ما وراء الشرق الأوسط بما أن الهجوم الإسرائيلي-الأميركي على بلد إسلامي سيُشعل احتجاجات شعبية في كل مكان من القارة الآسيوية. ويُرجَّح إلى حدٍّ بعيد وقوع أحداث إرهابية جديدة في أوروبا الغربية، وشمال القارة الأميركية، وأستراليا، وضد الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات أينما تكون أعمالها. ونتيجة لذلك، ستنشأ حرب عنيفة ومطوّلة، مسلّطةً 70 مليون إيراني موحَّدين حول قيادتهم، وملايين المسلمين في آسيا وأفريقيا، على ولايات متحدة معزولة وإلى جانبها حلفاء أوروبيون ممانعون لها بشكل مطّرد في مواجهة احتجاجات شعبية محليّة[1].

---

(1) في حين تمّ استبدال وزير الخارجية البريطانية جاك سترو الذي كان يعتبر الحرب مع إيران "أمراً لا يمكن تخيّله"، وذلك بعد اتصال غاضب من بوش ("هل قام بوش بإخراج سترو بالقوة؟ صحف لندن: موقف وزير الخارجية جاك سترو من إيران حثّ بوش الغاضب على الاتصال ببلير" أخبار سي بي أس، 7 أيار/مايو 2006)، ما تزال المطارات البريطانية غير جاهزة للعمل بأقصى طاقاتها، وهي صعوبة تمّ التعاطي معها في خطط الغارات الأميركية الأخيرة التي تستهدف إيران. "يمكن فهم تقدّم الاستراتيجيين بخيارَين لغارات

فيما يبدو أن المسعى الأميركي لفرض عقوبات من خلال الأمم المتحدة أمر فاشل، لا يعني هذا الأمر أن الولايات المتحدة تخلّت عن مسعاها لفرض عقوبات على إيران. وأشار ستيفن آر. ويسمن، وهو كاتب في *النيويورك تايمز*، في 22 أيار/مايو 2006، قائلاً:

> مدفوعةً بتهديدات موجَّهة لها من الولايات المتحدة بالخضوع لغرامات وفقدان أعمالها، بدأت أربعة مصارف أوروبية كبرى بالحدّ من نشاطاتها في إيران وإن بغياب قرار لمجلس الأمن يفرض عقوبات اقتصادية على إيران بسبب الاشتباه باتّباعها برنامجاً لإنتاج الأسلحة النووية.

من جهة ثانية، وفيما تبدو الولايات المتحدة مصمّمة على السعي لفرض العقوبات بوسائل أخرى غير تلك التي تتّبعها الأمم المتحدة، لن تنجح العقوبات على إيران لأن النفط سلعة نادرة وأساسية. وستُعيق الصين والهند وبلدان آسيوية أخرى تشهد نموّاً سريعاً أي مقاطعة، كما أن تركيا وبلداناً مسلمة أخرى لن تتعاون، وستعمل العديد من شركات النفط الغربية من خلال وسطاء. أما سياسة العقوبات فمقدَّر لها الفشل، وستكون نتيجتها الوحيدة رفع سعر النفط أكثر فأكثر. وسيتسبب هجوم إسرائيلي أو أميركي بحالة لااستقرار سياسية وخيمة، وزيادة المخاطر التي تواجه منتجي النفط

بالغة الدقة باستخدام قاذمات القنابل بي2 التي تطير مباشَرةً من قواعد في ميسوري، وغوام في المحيط الهادئ، ودييغو غارسيا في المحيط الهندي. وتملك أيضاً راف فيرفورد في غلوستر منشآت لقاذفات بي2، ولكن أُعلن أن استخدام هذه المنشآت أمر لا مجال للبحث فيه بسبب المعارضة البريطانية لعمل عسكري ضد طهران". "توضح الولايات المتحدة خطة لقصف إيران"، ذا هيرالد، 16 أيار/مايو 2006.

والشاحنين والشارين، ممّا يؤدّي إلى ارتفاع سعر النفط إلى مستويات لا تُصدَّق، بالغاً ربما حدّ المئة دولار للبرميل الواحد فيتزعزع استقرار الاقتصاد العالمي، وتحدث فترة ركود عالمية كبيرة أو أسوأ من ذلك.

أما بالنسبة إلى إسرائيل، وبفشل محاولتها لتسريع هجوم عسكري أميركي على إيران في نهاية آذار/مارس بسبب الخسائر التي تتكبّدها الولايات المتحدة في العراق، قرّرت إذ ذاك رفع مستوى حالة التوتر من خلال اجتياح غزة ولبنان وقصف المدنيين على نطاق واسع، والعمل على تدمير حزب الله بصفة خاصة، وهو حليف إيران، آملةً في إثارة رد عسكري إيراني.

خاتمة

إن المستفيد الوحيد المحتمَل من هجوم عسكري أميركي أو إسرائيلي على إيران، أو من عقوبات اقتصادية، ستكون إسرائيل: سيبدو هذا الأمر إلغاءً لعدوّ عسكري في الشرق الأوسط، وتعزيزاً لتفوّقها العسكري في هذه المنطقة. ولكن هذه النتيجة مثيرة للمشاكل أيضاً لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار واقع أن التحدّي الذي تشكله إيران لإسرائيل هو *سياسي* في الأساس، ولا يكمن في قدرتها النووية غير الموجودة بعد. وستكون الأنظمة العربية الأكثر تقرّباً من إسرائيل الهدف الأول لملايين المسلمين المحتجّين على العدوان الإسرائيلي. وسيكون الهجوم الإسرائيلي انتصاراً باهظ الثمن إذا أطاح حريق سياسي مدمّر يمكن التوقع بحصوله بالحكام في بعض الدول العربية. وستكون النتائج أكثر سوءاً إذا شنّت الولايات المتحدة الهجوم: اشتعال آبار النفط الرئيسية، محاصرة القوات الأميركية في العراق،

تقويض العلاقات القائمة منذ زمن بعيد مع الأنظمة العربية، ارتفاع أسعار النفط، وإثارة الرأي العام الأميركي نتيجةً للإصابات في صفوف الجنود. ولن يكون الهجوم على إيران عملية جراحية بلا شوائب، بل سينتج عنها جرح عميق ومثلّم يؤدّي إلى الإصابة بالغرغرينا.

مما لا شك فيه أن آيباك قد تحتفل "بنجاح آخر" حقّقته إسرائيل، وذلك في تقريرها السنوي الذي يحمل التهنئة الذاتية على المهام التي تمّ إنجازها. وسيشكر مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في أميركا أتباعه المطيعين والأوفياء بسبب موافقتهم على تدمير بلد معادٍ للساميّة ومعادٍ للأميركيين، ويشكل تهديداً نووياً لكل الجنس البشريّ، أو أي هراء مماثل آخر.

أكبر الخاسرين جرّاء الهجوم العسكري الأميركي-الإسرائيلي على إيران هم الجنود الأميركيون في العراق وبلدان شرق أوسطية أخرى؛ الذين سيتعرّضون للقتل والتشويه، والشعب الأميركي الذي سيدفع الثمن دماً وفشلاً ذريعاً، وشركات النفط التي ستشهد تراجعاً لعمليات تزويد الأسواق بالنفط وتقويض العقود المشترَكة لاستثمار النفط والبالغة قيمتها مليارات الدولارات، والفلسطينيون الذين سيعانون من نتائج ركود اقتصادي أكبر وطرد جماعي، والشعب اللبناني الذي ستُفرَض عليه حرب حدودية جديدة، والأوروبيون الذين سيواجهون عمليات انتقام إرهابية.

من العدل القول إن الولايات المتحدة تعاني من مضاعفات جيو-سياسية بسبب استهدافها غير العقلاني لإيران، ووفقاً للعالم المسلم، للشعوب الإسلامية كذلك في نظر العالم المسلم. وفيما ما تزال إيران وباكستان تحضران منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)

كمـــراقبَين[1]، تستمران بسعيهما للانضمام إليها عِلماً أنها لم تصبح بعـــد رسمـــياً منظمة للدفاع المشترَك على غرار الناتو، ولم تضع بعد تصوّراً للقيام بأعمال عسكرية مشترَكة. وفيما تقول الصين إن لا وجود لقرارات جديدة وشيكة حول العضوية، "إقترح الرئيس الروسي فلاديمير بـــوتين أن يـــشكل التحالف نادياً للطاقة دون إعطاء أي تفاصيل أثناء الجلسات العلنية"[2]. فمن الواضح أن الأمر لم يُبَتّ به بعد:

> ... إن تأثيـــر مـــنظمة شـــانغهاي للتعاون في المنطقة هو في ازدياد... ومن شأن منظمة أقوى، سيّما وإذا كانت تضم عنصراً عـــسكرياً وتكـــون إيران عضواً فيها، أن تكون كابحاً للمصالح الأميركية وطموحاتها في المنطقة. "وإذا كانت المنظمة موسَّعة، فهـــي ستتحكم بجزء كبير من احتياطيات النفط والغاز والترسانة النووية في العالم"، بحسب قول ديفيد وال، وهو خبير في شؤون المـــنطقة فـــي معهد شرق آسيا في جامعة كامبريدج، *للواشنطن تايمز*. "ستكون بصفة أساسية منظمة أوبيك تمتلك قنابل"[3].

هل خدمت السياسة الأميركية حيال إيران مصالحها الإمبريالية الخاصـــة إذاً، أم أنهـــا تدفع إيران في الواقع، وبلا داعٍ، إلى أحضان منافسيها السابقين والمستقبليين؟

---

(1) تـــيم جونسون، "إيران وباكستان تسعيان إلى الانضمام إلى منظمة شانغهاي للتعاون"، نايت رايدر، 15 حزيران/يونيو 2006.

(2) جونسون، أعلاه.

(3) ليونـــيل بيهنـــر، "نـــشوء مـــنظمة شانغهاي للتعاون"، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، عنوان الموقع على الوب http://www.iiss.org/whats-new/iiss-in-the-press/june-2006/rise-of-the-shanghai-cooperation-organization 12 حزيران/يونيو 2006.

مـــن الأهمية بمكان التشديد على أن لا وجود لجماعات ضغط مـــنظّمة تحـــثّ على شن هذه الحرب باستثناء اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة وقاعدته المؤلّفة من مؤيّدين أميركيين يهود وحلفاء له في أوساط مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية. وللأسف، لم تكن هناك مقاومة كبيرة لهذه الحرب. وإن مواقف الشجب الطقسية مـــن "بيغ أويل" كلما كان هناك نـــزاع في الشرق الأوسط تشارك فـــيه الولايات المتحدة هي في هذه الحالة مسألة زائفة بالكامل تفتقر إلى الجوهـــر. فكل الدلائل تشير إلى العكس؛ بيغ أويل تعارض أي نـــــزاعات تُفسد دخولها الأساسي الأول إلى حقول النفط الشرق أوسطية بما أنها مؤمَّمة منذ السبعينيات من القرن الماضي.

إن القوة السياسية المنظّمة الوحيدة التي يمكن تحديد هويّتها والتي قامـــت بغزوات ناجحة في عمق الكونغرس الأميركي وفي قطاعات الفـــرع التنفيذي هي جماعات الضغط الموالية لإسرائيل ولجان العمل الـــسياسي. وعلـــى رأس المـــؤيّدين الرئيسيين لقيام الفرع التنفيذي باعـــتماد سياســـة مجابِهة عضو مجلس الأمن القومي الموالي لإسرائيل والمنتمـــي إلى المحافظين الجدد (والمجرم الذي حصل على عفو رئاسي) إلـــيوت أبرامز المسؤول عن سياسة الشرق الأوسط، ونائب الرئيس تـــشيني. ونجـــد المعارضة الأساسية في الأجهزة العسكرية الرئيسية ووســـط القادة الذين يشهدون العواقب الاستراتيجية الكارثية على القوات العسكرية الأميركية وقطاعات في وزارة الخارجية والسي آي ايـــه، وهم مُدركون بالتأكيد للنتائج الكارثية لقيام الولايات المتحدة بـــدعم إسرائيل الساعية إلى تفوّق إقليمي بلا منازع. حتى أن الشك طـــال أولئك الذين كان بالإمكان افتراض تأييدهم ذات مرة: محلّلو

هيريتدج فاوند يشن اليمينيون وعناصر قيادية في المجتمع الإيراني في المنفى[1].

وتكمن المشكلة في أن لا وجود لقيادة سياسية تعارض اللوبي الموالي لإسرائيل الذي يروّج للحرب داخل الكونغرس أو حتى في المجتمع المدني. وتشكل جماعات ضغط منظّمة ومؤثّرة، إذا وُجدت، تحدّياً للّوبي الإسرائيلي الموالي للحرب في ما يتعلّق بالسعي إلى التعايش في الشرق الأوسط أو حتى الدفاع عن المصالح الوطنية الأميركية عندما تتباعد عن المصالح الإسرائيلية. وبالرغم من قيام العديد من الدبلوماسيين السابقين، وجنرالات، ومسؤولين في أجهزة المخابرات، ويهود إصلاحيين، ومستشارين للأمن القومي متقاعدين، ومهنيين في وزارة الخارجية، بشجب برنامج الحرب على إيران وانتقاد جماعات الضغط التي تضع مصالح إسرائيل أولاً، وذلك دون أن تلقى إعلاناتهم في الصحف ومقابلاتهم في وسائل الإعلام بدعم أي منظّمة سياسية وطنية يمكنها المنافسة للتأثير في البيت الأبيض والكونغرس. وباقترابنا أكثر فأكثر من مواجهة كبرى مع إيران وقيام مسؤولين إسرائيليين بتحديد موعد أخير وقريب لإشعال حريق مدمّر في الشرق الأوسط، يبدو أنه قد حُكم علينا التعلّم من خسائر مستقبلية كارثية يجب على الأميركيين تحمّلها قبل هزم جماعات الضغط السياسي التي تكنّ الولاء لبلدان خارجية.

(1) انظر إلى جيم لوب، "المكاشفة تختبر قوة اللوبي الإسرائيلي"، آي بي أس، 11 نيسان/إبريل 2006.

الفصل العاشر

الرسوم الكاريكاتورية
في سياسات الشرق الأوسط

تعود جذور المواجهة المتفجرة بين المحتجّين الإسلاميين والعرب، وبين القادة السياسيين والحكومات، وبين الأنظمة الأميركية والغربية والناشرين، في ما يتعلق بالرسوم الكاريكاتورية التي نُشرت في الدانمارك إلى المساعي الإسرائيلية المبذولة لانقسام العالم والترويج لفرض عُزلة على إيران وعقوبات اقتصادية، و/أو شنّ هجوم عسكري. هناك العديد من الأسئلة الأساسية التي فشل كل المعلّقين والمحللين تقريباً في الإجابة عنها، ومنها:

- ما هو سبب نشر الرسوم الكاريكاتورية في الدانمارك؟
- ما هي الخلفية السياسية لفلمينغ روز، وهو الناشر الثقافي *لجيلاندز-بوستن* الذي أصرّ على الرسوم الكاريكاتورية، واختارها، ونشرها؟
- ما هي المسائل المحيطة *بتوقيت* نشر الرسوم الكاريكاتورية وإعادة نشرها؟
- من يستفيد من نشر الرسوم الكاريكاتورية والمواجهة الناجمة عن ذلك بين العرب/الإسلام والغرب؟
- ما هي البيئة السياسية المعاصرة للاحتجاجات العربية/الإسلامية؟

- كيف تورّط جهاز المخابرات الإسرائيلي، الموساد، في إثارة النـزاع الغربي-الإسلامي/العربي، وكيف بلغت النتائج مستوى توقعاتهم؟

إن نقطة الانطلاق لتحليل الجدل الناجم عن الرسوم الكاريكاتورية التي تمّ التركيز عليها لمهاجمة المسلمين والبلدان المسلمة كونها لا تحتمل حريّة التعبير الغربية تتمثّل بالدور الذي تلعبه الدانمارك منذ زمن طويل كمركز عمليات رئيسي للموساد في أوروبا. لنصِغ الجملة بطريقة أخرى: كيف يمكن لبلد اسكنديناڤي صغير يتألف من 5.4 مليون مواطن ومقيم (200,000 أو أقل من 3% منهم مسلمون)، ويشتهر بحكايات الجنّ، واللحم المقدَّد والجبن، أن يصبح هدفاً لسخط ملايين المسلمين الممارسين لشعائرهم الدينية من أفغانستان إلى فلسطين، ومن أندونيسيا إلى ليبيا، والذين تدفّقوا في شوارع المدن في مختلف أنحاء العالم بأعداد كبيرة؟ وبعد قصف بغداد، وأعمال التعذيب في أبو غريب، وارتكاب المجازر في الفلّوجة، وإصابة كل الشعب العراقي والأفغاني بالفقر المُدقع... لمَ صبّ المسلمون غضبهم على رموز دانماركية بدءاً بكعكاتها المُحلاّة المعلّبة وانتهاءً بسفاراتها ومراكز أعمالها ما وراء البحار؟

تتناول القصة التي عرض لها بصراحة إعلاميون تلفزيونيون السيد فلمينغ روز، وهو ناشر ثقافي لصحيفة دانماركية يومية مقروءة على نطاق واسع أراد الرد على الحقيقة السياسية المتنامية لدى الأوروبيين والمتمثلة بانتقاد المسلمين، وقد قارنها بالرقابة الذاتية التي كانت قائمة في الاتحاد السوفياتي وطنه الأم. وقام محرر الصفحة الثقافية في *الجيلاندز-بوستن*، وهو مولود في أوكرانيا ويحمل اسماً

غريباً، بتكليف واضعي رسوم كاريكاتورية دانماركيين التقدّم بسلسلة من هذه الرسوم تصف النبي محمد (ص) كما يتصوّرونه هم. ومع ذلك، فإن أربعاً من الرسوم الإثني عشرة التي تمّ اختيارها للنشر أعدّها فريق روز، بما فيها تلك التي كانت أكثر إثارة للجدل وتُظهر 'قنبلة موضوعة في عِمامة'. ومتحدّياً قوانين الدانمارك المناهضة للتجديف، نشر السيد روز هذه الرسوم بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2005، وما تلى ذلك بات مُلكاً للتاريخ...

شُنّ هجوم عالمي ضخم في العالم المسلم على ما وُصف بأنه "حق الغرب المقدَّس في حريّة التعبير"، وقد هرع ملايين الأوروبيين وسكان أميركا الشمالية المصابين بصدمة للدفاع عن حريّاتهم العزيزة في خضمّ صراع الحضارات هذا. وأُلقي اللوم على سوريا وإيران بشكل بارز بتحريض المؤمنين الغاضبين على النزول إلى شوارع دمشق وطهران وبيروت والأحياء الفقيرة في غزة. ووفقاً لوزيرة الخارجية رايس، "تعمّدت إيران وسوريا إلهاب المشاعر واستغلال هذا الوضع لغاياتهما الخاصة، ويجب على العالم محاسبتهما على الأمر". وقامت السلطات الباكستانية والليبية[1] المتحالفة مع الولايات المتحدة بإطلاق النار على المتظاهرين، فقتلت وجرحت أعداداً كبيرة منهم واعتقلت قادة دينيين عديدين. وحثّت الحكومات الغربية حلفاءها العرب والمسلمين على منع حدوث مزيد من الهجمات على المنتجات والممتلكات الدانماركية، ولامت أولئك الذين عجزوا عن قمع الغضب الشعبي متّهمةً إيّاهم بالتواطؤ والتحريض. كل ذلك كان بسبب مجموعة من الرسوم الكاريكاتورية، أو هذا ما قيل لنا.

(1) مع ذلك، علّق البرلمان الليبي عمل وزير الداخلية بعد وفاة 11 محتجاً.

المحرر الثقافي فلمينغ روز الذي سرعان ما تعب من كونه مطوَّقاً بفريق من الشرطة الدانماركية ورجال الأمن لحمايته من الاغتيال وقد فاتته الهرولات اليومية في الجوار الهادئ لكوبنهاغن، اختار طلب ملاذ آمـــن في ميامي، فلوريدا (بدلاً من وطنه الأم أوكرانيا) بين المنفيين الكوبـــيين، و*السايانيم* الإسرائيليين، والمتقاعدين الذين يمارسون لعبة ماه جونغ أثناء عرض المسرحية.

الدانمارك: مركز نشاط الموساد

لماذا الدانمارك؟ هل كان من الممكن نشوء هذا الجدل المختلَق لو ظهـــرت الرســـوم على صفحات أي صحيفة لندنية أو نيويوركية رئيـــسية؟ من يرغب في وضع الدانمارك وسط صراع الحضارات هذا إذ بدا الأمر وكأنه جدل حول نص رواية مثيرة مُبغضة للإسلام؟

يوجـــز فصل مثير للاهتمام في كتاب عميل الموساد الإسرائيلي الـــسابق فيكـــتور جاي. أوستروفسكي، ***عن طريق الخداع***[1]، عن العلاقـــة الوثـــيقة بين أعمال أجهزة المخابرات الدانماركية وأعمال الموساد الإسرائيلي:

> العلاقـــة بـــين الموساد والمخابرات الدانماركية حميمة جداً لدرجـــة أنـــه ليس بالإمكان أن تكون غير لائقة. ولكن هذا الوضع لا يعود إلى ما يتمتّع به الموساد من فضائل بل إلى فـــضائل الـــدانمارك. ويعـــود سبب ذلك إلى الانطباع غير الصحيح لدى الدانماركيين الذي يعود للحرب العالمية الثانية

(1) فيكـــتور أوستروفسكي، عن طريق الخداع، نيويورك، سنات ماتينـــز بريس، 1990، الصفحات 231-232.

> عندما أنقذوا حياة الكثيرين من اليهود، ولذلك فالإسرائيليون ممتنّون ويمكنهم الوثوق بالموساد.

للموســاد القـسدرة على مراقبة كل السكان العرب ولا سيّما الفلــسطينيين (وعلى الأرجح بمن فيهم أولئك الذين يحملون الجنسية الدانماركية) المقيمين في الدانمارك، وذلك من خلال علاقاتهم الخاصة مع الدانماركيين:

> ... يــراقب عمــيل من الموساد كل الرسائل العربية وتلك المــتعلّقة بالفلــسطينيين [التي يتمّ تبادلها بين أفراد الجالية العــربية فــي الدانمارك] والتي تصل إلى مقرّاتهم الرئيسية [جهــاز المخابرات المدني الدانماركي]... وهو إجراء غير عادي لجهاز مخابرات أجنبي.

والاحتــرام الكــبير الــذي يكنّه ضباط المخابرات الدانماركية لــرفاقهم عمــلاء الموســاد الإسرائيلي غير متبادَل كما يبدو، وفقاً لأوستروفسكي:

> يــزدري عملاء الموساد نظراءهم الدانماركيين لدرجة أنهم ينعــتونهم بالــ fertsalach، وهي كلمة عبرية تعني خروج كمــية قليلة من الغازات... هم يُطلعون الموساد على كل ما يقومون به[1].

بالعودة إلى خنوعهم، يحصل الدانماركيون على تدريب قيّم من الإســرائيليين. "كــل ثــلاث ســنوات، يغادر مسؤولو المخابرات الدانماركــية إلى إسرائيل لحضور ندوة يُقيمها الموساد" وتنجم عنها

(1) المرجع نفسه.

اتصالات مفيدة للموساد "في حين تؤدّي إلى استدامة المفهوم القائل إن لا وجود لمنظمة أفضل من الموساد في التعاطي مع الأرهاب".

وفي أعقاب الهزيمة الأميركية الكاملة في العراق ومقاومة العالم لهجوم عسكري وقائي كبير ضد إيران أو حظر اقتصادي ودبلوماسي عليها من شأنه رفع أسعار النفط إلى ما فوق المئة دولار للبرميل الواحد، كانت إسرائيل بحاجة إلى قلب حرب الأفكار رأساً على عقب. وقد يكون من المنطقي أن تُشَنّ حملة دعائية تهدف إلى إثارة تبريرات لشن هجوم على بلدان كإيران وسوريا (وهما عدوّتا إسرائيل في مرحلة نشر الرسوم الكاريكاتورية)، وذلك من قِبَل أحد حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين الأكثر قوة في اجتياح وتدمير العراق وأفغانستان، حليف يكون جهاز المخابرات الوطنية فيه (معروف بـ 'fertsalach') متلهّفاً لخدمة مصلحة إسرائيل.

فلمينغ روز: صحافي يخدم قضية

نظراً لاختراق الموساد وكالات المخابرات الدانماركية منذ زمن بعيد وعلاقاته الوثيقة بوسائل الإعلام اليمينية على الصعيد العملي، من غير المفاجئ أن يكون يهودي أوكراني يعمل تحت اسم فلمينغ روز ويُقيم علاقات عمل وثيقة مع الدولة الإسرائيلية (وبصفة خاصة مع نظام الليكود اليميني) محور الجدل حول الرسوم الكاريكاتورية. ويعود تاريخ روابط روز بالدولة الإسرائيلية إلى ما قبل مقابلته الترويجية المشهورة مع دانيال بايبس (2004)، وهو الإيديولوجي الصهيوني ذو السمعة الرديئة الذي يكره العرب. وقبل تعيينه محرراً ثقافياً في صحيفة يومية دانماركية يمينية رائدة، كان روز بين عامَي

1990 و1995 مراسلاً صحافياً في موسكو يقوم بترجمة السيرة الذاتية لـبوريس يلتسين، الإبن بالمعمودية لأعضاء حكومة النخبة الروس في مرحلة ما بعد الشيوعية والموالين لإسرائيل والذين يحمل معظمهم جنسية روسية-إسرائيلية مزدوجة ويتعاونون مع الموساد في تبييض أموال غير مشروعة تقدَّر بالمليارات. وبين عامَي 1996 و1999، رافق روز الصحافي كلينتون في رحلته إلى الصين قبل العودة إلى موسكو (1999-2004) للعمل كمراسل *لجيلاندز-بوستن*. وفي العام 2005، أصبح محررها الثقافي بالرغم من معرفته القليلة بهذا الحقل، ولم يفهم صحافيون دانماركيون آخرون في فريق العمل سبب هذا الإجراء. وفي منصبه الجديد، وجد روز سَنَداً قوياً للتحريض واستغلال العداء المتنامي الذي يكنّه الدانماركيون المحافظون للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما المسلمين الممارسين. وقد نشر النقد اللاذع والمعادي للإسلام الذي وجّهه بايبس، وذلك بوضعه في نسق 'مقابلة'، بهدف "اختبار عمق المياه" قبل المباشَرة بالمرحلة التالية في استراتيجية الموساد القائمة على قيام مواجهة بين الغرب والشرق.

قام يهودي أوكراني يعمل تحت اسم فلمينغ روز ويُقيم علاقات عمل وثيقة مع الدولة الإسرائيلية (وبصفة خاصة نظام الليكود اليميني) بتكليف أشخاص بوضع الرسوم الكاريكاتورية.

إثارة نـزاع بين المسلمين والغرب

فيما نجح الصهاينة في تحقيق أهدافهم في العراق - منشئين رأس جسر في الجيب الكردي الشمالي (كردستان)، وضامنين مصادر قوة

لهـــم في النظام العراقي الجديد من خلال الشلَبي وأشخاص آخرين- واجهت الخطط الاستراتيجية الإسرائيلية لتوسيع العمليات العسكرية الأميركية بحيث تطال إيران وسوريا تحدّيات رئيسية من داخل الجيش والـــشعب الأميركيِّين إضافةً إلى قطاعات من وسائل الإعلام. وكان على مصادر الموساد في *النيويورك تايمز والوول ستريت جورنال*، وفي أمـــاكن أخـــرى، معالجة مسألة الإطراء المُغالى فيه من خلال إظهار الـــتهديد الـــذي تشكله الأسلحة النووية الإيرانية (غير الموجودة)، وذلك بعد الكشف عن أن المكيدة المدبَّرة للعراق أمر ملفّق بالكامل. كان الوضع بحاجة إلى حملة دعائية لإسكات منتقدي الحرب وتعميق الأحقاد حيال الإسلاميين/العرب بشكل عام، وإيران بصفة خاصة. عندها ظهرت عملية فلمينغ روز/موساد للعلن.

نُـــشرت الرســـوم الكاريكاتورية المعبّرة عن الكره للإسلام في الـــدانمارك في شـــهر أيلـــول/ســـبتمبر 2005 بينما كان الصهاينة الإسرائيليون والأميركيون يصعّدون حملتهم الدعائية لشن حرب ضد إيـــران. ومع ذلك، كان رد فعل البلدان الإسلامية محدوداً في بادئ الأمـــر. ولم تعـــرض *الإنترناشونال هيرالد جورنال* لهذا الأمر إلا في أواخـــر كانون الأول/ديسمبر 2005. وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2006، فعّل الكاتساس (كلمة عبرية تعني 'ضباط' بالعربية) التابعون للموساد نشاط *السايانيم* (متعاونون يهود متطوّعون خارج إسرائيل) في وســـائل الإعلام الغربية والأوروبية الشرقية لنشر نسخات مطابقة للرســـوم الكاريكاتـــورية، وفي وقت واحد، في 1 و2 شباط/فبراير 2006. وتمـــثلت إحـــدى عمليات *السايانيم* بحمل المحرر الأعلى في *فرانس-سوار* أرنو ليفي ورئيس التحرير سيرج فوبير على اتخاذ القرار

بنـــشر هـــذه الرسوم في الصحيفة الفرنسية. وقام المالك الكاثوليكي الفرنسي-المصري للصحيفة مباشَرةً بطرد مدير التحرير جاك لوفران الـــذي كـــان قد عارض عملية النشر هذه، وفقاً لمقابلة صحافية مع السي أن أن، وذلك دون المساس بليفي وفوبير.

شُـــنّت عملياً حملة قوية في كل وسائل الإعلام الموالية للغرب، مُديـــنةً الاحتجاجات الإسلامية الأوليّة المعتدلة نسبياً التي حدثت بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2005 وأثارت بسرعة التصعيد الـــشعبي الذي تلى ذلك بمساعدة عملاء موساد سريّين منتشرين بين الـــشعوب العربية. وصبّت أجهزة المخابرات الدانماركية، الزيت على الـــنار من خلال توجيه النصح لرئيس وزراء الدانمارك اليميني أندرز فـــوغ راسموسن بعدم التراجع، رافضاً الاعتذار كما طلبت الأنظمة العـــربية ذات المـــيل الغربي، ورافضاً كذلك طلباً للقاء مجموعة من دبلوماســـيي دول عـــربية وإســـلامية معتمَدين في الدانمارك لمناقشة الوضع.

حاول فلمينغ روز/الموساد القيام بمناورة أخرى لزيادة التوتر بـــين الشرق والغرب. فعرض علانيةً نشر أي رسوم كاريكاتورية إيرانية في صحيفته تسخر من الهولوكوست. من الواضح أن المحرر الأعلـــى *لجيلاندز-بوستن* أدرك متأخراً برنامج فلمينغ روز المخبّأ ورفـــض العرض طالباً من روز أخذ إجازة عمل. وغارد روز إلى ميامي، لا إلى تل أبيب، حيث قد تثير إقامته هناك الشبهات حول الادّعـــاء القائـــل إنـــه مجرّد معارض للرقابة الذاتية. وفي ميامي، سيحظى بلا شك بحماية *السايانيم* المحليّين المسلّحين والمدرَّبين على الدفاع عن الصهاينة المهدَّدين.

السايانيم - المدافعون عن الحضارة الغربية

السايانيم، وهو اسم مشتَقّ من كلمة عبرية تعني المساعدة، وفقاً لفيكتور أوستروفسكي، هم شبكة عالمية ضخمة من اليهود العاملين في أماكن استراتيجية أو مفيدة (الميدان العقاري، وسائل الإعلام، الميدان المالي، تجارة السيارات... إلخ) ارتضوا تقديم المساعدة لنشاطات الموساد الإسرائيلي داخل البلدان المقيمين فيها. وعُزي هذا الأمر إلى الولاء الوطني الكبير الذي يدين به *السايانيم* لإسرائيل أكثر من ولائهم لأوطانهم الأم. ووفقاً لغوردن توماس ومارتن ديون في السيرة الذاتية المفصَّلة التي وضعاها وهي بعنوان *روبرت ماكسويل، الجاسوس الإسرائيلي المتفوّق*[1]، كان قطب الإعلام روبرت ماكسويل ذو السمعة الرديئة مسرِفاً في انتمائه إلى *السايانيم* إذ كان يوفّر لهم التغطية، والمكاتب، والعلاقات السياسية، وخدمات تبييض الأموال، وروايات نصب المكائد، نزولاً عند رغبة الموساد في إسرائيل.

تتراوح نشاطات هؤلاء المساعدين بين الأداء المثير للإعجاب والأداء الأكثر رتابة. ووفقاً لفيكتور أوستروفسكي في السيرة الذاتية للعام 1990 بعنوان *عن طريق الخداع*، يؤلّف *السايانيم* بركة من آلاف الأفراد الناشطين وغير الناشطين الذين يمكنهم توفير خدمات بشكل منفصل عن الولاء لقضية إسرائيل كما تعبّر عن ذلك أي عملية يقوم بها الموساد حالياً. والمنحى الساخر لهذا التدبير واضح: إن

(1) غوردن توماس ومارتن ديون، روبرت ماكسويل، الجاسوس الإسرائيلي المتفوّق، الناشرون كارول وغراف، 2002.

قيام إحدى العمليات كعملية فلمينغ روز بتهديد المصالح الوطنية والاقتصادية للوطن الأم الذي ينتمي إليه عضو *السايانيم* لا يشكل فارقاً كبيراً بالنسبة إلى الموساد، وإذا افتُضح أمره فهو قد يسيء إلى منزلة اليهود في الشتات. وقد تكون الإجابة المعيارية للموساد: "ما الأسوأ الذي يمكن أن يحدث لأولئك اليهود؟ سيأتون كلهم إلى إسرائيل؟ عظيم". ومن الواضح أن لهذه اللامبالاة عواقب على اليهود الذين رفضوا الالتحاق كمعاونين للموساد في بلدان يمارس جهاز المخابرات الإسرائيلي تأثيراً فيها.

دعاية الموساد الحربية والجدل حول الرسوم الكاريكاتورية

عبّر قادة إسرائيل عن معارضتهم للمساعي الدبلوماسية التي تبذلها إدارة بوش لإشراك القوى الأوروبية في المفاوضات مع إيران، ممّا يُرجئ حدوث عمل ما ضد هذا البلد. وبصورة آلية ودون استفهام، أطلقت كل المنظمات الصهيونية واليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة (آيباك، مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، وغيرها) حملة وطنية متواصلة لتعبئة الكونغرس وأصدقائها في الفرع التنفيذي للقيام بعمل عسكري فوري ضد إيران أو لفرض عقوبات اقتصادية عليها. من جهة ثانية، كانت إدارة بوش تفتقر إلى التأييد الشعبي لهذه السياسة في الولايات المتحدة وبين حلفائها الأوروبيين وجماهيرهم الناخبة.

كانت سياسة الموساد تتمثل بإيجاد ذريعة *لانقسام* الرأي العام بين الشرق الأوسط (وما وراءه) والغرب بهدف تصعيد التوترات وإضفاء طابع الشر على الأعداء الإسلاميين الرافضين لذرائع الهيمنة

على الشرق الأوسط. وخدمت رسوم روز الكاريكاتورية الموساد تماماً. وكان بالإمكان التعريف عن القضية بأنها مسألة حرّية تعبير، ونزاع حول القيَم لا المصالح، بين "الغرب الديمقراطي" والإسلاميين "التوتاليتاريين" الأصوليين (كما وصفهم بايبس-روز).

لا شيء يمكن أن يدحض الحقيقة. فقد أصرّ روز على الرسوم الكاريكاتورية الإسلامية واختارها، في حين رفضت صحيفته رسوماً مماثلة للسيد المسيح في ظروف سابقة. وصورة روز "كمعارض ثقافي للمعتقدات المقدَّسة" - فيما يعمل لصحيفة يمينية كان نجاحها اليومي قائماً على نشر "روايات إخبارية" معادية للمهاجرين (من منطقة الشرق الأوسط) ومقابلات مؤاتية لمتطرفين صهاينة - لا تصدَّق للوهلة الأولى، علماً أن تلك الصورة عزّزها كل وسائل الإعلام الرئيسية. وإضافةً إلى ذلك، بينما يكون روز قد استهل التوترات الدولية، كان يُطلَب من المساعي التي يبذلها زملاؤه ورفاقه المنتمون إلى المحافظين الجدد داخل الموساد وخارجها، والذين يُلفتون انتباه الناس إلى المظهر الخارجي للرسوم الكاريكاتورية، أن تكون قادرة كذلك على التأثير في العالم العربي والإسلامي وإثارة غضبه. ويفسّر هذا الأمر المسافة الزمنية التي تفصل بين النشر الأول للرسوم ورد الفعل الكبيرة للمسلمين والذي حصل بعد أشهر.

في النهاية، أثارت الرسوم الكاريكاتورية وما تلاها من شتائم وافتراءات طالت المحتجين الإسلاميين وحلفاءهم العلمانيين في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا، احتجاجات سلمية كبيرة قام بها ملايين الناس ما لبثت أن اتخذت في ما بعد طابعاً عنفياً. ونشرت وسائل الإعلام الغربية صوراً مثيرة لاحتجاجات وتظاهرات عنيفة،

وقد نجحت في بث الخوف والخشية المطلوبَين في البلدان المسلمة وفي نفوس الأقليات المسلمة المقيمين في أوروبا. واكتسبت حالة الرهاب من المسلمين زخماً. وربط دعائيون صهاينة في أوروبا والولايات المتحدة "الدفاع عن حرية التعبير" بمسألة سياسات "الأمن" الإسرائيلية. وفيما كان الغرب مشاركاً في تشويه سمعة المحتجين الإسلاميين، كانت إسرائيل تفرض حصاراً على غزة، بينما تقطع الولايات المتحدة وأوروبا كل المعونات المالية عن الفلسطينيين، مهددتين الناس بمجاعة على نطاق واسع بسبب ممارستهم حقهم الديمقراطي بانتخاب قادتهم! وأحيت تمثيلية روز التحذيرية المرتبطة بحرية التعبير مبدأ "صراع الحضارات" الذي فقد مصداقيّته والذي ابتكره الصهاينة المحافظون. وباللعب على أوتار حالة الرهاب من المسلمين والحساسية المتزايدة إزاء الإساءة الغربية للمسلمين والقوميين العرب، قد يكون الخبراء الإسرائيليون بالحرب السيكولوجية يسلّطون الضوء على مسألة "حرية التعبير" بصفتها فتيل التفجير المثالي للنزاع.

لقد أدّى انتصار حماس الديمقراطي في الانتخابات- وصفتها إسرائيل بأنها حركة إرهابية- إلى تسريع المساعي الإسرائيلية لإقناع الحكومات الغربية بالإصرار على أن تقوم الأنظمة في البلدان المسلمة بقمع 'الشعوب الإسلامية اللاعقلانية' أو مواجهة حظر غربي أو قطع المعونات. (صوّر الإعلام الغربي الفشل في اتخاذ إجراءات صارمة وعنيفة بحق المتظاهرين على أنه موافقة رسمية أو تحريض). لقد كانت المنظمات الصهيونية الرئيسية في الولايات المتحدة قادرة على التأثير في وزيرة الخارجية رايس لإلقاء اللوم على إيران وسوريا بإثارة

التظاهرات العالمية من غزة إلى الفيليبين. وكانت الاستراتيجية الإسرائيلية تتمثل باستغلال الانتهاكات الأوروبية بهدف إضعاف المعارضة الأوروبية لهجوم عسكري على إيران وسوريا أو لفرض عقوبات اقتصادية عليهما؛ أو استباق الأمر بعمليات مماثلة في غزة ولبنان.

ما وراء التجديف الديني

فيما ركّز معظم المحلّلين بشكل ضيّق على الرسوم الكاريكاتورية واصفين إيّاها بأنها مصدر التظاهرات الشعبية العالمية وأن هذه التظاهرات هي الهدف المنشود من عرض الرسوم، تبقى في الواقع، وفي أحسن الأحوال، فتيل التفجير المباشَر لسلسلة كاملة من الأحداث المستمرة ذات معنى *سياسي* أكبر. فمن عملية تمشيط العراق من خلال قصف جوي "مروِّع ومثير للصدمة" إلى التعذيب الجماعي والإذلال اليومي الروتيني في البلدان المحتلّة، ومن التدمير التام للفلّوجة (التي باتت رمز الإبادة الأميركية كما كانت غرنيكا بالنسبة إلى النازيين) إلى التدمير الإسرائيلي لجنين وفلسطين، ومن عمليات الاغتيال اليومية للفلسطينيين على أيدي المحتلّين الإسرائيليين إلى تدنيس القرآن الكريم في غوانتانامو، حاولت إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا إثبات أن أي مسلم في العالم ليس في أمان- سواءً كانوا في المدرسة، أو المنزل، أو المكتب، أو الحقل، أو المصنع، أو المسجد- وأن *لا شيء يعتبرونه غالياً على قلوبهم هو مقدّس*.

يعود سبب مشاركة الملايين في تظاهرات ضد رسم كاريكاتوري للنبي محمد (ص) نُشر في صحيفة اسكندينافية يمينية تافهة إلى أن هذا الأمر كان الواقعة الأخيرة – فتيل التفجير – التي

تُشعر بوقوع وشيك لسلسلة من الانتهاكات الاجتماعية والسياسية المتعمّدة التي تستهدف المسلمين والعرب والشعوب المستعمَرة. وفي حين ركّز الإعلام الغربي على الخلفية الدينية للمتظاهرين دون غيرها، فإن كل بلد تقريباً جرت فيه تظاهرات شعبية مستمرة كان عُرضة لتدخّل غربي حديث العهد، ونهب المواد الخام على نطاق واسع و/أو تعرّض حقوقه العلمانية للتدمير: فاجتيحت بلدان، ودُمِّرت منازل ومدارس ومستشفيات وأنظمة الصحة العامة ومياه الشرب، ونُهبت الموارد الزراعية والطبيعية، وسُرقت المتاحف والمكتبات ومواقع الآثار، وانتُهكت المساجد. وحوّل الغرب ظروف الحياة القائمة إلى جحيم لكل الناس المقيمين في البلدان العربية أو الإسلامية (سواءً كانوا علمانيين أو حريصين على التقيّد بالقواعد والعادات). وهكذا، تعرّض نبيهم (ص) - الشخصية الدينية الأكثر تعلّقاً بها - لإهانة متكرّرة وقد أفلت المرتكبون الإمبرياليون المتكبّرون ووسائل الإعلام التي تدور في فلكهم من العقاب، وقامت الدولة الإسرائيلية وعملاؤها *السايانيم* بتحريضهم وتقديم العون لهم. إن الإيحاء بأن المسلمين الممارسين يمكنهم تدنيس السيد المسيح دون التعرّض للعقاب هو تشويه فاضح للحقائق؛ نظراً إلى أن السيد المسيح هو من الأنبياء المكرَّمين في الإسلام، كما أن التعرض للأنبياء أمر مُنافٍ لفكر المسلمين.

وبما أن الاستراتيجيين الإسرائيليين يعرفون ذلك مُسبَقاً، إذاً لم يكن تشويه سمعة الإسلام يحدث في خواء سياسي. فقد كانت الظروف المادية لانتفاضة إسلامية-عربية ملائمة: حققت حماس فوزاً ساحقاً في الانتخابات الفلسطينية، وكانت القوات العسكرية

الأميركية مُدركة أنها تخسر الحرب في العراق، وإيران ترفض الإذعان، وبوش يفقد التأييد الشعبي لحروب مستمرة ومستقبلية في الشرق الأوسط، وكانت آيباك، وهي الأداة السياسية الرئيسية لإسرائيل للتأثير في السياسة الأميركية، تخضع لتحقيق جنائي... وكانت استراتيجية إسرائيل القائمة على قيام الولايات المتحدة بخوض حروبها ترتدّ عليها. كانت هناك حاجة لإحياء التوترات السياسية-العسكرية التي كان قد تمّ استغلالها بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 لصالح إسرائيل: من هنا كان قيام فلمينغ روز بالتحريض، والترويج المنسّق على نطاق واسع لإنجاز هذا العمل، وإثارة مسألة حرية التعبير في أوساط *السايانيم* والليبراليين والمحافظين والإيديولوجيين الغربيين المنتمين إلى المحافظين الجدد، وانفجار موجة الاحتجاجات التي كان بالإمكان توقعها، وافتعال التوتر في الشرق الأوسط من جديد... والتقدم الحاصل على صعيد تنفيذ بنود برنامج العمل الإسرائيلي.

من الواضح أن المواجهة التي تنمو ظروف حدوثها بسرعة تُنذر بأكثر من مجرّد مسألة حرية تعبير، وأكثر من مجرّد تحريض صريح قام به محرر ثقافي ضالّ تدلّله وكالة المخابرات الدانماركية المخترَقة. فما هو على المحك هو الفكرة المتعمَّدة، المُسبَقة والمبسَّطة وذات الطابع العِرقي عن الشعوب العربية، والإسلامية، وشعوب العالم الثالث التي تهدف إلى إطالة أمد ما يتعرّضون له من اضطهاد واستغلال وإخضاع وتعميقه، واستعداد الغرب

ما هو على المحك هو الفكرة المتعمَّدة، المُسبَقة والمبسَّطة وذات الطابع العِرقي عن الشعوب العربية، والإسلامية، وشعوب العالم الثالث التي تهدف إلى إطالة أمد وتعميق ما يتعرّضون له من اضطهاد واستغلال وإخضاع، واستعداد الغرب لقبول هذه العملية.

لقبول هذه العملية، وذلك بالرغم من القانون المحلّي أو الدولي الذي يوفّر لهم الحماية من التحريض على الكراهية.

إن مصادر الأفكار المُسبَقة والمبسَّطة عن العرب ذات الطابع العِرقي والأكثر انتشاراً وإثماراً وتأثيراً هي إسرائيل وأكاديمييها ما وراء البحار (ولا سيما الأميركيين والأوروبيين)، وخبراء الإرهاب، وعلماء النفس في الجامعات الأكثر أهمية، والمؤسسات الاستشارية، الذين قاموا بتوفير "الخلفية السيكولوجية" للتعذيب، والإذلال، والتحريض، وقمع الملايين الذين يناضلون في سبيل تقرير مصيرهم في مواجهة الهيمنة الاستعمارية والإمبريالية.

مرة أخرى، وضعت إسرائيل وعملاؤها ما وراء البحار، بصفة خاصة، مصالح إسرائيل التوسعية والحربية فوق مصالح الشعوب الأميركية والأوروبية. وقد أدّى معيار "هل الأمر جيد لليهود؟" كما حدّدته الدولة الإسرائيلية، إلى حالة ظلامية من المواجهات الشعبية وحقد عميق بين الشعوب العربية/المسلمة والأنظمة الغربية. وما بدا ملائماً جداً لأمثال روز في العالم ولضبّاطهم وأعضاء *السايانيم* الطيّعين لدى الحث على المجابهة، فإنه قد يرتدّ عليهم مرة أخرى: فقد تتخطى الانتفاضات شعارات الاحتجاج على تشويه السمعة إلى مهاجمة السلطة في جوهرها والمتمثلة بالحكام العرب والمسلمين والمتعاونين مع النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي-الأميركي. وفيما يُظهر الموساد مَكْراً بالتسلل وتحريض الجماعات المضطهَدة، فقد كان غير بارع بشكل غير عادي في التحكم بالانتفاضات الناشئة كما ظهر ذلك بعد فوز حماس مؤخَّراً ونجاح المقاومة العراقية.

خاتمة

فيما يزداد الجدل الذي أثاره الموساد بين الغرب والشعوب الإسلامية عمقاً - ودُعي بطريقة ملفّقة 'حرية التعبير في مواجهة التجديف' بدلاً من 'حرية التعبير في مواجهة الحث على الكراهية' - باشرت إسرائيل بفرض حصار اقتصادي وفقاً للأسلوب النازي على أكثر من 4 ملايين فلسطيني، متعمّدةً تجويعهم بهدف التنازل عن حرياتهم الديمقراطية. التعمّد هو التعبير المختصَر، وفقاً لجدعون ليفي، وهو محرر صحافي في صحيفة *هاآرتس* اليومية الإسرائيلية[1]، الذي نقل هذا القول عن دوف ويسغلاس، مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي، وهو يتوجّه بكلامه وبصورة هزلية إلى مسؤولين رفيعي المقام: "هو *(الحصار الاقتصادي؛ الذي قد يشمل الكهرباء والماء، إضافةً إلى الطعام) كموعد مع خبير في التغذية. سيغدو الفلسطينيون أكثر نحولاً ولكنهم لن يموتوا*". و"تمايل" المسؤولون الإسرائيليون "من شدة ضحكهم". وكما قال ليفي، فإن "أكثر من نصف الفلسطينيين كانوا يعيشون في فقر... العام الماضي، كان يواجه 37% منهم صعوبات في الحصول على طعام... وخفّض 54% من سكان غزة مقدار الطعام الذي يستهلكونه... وارتفع معدل وفيات الأطفال بنسبة 15%... وبلغت نسبة البطالة 28%". والتجويع الجماعي المخطَّط له لشعب وُضع في غيتو، وقيام منفّذي حكم الإعدام به بنبذه بشكل هزلي واصفين حالته *بزيارة إلى خبير في التغذية* هو نسخة مطابقة لمناقشة القيادة العليا النازية السياسة الداخلية الواجب

(1) هاآرتس، 19 شباط/فبراير 2006.

اتّباعها حيال الشعوب الخاضعة للتصنيف وفقاً لغيتو وارسو. وسُهّلت إلى حدٍّ كبير قدرة إسرائيل على فرض سياسة إبادة جماعية وتنفيذها مـــن خـــلال المشهد الجانبي الرمزي الذي أخرجه الموساد-روز في أوروبـــا الغـــربية. ويكـــاد يكون النـــزاع الثقافي في خدمة الإبادة الجماعية خدعة ذكية أو مجرّد انتهاك للحساسيات الإسلامية؛ وهو في الواقع جريمة ضد الإنسانية.



القسم الثالث

خبراء في الإرهاب
أم خبراء إرهابيون؟



الفصل الحادي عشر

خبراء في الإرهاب

النظر في المرآة

بعد قراءة مئات الكتب والمقالات والاستماع إلى أعداد لا تُحصى ولا تُعَدّ من الخطب والمقابلات لخبراء في الإرهاب وإرهابيين من الولايات المتحدة، وكندا، وإسرائيل، وأوروبا، وأميركا اللاتينية، وآسيا، وجنوب أفريقيا، استنتجتُ وجود نماذج متكررة. فهم يستخدمون لغة مشترَكة لمعالجة مواضيعهم والبيئة المحيطة بهم، وهم أيديولوجيون إلى أبعد حدّ، ويختبئون وراء مظهر خادع من الجعجعة العلمية، ويملكون حسّاً قوياً في الملاحظة الانتقائية، ويدّعون على الدوام امتلاك فهم سيكولوجي، عِلماً أن عدداً قليلاً من الناس، إذا توافروا، تفاعلوا مع مواضيعهم انطلاقاً من حسّ تحليلي باستثناء ما يتعلق بظروف الاعتقال والاستجواب.

وأسلوب هؤلاء قويم وأخلاقي إلى حدٍّ بعيد ويعتمد النقد اللاذع، وذلك بسبب فَرط المناقَشة والبحث، وهو مع ذلك سهل بتعابيره اللطيفة لوصف العنف في دولهم المشايعة. وتحاليلهم مليئة على الدوام تقريباً بقدح شخصي/فردي مشحون، ويعتبرون مواضيعهم خالية من أي حوافز سياسية.

توفّر لغة علم النفس التي تحمل مصطلحات معقّدة وسيلة تبدو شـــرعية للتعـــبير عن عدائية راسخة، وهي طريقة لافتراض حالة من التفوّق المتمدّن إزاء مواضيعهم التي تجرّد الناس من صفاتهم الإنسانية. وعملـــية التجـــريد هذه أساسية لكل المشروع الإرهابي-السياسي-الأكاديمي بهدف تقديم الإرهابي كشخص لا يتمتّع بصفات مُصلِحة، ولا مكـــان له في العالم، ولا وقت له للعاطفـــة؛ بكلمات أخرى، إن تصفيته الجسدية أمر جدير بالاهتمام. والخبراء الإرهابـــيون هم أرباب المهمة اليسيرة؛ فهـــم *يحرّضون* الفاتحين الاستعماريين والإمـــبرياليين ويعزّزون فكرتهم القائلة إن الإرهابـــيين غير جديرين بأن يحكموا أو يُحكَموا في مناطق تنعم بالثروات أو حتى العيش في أي مكان قريب من الناس "المتمدّنين" أو "المختارين".

يتمثل الهدف بتقديم الإرهابي كشخص لا يتمتّع بصفات مُصلِحة، ولا مكان له في العالم، ولا وقت له للعاطفة؛ بكلمات أخرى، إن تصفيته الجسدية أمر جدير بالاهتمام.

يُظهر الخبراء الإرهابيون عنف الحكام، وطموحاتهم القائمة على الغزو، وجشعهم المتمثل بالاستيلاء على الأرض والموارد، ودوافعهم الوحـــشية الهدّامـــة إزاء ضحاياهم في حين تأتي ردود فعل الضحايا والناجين بلغة تعبّر عن سلوك مَرَضي. من جهة ثانية، نعثر في الواقع علـــى الأمـــراض التي يتمّ اكتشافها سريرياً في عقول الذين يمارسون القـــتل الكلامـــي؛ الذين لا يمكنهم حل رموز العلاقة العرَضية بين عملـــيات الاغتـــصاب والتعذيب المتكررة التي ترتكبها الدول التي ترعاهم، وبين الصرخات اليائسة للمبعَدين أو المشرَّدين أو المستغَلّين ومحاولاتهم الدفاع عن أنفسهم أو بلوغ أي استنتاج أخلاقي ملائم.

كل خبراء الإرهاب تقريباً مصابون بجهل سيكولوجي مزمن للعنف المنهجي والشامل الذي يمارسه الغرب وإسرائيل على مجموعات خاصة. ومن يتعرّض لهذا العنف اليوم هم العرب، كما كان يتعرّض له المتمرّدون في أزمنة أخرى ويردّون على العنف الإمبريالي بالعنف.

كل خبراء الإرهاب تقريباً مصابون بجهل سيكولوجي مزمن للعنف المنهجي والشامل الذي يمارسه الغرب وإسرائيل على مجموعات خاصة.

إن ممارسة التعذيب المنتشرة هي وسيلة لإنهاك وترويض المقاتلين واستمالتهم، ومن ثمّ التسلّل إلى داخل حركات المقاومة. وتحظى طريقة الاستجواب بتبرير أيديولوجي ودعم أخلاقي من خبراء الإرهاب. ففي كتاباتهم، يوصَف المتمرّدون أو الإرهابيون بأنهم غير منتمين إلى الحظيرة الإنسانية؛ فهم دون البشر وفي غيبوبة. ويوصَف قادتهم بأنهم استغلاليون ومتلاعبون تحكميّون لا يتمتعون بأي قيَم إنسانية ولا أهداف لهم، كما أن الجماعات التي يهيمنون عليها هي "جيوب غير خاضعة لسلطة القانون". وما إن يُلزموا أنفسهم بقضية ما (تبقى حسناتها غير معترَف بها وغير مناقَشة)، حتى يرفضوا الإقرار بسلطة القانون والعدالة؛ فقط الموت والقتل والاستشهاد. هم يعيشون في دول ضعيفة، ولا تاريخ لهم أو ثقافة (أو يتمتعون على الأقل بثقافة أدنى من الثقافة الغربية، والحضارة اليهودية-المسيحية). وباختصار، سيكون العالم أفضل بدونهم.

بالنسبة إلى ممارس التعذيب، هذا يعني أن عمله أو عملها هو لصالح الحضارة. ويشعر خبراء الإرهاب بالانزعاج عندما يتمّ

الكشف عن ممارسي التعذيب وتصوير ما ارتكبت أيديهم من أعمال وحشية ونشرها في وسائل الإعلام العالمية. يشعر خبراء الإرهاب بالأسى لا بسبب الأعمال الناجمة عن الانحطاط الأخلاقي بل لأن هذا الأمر يؤكد ما كان يقوله الإرهابيون؛ فهم يثورون على ما يتعرّضون له من إساءة وإذلال على أيدي معذّبيهم الأميركيين/الإسرائيليين/الأوروبيين، والجنود، والمرتزقة، والرؤساء. يحتجّ خبراء الإرهاب على *الكشف العلني*: بات العالم على اطّلاع على الأسرار القذرة غير المذكورة في تحليلاتهم، وتثير هذه الأسرار سببيّة الخوف الملازم. وبالرغم من كل شيء، كانوا قد نسبوا مشاعر الغضب والإذلال إلى الاضطرابات المزعومة في شخصية الإرهابيين، أو إلى سنوات طفولتهم أو عائلاتهم، أو الاختلالات الوظيفية الثقافية/الدينية. تصبح تصاريح خبراء الإرهاب أقل إقناعاً إزاء وقائع الإذلال الجسدي المعمّمة التي ترتكبها جيوش ودول الممدّنين المزعومين.

أسلوب خبراء الإرهاب

ترمز مقالة رئيسية للبروفسور جسيكا سترن نُشرت في *الويك إند فايننشل تايمز*، وهي بعنوان "كيف يفكر الإرهابيون"[1]، إلى أسلوب خبراء الإرهاب. وسترن محاضرة في كلية جون أف كنيدي الحكومية ومؤلّفة كتاب حديث العهد، *إرهاب باسم الله: لماذا يقوم المقاتلون الدينيون بالقتل*[2]. وكون مقالاتها تُنشَر في صحف الأعمال

(1) فايننشل تايمز، 13 حزيران/يونيو 2004.

(2) جسيكا سترن، إرهاب باسم الله: لماذا يقوم المقاتلون الدينيون بالقتل، هاربر كولينز، 2003.

الأكثر أهمية، وقام ناشر هام بنشر كتاب لها، وبما أنها موظّفة من قِبَل جامعة خاصة من النُخبة، فإن سترن تملك إذاً المصداقية الحقيقية التي تمكّنها من أن تكون خبيرة في الإرهاب لا مروّجة أفكار.

يعمل خبراء الإرهاب وينظرون إلى أنفسهم انطلاقاً من مستوَيين: بوصفهم بحّاثة دراسيين، ومدّعين عامّين سياسيين ومستشارين أمنيين. وبوصفهم خبراء، يكون عملهم ذا نوعية مشكوك فيها بالرغم من تأكيدهم على امتلاك مجموعة وافرة من المصادر يزعمون عودهم إليها. أُجريت مقابلات مع العديد من الإرهابيين المزعومين في السجون حيث تعرّضوا على الأرجح للتعذيب والتخدير، ومن المحتمَل أن تكون الحوارات التي أُجريت معهم مراقَبة. وكانوا ينعمون بالحدّ الأدنى من الظروف الملائمة والمطلوبة لإجراء مقابلة عادلة. وبالرغم من ذلك، يمكن توقّع قيام خبير الإرهاب بحذف أي مقتطفات ذات مضمون سياسي بما أن منهجية عملهم المرتكزة على علم النفس تتطلب منهم السعي إلى اكتشاف ما يكمن وراء السطور ممّا يجعل النص النهائي غير متّصل بالموضوع جرّاء ذلك. ويبدو أنهم يُعنَون أكثر بانطباعاتهم المتحيّزة الخاصة حول كيفيّة قيام الإرهابي بالنظر والتكلم والاستماع، مركّزين عادةً على مدلولاتهم الشخصية التي تصوّروها مُسبَقاً في ما يتعلق بتعابير الوجه أو حركات الجسم.

يتفوّق خبراء الإرهاب في اختيار الحالة النموذج الأكثر سوءاً كونها تمثّل قيادة الإرهابيين؛ أي المتبجّح، والجشِع للمال، والميسور. وهم يُغفلون معيار مقاتلي المقاومة المضطهَدين، البسيطين، المضحّين، المتضامنين مع شعبهم، والذين يُعتمَد عليهم في غالب الأحيان لتأمين الطعام، والعناية الطبية، والملجأ.

هم يُغفلون واقع أنهم مسلمون أصوليون ذوو ثقافة عالية يسعون بكل طريقة متوافرة وراء المِهَن الحديثة المرتكزة على العلوم، ويستغلّون ما يوجَّه للغرب من انتقادات بسبب الاستعمار والإمبريالية، ويجدون أنه من الموافق لهم السعي إلى تقرير المصير، واعتماد حكم الغالبية، وممارسة إيمانهم.

هناك أيضاً مسلمون أصوليون وَرَعيّون- ينشدون العزاء في ممارسات دينية، ويعيشون في نطاق ضيّق يشمل العمل والمسجد والعائلة - خبِروا التصدّع الكبير في حياتهم الوَرَعية ورد فعلهم عليها، ولا يعود سبب ذلك إلى قيام الإمبرياليين بانتهاك كل مقدَّس فحسب، بل إلى تدمير شبكة العائلة وقواعد الوجود التي تربط الأجيال ببعضها البعض. ويتجنّب هؤلاء المسلمون الوَرَعيون التدخل السياسي إلى أن يتمّ انتهاك وسطهم الروحي والإنساني الحميم.

ووسط الفوضى، والعنف، والإرباك، والنهب، واحتلال البلد، يتمّ التأثير في شعب بأكمله بطريقة معاكسة. وفيما هم يحاولون الردّ والاحتجاج والنجاة، يسعون وراء حركات ومؤسسات تملك بعض الموارد وقليلاً من النفوذ. وكان هناك في الماضي قوميون أشدّاء، واشتراكيون، وأحزاب شيوعية، واتحادات عمالية قوية، وحركات ريفية. وما تزال هذه المجموعات ناشطة في عدد قليل من البلدان حيث تتمتع بقوة يُحسَب لها حساب. من جهة ثانية، أُهلك القسم الأعظم منها من قِبَل الأنظمة التابعة للولايات المتحدة، والدكتاتوريين العلمانيين المحليين أو الدينيين، ومن خلال تفكيك الأحزاب الشيوعية. في ظل ظروف قاسية

تتطلب نشاطاً سرّياً ودعماً شعبياً، انضمّ العديد من الناشطين العلمانيين إلى حركات دينية ذات توجه سياسي تعتمد برامج معادية للاستعمار والإمبريالية، وبرامج للنضال الاجتماعي. والسياسة لا الدين هي المحفز لانضمام العلمانيين إلى حركات مستوحاة من الإسلام. لقد نصح ليون تروتسكي ذات مرة أتباعه إبّان الاحتلال النازي لأوروبا بأنه قد يكون من الضروري الانضمام إلى الكنيسة الكاثوليكية إذا كانت الفُسحة الوحيدة المتوافرة للعمل السياسي. ونظراً لما تتمتع به الحركة المسلمة من قاعدة شعبية، ونظراً لخوضها صراعاً معادياً للاستعمار، من غير المفاجئ أن يكون العديد من العلمانيين (قد يكونون يساريين، وقوميين، وديمقراطيين) قد انضموا إلى هذه الحركات؛ وانتقلوا ربما في وقت لاحق إلى حركات سياسية أخرى.

إن إدراج الفسيفساء الغنيّة من مقاتلي المقاومة في صيغة إيديولوجية واحدة بسبب انتماءاتهم الرسمية - كما يفعل خبراء الإرهاب هؤلاء- هو خطأ جسيم. فهؤلاء الخبراء توّاقون إلى طرح *حل قمعيّ عام* لمشكلة "الإرهاب"، مُذعنين للمصالح السياسية لصارفي الرواتب في المؤسسات الكبيرة أو أجهزة الدولة. وهم يتغاضون عن تعقيدات غير ملائمة، وحوافز متنوّعة، وتقاربات في الحالتَين العلمانية والدينية. ويستعين خبراء الإرهاب بالعبارة الانفعالية *إرهابيون أصوليون إسلاميون* لوضع حدّ للنقاشات والتحاليل المدروسة التي قد تتطلب من الناس إعادة التفكير ملياً بدعمهم للحروب الإمبريالية والهيمنات الإسرائيلية، ومعارضتهم للقوميين العراقيين ومقاتلي المقاومة الفلسطينية.

إستجواب: أسئلة تُطرَح على خبراء الإرهاب

يدّعي خبراء الإرهاب أن الظروف الموضوعية، أو ما يشيرون إليه بتحقير على أنه استغلال أو قمع أو إمبريالية (مع اقتباسات على الدوام، وهو أمر يمكن توقعه)، ليست سوى مظهر خادع لتغطية حاجة شخصية أكثر عمقاً. ومن ثمّ يعمدون إلى كشف النقاب عن الحوافز الحقيقية؛ بلغة معقّدة. في الواقع، إن اللجوء إلى فئات سيكولوجية مفهومة ومطبَّقة بشكل غير مُتقَن هي الطريقة الأساسية التي يستخدمها خبراء الإرهاب للتحكم بالعالم الموضوعي والتي تصطدم بتفسيرهم لسلوك مقاتل المقاومة.

العالم الخارجي الذي تنبثق منه حركات المقاومة العنيفة عدائي إلى أبعد حدّ. فالعالم أجمع يعتبر الولايات المتحدة وإسرائيل، مثلاً، لاعبَين عدائيَّين جداً لا يلتزمان بمعايير، إذ يعتبران نفسَيهما غير خاضعَين لمحاسبة أي من القوانين الدولية. يمكن لخبراء الإرهاب تجنّب هذا الواقع الجوهري الذي يصطدم بسلوك مقاتلي المقاومة من خلال التركيز على عالمهم الداخلي المفترَض وعلى علاقاتهم المباشَرة. ويسمح هذا الأمر لخبراء الإرهاب بتفادي المظاهر غير السارّة لولاءاتهم لدولهم؛ الولاءات البدائية، والقبلية، والعشائرية، والإثنية، والدينية، والاستعمارية، والإمبريالية *الكامنة تحت* المظهر الخادع للاحترام ودفاعهم الزائف عن الحضارة والإنسانية.

ورُوِّع هؤلاء الخبراء *بصور* التعذيب الذي تمارسه الولايات المتحدة في العراق؛ لا *بالأعمال* بحدّ ذاتها. وتكشف الإيحاءات النقاب عن همجية شركائهم، وممارسي وَصْفاتهم، والعالم السفلي للجريمة والعقاب المشتقّ منطقياً من نظريات خبراء الإرهاب

التوتاليتارية الخاطئة. ويقرّب هذا الأمر خبراء هارفرد، وبرينستون، ويالن وجونز هوبكينز من المسارح الهمجية التي تشهد عمليات اغتصاب بين الجنس الواحد وبين الجنسَين، وتعرّض الأعضاء التناسلية لعنف متتال. ويتخذ خبراء الإرهاب بالطبع موقفاً ساخطاً من الحراسِ القُساة، والمستجوبين، والقادة العسكريين. وهم يلزمون الصمت بسبب تعرّض مأموري صرف الرواتب للتشهير - رامسفيلد وبوش - عالمين تماماً بأن الرئيس التالي سيستعين أيضاً بخدماتهم. وفي كل حال من الأحوال، من ذاك الذي سينظر بعمق وبعيداً عن مسارح التعذيب ويحدّد مَن من خبراء الإرهاب يشارك في التعذيب؟

يعبّر هؤلاء الخبراء ببساطة عن تشخيصهم المتعلّق بمقاتلي المقاومة المسلّحة: مصابون باضطراب عقلي وغير قابلين للشفاء، خطرون للغاية عندما يكونون مُطلَقي السراح. والسياسيون يُملون الأوامر: اعتقال، سجن، تعذيب، أو قتل. وتحطّم القوات الخاصة الأبواب في منتصف الليل، ويقطعون الأعناق أو يأخذون أسرى. ويضع آمرو السجن قواعد الاستجواب، ويقوم الحراس بالتعذيب. هو توزيع دولي منطقي جداً للمهام يلعب فيه خبراء الإرهاب دوراً هاماً في تطوير الأساس المنطقي. هم يعملون على إيجاد صيغة لحرب حتى الموت مبرَّرة أخلاقياً وعلمياً تستهدف الأشخاص الأدنى منزلة، والمسلمين العرب الأصوليين، وزارعي المتفجرات الانتحاريين، والإرهابيين. وتسري لغة مشترَكة بين خبراء الإرهاب وأسيادهم من أركان الحكم، ومن ثمّ يروَّج لها في وسائل الإعلام ومن خلالها.

في مـــا يلي بعض الأسئلة المطروحة على خبراء الإرهاب أولاً: لـــماذا يعبَّــــر عـــن الحاجات الشخصية للإرهابيين الذين تُلصَق بهم اتهامات، وذلك من خلال السياسة (وليس من خلال ألف قناة وقناة شخصية، عائلية، ثقافية، اجتماعية-اقتصادية، أو مدنية)؟ لِماذا يعبَّر عـــن الحاجات الشخصية للإرهابيين لمواجهة عدوّ ما (القوة المهيمنة) بـــدلاً مـــن مواجهة مجموعة وافرة من الأمـــور الموضوعية المباشَرة قد يكون التطرق إليها أقل خطورة وسهولة؟ لماذا تعبّر الحاجات الشخصية للإرهابيين عن ذاتهـــا خدمةً لمجموعة معيَّنة (العائلة، أو الجِوار، أو الأمّة، أو الطبقة) لا خدمةً لمجموعة أخرى (قوى خارجية، ونُخَب حـــصريّة... إلخ؟) لِـــمَ يعبَّـــر عـــن "الحاجات الشخصية" للإرهابيين في وقت محدَّد (خلال الاجتياحات، الاحـــتلالات... إلخ) ومكـــان محـــدَّد (موقـــع القـــوة الإمبريالية، والمؤسسات العسكرية والسياسية، ومخافر الشرطة المرتزقة)؟

لِمَ يعبَّر عن الحاجات الشخصية للإرهابيين الذين تُلصَق بهم اتهامات، وذلك من خلال السياسة، ضد عدوّ معيَّن، وخدمةً لمجموعة معيَّنة (العائلة، أو الجِوار، أو الأمّة، أو الطبقة) وفي زمان ومكان محدّدَين؟

مـــن الواضـــح أن التعـــبير عن الصفة الشخصية يتمّ بأشكال وأهداف متعددة وفي أماكن وأزمنة متعددة. ولشرح *أعمال* سياسية محدَّدة، يجب علينا تفحّص العلاقات السياسية والإيديولوجية والطبقية للسلطة الحاكمة، إضافةً إلى مظهرها المحلّي والدولي.

المجمـــوعة الثانـــية من الأسئلة هي تكرار للأولى: لماذا لا تعبّر الحاجـــات الخاصـــة عـــن ذاتها بأشكال لاعنفية أخرى من العمل السياسي كخوض انتخابات، مثلاً، بدلاً من أن يتحوّل المطالبون بهذه

الحاجـــات إلى مقـــاتلين في حـــرب عصابات أو زارعي متفجرات انتحاريين... إلخ؟ وبصورة أدقّ، ما الذي تحول العقبات السياسية أو الموضـــوعية أو الجـــدران الرمزية دون حدوثه غير الأشكال العنيفة للعمـــل السياسي؟ ويمكننا افتراض أنه كلما كان *الإغلاق* المفروض على النظام السياسي (حكم استعماري أو استعماري جديد، احتلال عـــسكري طويل الأمد، إيديولوجية وممارسة عِرقية حصرية، تعذيب منهجـــي للمشتبَه بهم على نطاق واسع) أكبر، كانت درجة *اجتثاث التطهير العرقي* أكبر، وكان الخيار الذي تفرضه القوة الحاكمة أبسط على الأرجح: اخضع أو تمرّد. وفي ظل هذه الظروف، هناك إمكانية أكبر لحدوث مقاومة عنيفة، فردية أو جماعية.

التفجيرات الانتحارية هي شكل من أشكال التضحية الفردية، أو المقاومـــة الفردية باسم الجماعة. وفي المجتمع الغربي، إن التضحية الفـــردية للدفاع عن أمّة في حرب تستحق أرفع الأوسمة العسكرية؛ وسام الشرف المتميّز مع احتفالات عسكرية ودينية مميَّزة. وفي الشرق الأوســـط، تـــرافق نشاطات تكريمية مماثلة مآتم لزارعي المتفجرات الانـــتحاريين: يُعتبَرون شهداء لقضية التحريـــر الوطني. فلماذا ينسب خبراء الإرهـــاب السلوك المرَضي إلى مقاتلي المقاومـــة الشرق أوسطيين وليس إلى أبطـــالهم العسكريين الذين قضوا دفاعاً عـــن الإمبراطورية الدموية؟ لماذا يُطلَق على حضارة تكرّم شهداءها الـــذين ضـــحّوا بأنفسهم صفة التمدّن فيما تُدعى أخرى متعصّبة، وعنيفة، وهمجية؟

التفجيرات الانتحارية هي شكل من أشكال التضحية الفردية، أو المقاومة الفردية باسم الجماعة.

هذا السؤال على صلة بالموضوع بصفة خاصة. فكما هو الحال في كــل الأمــم وعلى امتداد التاريخ، فإن المقاومة التي تواجه محتلاً إمبريالياً يتمتّع بقوة عسكرية أكبر وبالتنظيم والتكنولوجيا أضافت إلى أيديولوجيــتها التضحية بحياة شخص بهدف التسبّب بأكبر عدد من الإصابات في صفوف العدوّ.

يعلّمنا التاريخ عن وجود أفراد أو جماعات (أمم/شعوب... إلخ) - وما زالوا موجودين - مستعدين للدفاع عن الأمّة والمنــزل لدى مــواجهة قوى عسكرية أكبر؛ بغض النظر عن التكلفة المحتمَلة. نادراً مــا تقــوم البلدان (الدول الإمبريالية بصفة خاصة) التي تملك قوى عــسكرية أكبر باستخدام الجسد البشري، فردياً أو جماعياً، كقذيفة صــاروخية أو سلاح. فلم يُستخدَم مقاتلو الكاميكاز اليابانيون لدى احــتلال الصين أو الفيليبين بل استُخدموا فقط لدى مواجهة اليابان القوة الجوية والبحرية الأميركية المتفوّقة.

هــذا، ويحــاول خبراء الإرهاب تشويه سمعة سياسات المقاومة الــشعبية مــن خــلال قــيام القادة الذين لا يملكون حوافز جديرة بالاهتمام بوصف عملية تدبّر أمر الأتباع الجاهلين بأنها صراع. يشمل هذا الأمر كل الحركات الشعبية التي تملك بطبيعتها مجموعة كاملة من القــادة والناشــطين فــيها والمتعاطفين معها الذين يواجهون خطراً شخــصياً كبيراً بسبب انتسابهم إليها. ويتخيّل خبراء الإرهاب قادة يسعون وراء المال والمنــزلة والنفوذ والأعمال... إلخ. ومرة أخرى، تفــشل تقنــية كشف النقاب في شرح الوقائع الجليّة. ويُثبت الدليل الذي لا يقاوَم في مختلف أنحاء العالم، في الماضي والحاضر، أن أولئك الــذين يناضلون ضد قوة إمبريالية استعمارية مهيمنة يُمنَون بخسائر

مادية جسيمة في الأرواح، والعائلة، والأعمال، والدخل، والمنازل، والأملاك. وفي حالة الفلسطينيين، يعاقب اليهود الإسرائيليون كل أفراد العائلة الواسعة، ويسرقون الممتلكات والأمتعة الشخصية، ويدمّرون البساتين التي زرعت منذ عقود ولا تزال كذلك والحقول المحروثة. وفي حالة حركات المقاومة، من النادر جداً تمكّن القادة من جمع ثروات وسط صراع الحياة والموت. إن أولئك الذين يثرون عادةً يتمكنون من القيام بذلك بعد انتهاء الصراع، ولا سيّما إذا تبعوا مآمير صرف الرواتب من استعماريين جدد يتبعهم خبراء الإرهاب كذلك. في الحقيقة، هم المتعاونون ومخبروهم الأكثر تقرّباً من خبراء الإرهاب الذين يجمعون ثروات من خلال التجسس وتسليم الوطنيين الذين يدعوهم الخبراء إرهابيين.

يشارك خبراء الإرهاب تكراراً في قلب الأدوار، محوّلين الضحايا إلى جلاّدين والجلاّدين إلى ضحايا. كان هذا الأمر خدعة مألوفة يعتمدها الإيديولوجيون الإمبرياليون التوتاليتاريون لتبرير استخدام القوة؛ من النازيين إلى الاستعماريين الأميركيين والأوروبيين والإسرائيليين في يومنا الحاضر. ولتبرير ادّعاءاتهم المُحالة، ينقّب خبراء الإرهاب العالم للعثور على بعض الجماعات أو القادة الفرديين الذين يؤكّدون أفكارهم المُسبَقة المبسَّطة ولدغدغة قرّائهم في نيويورك، وتل أبيب، وواشنطن، ولندن. يلتقي خبير الإرهاب قائداً (مسلماً بالطبع) صودف أنه يقود "مجموعة يُعرَف عنها ضرب أعناق الأجانب وإقامة تحالف وثيق مع أسامة بن لادن". وكان خبير الإرهاب هذا قد ضغط على كافة الأزرار الصحيحة، برأيه، لإثارة الرد المكيَّف؛ لكنها الأزرار الخاطئة. فالملايين المشاركون في مقاومة عنيفة لا يضربون

أعناق الأجانب؛ بل فقط عدد قليل منهم، وفي ظل ظروف مشكوك فيها.

التشهير اللاذع والانتقائي بأحدهم يُعِدّ القارئ الغربي لقبول التهمة المنسوبة إلى هذا الشخص بشكل عاطفي. تزوّدنا الأكاديمية جسيكا سترن من هارفرد بمثال نموذجي - محاكاة ساخرة تقريباً - عن هذه المقولات الجدلية. فهي تصف الغاية من دراستها بأنها "تحديد لبعض المواضيع الشائعة التي قد تساعد على شرح كيفية استمرار العَدَمية الإسلامية العنفية بالانتشار في الجيوب التي لا تخضع لسلطة القانون، وفي الدول الضعيفة حيث يميل الإرهابيون إلى الازدهار، وداخل مدن الغرب"[1]. ولا تسلّم العَدَمية بأي أهداف، أو قيَم، أو خيارات. وقد يعارض معظم المراقبين هذا الأمر استناداً إلى قراءة بسيطة لمعظم المواقع الإسلامية الثورية أو الراديكالية على الوِب: لديهم أهداف؛ استبدال الهِيمنة الغربية بحكام إسلاميين وطنيين. تشمل قيَمهم أشكالاً تقليدية دينية وعصرية أخرى، وتتمثل بدائل الإخضاع بالنسبة إليهم بحرب العصابات والمقاومة الجماعية أو الفردية.

كانت المناطق المجاورة لبعضها والمدن والمجتمعات الصغيرة التي نشأ فيها العَدَميون المزعومون أكثر استقراراً والتزاماً بالمعايير وتقبّلاً للقانون، وذلك *قبل* تدخل القوة الإمبريالية والاستعمارية بشكل فعّال وتمزيق الشبكات التي تربط الجماعات ببعضها إرَباً. فالجيوب غير الخاضعة لسلطة القانون هي نتاج عدم رغبة وقدرة القوى المهيمنة

(1) جسيكا سترن، "كيف يفكر الإرهابيون"، فاينتشل تايمز، 13/12 حزيران/ يونيو 2004.

ووكلائها في إقامة نظام اجتماعي عادل ومستقر. وعلاوةً على ذلك، يمكننا الملاحظة في حالات عديدة أن عدم الخضوع لسلطة القانون هو أمر انتقائي: تتمرّد الشعوب الخاضعة للاحتلال على القوانين الاستعمارية والمراسيم والأحكام، في حين أنها تتقبّل القوانين التي تعلنها سلطاتها الشرعية الخاصة. وبصفة عامة، فإن المناطق المحرَّرة حديثاً والتي تُدير شؤونها الجماعات المقاتلة تعترف بسلطة القانون أكثر ممّا كان حالها إبّان الاحتلال العسكري أو الاستعماري الذي كان يجيز تعاطي المخدرات، ويحمي بيوت الدعارة والحانات.

لقد أحرز مفهوم الدول الضعيفة سمعة رديئة في أوساط النقّاد الغربيين والأكاديميين، ولا سيّما خبراء الإرهاب. إن أنصار هذا المفهوم يستخدمونه لوصف انهيار الأمم التي دمّرها وكلاء مولَعون بالقتال وموالون للغرب، و/أو نهبتها مصارف غربية في ظل وصاية وحماية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وممّا لا شك فيه أنه كان يوجد في الاتحاد السوفياتي السابق، وأوروبا الشرقية، والعالم الثالث، حكّام من قاطعي الطرق؛ ولكنهم كانوا مدرَّبين في غالب الأحيان من قِبَل مؤسسات أو جامعات غربية، ويرسلون ثرواتهم التي كسبوها بوسائل غير مشروعة إلى مصارف غربية، إسرائيلية، أو خارجية. وبقيام خبراء الإرهاب بنعت ذرّيّتهم الآنف ذكرها بالحكّام الفاشلين، يتبرّأون بذلك من ذرّيتهم الخاصة. وما عناه الأيديولوجيون الإمبرياليون بالدول الضعيفة هو فشل الأتباع في إقامة نظام ليبرالي جديد مستقر، ممّا يوجب تدخلاً أوروبياً-أميركياً إمبريالياً "ناجحاً" لتحقيق "ديمقراطيات مزدهرة"؛ على غرار مرحلة ما بعد اجتياح كوسوفو وأفغانستان والعراق وهايتي حيث سادت تجارة الرّق

الأبيض والمخدرات، وأسياد الحرب، وحكم فِرق الموت، وذلك بمساعدة الطوافات الحربية الأميركية التي تجوب الأجواء وتُطلق النار على مناطق صعبة المِراس مجاورة لبعضها.

قامت سترن وقتلَة آخرون بواسطة الكلام بتجريد الضحايا من إنسانيتهم (عَدَميون)، وشوّهوا سمعة مسقط رأسهم (جيوب غير خاضعة لسلطة القانون)، وتنكّروا لأصالة أممهم التاريخية (دول ضعيفة)، وأشرفوا على إبادتهم، وتوزيعهم وفقاً لغيتويات في مناطق مدمَّرة اقتصادياً غير قابلة للحياة، وتعذيبهم. وانطلاقاً من منظور خبراء الإرهاب، يُعتبَر القصف الأوروبي-الأميركي والإسرائيلي لهذه المراكز السكنية بمثابة تقديم خدمة كبرى للإنسانية: منع انتشار الإرهابيين في مدن الغرب.

إن خطاب خبراء الإرهاب الحادّ والمناهض للعرب/المسلمين يشجّع السياسيين الغربيين المعتدلين على فرض مزيد من التدابير الإدارية المُذلّة والقانونية ضد المسافرين والمهاجرين والزائرين والقادة الدينيين والأكاديميين ورجال الأعمال العرب، والشرق أوسطيين، والآسيويين الجنوبيين. باستهدافهم من قِبَل وسائل الإعلام الغربية، وموظّفين حكوميين، وشرطة دائرة الهجرة، وموظّفين عدائيين في السفارة، وخبراء أكاديميين في الإرهاب، وأجهزة المخابرات، وفِرَق اغتيال خاصة، لتشويه سمعتهم بأسلوب منهجي، يتمّ إكراه الأشخاص المضطهَدين على التبدّل ليتلاءموا مع حالة وطنية طارئة ومزمنة. والعلاقات التي يحدّد طبيعتها الحاكم هي سلسلة من الأعباء الثقيلة الدائمة، وزيارات غير مرحَّب بها لعملاء استعماريين منحهم خبراء الإرهاب الإمبرياليون الإذن للقيام بذلك بهدف فرض النظام

كما يُزعَم. وفي مواجهة مسعى منهجي لتخفيض مستوى اعتدادهم بنفسهم، يجد الأشخاص المقموعون أنفسهم في منظماتهم الخاصة بهم سواءً كانت علنية أو سرّية، دينية أو علمانية. ويعبَّر عن عملية إعادة التأكـيد هـذه بإصرار متجدِّد على هوية دينية أو علمانية متجسّدة بمسجد، أو كنيسة، أو حركة سياسية، أو منظمة مقاوِمة.

تعطّـل القـوة الاستعمارية/الإمبريالية *الروتين اليومي* للشعب عامةً: الذهاب إلى العمل يستلزم اجتياز حواجز في الطرقات، وأماكن العمـل مدمَّـرة، والأشـجار المُثمرة مقتلَعة من جذورها. ويصبح "الاعتناء بالعائلة نضالاً يومياً لاستمرار الحياة من خلال تأمين الطعام بأسـعار الـسوق السوداء، مع ما يرافق ذلك من إمكانية التعرّض لإطـلاق نـار في السوق لا يمكن التوقع بحدوثه. ويغدو الاستمتاع بأوقـات الفراغ ذكرى ماضية في مرحلة ما قبل الاستعمار. وهناك الآن أوقـات فراغ مفروضة بالقوة – عاطلون عن العمل، ومعتقَلون في دوائر الشرطة، أشخاص لا مستقبل لهم– في الشارع حيث ينظَّم الاسـتياء الفردي من قِبَل قادة الرأي المحليين الذين يركّزون على ما يتوجّب القيام به. وتأييد أطراف النـزاع، والتعاطي مع الاضطهاد، وتصلّب المواقف، هو مسعى أساسي لاستعادة الروتين اليومي.

يـؤدّي التمازج المعقَّد للولاءات الروحية القوية، والمسؤوليات العائلـية، واستبدال مكان العمل، إلى التزام بتوجيه التحركات وإلى حـركة سياسية؛ هي عملية منطقية ومعقَّدة. والأفكار الاستعمارية التي كوّنها خبراء الإرهاب سلَفاً تُعمي هؤلاء عن إدراك هذه الحقيقة. فعلـى سبيل المثال، تعتبر سترن أن مقاتل المقاومة الملتزم هو في حالة من الغَشية؛ أي أنه غير منطقي، وجازم، وبالغ البساطة.

يـــردّد خـــبراء الإرهاب حتى الغثيان أن الإرهابيين ينضمون إلى مـــنظماتهم بحـــثاً عـــن القوة، وهذا رد فعل شائع لكل أولئك الذين ينخرطون في العمل السياسي والاجتماعي. يحوّل خبراء الإرهاب ظاهرة مألوفة تعود لأكثر من 3.000 عام أو أكثر إلى ميزة خاصة بالإرهابيين. فمقاتلـــو المقاومـــة يملكون بالفعل مَيلاً لحب الغير وفكرة الصالح العام؛ وهـــذين أمرين يرفض خبراء الإرهاب أخـــذهما بعين الاعتبار وبجدّيّة. وللقيام بـــذلك، يستلزمهم الأمر إعادة تفحّص عمـــيقة لولاءاتهم الخاصة، ولتعاونهم مع القـــوى الإمبريالية/الاستعمارية، ولنقد ذاتي عمـــيق يتناول انتماءاتهم المؤسساتية وحوافـــزهم. قـــد تكون هذه الخطوة اختباراً سيكولوجياً ومادياً صعباً لهم نظراً للتهديد الذي تتعرّض له هيبتهم، ودخلهم، ومنـــزلتهم، وقدرتهم على الـــتأثير. وقـــد يؤدّي بهم التحليل الانتقادي الفاحص إلى مساءلة مآمير صـــرف الرواتب، ومؤسساتهم، ودولهم الاستعمارية/الإمبريالية. ولكن مَـــن مـــن المؤسسات قد يدفع لخبير إرهاب مرتدّ لقاء الإدلاء بشهادته حـــول الأضـــرار اللاحقـــة بزملائه، والتحريفات، والعلاقات الوثيقة بالـــسياسيين الذين يُجيزون التعذيب والقتل؟ هل أن زملاءه السابقين يـــصفون المـــرتَدّ بأنه في حالة من "الغَشية"، "ضحية عقدة ستوكهولم" (موافقين على وجهات نظر معتقليه)؟

يملك مقاتلو المقاومة بالفعل مَيلاً لحب الغير وفكرة الصالح العام؛ وهذين أمرين يرفض خبراء الإرهاب أخذهما بعين الاعتبار بجدّيّة. وللقيام بذلك، يستلزمهم الأمر إعادة تفحّص عميقة لولاءاتهم الخاصة، وتعاوناً مع القوى الإمبريالية/الاستعمارية.

يتخصص ممارسو الحكم الاستعماري وخبراؤهم الأكاديميون في الـــتحقق مـــن صحة أفكار الآخرين المُسبَقة والمبسَّطة حيال مقاتلي

المقاومـــة. فهم يُفرطون في تبسيط حوافزهم، وقراراهم، والتزاماهم، ويـــتّكلون على مقولات مشوَّشة تخفي حقائق بنيويّة أعمق تحملهم على إطلاق صفات غير موضوعية. فقبل كل شيء، هم يضعون أي حقـــيقة موضوعية جانباً. ويصف خبراء الإرهاب العلاقات القائمة علـــى النفوذ والهيمنة، وعنف الدولة، والتدخلات العنيفة في شؤون الـــبلدان العربية والمسلمة، واللاتينية الأميركية، والبلدات، والقرى، بأنهـــا دفاعـــية أو انتقامية. وفيما أوصال وأعضاء الأجسام المبتورة للأطفـــال، والنساء، والشيوخ الفلسطينيين متناثرة فوق بقايا المنازل والجِـــوارات المدمَّـــرة بالقصف، كتب هارفي موريس، مدير المكتب الـــصهيوني *للفايننـــشل تايمـــز* في إسرائيل، عن الانتقام الإسرائيلي. والـــتخلّص مـــن الحقائـــق الموضوعية يعني العجز عن تلمّس الحالة الإنسانية للضحايا الخاضعين للاستعمار؛ لذلك السبب، وجُب على الخـــبراء التعـــريف عـــن الضحايا بأنهم دون البشر. وبما أن خبراء الإرهاب يُدينون الضحايا الأكثر تعرّضاً للإساءة باسم القوى الأكثر شـــرّاً، فهـــم يقنعون أنفسهم إذاً بأن انتقاداهم الساخرة هي خدمة للحقـــيقة والعلم ليس إلاّ. لقد ابتكر خبراء الإرهاب نموذجاً جديداً؛ الانتقادات العلمية الساخرة في خدمة الكذب الفكري.

خـــبراء الإرهـــاب هم أسياد التعبير اللطيف، ولا سيّما لدى التعاطـــي مـــع العـــبث الـــذي يرافق بناء الإمبراطورية. لقد بات الإمـــبرياليون العالميين الوحيدين، ويُدعى الاحتلال الاستعماري بناء أمّـــة. وتـــصبح الحروب الهجومية المدمِّرة المتتالية والقاتلة تدخلات إنسانية. وفي حين يُعتبَر خبراء الإرهاب القوة المحرّكة في عملية تغيير قامـــوس الـــتعابير المعـــتمَدة، يلاحَظ المدى الذي بلغه الأكاديميون

العاديـــون في اعـــتماده. وقـــبل كل شيء، يحتفل خبراء الإرهاب بالإمبريالية المنتصرة: قيل لنا إن الشعوب المهزومة الخاضعة للاستعمار ممتعـــضة؛ "أولئك الذين يشعرون بأنهم غير قادرين على التواصل". كـــيف سيتمكّن مزارع فلسطيني من التواصل مع مستوطن يهودي اســـتولى على أرضه ومياهه وهو مدعوم من قِبَل قاطعي طرق محليين وجنود إسرائيليين يعملون وفقاً للسلطة الـــتي تمنحهم إيّاها الحكومة، كما أنه يقطع عليه طريق الوصول إلى السوق؟ فكل ما هو دون الامتعاض يكون ضرباً من ضروب الماسوشيّة. هل من العجَب قـــيام أولـــئك الذين تمّ اجتثاثهم من أراضـــيهم وطردهم من منازلهم بالمخاطرة بحياتهم لتحويل الامتعاض إلى مقاومـــة؟ ســـيقومون بـــذلك أيّاً كان الثمن. عندما اقتحمت الـــدبابات الجِـــوارات العراقية بعد قصف المنازل والمساجد، هل من العَجَـــب قـــيام الجـــيران الغاضبين بالاحتشاد حول دبّابة كُمِن لها والـــرقص على بقايا المعدن الذي يرتفع منه الدخان والجثث؟ هل هو مـــشهد بغـــيض لإرهابيين عديمي الرحمة أم لجيران متهلّلين أسكتوا صـــوت القذائف المنطلقة فوق رؤوسهم والمتّجهة إلى داخل منـــزل جيرانهم؟

في حين يُعتبَر خبراء الإرهاب القوة المحركة في عملية تغيير قاموس التعابير المعتمَدة، يلاحَظ المدى الذي بلغه الأكاديميون العاديون في اعتماده.

ظهر خبراء الإرهاب قبل المقاومة العراقية، وسيبقون موجودين بعـــدها. وكلّما انتفض المقموعون وقاوموا الحكم الإمبريالي بفعّالية، كانـــت هـــناك مناصب أكاديمية إضافية، ومِنح تقدّمها المؤسسات، ومراكـــز للدراسات الدولية لخبراء الإرهاب الطموحين، إذ إن مبنى

الإمبريال ستايت سيكون بحاجة إلى خدماتهم، وسيعرض مستشارون رفـــيعو المقـــام في العلاقـــات الدولية عليهم العضوية، وستكافئهم الجامعات بأستاذيّة متميّزة. وهم سيغدون من المشاهير؛ تركّز عليهم بـــرامج المقابلات في وسائل الإعلام. وسيكونون بعيدين عن ميادين القتل، ولكنّ روحهم ستبقى هناك على الخطوط الأمامية وفي غرف الـــتعذيب، مـــوجّهين الأيدي التي تضع أغطية الرأس على العَدَميّين، والمسلمين، والماركسيين، والوطنيين القوميين الذين لن يكون بإمكان أحد إنقاذهم.



الفصل الثاني عشر

زارعو المتفجرات الانتحاريون

المقدَّس والنجِس

مقدمة

إن أحد المظاهر الأكثر أهميّة لهجمات زارعي المتفجرات الانتحاريين والتي حظيت بأقل قَدْر من المناقشة هو الحدّ الأنغلو-أميركي المنهجي والعميق من قَدْر أكثر ما هو مقدَّس في الدين الإسلامي: مجموعة مبادئه، وطريقة الممارسة الروحية فيه، وشعائره الدينية، ونصوصه المقدَّسة، واحترامه للمؤمن اليقِظ.

يركّز مروّجو الأفكار الليبراليون الموالون لإسرائيل والمنتمون إلى المحافظين الجدد، صحافيين كانوا أم أكاديميين، على ما اختاروا تسميته مَرَضيّات المسلمين الشبّان، وتعصّب معتقداتهم، وعنفهم الذي لا مبرّر له، والغضب المتوارث عبر الأجيال، والإحباط بسبب العيش في دول ضعيفة، وتلاوة طويلة من التصرفات اللاعقلانية التي تُحِلّ الأنغلو-أميركيين والإسرائيليين ممّا يرتكبونه من عنف وتعذيب.

تشدّد مدرسة فكرية تقدّمية على الطبيعة العكسية للعنف؛ حروب الأنغلو-أميركيين واجتياحاتهم واحتلالاتهم التي تولّد الإرهاب العربي أو الإسلامي بوصفه جزءاً من عنف لولبي. وفي بعض النسخات، يوضع العنصر الديني في مرتبة أدنى من الاهتمام السياسي

المتعلّق بتقرير المصير لدى شرح سلوك زارعي المتفجرات الانتحاريين.

فيما يملك المنحى التقدمي ميزة تخطّي لغة علم النفس القاسية التي يعتمدها الخبراء الصهاينة وأولئك المنتمون إلى المحافظين الجدد لوصف العقل العربي، فقد فشل في تفسير عمق ومدى ظاهرة التفجير الانتحاري أو ظاهرة الاستشهاد، ولا سيّما ازدياد حدّتها أثناء الاحتلال.

كوّن الأنغلو-أميركيون نظرة عن الحرب الشاملة، ووضعوها موضع التنفيذ؛ حرب لا حدود قانونية، وأخلاقية، وجغرافية، وزمنية، أو مكانية لها.

ووراء الضرر العام المتعمَّد الناجم عن الحروب والاجتياحات والاحتلالات الأنغلو-أميركية، هناك نوعان من العنف المشتَقّ من المفهوم العام للحرب وهما عاملان محدِّدان بشكل مباشَر للتفجير الانتحاري.

كوّن الأنغلو-أميركيون نظرة عن الحرب الشاملة ووضعوها موضع التنفيذ؛ حرب لا حدود قانونية، وأخلاقية، وجغرافية، وزمنية، أو مكانية لها. وكما أعلن بوش، ورامسفيلد، وصهاينة البنتاغون (بيرل، وولفويتز، وفيث، وشركاؤهم)، هي حرب مختلفة يتواجد فيها العدوّ في كل مكان ويهاجم في كل الأوقات. يتمثل الحل النهائي بالبحث عنهم والقضاء عليهم وعلى ملاجئهم، وشركائهم، والمناطق المجاورة لأماكن سكنهم، وعائلاتهم، ومؤسساتهم الدينية، وكل من يقدم لهم الدعم المادي أو الروحي، والحماية أو التشجيع. تحت نظرية وممارسة الحرب الشاملة التمييز بين المقاتلين والمدنيين، وبين المواقع العسكرية والمنشآت المدنية، وبين البنية التحتية العسكرية ووسائل النقل المدني، وبين المقدَّس والنجِس.

لقـــد فـــرض الأنغلو-أميركيون معايير جديدة للحرب وقواعد جديـــدة للاشتباك مع العدوّ قام أخصامهم باعتمادها بشكل متزايد. وإذا كان بإمكان الإمبريالية الأنغلو-أميركية التصرف بعنف غير مقيَّد ضد كل الأهداف العسكرية والمدنية، يمكن للمقاومة أيضاً التصرف بالطريقة نفسها- بمن فيها زارعو المتفجرات الانتحاريون- سواءً كان أعضاؤها إسلاميين أو علمانيين، فقراء أو من الطبقة الوسطى، وهو أمر قابل للجـــدل انطلاقـــاً من الاعتراف بمبدأ الـــشمولية. وما ينعكس على رد فعل أخصام الإمبريالية الأنغلو-أميركية هي قواعد الاشتباك الخاصة بهم؛ مفهوم الحرب الشاملة.

فرض الأنغلو-أميركيون معايير جديدة للحرب وقواعد جديدة للاشتباك مع العدوّ قام أخصامهم باعتمادها بشكل متزايد.

الحرب الشاملة: محتوى وعواقب

هـــناك أشـــكال مخـــتلفة من السيطرة الإمبريالية. في أحد هذه الأشـــكال، تتمثل الطريقة بالعمل من خلال نُخَب محليين يغدون جباة للضرائب وشرطة للقوى الإمبريالية التي تتحكم بالثروة الزراعية-المعدنية وتموّل موقعها المتمتع بامتيازات عدة من خلال الضرائب المحلية.

في شـــكل آخـــر من أشكال السيطرة الإمبريالية، تقوم القوى الإمبريالية بتدمير المجتمع والنظام الحاكم الذي كان قائماً قبل مجيئها، وكـــثيراً ما يجتثّون السكان ويبيدوهم مع ثقافتهم في سياق الاستيلاء على الثروة. إن الحط من قَدْر المقدَّس هو مقدمة لمحاولات تهدف إلى فـــرض مجموعة جديدة من المعتقدات التي تؤدّي أكثر من غيرها إلى الخضوع والاستغلال.

يتمثل الشكل الآخر بمزيج أو عملية متتالية من التدمير والإذلال والاستغلال تليها جهود لإعادة بناء بنية عسكرية وبوليسية وسياسية راغبة وقادرة على قمع المقاومة المناهضة للاستعمار واحتوائها.

يأتي الإجتياحان الأميركيان للعراق وأفغانستان في سياق الشكل الثالث للسيطرة الإمبريالية. ففي المرحلة الأولى، تعمل الجيوش الإمبريالية على تحقيق احتلال كامل، ونهب المواقع التاريخية دون أي قيود، وإذلال السكان، وتدمير المؤسسات الثقافية، واغتيال الأفراد البارزين - وبشكل منهجي - المنتمين إلى الطبقات السياسية المحلية، والمهنية، والمجتمع المدني. وبعد تنامي المقاومة الشعبية لقوى علمانية ودينية تمّ اجتثاث أفرادها من حياتهم اليومية الأساسية في ظل تعرّضهم لهجمات طالت أجسادهم ومعتقداتهم الدينية، ينتقل الاحتلال الأنغلو-أميركي إلى مرحلة إعادة بناء جهاز استعماري قمعي وهيئات حاكمة؛ خلف الجدران، وسياجات الأسلاك الشائكة، وأبراج مراقبة تابعة للجيش الاستعماري.

يستمر مبدأ الحرب الشاملة بإحداث الفوضى في ما يتعلق بالحقوق الدُنيا الممنوحة لجيوب من المتعاونين يحمل معظمهم جنسيّتين، ولمنفيين يدينون بالولاء للأمبرطورية أولاً وأخيراً، وتقع منازلهم ومدافنهم (بغض النظر عن حساباتهم المصرفية وحدائق الورود الإنكليزية) في مدن بلدان إمبريالية حيث تقيم عائلاتهم أيضاً.

الحرب الشاملة والمقاومة

يقتبس ممارسو الحرب الشاملة الكثير من ممارسات ومبدأ الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لفلسطين: عقوبة جماعية، وإزالة

المواقـع التاريخـية، وتدمير المنازل، ومحو البساتين والمزارع المنتجة، وقصف المعامل الصغيرة، وبناء جدران الفصل، وأعمال طرد جماعية بالقـوة، ولا سيّما تقنيات التعذيب والاستجواب المصمَّمة خصّيصاً لانتهاك المعتقدات الإسلامية والهوية العربية. لقد نُقلت هذه التقنيات عـبر مستـشارين إسـرائيليين ودورات تدريبـية إلى المستجوبين الأميركـيين وأُضيفت إلى كتيّبات التعليمات. هي الوسائل الشائعة بالـتحديد في تقنـيات الاستجواب-التعذيب الإسرائيلية والأنغلو-أميركية المرتبطة بمبدأ الحرب الشاملة التي أدّت إلى الممارسات الشائعة التي يعتمدها زارعو المتفجرات الانتحاريون ضدّهم.

بالإضـافة إلى تقنـيات الاسـتجواب-التـرهيب التي تجرّد ضـحاياهم من كل ما هو أساسي لذاتهم الروحية، يقومون أيضاً بفـرض مبدأ أخلاقي جديد على ضحاياهم، وهو مبدأ لا تقبل به أبـداً التعالـيم الأخلاقية-الدينية إلا في ما يتعلق بمقاتلة من يبدأ القـتال على أن تجري حماية الأبرياء الموجودين في صفوف العدوّ. والمـبدأ الأخلاقـي الجديد هو انعكاس لممارسي الحرب الشاملة. يتـصرف زارعـو المتفجرات الانتحاريون دون القلق على حياة المدنيين، والمكان، والزمان، والظروف. وعلى غرار مستجوبيهم، هـم يـسعون إلى إلحـاق أكبر قَدْر من الضرر بالمشاعر الغربية، كاشـفين عـن نقاط ضعفهم، في حين يقومون بتقويض روتينهم اليومـي. ومفـتاح تحـوّل معارضـة الإسلاميين والعلمانيين إلى هجمـات استـشهادية وممارسة المبدأ الأخلاقي الجديد لا يرتبط بالاحتلال والحرب الاستعمارية السياسية-العسكرية فحسب، بل باللجوء إلى ممارسات محدَّدة تُهين ضحايا الاستعمار.

الحط من قَدْر الناس: منطق الحرب الشاملة

مـــارس الإســـرائيليون التعذيب من خلال الحد من قَدْر الناس ومعتقداتهم وإهانتهم طيلة عقود من الزمن، وهم يملكون جيشاً قوياً يدعمـــه أشخاص ما وراء البحار - أساتذة، مسؤولون من المحافظين الجـــدد، ليبراليون، مصرفيون، مهنيون، فنانون، صحافيون، وأقطاب إعلاميون - يوفّرون التبريرات على صورة ظروف تحسينية ومساواة أخلاقية.

إن ممارسي الحرب الشاملة الأنغلو-أميركيين الذين تأثّروا بقدرة إسرائيل على إطالة أمد الاحتلال الاستعماري لفلسطين دون التعرّض لأي عقـــاب، عايـــنوا التأثيرات الجانبية: ظاهرة التفجير الانتحاري، وكـــنّ إســـرائيل الكـــره للعـــالم غير الأوروبي (وحتى للعديد من الأوروبيين).

الإذلال مـــصمَّم خصّيصاً لترويض العقل العربي أو الإسلامي- كمـــا وصـــف الأمـــر خبراء الحرب السيكولوجيون الإسرائيليون- وتـــأمين حشد غفير من المخبرين، والعملاء وأشخاص ليّني العريكة، والـــسجناء المروَّعين المُطلَق سراحهم الذين يكونون عبرة للراغبين في الانـــضمام إلى مقاتلي المقاومة. وفيما حُمِل عدد قليل من السجناء علـــى تغيير طريقة تفكيرهم من خلال التعذيب والابتزاز التهديدي، وأُطلـــق سراح آخرين كونهم رجالاً محطَّمين ونساء عاجزات بسبب اضـــطرابات نفسية شديدة، لم يكن رد فعل الملايين خضوعاً وإذعاناً بـــل سخطاً وغضباً وعنفاً، اتخذ في بعض الحالات شكل التفجيرات الانـــتحارية. ووفّـــرت كلمـــات الـــناجين-الضحايا من الوحشية الإســـرائيلية، والصور المرئية، حقيقة حيّة عن الحط المنهجي من قَدْر

كل ما يعتبره العرب – إسلاميون وعلمانيون – مقدَّساً.

الملاحَظ من الضحايا، وعائلاتهم، وأنسبائهم، وزملائهم المؤمنين، وأمّتهم أن الحدّ من قَدْر السجناء العراقيين هو تقنية أجازت المستويات العليا في السلطة اعتمادها ووافقت عليها، ونفّذها خبراء الإرهاب، بدءاً بنُخبة علماء النفس ووصولاً إلى السجانين ذوي المراتب الدُنيا. ولا يمكن لأحد الادّعاء بأنه لم يكن على عِلم بذلك. ولا يمكن لأحد في جيش من المتطوّعين الادّعاء بأنه كان ينفّذ الأوامر ليس إلاّ. كما أن المواطنين في الأنظمة الانتخابية الذين لم يتلكّأوا فحسب في الاحتجاج على الإهانات الحاصلة بطريقة ملائمة، بل اقترعوا في الواقع لصالح الجلاّدين الإمبرياليين، لا يمكنهم ادّعاء البراءة. كلهم مشاركون في الجُرم بنظر زارع المتفجرات الانتحاري...

> **إن الحدّ من قَدْر الناس هو تقنية أجازت المستويات العليا في السلطة اعتمادها ووافقت عليها، ونفّذها خبراء الإرهاب، بدءاً بنُخبة علماء النفس ووصولاً إلى السجانين ذوي المراتب الدُنيا.**

تقنية الحط من قَدْر الناس: المعنى الأشمل

لقد قام ممارسو التعذيب بتدنيس القرآن وهو كتاب سماوي، كما داسوا عليه بجزماهم العسكرية الموحِلة، ورموا صفحاته في المرحاض.

لقد حرم ممارسو التعذيب ضحاياهم، وبشكل منهجي، من الماء للاغتسال (الوضوء) قبل الصلاة. وبدلاً من ذلك، دنّسوهم بالبذاءات وقامت المستجوبات شبه العاريات بتلويث السجناء المقيَّدين بدم

زائف تتسبّب به الدورة الشهرية، وأجبروهم على التغوّط على أنفسهم، وهزئوا من المحنة الدينية الكبيرة التي كان يمرّ بها ضحاياهم. لقد انتهكوا كل محظور، ومعيار، بما في ذلك المبادئ الأخلاقية الأساسية. وفرضوا (وصوّروا) ممارسة الجنس المنحرف، وعورة المرء وهي في حالة الانتصاب، واغتصبوا الرجال والنساء بأدوات نَخس الماشية وأدوات تعذيب أخرى. ولفّوا السجناء بالعَلم الإسرائيلي.

لهذه التقنيات المُذلّة عواقب سيكولوجية تمتدّ طوال الحياة إذ تحول دون إقدام الضحايا على الزواج أبداً والمحافظة على علاقات عائلية طبيعية. لقد أخبر ممارسو التعذيب ضحاياهم بأنهم سيعرضون الأفلام والصور الفوتوغرافية التي تُظهر الذلّ الذي تعرّضوا له على عائلاتهم وجيرانهم، وذلك بهدف رفع مستوى الكرب بعد إطلاق سراحهم. وتُطبَّق تقنيات التعذيب هذه على المسلمين والعرب بصفة خاصة، ولكن يُفترَض اعتبارها بصورة عامة انتهاكاً لحياء كل الرجال والنساء العاديين. لقد اعتمد ممارسو التعذيب الإذلال الجنسي الفاضح المُعَدّ لقطع كل الروابط السياسية بين الشعب المستعمَر والضحايا المُحَط من قَدْرهم. وجاء في التقارير أن السجينات في أبو غريب وجّهنَ رسائل يتوسّلنَ فيها المقاومة القيام بقتلهنّ في زنزاناتهنّ من خلال هجمات بمدافع الهاون.

لقد قام القادة السياسيون الأنغلو-أميركيون بترقية قساوسة عسكريين إنجيليين مسيحيين حثّوا الجلاّدين على مقاتلة الشيطان أثناء محاصرة مدينة الفلّوجة وتدميرها. واعتمد خبراء الإرهاب (استناداً إلى العلوم السلوكية في غالب الأحيان) النقد العاطفي اللاذع من خلال تبرئة الجلاّدين من سلوكهم المَرَضي واتهام الضحايا بهذا السلوك.

ونحن بحاجة إلى رؤية صانعي السياسة كمجرمي حرب... كمُعِدّي طريقة عمل زارعي المتفجرات الانتحاريين.

العواقب السياسية لتدنيس المقدَّسات

للمظاهر المنهجية العميقة للحرب الشاملة وما نجم عنها من تدنيس للمقدَّســـات تأثيرات واسعة النطاق على المسلمين والعرب، بمن فيهم العلمانـــيون، وذلك على الصعيد الجغرافي، والممارسة السياسية، وحدّة الأذى اللاحـــق نتيجة لتشويه السمعة، والمشاعر حيال ممارسي التعذيب وحكـــوماتهم وحضاراتهم. وإن تأثير تشويه سمعة المقدّسات هو أقوى علـــى تلك الجماعات التي تتشاطر القيَم الدينية والثقافية والإثنية نفسها كمـــا هـــو تأثيره على أولئك الذين تمّ اغتصابهم. يمسّ الحطّ من قَدْر النـــصوص المقدَّسة والأماكن الدينية بالوجود الديني والمادي للجماعات والأفراد الذين باتت حياتهم موجَّهة بواسطة نصوص حُطّ من قَدرها. إن الرسالة التي يوجّهها على مراحل ممارسو التعذيب وقادتهم مفادها أن 'ما من شيء مقدَّس'؛ كل شيء وكل شخص على قدَم المساواة هم أدوات لتحقـــيق السيطرة، والهيمنة، والتحكّم بأمور الشعب. إن عملية الإذلال بـــرمّتها بـــدءاً بقصف المجتمعات المدنية دون تمييز، ومروراً باغتصاب المؤســـسات العامـــة، ونهـــب الإرث الـــثقافي، ووصولاً إلى الاعتقال الاعتباطـــي واغتـــيال عابري السبيل، وبلغت أوجها في الفساد التام، ومحاولـــة تحويل الرموز والنصوص الروحية والإرشادات الأخلاقية إلى هراء بكل معنى الكلمة.

إن إنكار المقدَّسات على المقموعين هو أمر ملازم لعملية إيجاد سلسلة هرمية، فكلما حُطّ من قَدْر الآخر زاد نفوذ ممارسي التعذيب

واعتدادهم بذاتهم. وكلما انخفضت مكانة ممارسي التعذيب - (أولئك الذين لا يمكنهم الحصول على الغنائم الحقيقية للاحتلال عندما يكونون خارج غرف التعذيب، أو تحقيق أرباح فاحشة جرّاء الحرب، أو ابتزاز أموال إعادة الإعمار، أو الضبّاط العسكريين الذين يمكنهم 'إضافة قيمة' العقود) - إزداد الدافع لتحقيق التفوق (مكافآت رمزية) من خلال الحط من قَدْر المقيَّدين بالأغلال والأصفاد، والعراة والمذلولين، لإرضاء رؤسائهم بذكائهم المزعوم. وكثير من هذه الأمور موثَّق في تقرير الجنرال أنطونيو تاغوبا.

التفجير الانتحاري: رد فعل على المدنِّسين

اكتشف بعض مدّعي الخبرة في شؤون الإرهاب من الجهّال الأكثر ذكاءً أن زارعي المتفجرات الانتحاريين ليسوا فقراء بالضرورة، أو ضحايا مباشَرين للاجتياحات الإمبريالية، وليسوا بالضرورة أصوليين إسلاميين. وإزاء هذا التعارض بين الواقع الجديد والأوصاف السابقة التي ذكروها، أعاد معظمهم سبب ذلك إلى مصطلحات علم النفس المعقَّدة، ذاكرين العُزلة وصراع الأجيال ومَرَضيات سلوكية أخرى بوصف أدق من وصفهم لمجتمعات خبراء الإرهاب. وهؤلاء الخبراء الأنغلو-أميركيون المواليون لإسرائيل الذين يجهلون لسبب مَرَضي الجرائم الشنيعة المرتكَبة في حق القيَم والمعتقدات الأساسية للمقموعين يعتبرون، بكل رزانة، أنهم قادرون بالفعل على تشخيص أمراض الآخرين. ويدّعي عدد قليل من الخبراء أن الإرهابيين وزارعي المتفجرات الانتحاريين هم أشخاص سياسيون وأن تصرفاتهم سياسية؛ أي رد فعل على الحرب والاجتياح والاحتلال

الأنغلو-أميركي. وبطريقة أقرب إلى الحقيقة ولكنها ما تزال غير ملاءمة، يُضيف البعض رد الفعل إلى ما يتعرّض له شعب محتَل من إذلال.

ما يدفع زارعي المتفجرات الانتحاريين هو سعيهم لتخليص المقدَّسات من المدنِّسين. يشمل التدنيس التدمير المادي الذي يتسبّب به المجتاحون الأنغلو-أميركيون والمستعمرون الإسرائيليون. وبسبب الحطّ من قَدْر النصوص المقدَّسة وإهانتها، ضعُفت بشكل نهائي القيَم الروحية العميقة والتقاليد التأديبية التي تُنتج طبقة من الأفراد الذين يشعرون بالروابط الإنسانية.

يعتقد زارعو المتفجرات الانتحاريون أنه يمكن للغضب الروحي مقاومة مدنِّسي المقدَّسات. بالنسبة إلى زارعي المتفجرات الانتحاريين، لا تعوّض المقاومة، والمسيرات، والاحتجاجات، والإضرابات، والعصيان المدني، وحتى المقاومة، على المقدَّسات ما لحق بها من تدنيس. ويحتدم الصراع في المناطق المجاورة لهم، وفي منازلهم؛ والأسواق ووسائل النقل المدمرة. يعتقد زارعو المتفجرات الانتحاريون أنهم إذا جعلوا العنف يرتدّ على مرتكبيه المجتاحين، يمكنهم إذ ذاك فقط إعادة السطوة لما تمّ تدنيسه وذلك من خلال الرد بالمِثل على مؤيّدي الحرب الشاملة والمدافعين عنها، وحتى على ضحايا أبرياء؛ ضحاياكم البريئة مقابل ضحايانا البريئة...

بات الاعتراف بالترخيص لتدنيس المقدَّسات أمراً واضحاً؛ سواءً استمرّ بشكل أو بآخر، والتُقطت له مشاهد فيديوية أو خُبِّئ في محفوظات عسكرية، فهو الآن محفور بأذهان عشرات الملايين من الناس لأنه مرتبط بوجودهم الثقافي والسيكولوجي والأخلاقي. وتخضع الحياة اليومية للاختبار.

خاتمة

من قصف المدن الذي يُحدث صدمة وترويعاً، إلى قتل الملايين أو بتر أطرافهم أو إبادتهم، إلى التعذيب وتدنيس المقدَّسات، أُصدرت *الأوامر* من جنرالات لا هوية لهم، ورؤساء، ووزراء حرب مقيمين في البعيد، *ونفّذها* وجهاً لوجه أشخاص عاديون، وعمّال، وموظفون، ورجال دين... قاموا بانتخاب قادتهم. من وجهة نظر زارعي المتفجرات الانتحاريين، تعكس الوجوه العديدة لهؤلاء الأشخاص العاديين وجوه وتصرفات أولئك الذين حطّوا من قَدْر المقدَّسات وحاولوا تدمير ما يُعطي معنى لحياتهم اليومية.

بالنسبة لزارعي المتفجرات الانتحاريين، فإن وجه العدوّ هو وجه الشعب الذي ينتمي إليه؛ أثرياء وفقراء، أقوياء وضعفاء، جنرالات وجنود عاديون. ويبقى زارع المتفجرات الانتحاري الذي تضاعفت روابطه الطبيعية بالمقدَّسات والأخلاق بسبب الحط المنهجي من قَدْرها على هذه الحال، إلى أن يكف عن الشعور بوخز الضمير لدى مهاجمة أشخاص عاديين يطوفون المباني المكتبية أو يجولون في الأنفاق للقيام بأعمالهم اليومية، مؤثِراً التضحية بنفسه لإعادة التأكيد على المقدَّسات، ومهما كان الثمن، وذلك بالرغم من قوة منتهكي حرمات هذه المقدَّسات. والضحايا الذين قُصفت أو أُزيلت منازلهم، وشوارعهم، والأبرياء في صفوفهم، وأحباؤهم، يردّون بالمثل على منزل مرتكبي هذه الأعمال في حقّهم، وشوارعهم، والأبرياء في صفوفهم، وأحبائهم.

يقترح تحليلنا علاقة وثيقة بين ممارسة الأنغلو-أميركيين للحرب الشاملة وسياسات الحط المنهجي من قَدْر المقدَّسات والأشخاص

المنبثقة من هذه الممارسة، وظهور زارعي المتفجرات الانتحاريين، أحد الأشكال الأساسية لرفض الطغيان. وإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فمن المرجَّح إذاً توقّف زارعي المتفجرات الانتحاريين عن نشاطهم عند انتهاء الحرب الشاملة. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر إلا بإلحاق الهزيمة بالإحيائية الاستعمارية للإمبريالية بمختلف أشكالها الأميركية والأوروبية والإسرائيلية. ويبقى السؤال عن المدة التي يتطلّبها الاستياء السياسي المحلّي والخارجي لينجم عنه بديل سياسي قادر على استنباط استراتيجية انسحاب عسكري والانصياع للقانون الدولي.

يمكن تحقيق المصالحة بين الأنغلو-أميركيين والشعوب الإسلامية والعربية من خلال محكمة لجرائم الحرب مماثلة لمحاكمات نورمبورغ بعد الحرب العالمية الثانية. ممارسو الجرائم ضد الإنسانية والمؤيّدون لها، بدءاً برئيس الولايات المتحدة ورئيس وزراء بريطانيا العظمى، يُفترَض تقديمهم للمحاكمة وصدور عقوبات بحقّهم تكون عبرة للآخرين وخطوة رئيسية في سياق حملة عالمية يقوم بها المجتمع المدني لوضع حدّ للإفلات من العقوبات. لا يكون السلام والمصالحة ممكنَين إلا إذا طُبِّقت العدالة بحقّ مهندسي وممارسي الحرب الشاملة والحط من قَدْر الإنسان.

القسم الرابع

نقاشات



الفصل الثالث عشر

نعوم تشومسكي
واللوبي الموالي لإسرائيل

خمس عشرة فَرَضية خاطئة

"إن ردود الفعل الانعكاسية اللاإرادية التي تنشأ تلقائياً للدفاع عن نقاش مفتوح واستعلام حرّ تمّ إيقافه - على الأقل بين قسم كبير من النخبة السياسية في أميركا - ما إن يتناول الموضوع إسرائيل ودور اللوبي الموالي لإسرائيل في تحديد شكل السياسة الخارجية الأميركية... والابتزاز التهديدي الأخلاقي - الخوف من أن يؤدّي أي انتقاد موجّه للسياسة الإسرائيلية والتأييد الأميركي لها إلى اتهامات بمعاداة الساميّة - هو عقبة كبيرة أمام نشر وجهات نظر معارِضة. وهو يؤدّي أيضاً إلى إسكات النقاش السياسي في حرم الجامعات الأميركية، وهي نتيجة جزئية للحملات التي تستهدف المعارضين... علاوةً على ذلك، لا شيء أكثر ضرراً بالمصالح الأميركية من العجز عن إجراء نقاش ملائم حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني... والتنمّر على الأميركيين لحملهم على الإجماع على سياسة إسرائيلية هو أمر سيّئ لإسرائيل ويجعل من المستحيل على أميركا تحديد مصالحها الوطنية الخاصة..."

فاينَنشل تايمز، الافتتاحية، السبت 1 نيسان/إبريل 2006.

المقدمة

دُعي نعوم شومسكي المفكر الأميركي الأول من قِبَل النقّاد وبعض قطاعات وسائل الإعلام أيضاً. إنه يملك جمهوراً واسعاً في مختلف أنحاء العالم، ولا سيّما في الأوساط الأكاديمية، ويعود سبب ذلك، وإلى حدٍّ كبير، إلى انتقاده الصريح للسياسة الخارجية

الأميركية والكثير من الظلم الناجم عن هذه السياسات. ولُعن تشومسكي من كافة المنظمات ووسائل الإعلام الرئيسية اليهودية والموالية لإسرائيل بسبب انتقاد السياسة الإسرائيلية حيال الفلسطينيين، حتى وإن قام بالدفاع عن وجود دولة إسرائيل الصهيونية. وبالرغم من سمعته التي تحظى بكل احترام في مجال التوثيق، والكشف عن رياء الأنظمة الأميركية والأوروبية، وتحليل الخِدَع الفكرية للمدافعين عن الإمبريالية، تغيب هذه الفضائل التحليلية بالكامل عندما يتعلق الأمر بمناقشة تحديد شكل السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، وبصفة خاصة دور الجماعة الإثنية فيه، أو اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل ومؤيّديه الصهاينة في الحكومة. وهذا العمى السياسي ليس مجهولاً أو غير مألوف. فالتاريخ مُتخَم بالنقّاد العقلانيين في كافة الإمبرياليات، وهم مناوئون مخلِصون لأولئك الذين يسيئون استخدام السلطة والنفوذ دون أن يكونوا مناوئين لمواطنيهم الذين يتصرفون بالطريقة نفسها. تاريخ تشومسكي الطويل في إنكاره الجازم لنفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل ودوره في تحديد شكل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بلغ أوجه لدى الانضمام مؤخّراً إلى آلة الدعاية الصهيونية الأميركية لمهاجمة دراسة تنتقد اللوبي الإسرائيلي. أنا أشير إلى البحث الذي نشرته *لندن ريفيو أوف بوكس* بعنوان اللوبي الإسرائيلي بقلم البروفسور جون ميرشايمر من جامعة شيكاغو، والبروفسور ستيفان والت وهو العميد الأكاديمي لكلية كنيدي الحكومية في جامعة هارفرد. (نشرت كلية كيندي الحكومية نسخة كاملة عن الدراسة في آذار/مارس 2006).

تـــشدّد كلمـــات وكتابات تشومسكي التي تتناول اللوبي على عدد من الاقتراحات المُريبة:

1. اللوبي الموالي لإسرئيل هو كأي لوبي آخر تماماً؛ لا تأثير خاص له ولا مكان له في السياسات الأميركية.
2. إن المجمـــوعات التي تدعم اللوبي الإسرائيلي *لا تملك نفوذاً أكبر* من جماعات ضغط مؤثّرة أخرى.
3. حقـــق برنامج عمل اللوبي نجاحاً لأنه يتوافق مع مصالح القوى المهيمنة ومصالح الولايات المتحدة.
4. يثـــبت ضعف اللوبي من خلال واقع أن إسرائيل هي مجرد أداة لبناء الإمبراطورية الأميركية تُستخدَم عند الحاجة، وإلاّ لتعرّضت للتهشيم.
5. بـــيغ أويل والمركّب العسكري-الصناعي هما القوّتان الرئيسيتان اللتان تحدّدان شكل السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وأيّ منهما غير مرتبط باللوبي الموالي لإسرائيل.
6. تتطابق مصالح الولايات المتحدة عامةً مع مصالح إسرائيل.
7. الحرب على العراق والتهديدات التي تواجهها سوريا وإيران هما من نتاج المصالح النفطية والمركّب العسكري-الصناعي، ولا يعود سببهما إلى دور يلعبه اللوبي الموالي لإسرائيل أو المتعاونون معه في البنتاغون ووكالات حكومية أخرى.
8. السلوك الأميركي في الشرق الأوسط مماثل للسياسات التي اتّبعتها الـــولايات المـــتحدة في أماكن أخرى من العالم، وهذه السياسة تفوق سياسة اللوبي أهمّية.

في حـــين يحجم تشومسكي بصورة عامة، وعمداً، عن مناقشة خُطَب اللوبي الموالي لإسرائيل، ومقابلاته ومنشوراته، بصفة خاصة، والتي تحلّل السياسة الأميركية المتَّبعة حيال الشرق الأوسط، فهو يتّبع السياق الآنف ذكره عندما يقوم بذلك.

مـــسألة الحـــرب والـــسلام في الشرق الأوسط ودور اللوبي الإســـرائيلي همـــا مـــن الأهمية بمكان بحيث إنه لا يمكن تهميشهما واعتـــبارهما فكـــرة لاحقة. إن القيود المفروضة على حقّنا في التكلّم بحـــريّة عن سياسات إسرائيل واللوبي وانتقادها تقلّص إلى حدٍّ كبير إمكانـــيات العمـــل السياسي. إن كَبت التفكير الحر يسمح بوضع وتشريع سياسات تُلحق الضرر بمصالح الشعب الأميركي، ولا سيّما عندما تتباعد أفضل مصالحهم عن مصالح نُخَبهم.

لـــذلك، من الواجب تحديد وتفحّص الفَرَضيات الخمس عشرة الخاطـــئة الـــتي وضعها البروفسور تشومسكي كلّي الاحترام، وذلك بهـــدف التحرك قُدُماً ومواجهة ما يشكّله اللوبي من تهديدات للسلام في الخارج وللحريات المدنية في الوطن الأم.

فَرَضيات تشومسكي الخمس عشرة

1. يدّعـــي تشومسكي أن اللوبي ليس سوى لوبي آخر في واشنطن. ولكـــنه يهمل أمر ذِكر الغالبيات الكبرى التي ضمنها هذا اللوبي في الكونغـــرس لصالح تخصيص معونة خارجية سنوية لإسرائيل تـــبلغ ثلاثـــة أضـــعاف المعونة الممنوحة لأفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية مجتمعة (أكثر من 100 مليار دولار على مدى 40 عاماً). وللّـــوبي 150 مـــوظفاً يعملون بدوام كامل لصالح لجنة الشؤون

الأميركية- الإسرائيلية العامة (آيباك)، ترافقهم مجموعة غفيرة من ممارسي الضغوط من كافة المنظمات اليهودية الرئيسية والاتحادات اليهودية الدولية والإقليمية والمحلية التي تلتزم كلّيّاً بخط المنظمات الرئيسية، وهم ناشطون في سياسة إسرائيل والرأي العام المحلّي فيها، ويروّجون لمرشّحين لمقاعد في الهيئة التشريعية ويموّلونهم على أساس موالاتهم لخط حزب اللوبي. ولا وجود للوبي آخر يجمع بين ما يملكه اللوبي الموالي لإسرائيل من ثروة، وشبكات من المحازبين، وإمكانية الاستفادة من خدمات الإعلام، وقوة تشريعية، وتركيز على هدف واحد.

لا وجود للوبي آخر يجمع بين ما يملكه اللوبي الموالي لإسرائيل من ثروة، وشبكات من المحازبين، وإمكانية الاستفادة من خدمات الإعلام، وقوة تشريعية، وتركيز على هدف واحد.

2. يهمل تشومسكي تحليل الغالبيات شبه الإجماعية في الكونغرس التي تدعم سنوياً كل الامتيازات الممنوحة لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً وعلى صعيد الهجرة، إضافةً إلى المعونة التي يروّج لها اللوبي. ويهمل تفحّص القائمة التي تحتوي على أكثر من 100 مبادرة تشريعية ناجحة تقوم آيباك بالإعلان عنها حتى في السنوات التي تشهد أزمات على صعيد الميزانية، وتراجع للخدمات الصحية المحلية، وتكبّد خسائر عسكرية بسبب الحرب.

3. إن عزو تشومسكي إلى بيغ أويل، وبصيغة مبتذَلة، تحقيق أهداف جرّاء الحرب هو أمر يفتقر إلى الأدلّة تماماً. في الواقع، تُلحق الحروب الأميركية في الشرق الأوسط الضرر بالمصالح النفطية من

نــواحٍ اســتراتيجية عدة. فالحروب تولّد بشكل عام عداءً إزاء شــركات الــنفط التي ترتبط بعلاقات طويلة الأمد مع البلدان العــربية. كمــا تؤدّي الحروب إلى إضعاف إمكانية إبرام عقود جديــدة تفــتح الطريق أمام استثمارات نفطية أميركية في هذه الــبلدان. لقد كانت شركات النفط الأميركية أكثر تشجيعاً من إسرائيل والذين يمارسون الضغوط لصالحها لإيجاد حلول سلمية للأزمــات، كما تؤكّد عليه الصحف المتخصّصة بصناعة النفط والناطقين باسمها. ويختار تشومسكي تجاهل النشاطات التي تلت الحــرب تماماً، إضافةً إلى الحملة الدعائية التي قامت بها المنظمات اليهودية الرائدة والموالية لإسرائيل، وغياب مقترحات لبيغ أويل في وسائلها الإعلامية في مرحلة ما بعد الحرب، وتطويق محاولتها الإبقــاء علــى الروابط مع الأنظمة العربية المعارضة لطموحات إسرائيل المولَعة بالقتال والساعية إلى تحقيق الهيمنة. وبخلاف رأي تشومــسكي، فبذهابها إلى الحرب في الشرق الأوسط، ضحّت الولايات المتحدة بمصالحها الحيوية المرتبطة بشركات النفط لصالح ســعي إســرائيل للهيمنة على الشرق الأوسط، مستجيبةً بذلك لدعــوة وتوصــية اللــوبي الموالي لإسرائيل. وفي إطار ممارسة الــضغوط، لا خــلاف البــتة بين ما تعتبره كتلة النفوذ الموالية لإســرائيل حــرباً حرّضت شركات النفط على نشوبها بهدف الحــصول علــى عقود نفطية، وما تعتبره شركات النفط حرباً حرّضت الكتلة الموالية لإسرائيل على شنّها لمجرّد خوض حرب؛ فكــتلة النفوذ الموالية لإسرائيل هي المسيطرة على الدوام. ولكن تشومــسكي لا يتفحّص أبداً قوة كل من جماعتَي الضغط في ما

يختار تشومسكي تجاهل النشاطات التي تلت الحرب تماماً، إضافةً إلى الحملة الدعائية التي قامت بها المنظمات اليهودية الرائدة والموالية لإسرائيل، وغياب مقترحات لبيغ أويل في وسائلها الإعلامية في مرحلة ما بعد الحرب.

يتعلق بالسياسة الأميركية حيال الشرق الأوسط. وبشكل عام، فإن هذا الباحث المنشغل على الدوام والذي يكرّس نفسه لكشف النقاب عن مستندات غامضة يُعتبر مُهملاً بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بكشف النقاب عن مستندات يمكن توافرها بسهولة ومن شأنها الإطاحة بتأكيداته حول بيغ أويل واللوبي الإسرائيلي.

4. يرفض تشومسكي تحليل الأضرار الدبلوماسية التي تنشأ عن قيام الولايات المتحدة بالتصويت ضد قرارات مجلس الأمن الدولي، أو الامتناع عن التصويت عليها، والتي تُدين انتهاكات إسرائيل المنهجية لحقوق الإنسان. ولا يملك أي من المركّب العسكري-الصناعي أو بيغ أويل تأثيراً كبيراً في تبديل القرار الأميركي في الأمم المتحدة. فجماعات الضغط الموالية لإسرائيل هي القوة الرئيسية الوحيدة القادرة على ممارسة ضغوط لاستخدام الفيتو ضد الحلفاء الأكثر قرباً من الولايات المتحدة وضد الدور الذي قد تلعبه الولايات المتحدة كوسيط بين العالم العربي-الإسلامي وإسرائيل. لم يكن الدفاع العلني عن الجرائم الإسرائيلية واضحاً -أو غير ملائماً للمكانة الأميركية العالمية-بوضوح رفض الولايات المتحدة إدانة الضربات التي توجهها إسرائيل للمدنيين في لبنان.

يرفض تشومسكي تحليل الأضرار الدبلوماسية التي تنشأ عن قيام الولايات المتحدة بالتصويت ضد قرارات مجلس الأمن الدولي والتي تُدين إسرائيل.

5. ثانياً، وبالنسبة إلى شخص دقيق جداً كتشومسكي، من المدهش إهماله مناقشة دور اللوبي في انتخاب أعضاء الكونغرس، وتمويل المرشحين الموالين لإسرائيل، وإنفاق ما يفوق الخمسين مليون دولار على الأحزاب السياسية والمرشحين والحملات الدعائية. وتكون النتيجة تصويت 90% من أعضاء الكونغرس على مسائل ذات أولوية كبيرة بضغط من اللوبي واتحادات محلية وإقليمية موالية لإسرائيل. وتمّت الموافقة على اقتراع للكونغرس حول تدابير تصبّ في خانة الإبادة الجماعية - إيقاف كل المعونات للفلسطينيين بتحريض من آيباك وكافة المنظمات اليهودية الرئيسية - بنتيجة 361 صوتاً في مقابل 37 وامتنع تسعة أعضاء عن التصويت. لقد طغى النظام اليهودي الموالي للإبادات الجماعية على مجموعة المناوئين اليهود الليبرالية الصغيرة المتحالفة مع الكنيسة الكاثوليكية ومجلس الكنائس العالمي، والتي أشارت إليها *الجيروزاليم بوست* باليسارية. والأسوأ من ذلك أن اللوبي تخلّى تقريباً عن النظام السياسي كأداة يؤكّد من خلاله الشعب الأميركي بشكل ديمقراطي على خياراته في المسائل الرئيسية؛ وشهد تأييد الحزب الديمقراطي شبه الإجماعي لحرب العراق، وحتى حرباً محتمَلة ضد إيران بالرغم من استفتاءات الرأي التي تشير حالياً إلى أن غالبية الأميركيين يرغبون بحلول أخرى.

أهمل تشومسكي أمر مناقشة دور اللوبي في انتخاب أعضاء الكونغرس ومدى تأثيره فيهم.

6. لا يأخذ على عاتقه أمر تحليل الحالات التي هزم فيها اللوبي المرشحين، أو الاعتذارات المُذلّة التي انتُزعت من أعضاء

الكونغرس الذين تجرّأوا على طرح أسئلة حول سياسات اللوبي وتكتيكاته، والأثر التهويلي للعقوبات التي فرضها على بقية أعضاء الكونغرس لتكون عبرة لمن اعتَبر. إن العقوبات التي كان لها أثر كرة الثلج هي أحد أسباب الغالبيات غير المسبوقة المؤيّدة لكافة مبادرات آيباك. فمحاولات تشومسكي الضعيفة للمساواة بين مبادرات آيباك الموالية لإسرائيل ومصالح السياسة الأميركية الأوسع هي منافية للعقل بوضوح بالنسبة إلى كل من يدرس عملية انحياز الجماعات السياسية المرتبطة بتدابير آيباك في ما يتعلق بالتخطيط، والضغط، والدعم، والمشاركة في الرعاية. تفوق قدرة اللوبي اليهودي قدرة جمهور ناخبيه إلى حدٍّ كبير؛ كما أثبتت أموال الرشوة البالغة قيمتها مليون دولار والتي استُخدمت لإلحاق الهزيمة بعضوة الكونغرس عن ولاية جورجيا سينتيا ماكيني. وإن إعادة انتخابها في ما بعد بسبب تخفيف انتقاداتها لإسرائيل يُظهر تأثير اللوبي حتى في الديمقراطيين ذوي الشأن.

7. يتجاهل تشومسكي قدرة اللوبي التي لا تُضاهى على دعوة النُخَب إلى الاجتماع. إذ يستقطب اللقاء السنوي لآيباك كل القادة الرئيسيين في الكونغرس، وأعضاء أساسيين في الحكومة، وأكثر من نصف أعضاء الكونغرس الذين يمنحون إسرائيل دعماً لامشروطاً، حتى أنهم يعتبرون المصالح الإسرائيلية والمصالح الأميركية أمراً واحداً. وليس باستطاعة أي لوبي آخر ضمان هذا المستوى من حضور النُخبة السياسية، وهذه الدرجة من الخنوع المُذِلّ طيلة سنوات عدة في أوساط الحزبَين الرئيسيَّين. إن الأمر

المهم الذي يجب وضعه نصب أعيننا هو أن جمهور الناخبين اليهود يشكل أقل من 5% من مجموع الناخبين الأميركيين، في حين أن الملتزمين اليهود يشكّلون أقلّ من 2% من السكان وليسوا بأكملهم من مؤيّدي تحقيق مصالح إسرائيل أولاً. ولا يمكن لأيّ من جماعات الضغط الرئيسية مثل أن آر أي، وأي أي آر بي، والاتحاد الوطني للصانعين، وغرفة التجارة الوطنية، دعوة هذه المجموعة الواسعة من القادة السياسيين إلى اجتماع، وذلك بصرف النظر عن ضمان تأييدهم اللامشروط لتشريعات مؤاتية وأوامر صادرة عن الهيئة التنفيذية. خير شهادة على ذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، أرييل شارون، الذي تباهى بنفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل في ما يتعلق بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ويؤكّد تشومسكي أن اللوبي الموالي لإسرائيل هو مثل أي لوبي آخر، وذلك دون أن يقوم بأي محاولة جدّية لمقارنة التأثير النسبي لكل منها، والقدرة على الدعوة إلى اجتماع والحصول على تأييد الحزبَين الرئيسيَّين، والفعّالية في ضمان إقرار تشريعات ذات أولوية عالية.

يؤكّد تشومسكي أن اللوبي الموالي لإسرائيل هو مثل أي لوبي آخر دون أن يقوم بأي محاولة جدّية لمقارنة التأثير النسبي لكل منها.

8. في التحليل الذي وضعه قبل الحرب الأميركية-العراقية، تخلّى تشومسكي كليّاً عن المراجعة الدقيقة لمستندات السياسة الخارجية، وتحليل الروابط السياسية بين صانعي السياسة ومراكز النفوذ، وذلك لصالح التعليقات الانطباعية الخالية من أي أساس تجريبي. وكانت استراتيجيات الحرب التي أُعلن عنها علانيةً

ووضعها المخططون الحكوميون الأساسيون، وروّج لها المفكرون، *مرتبطة* بعمق باللوبي الإسرائيلي *ومُعَدّة* للدولة الإسرائيلية. كان وولفويتز، الرجل الثاني في البنتاغون، ودوغلاس فيث، الرجل الثالث في البنتاغون، وريتشارد بيرل، رئيس مجلس السياسة الدفاعية، وإليوت أبرامز المسؤول عن شؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي، وعشرات من العاملين الأساسيين الآخرين في الحكومة والإيديولوجيين في وسائل الإعلام، ناشطين متعصّبين لصالح إسرائيل على الدوام، وكان بعضهم قد فقد في السابق امتيازاته الأمنية بسبب تسليم الحكومة الإسرائيلية مستندات. ويتجاهل تشومسكي المستندات الاستراتيجية الأساسية التي وضعها بيرل، وورامسر، وفيث، وصهاينة جدد آخرون في أواخر التسعينيات من القرن الماضي وطالبوا فيها بالقيام بعمل قتالي ضد العراق وإيران وسوريا، وقد نفّذوا هذه المطالب عندما تسلّموا زمام السلطة لدى انتخاب بوش. كيف يمكن لناقد عقلاني من الدرجة الأولى للسياسة الخارجية الأميركية، كتشومسكي، تجاهل قيام الصهيوني المتطرف في البنتاغون، دوغلاس فيث، بإنشاء مكتب المعلومات الزائفة في البنتاغون- المدعو مكتب الخطط الخاصة- الذي أداره زميله أبرام شولسكي، وهو محافظ صهيوني أيضاً، بهدف توجيه البيانات الزائفة للبيت الأبيض؛ متخطياً بذلك السي آي ايه والمخابرات العسكرية، ومشوِّهاً سمعتهما، وهذان الجهازان يكذّبان هذه المعلومات الزائفة؟ ووصفت المتخصصة غير الصهيونية في مكتب الشرق الأوسط في البنتاغون، الكولونيل كارن كوياتوسكي،

كيف يمكن لناقد عقلاني من الدرجة الأولى للسياسة الخارجية الأميركية تجاهل مكتب الخطط الخاصة الذي أنشأه الصهيوني المتطرف دوغلاس فيث في البنتاغون؟

بالتفصيل دخول وخروج الموساد وضباط الجيش الإسرائيلي من مكتب فيث وإليه بسهولة وبشكل مستمر، في حين كان يُمنع دخول الخبراء الأميركيين الانتقاديين. و لم يكن لأي من صانعي السياسة الأساسيين هؤلاء المروّجين للحرب أي ارتباط بالمركّب العسكري-الصناعي أو ببيغ أويل، ولكنهم كانوا مرتبطين بعمق وفعاليّة بدولة إسرائيل ومدعومين من اللوبي. ومن المذهل أن تشومسكي الشهير بانتقاده للمفكرين المفتونين بالقوة الإمبريالية والأكاديميين غير الانتقاديين يسلك طريقاً مماثلاً عندما يتعلق الأمر بالمفكرين الموالين لإسرائيل الموجودين في السلطة وزملائهم الأكاديميين الصهاينة. ولا تكمن المشكلة فقط في الضغط الذي يمارسه "اللوبي" من الخارج بل بنظرائه داخل الولاية.

9. انتقد تشومسكي في كثير من الأحيان انتقاد الليبراليين الفاتر للسياسة الخارجية الأميركية، ولكنه لم يُشر البتّة إلى صمت التقدميين اليهود المطلَق حيال الدور الرئيسي للّوبي في عملية الترويج لاجتياح العراق. و لم يدخل في أي نقاش حول الأعداد الكبيرة للمؤيّدين الأكاديميين *للمصالح الإسرائيلية أولاً* والحرب مع العراق، وإيران، أو سوريا. وبدلاً من ذلك، تمحور انتقاده للحرب حول دور قادة الحزب، وإدارة بوش... إلخ دون أي محاولة لفهم الأساس التنظيمي ومقدّمي النصح الإيديولوجيين للمشبَعين بالروح الحربية.

10. يهمل تشومسكي تحليل أثر الحملة المدبَّرة والمستمرة التي نظّمتها كل جماعات الضغط والشخصيات الأميركية الرئيسية الموالية لإسرائيل لإسكات النقد الموجَّه لإسرائيل ودعم اللوبي للحرب. إن رفض تشومسكي انتقاد إساءة استعمال اللوبي لمعاداة الساميّة التي تهدف إلى القضاء على حياتنا المدنية، وتعقّب الأكاديميين خارج الجامعات وفي مناصب أخرى بسبب انتقاد إسرائيل واللوبي، هو الحدث الأكثر وضوحاً في الحملة الأخيرة المشوِّهة للسمعة التي يقوم بها البروفسوران والت وميرشايمر. وعندما نجح اللوبي بالضغط على هارفرد للتنصّل من البروفسور والت، وربما ممارسة الضغوط لاستقالته من منصب العميد في كليّة كنيدي التابعة لهارفرد بالرغم من تنازل والت عن المنصب، انضمّ تشومسكي إلى اللوبي في إدانة انتقادهما المُفرط وتحاليلهما المفصَّلة. ولم يعالج تشومسكي أبداً الوقائع الرئيسية لتحليلاتهما التي تتناول النفوذ المعاصر الذي يمارسه اللّوبي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وما يدعو للسخرية أن تشومسكي نفسه ضحية الانتقاد الصهيوني الأكاديمي العنيف من حين لآخر.

يهمل تشومسكي تحليل أثر الحملة المدبَّرة والمستمرة التي نظّمتها كل جماعات الضغط والشخصيات الأميركية الرئيسية الموالية لإسرائيل لإسكات النقد الموجَّه لإسرائيل.

11. يهمل تشومسكي تقييم نفوذ اللوبي مقارنةً مع قوى مؤسساتية أخرى. فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تذمّر جنرالات أميركيون ذوو مراتب رفيعة من تلقّي القوات الإسرائيلية المسلّحة تجهيزات عسكرية ذات تقنيات حديثة متطوّرة قبل أن تُعتمَد في الولايات

المتحدة. لقد تذمّرت الصناعات الدفاعية الأميركية (وقّع بعضها عقود للإنتاج المشترَك مع الصناعات العسكرية الإسرائيلية) بمرارة من منافسة إسرائيل غير المنصفة، وانتهاك الاتفاقات التجارية، وبيع أسلحة ذات تقنيات متطورة للصين، وبشكل غير قانوني. في ظل تهديد البنتاغون من فقدان كل صلاتهم المُربِحة، ألغت إسرائيل المبيعات للصين فيما كان اللوبي ينظر إلى ما يجري بارتياب... وقبل الاجتياح الأميركي للعراق، عارض العديد من المسؤولين العسكريين العاملين والمتقاعدين ومحلّلي السي آي ايه الحرب، وطرحوا تساؤلات حول افتراضات الإيديولوجيين الموالين لإسرائيل في البنتاغون. ولكن المحافظين الصهاينة رفضوا نصيحتهم واستخفّ بهم مؤيّدوهم الإيديولوجيون الذين يكتبون في وسائل الإعلام الرئيسية. لقد نجح المحافظون الصهاينة في الحكومة بتخطّي منتقديهم المؤسساتيين، ويعود سبب ذلك إلى حدٍّ كبير إلى أن أراءهم وسياساتهم حيال الحرب قبلتهما وسائل الإعلام بلا حرَج ولا سيّما *النيويورك تايمز* التي كان لمروّج أفكار الحرب الرئيسي فيها، جوديث ميلر، علاقات وثيقة مع اللوبي. هذه العلاقات والنقاشات تاريخية معروفة جيداً، ومن شأن قارئ مواظب لوسائل الإعلام، كتشومسكي، أن يكون مُدركاً لها. ولكن تشومسكي تعمّد اختيار إغفالها وإنكارها، مستعيضاً بالمزيد من الانتقاد الانتقائي لحرب العراق ومستثنياً وقائع حيوية.

12. ما يظنّه تشومسكي دحضاً لنفوذ اللوبي هو استعراض تاريخي سطحي للعلاقات الأميركية–الإسرائيلية يُذكَر فيه النزاع

العرَضـــي حــول المصالح، حتى أن اللوبي الموالي لإسرائيل كان يفـــشل من حين لآخر في الحصول على ما يريد. وتشبه الحجج التاريخية لتشومسكي موجزاً قانونياً لمحامٍ حول دعوى ما أكثر منه مــراجعة شــاملة لنفوذ اللوبي. فعلى سبيل المثال، هل أن رفض الــولايات المــتحدة الانضمام إلى الهجوم الفرنسي-البريطاني-الإســرائيلي علــى مــصر عام 1956 يلطّف واقع أن الولايات المــتحدة قامت في السنوات الخمسين التالية بتمويل آلة الحرب الإسرائيلية وتجهيزها بمقدار 70 مليار دولار، وذلك بفضل ضغط اللــوبي إلى حــدٍّ كبير؟ في الواقع، في العام 1967، قامت القوة الجــوية الإســرائيلية بقــصف سفينة جمع المعلومات المخابراتية الأميركية، *يو أس أس ليبرتي*، في المياه الدولية وقتل وجرح أكثر مــن 200 بحّــار وضابط من أفراد البحرية الأميركية. في خطوة تاريخـــية غــير مسبوقة، رفضت إدارة جونسون الردّ الانتقامي، وأسكتت الناجين من الهجوم الذي حدث دون استفزاز، مهدّدةً إيّــاهم بالمثول أمام المحكمة العُرفية. ولم تطرح أي إدارة لاحقة المــسألة، باستثناء إجراء الكونغرس تحقيقاً رسمياً، حتى أنهم زادوا المعــونة لإسرائيل، واستعدّوا لاستخدام الأسلحة النووية دفاعاً عــنها عندما بدا أنها تخسر الحرب في حرب تشرين عام 1972. وأدّى دفــاع الولايات المتحدة عن إسرائيل إلى المقاطعة العربية للــنفط الــتي كانت تكلفتها باهظة جداً وتسبّبت بارتفاع سعر الــنفط إلى حــدٍّ كبير، وعداء الحلفاء العرب السابقين، وتهديد الاســتقرار الــنقدي العالمي. بكلمات أخرى، وفي هذه الحالة وحالات عديدة أخرى، كان اللوبي الموالي لإسرائيل أكثر تأثيراً

من القوات المسلّحة الأميركية في تحديد شكل الرد الأميركي على عمل إسرائيلي عدائي ضد الجنود الأميركيين العاملين في المياه الدولية. في السنوات الأخيرة، منع نفوذ اللوبي الأف بي آي من مقاضاة أعداد كبيرة من الجواسيس الإسرائيليين الذين دخلوا الولايات المتحدة عام 2001. وما تمّ القيام به فقط هو ترحيلهم بهدوء. إن الاعتقال الأخير لمسؤولَين في آيباك بسبب تسليم مستندات حكومية سرّيّة للسفارة الإسرائيلية أدّى إلى قيام اللوبي الموالي لإسرائيل بتنظيم حملة إعلامية دفاعاً عنهما، محوّلاً عملاً تجسسياً ضد الولايات المتحدة إلى ممارسة لحرية التعبير. وظهرت في معظم الصحف البارزة مقالات افتتاحية مؤيّدة لإسقاط التُهَم، وذلك في حملة غير مسبوقة في تاريخ الولايات المتحدة لصالح عملاء حكومة أجنبية. لقد تخطّى نفوذ قدرة الحملة الدعائية للّوبي أي قوة موازية، وإلى حدٍّ بعيد، حتى وإن كانت القضية المرفوعة ضد مسؤولَي آيباك شائكة جداً وتتضمّن شهادة المسؤول الرئيسي في البنتاغون الذي أُدين بتهمة تسليمهما المستندات.

13. يعزو تشومسكي، وهو ناقد ذو شهرة كبيرة لانحياز وسائل الإعلام، الروابط المشترَكة إلى تقاريرها الإخبارية المعادية للعاملين. ومع ذلك، وعندما يتعلق الأمر بالانحياز الموالي لإسرائيل بطريقة لا يمكن مقاومتها، فهو لم يحلّل أبداً تأثير اللوبي الإسرائيلي، والعلاقة بين نخبة الإعلام الموالي لإسرائيل والانحياز الموالي لإسرائيل. هل هو موضوع غير متفاهَم عليه فحسب أم مسألة فقدان إيديولوجي للذاكرة...؟

14. يذكر تشومسكي أهمية إسرائيل بالنسبة إلى الاستراتيجية الإمبريالية الأميركية القاضية بإضعاف القومية العربية، ودورها في توفير معونات عسكرية ومستشارين عسكريين لأنظمة توتاليتارية إرهابية (غواتيمالا، الأرجنتين، كولومبيا، التشيلي، بوليفيا، وهكذا دواليك) عندما يفرض الكونغرس الأميركي عقوبات ليكون التدخل بقيادة أميركية. وهناك قليل من الارتياب في شأن قيام إسرائيل بخدمة أهداف الإمبريالية الأميركية، ولا سيّما في أوضاع تُتَّبع فيها سياسات دامية. ولكن هذا الأمر يتجاهل النتيجة الطبيعية وهي أن إسرائيل استفادت من قيامها بهذا الدور (وربما قامت به لهذا السبب بالذات)؛ فزادت مداخيلها العسكرية، وكسبت داعمين لها ومؤيّدين لسياسات إسرائيل الاستيطانية، ووفّرت الأسواق لتجّار الأسلحة الإسرائيلية، وأرست بصورة عامة مبدأ المبادَلة في ما سيكون علاقة أحادية الجانب مثيرة للسخرية، وهو أمر

برهن تحليل أكثر شمولية للمصالح الأميركية أن تكاليف دعم إسرائيل تتخطى بكثير المصلحة العَرَضية.

كان بالإمكان إثباته. من جهة ثانية، برهن تحليل أكثر شمولية للمصالح الأميركية أن تكاليف دعم إسرائيل تتخطى بكثير المصلحة العَرَضية، إذا أخذنا بعين الاعتبار الفوائد الناجمة عن الأهداف الأميركية الإمبريالية أو فوائد أكبر ناجمة عن تفضيل سياسة خارجية ديمقراطية. وفي ما يتعلق بالحروب المُكلفة والهدّامة ضد العراق - ومتّبعةً خطى إسرائيل وجماعات الضغط التابعة لها - أضعفت السياسة الموالية لإسرائيل، وبشدة، قدرة الجيش الأميركي على الدفاع عن الإمبراطورية في أماكن أخرى،

وأدّت إلى فقـــدان هيبته وثقته بنفوذه، وأضعفت الثقة بادّعاءات الـــولايات المـــتحدة بأن تكون بطلة الحرية والديمقراطية. ومن وجهـــة نظـــر السياسة الخارجية الديمقراطية، فقد قوّت الجناح المُشبَع بالروح القتالية في الحكومة وأضعفت الحريات الديمقراطية في الـــوطن. وتستفيد إسرائيل بالطبع لأن الحرب دمّرت خصماً علمانياً رئيسياً وسمحت لها بإحكام قبضتها على الأراضي المحتلة.

المؤيّدون اليساريون، مثل نعوم تشومسكي وستيف زونس، لما تدعوه إسرائيل اللوبي اليهودي الأميركي، يجادلون قائلين إن السلوك الأميركـــي في الـــشرق الأوسط مماثل لسياسات اعتُمدت في أماكن أخرى من العالم، ويُقال إن هذه السياسة العامة سبقت نشوء اللوبي. وتخالف هذه الحجة معظم تاريخ الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحـــرب العالمية الثانية. ويُثبت دليل دامغ معارضة الولايات المتحدة الاســـتعمار والشيوعية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، ساعيةً إلى استبدال الأنظمة الاستعمارية الأوروبية واليابانية بهدف فتح الأسواق وفـــرص الاستثمار للشركات الأميركية المتعددة الجنسيات. إسرائيل هـــي القوة الاستعمارية الوحيدة التي تعارض الحركات غير الشيوعية الـــتي دعمـــتها الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، وخلال أزمات الـــسوَيس عام 1956 عندما اجتاحت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل قناة الـــسوَيس المـــصرية وصحراء سيناء واحتلّتهما، عارضت الولايات المـــتحدة مـــسعى هذه الدول لإقامة حكم استعماري. وفي أواخر الـــستينيات وفـــيما كـــان اللوبي اليهودي يرفع من مستوى نفوذه، دعمت الولايات المتحدة بالسلاح وبمليارات الدولارات الدبلوماسية الإســـرائيلية الاســـتيطانية، واغتصاب الأراضي، وهجمات جوّية في

مختلف أنحاء الشرق الأوسط؛ وهي سياسة لم يسبق لها أن دعمت، أو تدعم في الواقع، في أي مكان آخر في العالم، ولا سيّما هجمات دولة استعمارية ضد بعض البلدان التي تُقيم روابط مع شركات نفط أميركية.

بخلاف معظم آسيا، وأميركا اللاتينية، وأفريقيا، حيث طوّرت الولايات المتحدة علاقات وثيقة مع أنظمة ليبرالية جديدة منتخَبة، لا يمكن للولايات المتحدة تكرار هذه السياسة في الشرق الأوسط لأن العمليات الانتخابية أدّت إلى نتائج سلبية، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى العلاقات الأميركية مع الدولة الإسرائيلية الاستعمارية وسياستها القائمة على احتلال الأراضي. تتمثل الفرَضية الرئيسية للسياسة الخارجية الأميركية الإمبريالية بحصد مكاسب ضخمة من أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا؛ تمّ ذلك بشكل روتيني باستثناء ما يتعلق بإسرائيل التي كانت تحصد ما بين 3 و10 مليارات دولار سنوياً على صورة تقدمات. هذا الأمر جليّ تماماً بقدر ما هو مُضحك.

لم يسبق للولايات المتحدة أن دخلت في حرب إمبريالية عارضها أصحاب النفوذ الاقتصاديون الرئيسيون أو التزموا الصمت حيالها.

وفي مقابلة مع *الوول ستريت جورنال* (12 نيسان/إبريل 2006)، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت أنه سيطلب 10 مليارات دولار (أميركي) لإعادة إسكان 70.000 مستوطن يهودي في الضفة الغربية. وحشد اللوبي اليهودي على الفور أعداداً كبيرة من أعضاء الكونغرس لدعم الاقتراح الإسرائيلي الخيالي، في حين كان مئات الآلاف من ضحايا الإعصار كاترينا بلا مأوى أو عمل أو مستقبل. لم يسبق للولايات المتحدة أن دخلت في حرب إمبريالية عارضها

أصحاب النفوذ الاقتصاديون الرئيسيون أو التزموا الصمت حيالها. وإذا تفحّصنا الحالات التي ذكرها تشومسكي ومعاونوه: غواتيمالا 1954، إيران 1954، والتشيلي 1973، فقد دعمت المجموعات الاقتصادية الرئيسية آنذاك التدخل الأميركي: يونايتد فروت في غواتيمالا، ستاندارد أويل في إيران، أناكوندا وآي تي تي في التشيلي.

وفي الحروب الشرق أوسطية والجنوب آسيوية الحالية، لا وجود لتأثير مماثل تمارسه الاتحادات (النفطية) الاقتصادية أو حتى المؤسسات الفردية. لم يُشر تشومسكي إلى أي تصريح علني، أو مذكّرة سرّيّة، أو لوبي في صناعة النفط يقوم بالترويج لبرنامج الحرب. بخلاف ذلك، هناك أكثر من 2000 تصريح، ونشرة إعلامية، ومؤتمر، ومقابلة، ومقالة افتتاحية، ومستند لكافة جماعات الضغط اليهودية الرئيسية وقادتها روّجت لاجتياح العراق، وتروّج في الوقت الحاضر لهجوم وقائي على إيران. ولم يسبق لأي ميدان آخر من ميادين السياسة الخارجية في التاريخ الحديث للولايات المتحدة أن تعرّض لحملة إعلامية مماثلة طويلة الأمد وعلى نطاق واسع قام بها لوبي يعمل لصالح قوة خارجية، كما هي حالة اللوبي اليهودي الذي يعمل لصالح إسرائيل. إن التشابهات القائمة مع اللوبي الصيني القديم مثيرة للضحك؛ في ما يتعلق بنطاق الكونغرس وتأثيره. وبطريقة مماثلة، فشل اللوبي المناهض لكاسترو بإحباط صادرات أميركية إلى كوبا بقيمة مليار دولار أميركي قامت بدعمها مجموعة من رجال أعمال نافذين. وعلاوةً على ذلك، لا يتّبع اللوبي المناهض لكوبا سياسات حكومة أجنبية، وهو يفتقر إلى التمويل، والتأثير الإعلامي، والتنظيم

الـــتي يتمـــتّع بها اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل. وباستثناء منطقة الكاريبـــــي وأميركا الوسطى، لم تقُم الولايات المتحدة باجتياح أيّ من بلدان أميركا اللاتينية أو ذهبت إلى الحرب للإطاحة بنظام هناك، وذلـــك بخلاف ما هو الحال في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة تـــستخدم بدائل محليين ومسؤولين عسكريين متحالفين مع طبقات محلـــيّة حاكمة لإسقاط أنظمة وطنية أو ديمقراطية. وفي حالة العراق، قامت الولايات المتحدة باجتياح عسكري مباشَر، وهي تخطط لحرب جويّة وبريّة مستقبلية ضد إيران وسوريا. إن الاستراتيجيات المختلفة تعكـــس سياســـات مختلفة صمّمها صانعو السياسة وفقاً لأولويات متضاربة في عملية بناء الإمبراطورية الأميركية: يسعى المحافظون الجدد إلى القضاء على أعداء إسرائيل حتى وإن عنى ذلك الإضرار بالمصالح الاقتصادية الأميركية، فيما يسعى الاستعماريون الجدد إلى الاستيلاء علـــى المـــوارد لا الأراضـــي. وكثيراً ما تشارك السياسة الخارجية الأميركـــية في نقاشـــات، وحوارات، وبدائل؛ حتى ضمن إطار بناء الإمـــبراطورية. ولا وجود لنقاش مماثل حول الشرق الأوسط يشمل السياسة المتعلقة بإسرائيل. ويحشد اللوبي ما بين 90 و98 في المئة من أعـــضاء الكونغـــرس. إن الـــسلوك الأميركي في الأمم المتحدة إزاء القـــرارات المرتبطة بحقوق الإنسان، والعقوبات، واقتراحات السلام الـــتي تؤثّر في سياسة الاستعمار الإسرائيلية متأثّر كثيراً باللوبي. ولم تـــستخدم الولايات المتحدة حق النقض في أي مسألة أخرى مرتبطة بسياستها الخارجية لحماية منتهك دائم للقانون الدولي كما هي حالها مـــع إسرائيل. وباستثناء الضجيج الذي حدث نتيجة لمعارضة الأمم المتحدة فرض حصار اقتصادي أميركي على كوبا، وحدها السياسة

الأميركـــية المتغاضـــية عن التوسع الاستعماري الإسرائيلي والتدخل العنـــيف في فلسطين أثارت معارضة عالمية مماثلة. إن دمج السياسات الإمبريالية الأميركية وصانعي السياسة والعلاقات مع إسرائيل بطريقة مماثلة لما يجمع إسرائيل ببقية العالم هو خطأ تاريخي لا أساس تجريبـــي لـــه، ويفتقـــر إلى أي حنكة تحليلية. ولم يكن لأي سياسة خارجية إقليمـــية هذا العدد الكبير من صانعي السياسة الأساسيين في وزارة الخارجية والبنـــتاغون المـــرتبطين عُضوياً بدولة خارجـــية وموالين لها سياسياً كما هو حال الشرق الأوسط المعاصر. ولم يكن أي مـــيدان آخـــر من ميادين السياسة الخارجية غير مناقَش في وسائل الإعلام كمـــا هـــو حال التوسع الاستعماري الإســـرائيلي وانتهاكه المتواصل لحقوق الإنسان. يدعو اللوبي خبراء الشرق الأوسط الأميركيين الذين لا يؤيّدون إسرائيل بلا قَيد أو شرط مـــستعربين أو أسوأ من ذلك، معادين للساميّة، وقد هُمِّشوا بالكامل في وزارةِ الخارجـــية، والقوات المسلّحة، والسي آي ايه، أو أُخرجوا مـــن عـــضوية الكونغرس. ولم يحدث ذلك في أي ميدان من ميادين السياسة الإقليمية. واعتبار أن سياسة الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط هي السياسة الإمبريالية نفسها المطبَّقة في أماكن أخرى ليس ســـوى تجاهل للاصطفافات المختلفة والمجموعات النافذة المشاركة في تحديـــد السياسة، والأهم من ذلك تجاهل للأهداف التي تنكبّ القوة الإمبريالية على تحقيقها، ولكن لأجل أي مصالح.

يسعى المحافظون الجدد إلى القضاء على أعداء إسرائيل حتى وإن عنى ذلك الإضرار بالمصالح الاقتصادية الأميركية، فيما يسعى الاستعماريون الجدد إلى الاستيلاء على الموارد لا الأراضي.

لقد أدّى الالتزام غير المشروط بالدولة الإسرائيلية الاستعمارية إلى تآكل علاقات الولايات المتحدة بالدول الأكثر ثراء وازدحاماً بالسكان في العالم العربي والإسلامي. ووفقاً لمصطلحات السوق، هناك فارق بين مبيعات بمئات المليارات من الدولارات وبين الدفاع عن متلقّي معونات أميركية ضخمة. وتفوق الخسائر الاقتصادية أي مكاسب عسكرية مشكوك فيها على نطاق ضيّق. تشتري الدول العربية إجمالاً المعدات العسكرية الأميركية، بينما صناعة الأسلحة الإسرائيلية هي منافس قوي.

وشركات النفط والغاز الأميركية هي خاسرة صِرفة في ما يتعلق بالاستثمارات والأرباح والأسواق بسبب ما يربط الولايات المتحدة وإسرائيل من علاقات، ولا تملك الكثير لتقدّمه في الفئات الآنف ذكرها بسبب سوقها الصغير. في الواقع، كانت بيغ أويل مهتمّة بالاستثمار في عراق صدام؛ تمّ استثناؤه من قِبَل السياسة الأميركية التي تحظّر على الشركات الأميركية دخول تلك السوق. وكان الحظر جزءاً من استراتيجية المحافظين الصهاينة التي يعود تاريخها إلى زمن رئاسة كلينتون التي كانت متأثّرة إلى حدٍّ كبير باللوبي الموالي لإسرائيل وصانعي سياسة الشرق الأوسط (هولبروك، أولبرايت، روس، إنديك، ساندي برغر... إلخ). وأن يكون لفرنسا، والصين، وروسيا، واليابان، ودول عديدة أخرى مصالح في العراق، وأن توقّع عقوداً نفطية بعدة مليارات من

وفقاً لمصطلحات السوق، يكمن الفارق بين مبيعات بمئات المليارات من الدولارات وبين الدفاع عن متلقّي معونات أميركية ضخمة. وتفوق الخسائر الاقتصادية أي مكاسب عسكرية مشكوك فيها على نطاق ضيّق.

الــدولارات مــع إيــران، هــي أمور لم تكن *سبباً* لسياسة الحرب الأميركــية بل نتيجة لها. ممّا لا شك فيه أن شركات النفط الأميركية قادرة على المنافسة، وهي تملك أكثر من مجرّد *فرصة* للتنافس بنجاح بهدف الحصول على عقود للتنقيب وفقاً لشروط السوق العادية إن لم تمنعها سياسة الحرب الأميركية من ذلك. والدور الذي يلعبه المحافظون الصهاينة في السلطة لإضعاف حضور شركة MNC الأميركية في صناعة النفط الإيرانية يُثبت تفوّق اللوبي اليهودي على بيغ أويل.

ولا أســاس للحجــة القائلة إن سياسة الحرب صُمِّمت لإبقاء الــدولار عملة الاتّجار بالنفط في الأسواق العالمية عندما كان صدام يفكــر بالــتحوّل إلى الــيورو، أو أن تجارة النفط التي يهيمن عليها الــدولار يهــدّدها إنشاء بورصة النفط الإيرانية المقترَحة. ولو تحوّل صــدام أو إيــران إلى اليورو لكان أثر ذلك على سوق العملات في حدّه الأدنى، أو معدوماً، نظراً لأن هذا الأمر يشكل أقل من 1% من التــبادلات التجارية. فالذين يملكون أضعافاً مضاعفة من الدولار هم الــدول الآســيوية (الصين، اليابان، تايوان... إلخ) والدول النفطية الشرق أوسطية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، والكويت... إلخ؛ ولا معلــومات تشير إلى أن أيّاً من هذه الدول تتخلّص ممّا تملكه مــن احتياطيات بالدولار أو أنها تتّبع برنامج إيران النقدي، أو قبل ذلــك، برنامج صدام في هذا المجال. وللقيام بذلك، يستلزمهم الأمر إدخــال تعديل كبير على علاقاتهم الحالية مع الولايات المتحدة، وهو أمر سيكون محفوفاً بالمخاطر والعواقب.

أخــيراً، إن حملــة اللوبي الفعلية لضمان فيتوات أميركية ضد القرارات الدولية التي تُدين التطهير العِرقي الذي تمارسه إسرائيل بحق

الفلــسطينيين، وهجومها على لبنان، تضع الولايات المتحدة علانيةً وبوضــوح في خانة ممارسة التعذيب على نطاق واسع والذي جُعل قانونــياً، وتنفــيذ أحكام بالإعدام خارج إطار المحاكم القانونية وقد جُعــل قانونــياً، وتهجير السكان الكبير وغير القانوني، أي ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتكون النتيجة النهائية إضعاف القانون الدولي، وحالة تفجّر متزايدة في منطقة ذات أهمية استراتيجية كــبيرة. ولا يُدخل تَشومسكي في حسابه التكلفة الجيو-استراتيجية وتكلفة الطاقة، والخسائر اللاحقة بحريّاتنا الوطنية الناجمة مباشَرةً عن حــروب الشرق الأوسط التي تُخاض بالنيابة عن إسرائيل، وبدرجة أقل، عن نشوء شكل خبيث من أشكال المكارثية الجديدة الصهيونية المنتشرة في مؤسساتنا الأكاديمية والفنّية، وفي مؤسسات عامة وخاصة أخــرى. وإذا كــان هناك ما يُثبت نفوذ الصهاينة المتنامي وقدرتهم الاستبدادية، فإن الحملة القاسية والناجحة ضد البروفسورَين ميرشايمر ووالت تؤكّد ذلك.

خاتمة

في الأزمنة الطبيعية، قد ينتبه المرء قليلاً للمجادلات الأكاديمية ما لم يكــن لها عواقب سياسية هامة. وفي هذه الحالة، نعوم تشومسكي هــو صــورة لمــا يرمــز إلى الحركات الأميركية المناهضة للحرب والمعارَضــة الفكــرية. أما وقد اختار أن يغفر للّوبي الموالي لإسرائيل وللمجموعات المنتسبة إليه والمساعدين الإعلاميين فهو حدث سياسي هــام، ولا ســيما عندما توضَع مسائل الحرب والسلام في الميزان، وعندما تعارض غالبية الأميركيين الحرب. إن القيام بجولة في إطار من

حـــريّة التعبير على الكتّاب الأساسيين والمخططين وممارسي الضغوط العـــاملين لصالح الحرب هي عقبة إيجابية في طريق إيضاح من الذي نقاتلـــه ولأي سبب. وتجاهل اللوبي الموالي لإسرائيل يعني تمكينه من الحـــث على اجتياح إيران وسوريا، والأسوأ من ذلك أن إعفاءه من مسؤوليته من خلال الإشارة إلى أعداء زائفين لا يعني إضعاف فهمنا للحـــرب فحـــسب، بل أيضاً لأعداء الحريّة في هذا البلد. وقبل كل شيء، هو يوفّر لحكومة أجنبية موقعاً يمكّنها من إملاء سياستنا حيال الـــشرق الأوســـط، فـــيما يقتـــرح أنظمة وتشريعات لمنع النقاش والمعارضـــة. دعوني أختتم بالقول إن حركات السلام والعدالة، في الـــوطن وفي الخـــارج، هـــي أكـــبر من أي فرد أو مفكر أيّاً تكن مصداقيّتها في الماضي.

يوم أمس، أطلعتنا المنظمات الصهيونية الرئيسية على من يمكننا أو لا يمكننا انتقاده في الشرق الأوسط، وهم اليوم يُطلعوننا على من يمكنـــنا انتقاده في الولايات المتحدة، وغداً سيطلبون منّا حَني رؤوسنا والخضوع لأكاذيبها وخدعها بهدف خوض حروب احتلال جديدة خدمةً لنظام استعماري بغيض أخلاقياً.

الفصل الرابع عشر

مجابهة الصهيونية وإصلاح السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

إن مسائل السلام والحرب، ومعاملة كل المجموعات العِرقية والإثنية بإنسانية، وتخصيص معونات خارجية لأولئك الذين هم بأمسّ الحاجة إليها في العالم الثالث لا لدولة استعمارية عدوانية يحتل الدخل الفردي فيها المرتبة الثامنة والعشرين[1] في العالم، هي أمور رئيسية في برنامج عملنا. ومجابهة الصهيونية- الدولة الاستعمارية نفسها والموالون لها في الخارج- تتطلب منا مواجهة تحديات مترابطة، وببسالة، متمثلة بمعارضة القوات المسلّحة الأميركية، والإمبريالية الاقتصادية وما تتمتّع به من امتيازات، ومؤيّدي الإثنية الدينية، وذلك بصرف النظر عن ادّعاءات الصهاينة بأنهم شعب مميَّز ذو تاريخ أو قضية أو حقوق على الجنس البشري فريدة من نوعها.

هناك الكثير من المسائل التي لم يُبَتّ فيها بعد وهي ستُطرَح بالتأكيد بعد الكارثة العسكرية في العراق التي أزهقت أرواح عدد كبير من الأميركيين واستنزفت ميزانية مؤلّفة من عدة مليارات من الدولارات كان من المُفترَض إنفاقها على عشرات الملايين من

---

(1) انظر إلى الدخل العالمي للفرد الواحد عام 2005 وفقاً لمؤشرات تطور البنك الدولي على الموقع http://www.finfacts.com/biz10/globalworldincomepercapita.htm

المواطنين الأميركيين والمقيمين في الولايات المتحدة الذين لا يستفيدون من خدمات العناية الصحية ومعايير العيش الملائم. وفيما قد توجَّه في النهاية دعوة للكونغرس لإجراء تحقيق بهدف الإجابة عن الأسئلة التالية "لِمَ شنّت الولايات المتحدة الحرب؟"، "لِمَ خسرت الولايات المتحدة الحرب؟"، وقبل كل شيء "من كان المسؤول؟" فإن إمكانية حدوث أي تحقيق رسمي على نطاق واسع يدفعنا إلى الأمام في هذا الوقت تعتمد على قدرة المحافظين الجدد في الحكومة على إحباطه. فالتحقيق الذي أجراه المفتش العام في البنتاغون ولجنة المخابرات المختارَة المنبثقة عن مجلس الشيوخ (SSCI) برئاسة رئيس اللجنة بات روبرتس، في شأن دوغلاس فيث، كانت مخيِّبة للآمال[1]. وإن دعوة عضوة الكونغرس باربرا لي لإجراء تحقيق محدود وُضعت على قارب بطيء متّجه إلى الصين[2]. وفيما قد تكون الأف بي آي

(1) جون بايم، "أجهزة مخابرات ما قبل الحرب تحقّق في أعمال الظلم بهدف وضع حدٍّ لها فيما تتبادل الأحزاب الاتهامات بالإرجاء" الثلاثاء، 11 نيسان/إبريل 2006، واردة في موقع رووستوري http://www.rawstory.com/news/2006/ Prewar-intelligence-probe-grinds-to-end-0411.html. وذكر بايم أن الديمقراطيين قالوا إن "روبرتس أجّل التحقيق حتى تشرين الثاني/نوفمبر" وأنه "ما يزال على اللجنة إجراء مقابلة مع أي مسؤولين عامّين حول تصريحاتهم المتعلّقة بقدرات العراق قبل الحرب".

(2) في تموز/يوليو 2005، تقدّمت عضوة الكونغرس باربارا لي (الحزب الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا) إلى مجلس النواب بقرار لإجراء تحقيق (H. Res 375) كان من شأنه، لو أُقرّ، حمل البيت الأبيض ووزارة الخارجية على "إرسال كل المعلومات المتعلقة بالاتصال بمسؤولي المملكة المتحدة بين 1 كانون الثاني/يناير 2002 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2002 والتي هي على صلة بسياسة الولايات المتحدة حيال العراق". كان لمشروع القرار 83 راعياً مساعداً. وبتاريخ 16 أيلول/سبتمبر 2005، وُضع مشروع القرار هذا على روزنامة

حققت نجاحاً بإجبار وولفويتز على الانتقال إلى البنك الدولي، لم يحدث بعد أي تحقيق علني ورسمي حول الدور الذي لعبه، أو إدانة لهذا الأمر.

مع ذلك، إذا ما أُجري هذا التحقيق في وقت ما في المستقبل كما هو مفترَض، فإن سلسلة المسائل التي ستثير المعارضة الأكثر عنفاً ستركّز على دور الصهاينة في البنتاغون، وعلى مستشاريهم والمتعاونين معهم والداعمين لهم داخل نظام بوش وخارجه. ومن المتوقّع قيام المحافظين الجدد، والليبراليين، والمنظمات اليهودية الخيرية وحلفائها غير اليهود داخل الحكومة وخارجها، بمعارضة مجرى هذا التحقيق، بمن فيهم أولئك الذين قاموا بعمل عظيم لدى كشفهم عن غير الصهاينة المُشبَعين بالروح القتالية في إدارة بوش وأغفلوا بشكل مُلفت ذكر الجماعات الصهيونية ومؤيّديها الإيديولوجيين والمنظّمين في المجتمع المدني[1].

قد يصلح تحقيق مماثل كاختبار تربوي لتزويد المواطنين الأميركيين بمعلومات عن الطبيعة غير الديمقراطية، وإلى حدٍّ بعيد، لعملية اتخاذ القرار في مسائل الحرب والسلام، والتهديدات التي يشكّلها المدنيون المُشبَعون بالروح القتالية على القانون الدولي وحقوق تقرير المصير الوطني، والتهديد الفعلي الذي تشكّله النُخَب الداخلية ذات التنظيم العالي الذين أصبحوا أدوات للدول الاستعمارية الصغيرة التي تقتطع لها إمبراطوريات إقليمية.

مجلس النواب وحمل الرقم 87؛ ومن جهة ثانية، تحدّد قيادة الحزب الذي يملك غالبية المقاعد ترتيب مشاريع القرار وفقاً للأولوية وتصوّت عليها.

(1) في كافة مقالات سيمور هرش التي نشرها ذا نيويوركر في شهرَي نيسان/إبريل-حزيران/يونيو 2004، لم تتمّ مناقشة دور أعضاء البنتاغون الصهاينة.

هناك مجريان محتمَلان للتحقيق في شأن التأثير الصهيوني الكارثي علـــى سياســـة الحرب الأميركية في الشرق الأوسط. ومصدر أحد المجـــريَين بناة الإمبراطورية القوميون الذين ينظرون إلى مسألة النفوذ الـــصهيوني مـــن مـــنظار الأثر السلبي الذي لحِق ببناء الإمبراطورية الأميركية نتيجةً لحرب العراق والهجوم الإسرائيليِ على لبنان[1]. فمن المحـــتمَل أن يـــتقدّموا بـــشهادة مفادها أن الموالين لإسرائيل عزلوا الولايات المتحدة عن حلفائها الأوروبيين والمحافظين من خلال الحث على اتّباع استراتيجية عسكرية احتلالية أحادية بدلاً من الدخول في استراتيجيات اقتصادية ودبلوماسية مشترَكة، والضغط على إسرائيل للتـــصرف كدولة عادية من خلال التفاوض على حلّ قائم على مبدأ الأرض مقابـــل الـــسلام يـــؤدّي إلى قـــيام دولتَين. سيسعى بانو الإمـــبراطورية المحافظـــون هؤلاء إلى لفت الانتباه لدور الصهاينة في البنتاغون وإخلاصهم الخانع لمصالح الدولة الإسرائيلية، ولتأثيرات هذا الـــدور المدمِّـــرة على الموقع السياسي- الاقتصادي العالمي للولايات المـــتحدة مـــن خلال التركيز على فقدانها النفوذ الذي تمارسه على منتجـــي الـــنفط مـــن دول عربية وإسلامية، وتسليط الضوء على التهديدات الغبيّة التي تتعرّض لها المملكة العربية السعودية.

سيـــسعى المـــسؤولون المحترفون في القوات المسلّحة وأجهزة المخابـــرات بصفة خاصة إلى إثبات كيفية قيام الصهاينة بالاستيلاء

---

(1) بـــتاريخ 16 حزيران/يونيو 2004، صدر إعلان عن 27 دبلوماسياً من ذوي المـــراتب الـــرفيعة ومـــسؤولين عسكريين مرموقين يدعو إلى هزيمة بوش في الانـــتخابات، ووجّهوا في أيار/مايو 2004 رسالة مفتوحة للرئيس بوش تحمل تواقـــيع60 دبلوماســـياً متقاعداً أشاروا فيها إلى ما ألحقته العلاقة الأميركية-الصهيونية من ضرر بالهيبة الأميركية وتأثيرها في العالم المسلم وأوروبا.

علـــى عملـــية صناعة القرار، وتهميشهم وتدبّر أمورهم، وتجاهل تقاريـــر جهـــاز المخابـــرات الداخلي لصالح تقارير ملفّقة تضعها جماعتهم والمخابرات الإسرائيلية بهدف خدمة أكبر قَدْر ممكن من المـــصالح الإسرائيلية. وسيشدّد المسؤولون المحترفون بصفة خاصة علـــى التغاضـــي المـــتعمَّد وغير المبرَّر عن الخبراء الداخليين الذين حـــذّروا مـــن الحرب ومن عدم جدوى البحث عن أسلحة دمار شامل، ولاعقلانية سلسلة من الاجتياحات التي تعرّض لها الشرق الأوســـط، وإمكانـــية حـــدوث مقاومـــة أكـــبر إبّان الاحتلال الاستعماري. ستشير القوات المسلّحة المكيَّفة وفقاً لخطط الناتو إلى كيفـــية قيام صانعي السياسة ذوي التوجّه الإسرائيلي بتعمّد إثارة خـــصومات غير ضرورية بين حلفائهم الأوروبيين تؤثّر في عملية بناء الإمبراطورية، وذلك من خلال الإعداد لحملات خبيثة معادية للـــساميّة تـــستهدف فرنـــسا وبلجـــيكا لأنهما تنتقدان التوسع الإسرائيلي والتطهير العِرقي.

الخلاصـــة أن المحـــافظين (مـــسؤولون سياسيون وعسكريون ومخابـــراتيون) ســـيجادلون قـــائلين إن الصهاينة، ومن خلال وضع إسرائيل في مركز اهتمامهم لدى صناعة السياسة، أضعفوا عملية بناء الإمـــبراطورية الأميركـــية، واستنـــزفوا الجنود، والموارد، والأموال، والتأييد الشعبي، لتحقيق مزيد من الهيمنة الإقليمية[1].

---

(1) الـــسناتور الأميركـــي إرنـــست فريتز هولينغز، "سياسة بوش الشرق أوسطية المُخفقـــة تتـــسبّب بمـــزيد من الإرهاب"، تشارلستون بوست أند كوريي، 6 أيَـــار/مايـــو 2004، و"الـــولايات المـــتحدة فقدت سلطتها الأخلاقية"، ذا ستايت، 23 حزيران/يونيو 2004.

ويُفترَض بمجرى آخر للتحقيق من وجهة نظر اليساريين والتقدميين أن يعالج مسألة النفوذ الصهيوني في ما يتعلق بالحرب والسلام في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، وذلك من خلال التركيز على اغتصاب الحقوق الديمقراطية للمواطنين الأميركيين في صناعة السياسة الخارجية: في الواقع، إن بإمكان نُخبة صغيرة مؤلّفة من عدة آلاف من ممارسي الضغوط الميسورين ذوي تنظيم رفيع وتمويل جيد التحكم بعملية تصويت أعضاء الكونغرس، وممارسة التهويل على الممثلين السياسيين الذين ينتقدون سياسات إسرائيل الاستعمارية أو إلحاق الهزيمة بهم، وشراء وسائل الإعلام والناطقين البارزين باسمها الذين يطرحون تساؤلات حول الترابطات العراقية-الإسرائيلية، أو إسكاتهم و/أو ممارسة التهويل عليهم. ولن يكون الانتقاد التصعيدي موجَّهاً لدور صهاينة البنتاغون في إدخال تعديلات على سياسة الحرب الأميركية لصالح إسرائيل فحسب، بل أيضاً لوجهة نظرهم العالمية ككل المستقاة من وجهة النظر الإسرائيلية للعالم: نظرة مصابة بالذُهان الارتيابي إلى أعداء خارجيين أبديين، وحلفاء لا يمكن الاعتماد عليهم ويُنكرون القانون الدولي ومواثيق واتفاقات جنيف، وتغلغل انتقادات حادة، وأجهزة عسكرية ومخابراتية لحلفاء مزعومين.

وسيهاجم التقدميون وجهة النظر الإسرائيلية التي تصف الدول المعادية بالأعداء المُهلكين الذين لا يفهمون إلا لغة القوة، والتي تعتبر المفاوضات وسيلة تهكميّة تُستخدَم فقط لإبطال الانتقادات وتعطيل فعّالية الأخصام بهدف إيجاد "وقائع جديدة على الأرض" من خلال القوة والعنف. وسيكون على التقدميين الربط بشجاعة بين صهاينة

البنتاغون وبين انجذابهم للإيديولوجية الإسرائيلية وعدم الاعتراف بالدبلوماسية والقانون الدولي والتعاون.

لكن من شأن تحقيق دقيق تقييم أفضليات السياسة بدلاً من تنقيحها، وذلك بقصد إضفاء الطابع الديمقراطي على السياسة الخارجية الأميركية. يبدو أن أي إجراء رسمي مماثل قد يكون ممكناً في أميركا هو أمر مشكوك فيه نظراً لأنه سيكون عليها التعاطي مع مستوى من الجرائم الموازية لجرائم النازيين إبّان الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن مهندسي الحرب العراقية خططوا لسلسلة من حروب الاحتلال العدوانية المرتكزة على مبدأ الهيمنة من خلال العنف، والتعذيب، والعقاب الجماعي، والحرب الشاملة على المدنيين ومنازلهم، وعلى المستشفيات، والإرث الثقافي، والكنائس والمساجد، ووسائل العيش والمؤسسات التربوية. فهذه هي الجرائم الأكثر خطورة ضد الإنسانية.

يتعذّر اجتناب الجرائم ضد الإنسانية في الحروب الشاملة المرتكزة على إيديولوجيات الولاءات الإثنية-الدينية الحصرية سواءً كانت يهودية، أو مسيحية، أو هندوسية، أو مسلمة. وتُرتكب أسوأ الجرائم من قِبَل أولئك الذين يدّعون أنهم شعب الله المختار؛ شعب يدّعي البراءة لأنه الضحية الأسمى. فنظرية الضحية المرتبطة بولاءات إثنية-دينية والموجَّهة من قِبَل أشخاص مدنيين متعصّبين مشبَعين بالروح القتالية ومزوَّدين بأسلحة متطورة هي التهديد الأكبر للسلام العالمي والإنسانية. ويجب على التقدميين أن يرفضوا بقوة نظرية الضحية من خلال الكشف عن البرنامج الإمبريالي المعاصر لهذه الضحية وواقع أن العديد من المتحدّرين من هؤلاء الضحايا باتوا

جلّادين قساة. ويجب عليهم رفض استثناءات خاصة تحول دون الإشارة إلى وسطاء صهاينة لممارسة النفوذ وصانعي القرار بالاسم، ولا سيما من قِبَل زملائهم اليهود اليساريين. ولا يُضعف الانتقاد الانتقائي الجوهر السياسي والمصداقية السياسية للناقد فحسب، بل يستحق الشجب الأخلاقي أيضاً لأنه يُنكر حقيقة هامة؛ سياسات المهندسين الصهاينة المتّبَعة لصناعة السياسة الإمبريالية الأميركية.

يجب على التقدميين رفض كل السياسات الإمبريالية سواءً كانت مصمَّمة إسرائيلياً أم لا. ويجب على الولايات المتحدة العودة إلى المبادئ الجمهورية، ولكن، وأثناء الترويج لهذه الغاية، على التقدميين الإشارة إلى اللاتوافقية القائمة بين جمهورية ديمقراطية وبناء إمبراطورية، وبين رأسمالية توسعية واشتراكية ديمقراطية. وبهدف اتّباع الخط التقدمي والمنظور السياسي البديل في التحقيق، يُفترَض بنا توقّع هجوم لاعقلاني، منتقد، ومطوَّل.

وسيكون الخط الأول للهجوم الإيديولوجي، ولا سيّما من قِبَل بنية النفوذ الصهيوني، تكتيك التصنيف؛ إذ ستصنَّف تحاليل انتقادية قاسية بأنها معادية للساميّة لمنع القرّاء والمستمعين من مناقشة الأدلّة المرتبطة بالمسائل وجوهرها. ورد الفعل إزاء ميرشايمر ووالت كما توقّعاه في مقالتهما هو مثال آخر على ذلك. وستصنَّف عملية تفحّص العلاقات بين موظَّفي البنتاغون الذين يتّخذون من إسرائيل محوراً لهم والدولة الإسرائيلية بأنها "صفحات من بروتوكولات صهيون" ومشابَهات زائفة أخرى.

سيكون الخط الثاني للهجوم هو دمج النفوذ الصهيوني الحاضر بذلك الذي كان قائماً في الماضي غير البعيد (في الأربعينيات

والخمسينيات من القرن العشرين) عندما كانت الصهيونية إحدى وجهات النظر العديدة في أوساط الشعب اليهودي الأميركي، وعندما كانت أقل تنظيماً وتأثيراً في السياسة ووسائل الإعلام والاقتصاد. وغاية هذا الدمج المضلّل هو المجادلة العنيفة من خلال ذكر أمثلة ماضية لمكامن ضعف صهيونية نسبية، ولعزو وجهة النظر العالمية المتمثلة بمؤامرة يهودية عالمية طويلة الأمد إلى الناقدين وبشكل مغلوط.

الخط الثالث للهجوم والأكثر استحقاقاً للشجب الأخلاقي هو المساواة بين ضحايا الهولوكوست وممارسي إرهاب الدولة في دولة إسرائيل ومؤيّديهم المفكرين وداعميهم في أوساط الصهاينة الأميركيين. واستخدام روابط الدم لإقامة هذه العلاقة عندما لا يكون هناك تشابه اجتماعي-اقتصادي-سياسي يوحي فقط بالطبيعة اللاعقلانية والغامضة والرجعية للإيديولوجية الحالية لليمين الصهيوني. ويكمن الهدف بالطبع بضمان قبول علني للجرائم الإسرائيلية والأميركية/الصهيونية ضد الإنسانية من خلال وصف أعمالهم بأنها تكتيكات دفاعية أو مرتبطة بالبقاء حتى عندما يطلقون العنان لهولوكوست آخر قيد الإعداد لاستهداف الشعوب المسلمة، ولا سيّما ضد لبنان مؤخَّراً. ولا حاجة لدليل على ذلك؛ فقط قدح آثم ومُلهِث من قِبَل منكِري الهولوكوست الذي يجري الإعداد له.

بالنسبة إلى الإيديولوجيين الصهاينة، تُقدَّم إسرائيل على أنها تجسيد للقيَم العالمية والحرية والعدالة، ومن ثمّ يوصف أولئك الذين ينتقدون إسرائيل بأنهم مؤيّدون للدكتاتوريات العربية، والقمع، والظلم، والإرهاب. تستحق القيَم العالمية المذكورة التأييد، ولكن

هناك أدلة وافرة على أنها لا تمارَس في إسرائيل؛ حيث يعامَل العرب، مسلمون ومسيحيون، كمواطنين من الدرجة الثانية؛ وحيث الموت والدمار والإبادة الجماعية هي الغذاء اليومي للفلسطينيين؛ وحيث تهدّد أسلحة إسرائيل النووية جيرانها في الشرق الأوسط[1].

أخيراً، سيسمع أحدكم من الصهاينة الحجة النسبية: "جرائم إسرائيل ليست أسوأ من الجرائم التي تُرتَكب في بلدان عدة من العالم". ولكن عدداً قليلاً من البلدان (باستثناء الولايات المتحدة) تستعمر بلداً مجاوراً، وتقصف الأعداء دون التعرّض لأي عقاب (وتقتل أعداداً كبيرة من المتفرّجين الأبرياء)، وتخزّن رؤوساً نووية انطلاقاً من مبدأ دفاعي، وتضمن القسم الأكبر من المعونة الخارجية الأميركية بما في ذلك تكنولوجياتها الأكثر تطوّراً، وتتحكم بأصوات أعضاء الكونغرس في الولايات المتحدة في ما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، وتحدّد البرنامج السياسي الشرق الأوسطي لمرشّحَي الرئاسة، وتعذّب آلاف السجناء السياسيين بشكل روتيني (وترسل مستشارين إلى كافة أنحاء العالم لتعليم كيفية القيام بذلك)، وتمارس القانون التوتاليتاري للعقوبة الجماعية على المقاومة الشعبية.

هناك أسباب عديدة وعميقة لاختيار إسرائيل من بين كل الدول لإدانتها لأنه، وفيما يمارس العديد من البلدان بعض أعمال إسرائيل الظالمة، تتمتّع إسرائيل وشبكاتها ما وراء البحار في الولايات

(1) يولي كرومتشنكو، "نتائج الاقتراع: 64% من اليهود الإسرائيليين يدعمون تشجيع العرب على المغادرة"، هاآرتس، 22 حزيران/يونيو 2004. وذاكراً استفتاء أجراه مركز الدراسات الأمنية في جامعة حيفا الوطنية، فإن 25% من الإسرائيليين اليهود سيدعمون حزب كاخ العِرقي المحظور في الانتخابات.

المتحدة بمجموعة كاملة من العلاقات مع مراكز النفوذ التي لا تهدّد شعب فلسطين المقموع فحسب، بل حقوق شعوب العالم أيضاً.

ولن تكون مواجهة هذا الهجوم الإيديولوجي أمراً سهلاً لأن القدرة على الاستفادة من وسائل الإعلام غير متكافئة تماماً. والمعارضة منظّمة جداً، ومستقرة بطريقة استراتيجية، ومموَّلة بطريقة جيدة. ولكن بما أن جرائم السياسة وإخفاقاتها تغدو أكثر وضوحاً، ولا سيما بازدياد الإخفاق الأميركي في العراق عُمقاً وانكشاف المخطط الإسرائيلي لتدمير لبنان، واستمرار المحافظين الجدد بالتقدّم في اتجاه تحقيق برنامج أكثر خطورة ضد إيران، بات المزيد من الأميركيين راغبين بشكل متزايد في الحصول على إجابات، موفّرين لمنتقدي العلاقة الإسرائيلية-الصهيونية بالبنتاغون فرصة كبيرة للكشف عن الروابط التي تجمع هؤلاء الأطراف وإضعافها.

علاوةً على ذلك، هناك رأي عام شعبي لصالحنا خارج الولايات المتحدة: في أميركا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا وآسيا؛ تعتبر الغالبية الشعبية العظمى إسرائيل تهديداً لا قوة للسلام. ولا يواجه اليهود العلمانيون والديمقراطيون في أي مكان آخر في العالم مشكلة انتقاد الصهاينة الأميركيين وصانعي السياسة البارزين في البنتاغون التابعين لهم. ولا يملك الصهاينة الذين يتخذون من إسرائيل محوراً لهم نفوذاً في أي مكان كالنفوذ الذي يتمتعون به في الولايات المتحدة. وحتى في إسرائيل هناك أقلية من اليهود الذين يزدرون علانيةً صهاينة البنتاغون وسلسلة حروبهم المقترَحة؛ هم يزدرون بصفة خاصة الإيديولوجيين الصهاينة كريتشارد بيرل ودوغلاس فيث اللذَين كانا

راغبَين منذ زمن بالتضحية بآخر جندي يهودي خدمةً لفكرهم التي تنمّ عن إصابة بجنون العظمة والمتمثلة بإسرائيل الكبرى.

في معـــركة الأفكار هذه، نملك العديد من الحلفاء حول العالم، وأفكارنـــا وتساؤلاتنا على صلة وثيقة بالموضوع وسيتردّد صداها في هذا الزمن، زمن القلق العميق الذي ينتاب الشعب الأميركي. فلنباشر بتحريـــر بلـــدنا وأفكارنا وسياساتنا من الاستعمار كخطوة أولى في مـــسيرة إعـــادة بـــناء جمهورية ديمقراطية غير مرتبطة بأي تحالفات استعمارية وإمبريالية جديدة مُربكة!

«مـرة أخـرى، يصطحبنـا جايمس بتراس في رحلـة الحقيقة الشجاعـة – بأسلوب سلس وشفـاف، وصدمات واقعية عنيفة، وبحث متمكّن، وتحليل مُقنِع. إنه كتاب ملهم لكل مؤيّد للديمقراطية. يجب قراءته».

– مـايكل بـارنتي، مؤلّف «صراع الحضارات» و«وطنية مفرطة».

«جيم بتراس هو أحـد الأشخاص الشجعان القلائل في المجال الأكاديمي وخارجه الذين ألقوا نظرة نقديّة على اللوبي المـوالي لإسرائيـل وتأثيره في سياسة الولايـات المتحدة حيال الشـرق الأوسط، وتحدّوا "الحكمـة التقليدية" لليسار القائلة إن إسرائيل تتصرف كشرطي يؤدّي عمله ولا يخدم إلا المصالح الإمبريالية لأميركا».

– جيف بلانكفورت، مرجع يهودي رائد في اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيل في الولايات المتحدة.

"This situation has no equal in American political history."
Mearsheimer and Walt
"The Israeli Lobby"

The Power of Israel in the United States

James Petras

«جيـم بتراسـ هو أحـد العلماء السياسيـين الأفضل اطّلاعـاً بين أبناء جيله الذين لا يتجنّبـون مناقشة المسائل العسيرة. يتطرّق في هذا الكتاب إلى مسألة مماثلة ويعالجها بطريقة تحمل طابع تحدٍّ بشكل خاص».

– توم براس، محرر ذي جورنال أوف بيزنت ستاديز.

«نسمة هواء عليل. يجب إشراك هذا الناقد في الشؤون الداخلية للبلاد إذا كان اليسار راغباً باستعادة مكانته في المجتمع».

– إسرائيل شامير، يافا، كاتب روسي–إسرائيلي مفكر ومترجم وصحافي.

«تحليـل مثير لموضوع جدّي يُفترَض مناقشته على نطاق واسع... يُفلح هذا الكتاب في الكشـف عـن النفـوذ والتأثيـر الكبيريـن لإسرائيـل واللوبي اليهـودي في تحديد شكل السياسة الأميركية المتّبعة حيال الشرق الأوسط».

– برش بربروغلو، دكتور في الفلسفة في جامعة نيفادا، رينو؛ مؤلف كتاب اضطراب في الشرق الأوسط.

«تحليل متميّز للآلية السياسية المسؤولة عن هذا الكمّ الكبير من المعاناة في الشرق الأوسط: علم اجتماع مساوٍ لأوبرا جون أدام كلينغوفر. لامع وواقعي».

– جون ساكس–فرنانديز، مرجع عالمي رائد في شؤون السياسة الخارجية الأميركية وصناعة النفط. جامعة المكسيك الوطنية المستقلّة.

جايمسـ بتراس هو أستاذ بارتل (إمريتوسـ) لعلم الاجتماع ومحاضر في جامعة بينغامتن، نيويورك. ألّف 62 كتاباً تمّ نشرها بـ 29 لغة، وأكثر من 560 مقالة نُشرت في صحف احترافية، بما فيها أمريكان سوسيولوجيكال ريفيو، بريتيش جورنال أوف سوسيولوجـي، سوسيـال ريسرتش، وجورنال أوف بيزنت ستاديز. نشر أكثر مـن ٢٠٠٠ مقالة في صحف غير احترافية مثل نيويـورك تايمـز، غارديـان، نايشـن، كريستشن سايـنس مونيتر، فوريـن بوليسي، نيو لفـت ريفيو، تمبس مـودرن، لو موند ديبلوماتيـك، وتُنشـر تعليقاتـه علـى الإنترنت على نطاق واسـع. حائز على جائزة 'لايـف تايم كارير' التـي تقدّمها جمعية علم الاجتماع الأميركية، وجائزة روبرت كنيدي لأفضل كتاب، 2002.


ISBN 978-9953-87-215-5
9 789953 872155


الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com